



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها
ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

تعقباتُ ابن بريّ للجوهري

دراسة صرفية دلالية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآداب

في الدراسات اللغوية

إعداد الطالبة:

هدى بنت سعود بن حسين العواد

الرقم الجامعي: ٣٢١٢١٦٣٢٣

إشراف الدكتور:

فريد بن عبد العزيز الزامل السُّليم

الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية في جامعة القصيم

١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إجازة الرسالة



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات
الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها
ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

تعقبات ابن بَرِّيِّ للجَوْهَرِيِّ؛ دراسة صرفية دلالية

اسم الباحثة: هدى بنت سعود بن حسين العواد

الرقم الجامعي: ٣٢١٢١٦٣٢٣

تقرير اللجنة:

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة ماجستير
الآداب في الدراسات اللغوية.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

| أعضاء اللجنة | الاسم | المرتبة العلمية | التخصص | التوقيع |
|--------------------|--|-----------------|------------------|---------|
| المشرف الرئيس | د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم | أستاذ مشارك | نحو وصرف | |
| المناقش الخارجي | أ.د. أحمد بن محمد السعيد نافع | أستاذ | نحو وصرف ولغة | |
| المناقش الداخلي | د. خالد بن صالح الشبل | أستاذ مساعد | نحو وصرف | |

نوقشت الرسالة صباح يوم الأحد الموافق ١٤٣٦/٧/٢١ هـ، ١٠/٥/٢٠١٥ م.

المخلص

تهدف هذه الرسالة إلى ربط أحد المعاجم اللغوية المشهورة وهو معجم (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري بعلمي الصرف والدلالة، وذلك من خلال دراسة تعقبات ابن بري الصرفية والدلالية لمعجم الصحاح في كتابه (التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح)، مبيّنة دور التصريف في خدمة المعجم العربي، ومبرزة مكانة ابن بري والوقوف على جهوده في علم المعاجم.

وتتضمن الرسالة مقدمةً ثم تمهيداً يعقبه خمسة فصول، وأخيراً الخاتمة، ثم الفهارس بأنواعها، والفكرة القائمة في هذا البحث دراسة المسائل الصرفية والدلالية التي تعقب فيها ابن بري الجوهري، وتمت دراسة ست وستين مسألة، منها إحدى وعشرون مسألة صرفية، وسبع وعشرون مسألة من المسائل التي نسبت فيها الكلمات إلى الجذر، وثمان وعشرون مسألة دلالية، والملاحظ على هذه التعقبات أنها تعقبات علمية لا تحامل فيها ولا تعصب، ومن هنا تكمن موضوعيتها وأهميتها، وفيما يظهر لي وصح عندي قول الجوهري في ثاني مسائل، وصح تعقب ابن بري في ثمان وخمسين مسألة، وقد اهتم ابن بري بالتعقبات الصرفية أكثر من غيرها مستنداً في رأيه في الغالب إلى رأي جمهور العلماء.

ومن نتائج هذا البحث تبين تثبت ابن بري قبل نقده للجوهري تاركاً بذلك فضول القول، كما دعم ابن بري تعقباته بالتعليل المقنع؛ مما ساهم بقبول هذه التعقبات، فقلما نجد يخطئ الجوهري بدون أن يذكر السبب، وفي تعقبات دلالة الصيغ الصرفية بين لنا ابن بري أثر دلالة الكلمة في بيان جذرها الصحيح، فتحديد معنى الكلمة هو السبيل للوصول إلى الجذر الصحيح، كما بين أهمية دلالة التراكيب في تحديد معنى الكلمة.



Abstract

This study aims at linking one of the most famous lexical dictionaries, i.e. (Taj Al-Lughah wa Sehah Al-Arabi-ya) written by Al-Jawahri to both of morphology and semantics throughout a tracking study of Ibn Berri's morphological and semantic traces of Sehah Dictionary found in his book (Attanbih wal-Idhah amma waqa' fi Sehah) "clarification of what is mentioned in Sehah Dictionary". It shows the role and function of morphology in serving the Arabic dictionary, showing the status of Ibn Barri and his works and the efforts he made for developing lexicography. The thesis includes an introduction, a preface followed by five chapters and finally, the conclusion and indexes with its different types. This study focuses on the morphological and semantic issues we found in the works of Ibn Barri Al-Jawhari. 66 issues was studied, twenty-one of them are morphological and twenty seven contained words with root derivation and twenty eight semantic issues. It is noted that it is objective tracking with no bias. Here lies its objectivity and importance. I could conclude that Jawhari was right in 8 issues and my tracking of Ibn Barri was correct in fifty-eight issues. Ibn Barri cared mostly for the morphological tracking, taking evidence from the viewpoints of most scholars.

One of the conclusions of this study is that we made sure of the issues Ibn Barri proved its being correct before criticizing Al Jawhari, putting aside the most common viewpoints. Ibn Barri stressed his studies via explanation and convincing justification, the matter that contributed to grasping such viewpoints. He rarely says that AlJawrai is wrong without mentioning the reason and examples. On studying the significance of morphological forms, Ibn Barri showed us the significance of a word for showing its right and correct roots. The determination of the meaning of a word is the only way for reaching the right root. He showed the importance of the significance of the forms for the determination of the meaning of a word.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد:

فإن الله عز وجل شرف اللغة العربية بأن جعلها لغة كتابة الكريم، وتكفل بحفظها إلى يوم الدين، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾^(١)، وكان من مظاهر حفظ الله جل شأنه لهذه اللغة أن هيا علماء أفذاذاً بحثوا في هذه اللغة واكتشفوا أسرارها، فما فتوا يؤلفون فيها من كل صنوف التأليف وألوانه شرحاً، وتعليقاً، ونقداً، وتعقباً، واختصاراً، وإملاءً، ونظماً، وكان تأليف المعاجم اللغوية من أهم ما صنّف في اللغة؛ حيث جمعت بها ألفاظ اللغة رواية عن العلماء، ومشافهة للأعراب، واضطلع بتلك المهمة علماء أجلاء كالخليل بن أحمد^(٢)، وابن دريد^(٣)، والأزهري^(٤)، والجوهري^(٥) وغيرهم الكثير.

ويلحظ المتأمل تطوراً واختلافاً بين طبقات العلماء، كلٌّ يريد أن يقدم للعربية جديداً، ومن ثم ظهرت مدارس للترتيب المعجمي؛ فكانت مدرسة التقليلات الصوتية لصاحب أول معجم في تاريخ العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابه العين أول تلك المدارس، حيث راعى في ترتيبه مخارج الحروف، ثم ظهرت مدرسة ثانية تخلصت من ترتيب المخارج إلى

(١) الحجر: ٩.

(٢) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، وكانت أغلب الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل، صاحب أول معجم في العربية (العين)، (ت: ١٧٥هـ)، انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء. أبو البركات الأنباري. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي. ط: ٣. الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ. ص: ٤٥ - ٧٧، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: ٢. دار الفكر، ١٣٩٩هـ. ١/٥٥٧ - ٥٦٠.

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، من كبار علماء العربية، من مؤلفاته: الجمهرة، والاشتقاق، والخليل، (ت: ٣٢١هـ)، انظر: نزهة الألباء ص: ١٩١ - ١٩٤، إنباه الرواة على أنباه النحاة. جمال الدين أبي الحسن القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: ١. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠٦هـ. ٣/٩٢ - ٩٦.

(٤) هو أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، من مؤلفاته: كتابه المشهورة في اللغة وهو التهذيب، وتفسير ألفاظ المزني، وعلل القراءات، انظر: نزهة الألباء ١٣٧ وما بعدها، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. ياقوت الحموي. تحقيق: د. إحسان عباس. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م. ٥/٢٣٢١ - ٢٣٢٣.

(٥) ستأتي ترجمته في تمهيد هذا البحث في الصفحة رقم [١٣].

الترتيب حسب الأبنية مراعيةً بذلك الترتيب الألفبائي، وكان أول من ألف بهذه المدرسة ابن دريد في الجمهرة، وجاء الجوهري في معجمه (تاج اللغة وصحاح العربية) ليمثل المدرسة الثالثة التي اعتمدت على نظام القافية، بعد ذلك جاء الزمخشري في (أساس البلاغة) ليضم إلى الجانب المعجمي الجانب التركيبي، حيث عُني بالمجازات والبلاغة.

وكل مدرسة مثلت عديدًا من المعاجم لا يسع المقام لحصرها، وتجدر الإشارة إلى أنه لم يقف من جاء بعد هؤلاء العلماء عند عمل السابقين بالتسليم به، مهما علا شأن هذه المؤلفات لأنها جهد بشري يعتريه النقص والخلل، فقاموا بالشرح والدراسة والنقد والاستدراك عليهم، وخير شاهد على ذلك ما قام عالم من علماء النحو وهو أبو محمد عبد الله بن بري بتأليف حواشٍ على معجم الصحاح الذي اشتهر بنظام فريد سهل ميسر في ترتيب المعاجم، لإمام من أئمة اللغة وهو إسماعيل بن حماد الجوهري.

وقد وقع اختياري على دراسة هذه التعقبات دراسة صرفية دلالية، ومن هنا جاءت أهمية هذا الموضوع لكونه يربط بين واحد من أهم المعاجم اللغوية بعالم من علماء النحو الأفاضل، ويربط المعجم اللغوي بالصرف والدلالة، بل وتُعدّ دراسة تعقبات العلماء على بعضهم بما فيها من الحجج والآراء لوئًا من الدراسات العلمية القيمة التي تساهم في بناء الشخصية العلمية.

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب، وهي:

- ١- نقل كثير من أصحاب المعاجم المتأخرة عن حواشي ابن بري على الصحاح؛ فدلّ على نضج آرائه، ومن هنا تبرز قيمة دراستها.
- ٢- أن دراسة التعقبات لون من المناقشة العلمية بين علمين بارزين، فدراسة آرائهما إثراء للدرس الصرفي والدلالي، كما تتيح لي دراسة تعقبات ابن بري للجوهري ومناقشتها فرصة الوقوف على عدد من الآراء الصرفية، ومثلي يحتاج لهذه الفرصة.
- ٣- عند التأمل في تعقبات ابن بري للجوهري نجدها تعقبات علمية لا تحامل فيها ولا تعصب، ومن هنا تكمن موضوعيتها وأهميتها.
- ٤- وجدت ابن بري كثير التعقب لآراء الجوهري الصرفية والدلالية، وألفيته مخطئًا إياه في أغلبها، فأردت التحقق من تعقباته هل كان محققًا فيها؟ وهل كان مبتدعًا في آرائه أو تابعًا لمن سبقه؟

- ٥- الرغبة في إبراز مكانة ابن بري والوقوف على جهوده في علم المعاجم.
- ٦- في دراسة تعقبات ابن بري للجوهري مجال خصب لبيان ترابط علوم اللغة على اختلاف مستوياتها، سواء أكانت الأصوات، أم الصرف، أم النحو، أم الدلالة بالمعجم اللغوي.
- ٧- إبراز دور التصريف في خدمة المعجم العربي.

وقد ألف د. عيد مصطفى درويش كتاباً بعنوان (ابن بري وجهوده في اللغة والنحو والتصريف)^(١)، كما جعل د. فراج الحمد ابن بري محوراً أساساً في رسالتيه الماجستير والدكتوراه، فكانت الأولى بعنوان: (آراء ابن بري النحوية جمعاً ودراسة)^(٢)، والثانية بعنوان: (آراء ابن بري التصريفية جمعاً ودراسة)^(٣)، وقد استوعب بحثا د. فراج الحمد الجوانب النحوية والتصريفية عند ابن بري، فجمع المسائل النحوية والتصريفية من جميع كتبه وآثاره وقام بدراستها، والجديد في بحثي أنه يتناول تعقبات ابن بري للجوهري الصرفية والدلالية من خلال كتابه (التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح)، ومن ثم دراستها ومناقشتها، وحسب ما تبين لي أنه لم تسبق دراسة هذه التعقبات، وتجدد الإشارة إلى أنه لم تكتمل أجزاء كتاب التنبيه إلا في عام ١٤٣١هـ، أي بعد نشر د. الحمد لكتابه.

وقد اعتمدتُ في دراسة هذه التعقبات على مصدرٍ أساسٍ وهو كتاب (التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح) لابن بري، فمنه استمددت مسائل هذا البحث، بالإضافة إلى معجم الصحاح للجوهري للمقارنة بين ما قاله الجوهري في معجمه، وبين ما ذكره ابن بري في حواشيه.

والدراسة في هذا البحث سارت على الخطة الآتية:

المقدمة: وفيها أهمية موضوع الرسالة، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث.

(١) وقد طبع هذا الكتاب عام ١٤٠٥هـ، ط: ١، مكتبة الزهراء.

(٢) وقد طبع هذا الكتاب عام ١٤٢٩هـ، وهو من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ويقع في جزأين.

(٣) وقد طبع هذا الكتاب عام ١٤٢٧هـ، وهو من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ويقع في جزأين.

التمهيد: وتناولت فيه ترجمة الجوهري، ثم تحدثت عن معجم الصحاح؛ والغاية من تأليفه، ومنهج المؤلف فيه، ومنزله، والدراسات التي قامت حوله، ثم ترجمت لابن بري، وأفردت الحديث عن كتابه (التنبيه والإيضاح)؛ باعتباره المصدر الأساس لهذا البحث، ثم شرعت بالتعريف بمفردات موضوع البحث فبينت المقصود بالتعقبات، وما المقصود بالدراسة الصرفية والدلالية.

الفصل الأول: المسائل التي تعقب فيها ابن بري الجوهري، وجاء في ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: المسائل الصرفية المجردة.

المبحث الثاني: المسائل التي نسبت فيها الكلمات للجذر.

المبحث الثالث: المسائل الدلالية، وهي على ثلاثة أضرب:

الأول: دلالة الصيغ الصرفية.

الثاني: دلالة التراكيب.

الثالث: دلالة الكلمة المفردة.

الفصل الثاني: منهج ابن بري في تعقب الجوهري، ويضم ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهجه في عرض المسائل والاعتراض عليها.

المبحث الثاني: منهجه في الاعتماد على المصادر والإفادة منها (الرجال، الكتب).

المبحث الثالث: أسلوبه وأثر مذهبه النحوي في التعقب.

الفصل الثالث: الأدلة التي اعتمد عليها في الاعتراض على الجوهري وتقوية مذهبه، وهو في

مبحثين:

المبحث الأول: استدلاله بالأصول النحوية.

المبحث الثاني: استدلاله بالقرائن السياقية.

الفصل الرابع: تأثيره وتأثيره: وهو كذلك في مبحثين:

المبحث الأول: تأثيره بمن قبله.

المبحث الثاني: أثره فيمن بعده.

الفصل الخامس: التقويم.

الخاتمة: وضمت نتائج البحث، وتوصياته.

الفهارس: وتشمل:

- ١- فهرس الآيات الكريمة.
- ٢- فهرس الأحاديث الشريفة والآثار.
- ٣- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- ٤- فهرس أقوال العرب وأمثالهم والأمثلة النحوية.
- ٥- فهرس الأبيات الشعرية.
- ٦- فهرس المسائل.
- ٧- فهرس المصادر والمراجع.
- ٨- فهرس الموضوعات.

وكانت دراسة تعقبات ابن بري دراسة صرفية دلالية، وأخرجت الدراسة النحوية، والصوتية؛ لأن المسائل التي تعقب فيها ابن بري الجوهري نحويًا وصوتيًا غير كافية لعقد موضوع عليها، ولوفرة تعقباته صرفيًا ثم دلاليًا، ولم يكن الهدف الاستقصاء والحصص لجميع تعقبات ابن بري للجوهري الصرفية والدلالية، وإنما دراسة المسائل قائمة على الاختيار حسب أهمية المسألة وثنائها مادة وعمقًا.

وأما المنهج الذي اتبعته في دراسة المسائل فيمكن تلخيصه فيما يلي:

- ١- أذكر المسألة التي تعقب فيها ابن بري الجوهري، وأورد قول ابن بري كاملاً، مع مراعاة الرجوع للصحاح للثبوت من كلام الجوهري.
- ٢- أناقش هذه المسألة، ببيان الخلاف الوارد بين العلماء فيها -إن وجد- ثم أضمن الرأي الراجح عندي مؤيدة ما أقول بالدليل.
- ٣- عزوت كل قول لصاحبه من كتبه ما استطعت، فإن لم يمكن أحلته لغيره مراعيةً بذلك الأقرب لعصر صاحب القول.
- ٤- خرّجت الشواهد، من القرآن الكريم، أو السنة النبوية، أو أقوال العرب، وأشعارهم.
- ٥- ترجمت للعلماء ترجمة موجزة عند ذكره أول مرة.
- ٦- ختمت الرسالة بوضع فهارس تفصيلية لكل الشواهد التي شملتها الرسالة من الآيات

الكريمة، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، وأقوال العرب، وأمثالهم، والأمثلة النحوية.

ومن فضل الله عليّ أي لم أجد صعوبة في هذا البحث تكاد تذكر، إلا ما يقف أمام أي باحث من صعوبات تذلت بالتوكل على الله وسؤال أهل العلم.
وفي ختام هذه المقدمة أتوجه بالشكر والحمد والامتنان لله -عز وجل- أولاً وأخيراً وظاهرًا وباطنًا- أن يسر لي إتمام هذا البحث، راجيةً منه القبول والرضا.

ويطيب لي في هذه الأسطر أن أتوجه بالدعاء لوالدي -رحمه الله- الذي كان دافعًا لي لصعود سلم العلم، فأسأل الله أن يرفع درجاته في الفردوس الأعلى، وأشكر والدتي -أطال الله في عمرها- التي كانت رافدًا لي بدعائها، ثم أشكر أستاذي الدكتور فريد الزامل -حفظه الله- الذي تفضل بقبوله مرشدًا لي ثم مشرفًا على هذا الموضوع، ولما لقيته من سعادته من تقدير لما أعمله، ومتابعة جادة لما أكتبه، سائلة المولى أن ينفع بعلمه، ويبارك في عمله، كما أشكر وأقدر الظهر المساند لي في كل مراحل دراستي للماجستير أخي حسينا، وزوجي الذي لا يألو جهدًا في مساندي، ولجميع إخوتي وأخواتي.

وأسأل الله أن يجعل عملي خالصًا لوجه الكريم، وأن ينفع به، وقد اجتهدت لإخراجه على أكمل صورته، وإن كان كذلك فمن الله وحده، وإن كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم.

الباحثة

هدى بنت سعود العواد

الزلفي ٢٣/٤/١٤٣٦ هـ.

التمهيد

ويشتمل على ما يلي:

- أولاً: الجوهري ومعجمه (تاج اللغة صحاح العربية).
- ثانياً: ابن بري وكتابه (التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح).
- ثالثاً: بيان مفردات موضوع البحث.

أولاً: الجوهري ومعجمه (تاج اللغة وصحاح العربية):

التعريف بالجوهري:

اسمه ومولده:

هو أبو النصر إسماعيل بن حماد الفارابي، من (فاراب) في بلاد الترك^(١)، لُقّب بالجوهري نسبة لبيع الجواهر، قال الزبيدي: «الإمام أبو نصر إسماعيل بن نصر بن حماد الجوهري نسبة لبيع الجواهر، أو لحسن خطّه، أو غير ذلك»^(٢)، ولم يرد في المراجع التي وقفت عليها تحديد مولد الجوهري، قال ياقوت الحموي^(٣): «بجثت عن مولده ووفاته بحثاً شافياً، وسألت عنهما الواردين من نيسابور فلم أجد مخبراً عن ذلك»^(٤).

شيوخه:

اتفقت أغلب المصادر التي ترجمت للجوهري في ولع الجوهري الشديد بالسفر والتنقل طلباً للعلم، قال الثعالبي^(٥): «كان يؤثر السفر على الوطن، والغربة على السكن والمسكن، ويخترق البدو والحضر، ويدخل ديار ربيعة ومصر؛ في طلب العلم، وإتقان لغة العرب»^(٦)، ومن شيوخه الذين تلقى العلم على أيديهم:

(١) انظر: معجم الأدباء، ٦٥٦/٢، إنباه الرواة، ٢٢٩/١، سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ، ٨٠/١٧ وما بعدها، بغية الوعاة، ٤٤٦/١.

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٥٨هـ، ٧٥/١.

(٣) هو أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، سكن بغداد، من أشهر مؤلفاته: معجم البلدان، ومعجم الشعراء، ومعجم الأدباء، (ت: ٦٢٦هـ)، انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لأبي العباس شمس الدين بن خلكان. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر. ١٢٧/٦-١٣٩.

(٤) معجم الأدباء ٦٥٨/٢.

(٥) هو أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري، كان كثير التأليف، من أشهر مؤلفاته: يتيمة الدهر، وفقه اللغة، ومؤنس الوحيد. انظر: نزهة الألباء ص: ٢٦٥ وما بعدها، وفيات الأعيان ١٧٨/٣-١٨٠.

(٦) يتيمة الدهر في شعراء أهل العصر لأبي منصور عبد الملك الثعالبي، ٢٨٩/٤.

١- خاله إسحاق بن إبراهيم بن حسين الفارابي^(١) (ت: ٣٥٠هـ)، وقرأ على يديه كتابه (ديوان الأدب).

٢- أبو السري محمد بن إبراهيم الأصبهاني^(٢)، قرأ عليه كتاب (ديوان الأدب)، قال ياقوت الحموي عندما ترجم للفارابي: «قرأت بخط الشيخ أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي السوي، قال: قرأته على أبي إبراهيم رحمه الله بفاراب، ثم على أبي السري محمد بن إبراهيم الأصبهاني بأصبهان، ثم عرضته على القاضي أبي سعيد السيرافي ببغداد»^(٣).

٣- أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)^(٤)، قرأ عليه كتاب (ديوان الأدب)، كما تأثر به كثيراً، دلّ على ذلك كثرة تردد اسمه في الصحاح^(٥).

٤- أبو علي الفارسي^(٦) (٣٧٧هـ)، وقد تأثر به كثيراً. ثم انتقل إلى الحجاز، وأخذ اللغة مشافهةً من العرب في ديارهم، ثم عاد إلى خراسان، وبعدها إلى نيسابور، وعكف على التأليف والتدريس هناك إلى أن توفي^(٧).

تلاميذه:

ومن أبرز تلاميذ الجوهري:

١- أبو علي الحسن بن علي^(٨).

(١) انظر ترجمته في: الواقي بالوفيات ٢٥٧/٨، بغية الوعاة ٤٣٧/١ وما بعدها.

(٢) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٤٥٥/٣.

(٣) معجم الأدباء ٦١٨/٢ وما بعدها.

(٤) انظر ترجمته في: نزهة الألباء ٢٢٧-٢٢٩، إنباه الرواة ٣٤٨/١-٣٥٠.

(٥) انظر على سبيل المثال: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط: ٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ. ٢٩٨/١ (أرج)، ٨٥٢/٢ (هدر)، ١١٤٦/٣ (غبط)، ١٨٧٤/٥ (بلدم)، ٢٠٥١/٥ (وزن)، ٢٢٦٩/٦ (أشأ)، ٢٢١٨/٦ (هون).

(٦) انظر ترجمته في: نزهة الألباء ٢٣٢-٢٣٥، إنباه الرواة ٣٨٠/١، انظر على سبيل المثال لتأثره: الصحاح ٧٦١/٢ (عور)، ٩٧٧/٣ (مبس)، ٢٢٢٣/٦ وما بعدها (إله).

(٧) إنباه الرواة ٢٢٩/١، معجم الأدباء ٦٥٦/٢، سير أعلام النبلاء، ٨٠/١٧ وما بعدها، بغية الوعاة، ٤٤٦/١.

(٨) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣٥٠/١.

- ٢- أبو محمد إسماعيل بن محمد الدهان^(١).
- ٣- أبو إسحاق إبراهيم بن صالح الوراق^(٢) وهو من روى الصحاح يقول ياقوت الحموي: «... وبقي بقية الكتاب مُسَوِّدَةً غير منقح ولا مبيض، فبيَّضه أبو إسحاق إبراهيم بن صالح الوراق تلميذ الجوهري بعد موته، فغلط فيه في مواضع غلطاً فاحشاً»^(٣).
- ٤- أبو سعد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عزيز بن محمد ابن دوست النيسابوري^(٤) (٤٣١هـ)، أخذ اللغات عن الجوهري.
- ٥- أبو منصور عبد الرحيم بن محمد البيشكي^(٥)، ويقال: إن الجوهري صنَّف الصحاح له، وكان صديقاً للجوهري (ت: ٤٥٣هـ).

وفاته:

- قيل: إنه مات سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة، وقيل: في حدود الأربعمئة^(٦).
- قال القفطي^(٧): إنه مات مُتَرَدِّياً من سطح داره بنيسابور سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة^(٨).

أثاره:

ترك الجوهري للمكتبة العربية مؤلفات عديدة، منها كتاب في العروض، ومقدمة في النحو، وتاج اللغة وصحاح العربية وهو أشهر كتبه^(٩).

معجم تاج اللغة وصحاح العربية:

ظهر هذا المعجم في أواخر القرن الرابع الهجري، وقد سبق قبله بمعاجم راعت التقليبات

(١) لم أقف على ترجمته.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٦٥٦/٢.

(٣) معجم الأدباء ٦٥٨/٢.

(٤) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٧/٥٠٩ وما بعدها.

(٥) لم أقف على ترجمته.

(٦) انظر: بغية الوعاة ٤٤٧/١.

(٧) القفطي: هو علي بن يوسف بن إبراهيم، يعرف بالقاضي الأكرم، من مؤلفاته: إنباه الرواة على أنباه النحاة، وإصلاح الخلل الواقع في الصحاح للجوهري. انظر: بغية الوعاة ٢١٢/٢ وما بعدها.

(٨) انظر: إنباه الرواة ٢٣١/١.

(٩) انظر: بغية الوعاة ٤٤٧/١.

الصوتية، كالعين للخليل بن أحمد، والبارع للقالي^(١)، والتهذيب للأزهري، والمحكم لابن سيده^(٢)، ومعجم راعت في ترتيب موادها التقلبات الهجائية، كالجهرة لابن دريد، والمقاييس، والمحمل لابن فارس^(٣)، ثم ظهر أخيراً معجم (تاج اللغة وصحاح العربية) الذي اشتهر بـ(الصحاح) للجوهري، واختلف العلماء في ضبط (الصحاح)، لأن الجوهري لم يضبطه، فهل هو بكسر الصاد أم بالفتح؟ ونقل السيوطي عن الخطيب التبريزي^(٤) قوله: «يقال: كتاب الصَّحاح بالكسر وهو المشهور، وهو جمع (صحيح) كـ(ظريف) و(ظراف)، ويقال: الصَّحاح بالفتح، وهو مفرد نعت كصحيح، وقد جاء فعَّال بفتح الفاء لغة في (فعل)، كصَّحيح وصَّحاح وشحيح وشحاح وبريء وبراء»^(٥).

وكانت الغاية من تأليف المعجم في القرن الرابع الهجري تحقيق هدفين؛ الأول: التزام الصحيح من الألفاظ، والثاني: تيسير البحث عن المواد^(٦)، وجعل الجوهري هذين الهدفين نصب عينيه، أما التزام الصحيح فقال في مقدمته: «أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة التي شرف الله تعالى منزلتها»^(٧)، ولهذا أطلق على معجمه (الصحاح)^(٨)، ولكنه ليس أول من التزم بالصحيح، بل سبقه القالي في البارع، والأزهري في تهذيب اللغة،

(١) وهو إسماعيل بن القاسم البغدادي المعروف بالقالي، من مؤلفاته: الأمالي، والنوادر، والمقصود والممدود، (ت: ٣٥٦هـ) انظر: وفيات الأعيان ١/٢٢٦، بغية الوعاة ١/٤٥٣.

(٢) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده اللغوي، كان ضريباً، صاحب المحكم والمخصص، (ت: ٤٤٨هـ)، انظر: إنباه الرواة ٢/٢٢٥-٢٢٧، معجم الأدباء ٤/١٦٤٨ وما بعدها.

(٣) هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، كان نحوياً كوفياً، من مؤلفاته: المحمل والمقاييس في اللغة، ومقدمة في النحو، (ت: ٣٩٥هـ)، انظر: وفيات الأعيان ١/١١٨، بغية الوعاة ١/٣٥٢ وما بعدها.

(٤) هو أبو زكريا يحيى بن علي الشيباني الخطيب التبريزي، أحد أئمة اللغة والنحو، من مؤلفاته: إعراب القرآن العظيم، ومقاتل الفرسان، (ت: ٥٠٢هـ) انظر: نزهة الألباء ٢٧٠-٢٧٢، وفيات الأعيان ٦/١٩١.

(٥) المزهري في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي. حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون. ط: ٣. القاهرة: مكتبة دار التراث، ٩٧/١.

(٦) انظر: المعجم العربي نشأته وتطوره للدكتور حسين نصار. ط: ٤. دار مصر للطباعة، ١٤٠٨هـ، ٤٥٠/٢.

(٧) الصحاح ١/٣٣.

(٨) انظر: المزهري ١/٩٧.

ومعاصره ابن فارس في المقاييس والمجمل^(١).

أما الهدف الثاني فجاء صحاحه بنظام فريد مختلف في الترتيب، وأشار في مقدمته إلى أنه لم يسبق إليه، وقد رتب مواد صحاحه على حروف المعجم، وجعل الحرف الأخير من الكلمة بدلاً من الحرف الأول في الترتيب، وتقسيمه إلى فصول بحسب حروف المعجم، ثم إلى فصول بحسب الحرف الأول من الكلمة؛ مثل كلمة (بدأ) يُبحث عنها في باب (الهمزة) فصل (الباء)، وذكر العطار -محقق الصحاح- أن سبب اختيار الجوهري هذا النظام هو أنه «قد رأى أن ميزان الكلمة الفاء والعين واللام، والتغيير يلحق ما قبل لام الكلمة، وتنقلب (فعل) بين أحوال كثيرة، وتأتي في صورٍ شتى؛ وهي (أَفْعَلٌ) و(فَعَّلَ) و(فَاعَلَ) و(انْفَعَلَ) و(افْتَعَلَ) و(أَفْعَلٌ) و(تَفَاعَلَ) و(اسْتَفْعَلَ) و(أَفْعَوَعَلَ) و(أَفْعَوَّلَ) و(أَفْعَالٌ)، وهذه - هي - أوزان مزيد الفعل الثلاثي المجرد، ويظهر منها أن التغيير تناول الفاء والعين، فتارة يتقدم الفاء حرفٌ، وتارة حرفان، وتارة ثلاثة، أما العين فقد تنفصل عن الفاء وقد تنفصل عن اللام، وقد تَضَعَفَ، أما لام الكلمة فثابتة لا تتغير مهما اختلفت صورة الكلمة إلا في حالات قليلة، ومتى لحقها التغيير أو زيد بعدها حرف أو حرفان فإن الكلمة تنتقل إلى أوزان أخرى، ولا تعتبر من الثلاثي، بل تصير رباعية أو خماسية، رأى الجوهري أن الفاء والعين لا تثبتان في موضع؛ ولا تبقيان على حال، أما اللام فثابتة، فترك ترتيب الكلمات على أوائل الحروف لأن فيه مَنِيَهة الباحث الذي لا يعرف التصريف والمجرد والمزيد...»^(٢).

وقد كان للصحاح عند العلماء منزلة كبيرة، إذ أنثنوا على صنيع الجوهري، وممن أثنى عليه:

١- الثعالبي قال: «وله كتاب الصحاح في اللغة، وهو أحسن من (الجمهرة) وأوقع من (تهذيب اللغة) وأقرب متناولاً من (مجمل اللغة)»^(٣).

٢- ياقوت الحموي قال: «وهذا الكتاب هو الذي بأيدي الناس اليوم، وعليه اعتمادهم، أحسن تصنيفه، وجوّد تأليفه، وقرّب متناوله، وأبرّ من ترتيبه على من تقدمه، يدل

(١) انظر: المعجم العربي ٢/٤٥٠.

(٢) مقدمة الصحاح ١٢٢.

(٣) يتيمة الدهر ٤/٢٨٩.

وضعه على قريحة سالمة، ونفس عالمة، فهو أحسن من الجمهرة، وأوقع متناولاً من مجمل اللغة... هذا مع تصحيف فيه في مواضع عدة أخذها المحققون، وتتبعها العالمون، ومن ما ساء قطعاً، ومن له الحسن فقط، فإنه - رحمه الله - غلط وأصاب، وأخطأ المرمى وأصاب، كسائر العلماء الذين تقدموه، أو تأخروا عنه، فإنني لا أعلم كتاباً سلّم إلى مؤلفه فيه، ولم يتبعه بالتتبع من يليه»^(١).

٣- القفطي قال: «وله كتاب (الصحاح) في اللغة، أكبر وأقرب متناولاً من (مجمل اللغة)؛

وفيه يقول: أبو محمد إسماعيل بن محمد النيسابوري وكان عنده الكتاب بخط مؤلفه:

هذا كتاب (الصحاح) سيد ما صُنِّفَ قَبْلَ (الصحاح) فِي الْأَدَبِ
يَشْمَلُ أَنْوَاعَهُ وَيَجْمَعُ مَا فُرِّقَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ

وهذا كتاب (الصحاح) قد سار في الآفاق، وبلغ مبلغ الرفاق، ولما دخلت منه نسخة إلى مصر نظرها العلماء، فاستجودوا^(٢) مأخذها وقربه، ولمحوا فيها أوهاماً كثيرة انتدبوا لإصلاحها، وزادوا فيها بعض ما لعله أحلّ به من ألفاظ لغوية، الحاجة داعية إليها، فلا شبهة في أنه نقلها من صحف فصّح، وانفرد في تصريف الكلم برأيه فحرّف»^(٣).

٤- الصفدي قال^(٤): «فإن كتاب الصحاح للجوهري - رحمه الله تعالى - من الكتب المفيدة

والمصنفات السعيدة، والمؤلفات التي قصور محاسنها مشيدة، اشتهر بين الناس اشتهاً

المحب بالإدلال والحبيب بالإدلال، والقمر في الهزيع بالأنوار، والزهر في الربيع

بالأنوار»^(٥).

(١) معجم الأدباء ٦٥٧/٢ وما بعدها.

(٢) الصواب: فاستجادوا؛ حدث لها إعلال بالنقل، لأن أصلها (استجودوا) حيث نُقلت حركة الواو (الفتحة) إلى ما

قبله وهو حرف الجيم، فقلبت الواو ألفاً لتناسب حركة ما قبلها. انظر: شرح الشافية للرضي ٣/١٠٣-١٠٥

(٣) إنباه الرواة ١٣٠/١ وما بعدها.

(٤) هو خليل بن أبيك بن عبد الله صلاح الدين الصفدي، له عدد من المصنفات في التراجم واللغة، من أشهرها:

الوافي بالوفيات، ونفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم، (ت: ٧٦٤هـ)، انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة

الثامنة. لابن حجر العسقلاني. ٨٧/٢ وما بعدها.

(٥) غوامض الصحاح لصلاح الدين خليل الصفدي. تحقيق: عبد الإله نبهان. ط: ١. مكتبة لبنان، ١٩٩٦م، ص ٤٧.

٥- ابن بري قال^(١): «إن الجوهري أنحى اللغويين»^(٢).

٨- عدّ ابن كثير^(٣) الصحاح مرجعاً لمعرفة غريب ألفاظ الحديث فقال: «وأجلُّ كتاب يوجد فيه مجامع ذلك كتاب (الصحاح) للجوهري، وكتاب (النهاية) لابن الأثير، رحمهما الله تعالى»^(٤).

إلى غير ذلك من الأقوال التي قالها العلماء في الصحاح، ولم يكن العلماء وحدهم ممن أثنوا على الجوهري بل وصل ذلك إلى الشعراء فنظموا أبياتهم مدحاً للجوهري وصحاحه^(٥).

(١) انظر ترجمته في الصفحة رقم [٢٠].

(٢) المزهر ١/٩٨.

(٣) هو عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير البصري الدمشقي، قرأ القراءات وبرع في التفسير، من مؤلفاته: البداية والنهاية، (ت: ٥٧٧٤هـ)، انظر: الدرر الكامنة ١/٣٧٣ وما بعدها.

(٤) انظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. للحافظ ابن كثير. شرح أحمد محمد شاكر. تعليق: ناصر الدين الألباني. ط: ٢. الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٧هـ، ٤٦٢/٢.

(٥) انظر: مقدمة العطار للصحاح ١٠٨-١١٨، ١٥٤-١٥٧.

ثانياً: ابن بري وكتابه (التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح):

التعريف بابن بري:

اسمه ومولده:

هو عبد الله بن برِّي^(١) بن أبي الوَحْشِ برِّي عبد الجبار بن برِّي، لُقِبَ بالشيخ، وكُنِيَ بابن برِّي، وبأبي محمد، المقدسي، المصري، الشافعي، النحوي، اللغوي. وقد اتفقت معظم المراجع التي ترجمت لابن بري على أنه ولد بمصر في الخامس من شهر رجب عام تسع وتسعين وأربعمائة للهجرة^(٢)، وذكر د. عيد مصطفى درويش قولين في تاريخ ولادته وهما:

١- قيل: ولد في اليوم الخامس عشر من شهر رجب سنة تسع وتسعين وأربعمائة، وذكر هذا القول د. عيد نقلاً عن عقد الجمان، والواقع بعد رجوعي لعقد الجمان وجدت أن ما أثبتته العيني هو الخامس من شهر رجب^(٣).

٢- ذكر د. عيد أن ابن قاضي شهبة^(٤) قال: إن ابن بري ولد سنة سبع وتسعين وأربعمائة^(٥)، وقد انفرد بهذا التاريخ، قال د. عيد: «إنَّه يحرص على الدقة في التحديد، ويخشى أن يقع فيها تصحيف، وتفرد به هذا التاريخ، وتأخره عن كثير من المراجع التي عليها الإجماع يجعلنا نشك في أنه هو الذي التبس عليه الأمر، وقد يكون سببه خطأ النسخة التي قرأ فيها عن ابن بري، فاجتهد في قراءته، وحاول أن ييسر الأمر على من

(١) تضبط كلمة (برِّي): بفتح الباء، وتشديد الراء المكسورة، وبعدها ياء، قال ابن خلكان: «وهو اسم علم يشبه النسبة». وفيات الأعيان، ١٠٩/٣.

(٢) انظر: إنباه الرواة ١١٠/٢، وفيات الأعيان ١٠٩/٣، سير أعلام النبلاء ١٣٦/٢١، بغية الوعاة ٣٤/٢.

(٣) انظر: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان. لبدر الدين محمود العيني. تحقيق: محمود رزق محمود. ط: ٢. القاهرة: مطبعة دار الكتب القومية، ١٤٣١هـ، ٥٢/٢.

(٤) هو أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر، المعروف بابن قاضي شهبة، ولد سنة ٧٧٩هـ، من مؤلفاته: التاريخ الكبير، وطبقات الشافعية، (ت: ٨٥١هـ)، انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. لشمس الدين محمد السخاوي، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١١/٢١-٢٤.

(٥) انظر: ابن بري وجهوده في النحو واللغة والتصريف ١٧.

بعده لكن الصواب جانبه، والفرق بينه وبين جميع المراجع سنتان»^(١)، وبعد الرجوع إلى طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة وجدته قد أثبت أن ابن بري ولد سنة تسع وتسعين وأربعمائة^(٢)، فيكون بذلك موافقاً لمن سبقه لا كما ذكر د. عيد.

نشأته:

كان والد ابن بري يتمنى أن يُرزق بولد يُحيي ذكره، وبعد أن رُزق بعبد الله شجعه كثيراً على طلب العلم، وروي عن ابن بري أنه ذكر سبب اهتمامه بعلوم اللغة العربية بقوله: «ذكر لي أبي أنه رأى في المنام قبل أن يُرزقني كأن في يده رُمحاً طويلاً في رأسه قنديل، وقد علّقه على صخرة بيت المقدس، فعبّر له بأن يرزق ابناً يرفع ذكره بعلم يتعلمه، فلما رُزقني وبلغت خمس عشرة سنة حضر إلى دكانه - وكان كُتُبياً - ظافر الحداد، وابن أبي حصينة، وكلاهما مشهور بالأدب، فأنشد أبي هذا البيت:

تَكَادُ يَدِي تَنْدَى إِذَا مَا لَمَسْتُهَا وَتَنْبُتُ فِي أَطْرَافِهَا الْوَرَقُ الْخُضْرُ

وقال: (الورق الخضر) - بكسر الراء - فضحكنا منه؛ للحنه، فقال: يا بني، أنا منتظر تفسير منامي لعل الله يرفع ذكري بك، فقلت له: أي العلوم ترى أن أقرأ؟ فقال لي: اقرأ النحو، حتى تعلمني فكنت أقرأ على الشيخ أبي بكر محمد بن عبد الله بن السراج^(٣) - رحمه الله - ثم أجيء فأعلمه»^(٤).

وما بين يدي من التراجم لم تذكر حياة ابن بري في طفولته إلى أن وصل عمره الخامسة عشرة، وقد هيا اهتمامه بالعلوم والمعارف أن يتولى منصباً رفيعاً في الدولة الفاطمية، وهو رئاسة ديوان الإنشاء الفاطمي، وهو في الحادية والعشرين من عمره، ومهمته قراءة كل

(١) ابن بري وجهوده في النحو واللغة والتصريف ١٧.

(٢) انظر: طبقات الشافعية. لأبي بكر أحمد ابن قاضي شهبة. تحقيق: د. عبد العليم خان. طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة الهندية. ط: ١. ١٣٩٩هـ، ٣٣/٢.

(٣) انظر ترجمته في: إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين. لعبد الباقي اليماني. تحقيق: د. عبد المجيد دياب. ط: ١. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٦هـ، بغية الوعاة ١/١٦٣.

(٤) انظر: ابن بري وجهوده في النحو واللغة والتصريف ص ٢٩ وما بعدها، الوافي بالوفيات ١٧/٤٧-٤٨.

الرسائل التي تصدر عن الدولة وإزالة ما فيها من الخطأ واللحن^(١)، وقال السيوطي عنه: «لم يكن في الديار المصرية مثله، وكان قيماً بالنحو واللغة والشواهد ثقة»^(٢).
وقبل أن نذكر شيوخ ابن بري نذكر شيئاً من صفاته، فقد كان يجمع بين ضدين، المدح والذم، ذكر البغدادي أنه غزير العلم، دقيق الفهم، حاذق، حسن الجواب، وقد كان موضوعياً مع كل من تعقبه ونقده كالجوهري، والحريري^(٣)، وابن الخشاب^(٤).

شيوخه:

كان ابن بري واسع الثقافة، عميق التفكير، ولعل من أهم أسباب نموه الثقافي أنه قرأ كثيراً من الكتب من دكان والده، حتى إنه يقرأ أكثر من نسخة للكتاب الواحد^(٥)، وقال القفطي عنه: «إنه قرأ العربية على مشايخ زمانه من المصريين القادمين على مصر، وحصل له من ذلك ما لم يحصل لغيره، وانفرد بهذا الشأن»^(٦)، ومن أبرز شيوخه^(٧):

١- علي بن جعفر السعدي الصقلي، ابن القطاع^(٨)، (ت: ٥١٥هـ)، من مؤلفاته: أبنية الأسماء، وتهذيب أفعال ابن القوطية، والجوهرة الخطيرة في شعراء الجزيرة، وحواش على الصحاح، ووفاة ابن القطاع كانت في بداية تلقي ابن بري للعلم، وكان يقرأ للمصريين الصحاح للجوهري فسمعه ابن بري منه؛ لذا فلا ابن القطاع أثر كبير على ابن بري؛ حيث منه أخذ الصحاح، ومن ثم بنى عليه تعقباته في كتابه التنبيه

(١) انظر: إنباه الرواة ١١١/٢، وفيات الأعيان ١٠٨/٣.

(٢) بغية الوعاة ٣٤/٢.

(٣) هو أبو محمد القاسم بن علي الحريري، كان أدبياً فاضلاً، من مؤلفاته: المقامات، ودرة الغواص فيما تلحن فيه الخواص، (ت: ٥١٦هـ)، انظر: نزهة الألباء ص: ٢٧٨-٢٨١، إنباه الرواة ٣/٢٣-٢٧.

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد المعروف بابن الخشاب البغدادي، من مؤلفاته: شرح الجمل، شرح اللمع، (ت: ٥٦٧هـ)، انظر: إنباه الرواة ١٠٣-٩٩/٢، وفيات الأعيان ١٠٢/٣-١٠٤.

(٥) انظر: ابن بري وجهوده ٣١.

(٦) إنباه الرواة ١١٠/٢.

(٧) انظر: التكملة لوفيات النقلة. زكي الدين عبد العظيم المنذري. تحقيق: بشار عواد معروف. ط: ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، ٥٩/١ وما بعدها.

(٨) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٢٣٦-٢٣٩، بغية الوعاة ٢/١٥٣ وما بعدها.

والإيضاح.

- ٢- أبو صادق مرشد بن يحيى المدني المصري^(١) (٥١٧هـ)، إمام الجامع العتيق بمصر، روى عنه ابن حمّصة، وأبي الحسن الطّفّال، وعلي بن محمد الفارسي، وذكر بعض من ترجم لابن بري أنه سمع الحديث على أبي صادق المدني.
- ٣- أبو عبد الله محمد بن بركات بن هلال السعيدي^(٢) (ت: ٥٢٠هـ)، صاحب كتاب خطط مصر، والناسخ والمنسوخ، أخذ النحو عن بابشاذ، وكانت له معرفة بالأشعار، تولى ديوان الإنشاء بعد ابن بابشاذ، وروى عن عبد العزيز بن الضراب، والقضاعي.
- ٤- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي، يُكنى بابن الخطّاب^(٣)، (ت: ٥٢٥هـ)، مسند الديار المصرية، أخذ عن أبي الحسن الطّفّال، وعلي بن محمد الفارسي، وذكر ابن خلّكان أنه سمع منه الحديث.
- ٥- أبو بكر محمد بن عبد الملك بن محمد الشنتريني المغربي النحوي، يكنى بابن السّرّاج^(٤) (ت: ٥٤٩هـ)، وهو أندلسي قدم إلى مصر، أقرأ بها وحدث، ومن مؤلفاته: تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، وتلقيح الألباب في عوامل الإعراب، المعيار في أوزان الشعر، والكافي في علم القوافي، وهو من أهم أساتذة ابن بري قرأ عليه اللغة والأدب، والنحو، فقد قرأ عليه كتاب سيبويه.
- ٦- محمد بن حمزة بن أحمد، المُكنى بابن العراقي، ذكر المنذري أنه سمع منه^(٥) (ت: ٥٥٧هـ).

(١) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٦/٦٧، العبر في خبر من غير. للذهبي. تحقيق: محمد السعيد. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ، ٢/٤١٠.

(٢) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٦/٢٤٤٠، العبر ٢/٤١٤، بغية الوعاة ١/٥٩ وما بعدها.

(٣) انظر ترجمته في: العبر ٢/٤٢٦، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. لجلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: ١. دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٧هـ، ١/٣٧٥.

(٤) انظر ترجمته في: إشارة التعيين ٣٢٥، بغية الوعاة ١/١٦٣.

(٥) انظر: التكملة لوفيات النقلة ١/٩٥.

تلاميذه:

تتلمذ على يد ابن بري طلاب من أماكن متفرقة، حتى قال الذهبي عنه: «وتخرَّج به أئمة، وقُصِد من الآفاق»^(١)، وقال الصفدي: «وأجاز لجميع من أدرك عصره من المسلمين»^(٢)، وتصدَّر ابن بري للإقراء بجامع عمرو بن العاص بالقاهرة بمصر مدة من الزمن، وكان يتصدر به قراء العربية، ويجلس في هذا الجامع لإملاء تلاميذه كتابه التنبية والإيضاح مرة كل أسبوع تارة، وتارة أخرى مرتين، وتارة أخرى ينقطع مدة تستمر عشرة أشهر— كما قيل— ولم يكن تصدره للإقراء خاصًا بإملاء كتبه، بل أقرأ تلاميذه القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والصحاح للجوهري، وجمل الزجاجي، وكتاب سَيَوِيَه^(٣).

ويمكن بيان أبرز تلاميذه كما يلي:

١- أبو المحاسن مهذب الدين مهلب بن الحسن بن بركات المهلبى البهنسى المصري النحوي^(٤) (ت: ٥٧٢هـ)، قال في كتابه نظم الفرائد: «قد جمعت في تعليقي من كلام شيخنا وإمامنا وقدوتنا الإمام جمال العلماء أبي محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار النحوي اللغوي—أدام الله توفيقه— في هذا الفن»^(٥)، إلى أن قال عن كتابه: «وسميت هذا الكتاب: «نظم الفرائد وحصر الشرائد» ثم وقفت عليه شيخنا أبا محمد عبد الله بن بري—أيده الله— وتأمَّله حرفًا حرفًا وتكلم في مواضع أنا ذاكرها— إن شاء الله—»^(٦).

٢- أبو الجيوش عساكر بن علي بن إسماعيل الصوري القاهري المقرئ النحوي الشافعي^(٧)

(١) سير أعلام النبلاء ١٣٦/٢١.

(٢) الوافي بالوفيات ٤٧/١٧.

(٣) انظر: معجم الأدباء ١٥١١/٤، المدارس النحوية ٣٣٨.

(٤) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣٣٣/٣ وما بعدها، بغية الوعاة ٣٠٤/٢ وما بعدها.

(٥) نظم الفرائد وحصر الشرائد. لمهذب الدين مهلب المهلبى. تحقيق: د. عبد الرحمن العُثَيْمِين. ط: ١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ، ص ٥٨.

(٦) نظم الفرائد ٥٨ وما بعدها.

(٧) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. للذهبي. تحقيق: د. طيار التي قولاج. استانبول:

- (١) ذكر الصابوني أنه قرأ الأدب على ابن بري^(١).
- ٣- محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مسعود البنجديهي، يكنى بأبي عبد الله، وقيل: بأبي سعيد^(٢) (ت: ٥٨٤هـ)، وقد ذكر أن ابن بري شيخه في كتابه شرح المقامات^(٣).
- ٤- الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب بن شاذ^(٤) (ت: ٥٨٩هـ)، ذكر المنذري أنه سمع من ابن بري^(٥).
- ٥- أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن يوسف الأنصاري الحاجي المصري^(٦) (ت: ٥٩٢هـ)، ذكر المنذري أنه سمع من ابن بري^(٧).
- ٦- أبو محمد عبد الله بن علي بن عثمان بن يوسف القرشي المخزومي الشافعي^(٨) (ت: ٥٩٢هـ)، ذكر المنذري أنه سمع من ابن بري^(٩).
- ٧- الملك العزيز عثمان بن الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب^(١٠) (ت: ٥٩٥هـ)، ذكر المنذري وابن خلكان أنه سمع من ابن بري^(١١).
- ٨- أبو علي حسن بن عبد الباقي بن أبي القاسم الصقلي المدني المالكي العطار، المعروف

عيون التراث الإسلامي، ١٤١٦هـ، ٣/١٠٦٠ حسن المحاضرة ١/٤٩٦.

- (١) انظر: تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب. جمال الدين الصابوني. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ. ص: ٢٤٣.
- (٢) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣/١٦٦، بغية الوعاة ١/١٥٨.
- (٣) انظر: شرح مقامات الحريري. لأبي العباس أحمد الشريشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية ببيروت، ١٤١٣هـ، ٤/١٧٢.
- (٤) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٧/١٣٩-١٥٠، سير أعلام النبلاء ٢١/٢٧٨-٢٩١.
- (٥) انظر: التكملة لوفيات النقلة ١/١٨٤.
- (٦) انظر ترجمته في: التكملة لوفيات النقلة ١/٢٥٠ وما بعدها.
- (٧) انظر: التكملة لوفيات النقلة ١/٢٥٠.
- (٨) انظر ترجمته في: التكملة لوفيات النقلة ١/٢٤٩ وما بعدها.
- (٩) انظر: التكملة لوفيات النقلة ١/٢٤٩ وما بعدها.
- (١٠) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/٢٥١-٢٥٣، سير أعلام النبلاء ٢١/٢٩١-٢٩٤.
- (١١) انظر: التكملة لوفيات النقلة ١/٣٢٠، وفيات الأعيان ٣/٢٥١.

- بابن الباجي^(١) (ت: ٥٥٩٨هـ)، ذكر المنذري أنه سمع من ابن بري^(٢).
- ٩- أبو محمد عبد الله بن خلف بن رافع بن ريس المسكي الشارعي المعروف بابن بصيلة^(٣) (ت: ٥٥٩٨هـ)، ذكر المنذري وابن الصابوني أنه سمع من ابن بري^(٤).
- ١٠- أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن علي القيسي السدراي المغربي، المعروف بابن الركايب^(٥) (ت: ٥٩٨هـ، وقيل: ٥٥٩٩هـ)، ذكر ابن الصابوني أنه سمع من ابن بري وقرأ عليه الأدب^(٦).

مؤلفاته:

قال القفطي عن ابن بري: «وكانت كتبه في غاية الصحة والجودة، وإذا حشأها أتى بكل فائدة»^(٧)، ومع ذلك عدّه من ضمن العلماء المقلين في التصنيف^(٨)، ومن أبرز مؤلفاته ما يلي:

أولاً: كتبه المطبوعة:

١) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح:

سأجعل الحديث عنه مفصلاً بعد ترجمة ابن بري؛ لأنه المصدر الأساس لتعقبات ابن بري.

٢) جواب المسائل العشر المتعبات إلى الحشر:

وهو ردُّ على أبي نزار الحسن بن صافي الملقب بملك النحاة (ت: ٥٦٨هـ)^(٩) في المسائل العشر التي وضعها وأجاب عنها، وسماها بهذا الاسم، وقد طبع هذا الكتاب ونشر عام

(١) انظر ترجمته في: التكملة لوفيات النقلة ١ / ٤٤٠ وما بعدها.

(٢) انظر: التكملة لوفيات النقلة ١ / ٤٤١.

(٣) انظر ترجمته في: التكملة لوفيات النقلة ١ / ٤٢٦ وما بعدها.

(٤) انظر: التكملة لوفيات النقلة ١ / ٤٢٧، تكملة إكمال الإكمال ١٦٥.

(٥) انظر ترجمته في: تكملة إكمال الإكمال، ١٨٠.

(٦) انظر: تكملة إكمال الإكمال ١٨١.

(٧) انظر: إنباه الرواة ١١١/٢.

(٨) انظر: إنباه الرواة ١١١/٢.

(٩) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ١ / ٢٤٠-٣٤٥، وفيات الأعيان ٢ / ٩٢-٩٤.

١٤٠٢هـ في الأردن، وهو من تحقيق د. حنّا جميل حدّاد وجعل عنوان الكتاب: (ملك النحاة: حياته وشعره، ومسائله العشر مع ردّ العالم اللغوي ابن بري)، كما حقق د. أحمد بن محمد الدالي حديث ابن بري عن (إذا)، وأقسامها وأقسام جواهرها، والعامل فيها، وهو مقتبس من رد ابن بري على أبي نزار، ونُشر في مجلة جامعة دمشق في الجزء الأول عام ١٤١١هـ، ثم حقق د. الدالي الكتاب كاملاً عام ١٤١٨هـ وسماه: (جواب المسائل العشر لابن بري).

٣) حاشيته على دُرّة الغواص للحريري:

ألف ابن بري حواشي على كتاب درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، وقد درس هذا الكتاب وحققه د. أحمد طه حسانين سلطان، وأضاف لها حواشي ابن ظفر وسماه حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، وطُبِع في مصر عام ١٤١١هـ.

٤) حاشيته على المعرّب للجواليقي:

استدرك ابن بري وعلق على بعض ما فات الجواليقي^(١) في كتابه (المعرب من الكلام الأعجمي)، وقد حققه د. إبراهيم السامرائي، وجعل عنوانه في التعريب والمعرب وهو المعروف بحاشية ابن بري على كتاب المعرّب، وطُبِع عام ١٤٠٥هـ، عن مؤسسة الرسالة ببيروت.

٥) شرح شواهد الإيضاح:

يقصد بشواهد الإيضاح شواهد الإيضاح العضدي والتكملة للفارسي^(٢)، وقد حقق هذا الكتاب د. عيد مصطفى درويش، وراجعته د. محمد مهدي علام، وطُبِع عام ١٤٠٥هـ في مصر.

وقد دار جدل حول نسبة هذا الكتاب لابن بري، وانقسمت الآراء حول نسبة هذا الكتاب لابن بري إلى ثلاثة أقسام وهي:

(١) هو أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي اللغوي، من كبار أهل اللغة، من مؤلفاته: شرح أدب الكاتب، والمعرب، (ت: ٥٣٩هـ)، انظر: نزهة الألباء ٢٩٣-٢٩٥، إنباه الرواة ٣/٣٣٥-٣٣٧.

(٢) انظر: ابن بري وجهوده ٦٠.

الأول: يرى د. عبد الله الحسيني هلال أن هذا الكتاب لابن بري، لكنه تأثر تأثراً كبيراً بابن يسعون في كتابه (المصباح في شرح أبيات الإيضاح)، ويبيّن أن ابن بري نقل كثيراً عنه ولم يصرّح بهذا النقل إلا في خمسة مواضع^(١)، وقال أيضاً: «ولم يقف ابن بري عند هذا الحد، بل سطا على بعض آراء ابن يسعون، وانتحلها، إذ ساق مساق آرائه التي من بنات أفكاره، ولم يشر إلى صاحبه»^(٢).

الثاني: ذهب د. عيد مصطفى درويش محقق شرح شواهد الإيضاح إلى أن هذا الكتاب منسوب لابن بري، ونفى كل الشبهات التي تقول بغير ذلك واستدل بما يلي:

١- نسبة بعض أصحاب الفهارس والمؤرخين هذا الكتاب لابن بري، ونقل عنه شرح الإيضاح وشواهد منسوباً لابن بري كالعُكْبَرِيِّ^(٣).

٢- نقل بعض المحققين المعاصرين عن هذا الكتاب منسوباً لابن بري، كالأستاذ محمد النجار في تحقيقه للخصائص^(٤).

٣- اتفاق الأبيات الواردة في شرح شواهد الإيضاح، وبعض المعلومات، والنقل عن أبي علي مع ما أورده ابن بري في كتبه الأخرى، مع اختلاف يسير، بالإضافة إلى اتفاق المنهج بين شرح شواهد الإيضاح والتنبيه والإيضاح^(٥).

٤- جاء في ثنايا الكتاب: «قال الشيخ أبو محمد»، وهذه كنية ابن بري المعروفة في كتبه.
٥- ما جاء في الشاهد المتمم السبعين: «قال مصنفه أبو بكر محمد بن عبد الملك النحوي»، فإن ابن بري يشير إلى كتاب أستاذه محمد بن عبد الملك، وعبر عنه بصيغة الضمير

(١) انظر: ابن يسعون النحوي حياته وآراؤه مع دراسة كتابه المصباح في شرح أبيات الإيضاح. للدكتور عبد الله الحسيني هلال. ط: ١. القاهرة، ١٤١٠هـ، ص: ٢٩.

(٢) ابن يسعون النحوي ص: ٤٢.

(٣) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله، يكنى بأبي البقاء، عُكْبَرِيُّ الأصل، بغدادى المولد، له مصنفات عديدة منها إعراب القرآن والقراءات، شرح الإيضاح، شرح اللمع، (ت: ٦١٦هـ)، انظر: إنباه الرواة ١١٦/٢-١١٨. وذكر د. عيد أن العُكْبَرِيِّ نسب شرح شواهد الإيضاح لابن بري انظر: شرح شواهد الإيضاح ٤٥، ١٦٠ وما بعدها.

(٤) انظر: حاشية رقم (٣) من كتاب الخصائص. لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية، ٦٢/٢.

(٥) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ١٩/١ (زناً)، وشرح شواهد الإيضاح. المنسوب لعبد الله بن بري. تحقيق: د. عيد مصطفى درويش. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ، ص: ٤١٧.

لشهرة الكتاب آنذاك^(١).

الثالث: يرى د. فراج الحمد أن تخريج د. عيد ضعيف؛ وذلك لأنه لم يعهد هذا الأسلوب من ابن بري، وعلى الرغم من كثرة نقول ابن بري إلا أنه ينقل عن أبي بكر في باقي كتبه^(٢).

ولا يمكن القطع بأن هذا الكتاب لشيخ ابن بري، وإن كان د. عيد قد ذكر أن له شرحاً على الإيضاح مفقوداً^(٣)؛ إلا أنني لم أجد عند من ترجم له أن له هذا الكتاب، وفي الوقت نفسه لم أجد أحداً نفى نسبه عن ابن بري تماماً إلا ما أشار إليه د. الحمد، ومع ذلك صنفه ضمن آثار ابن بري المطبوعة، وأيضاً ذكر د. عيد أن العُكْبَرِيَّ نقل عن هذا الكتاب منسوباً إلى ابن بري وذلك في قول الشاعر:

كَانَ مَكَانَ الثُّوبِ مِنْ حَقْوِيَّهِ^(٤)

وبعد الرجوع إلى كتاب شرح الإيضاح للعكبري^(٥) تبين لي أنه لم ينسب هذا الكتاب لابن بري، بل لم يذكره في كتابه، وبذلك تكون حجة د. عيد هذه مردودة عليه.

٦ غلط الضعفاء من أهل الفقه:

تحدث ابن بري في هذا الكتيب عن مجموعة من الأخطاء التي يقع فيها الفقهاء من مختلف الأقطار، وفي هذا الكتيب يوظف ابن بري اللغة لخدمة الدين، وقد حققه د. حاتم الضامن، وبين يدي الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ، عن مؤسسة الرسالة ببيروت.

٧ الباب في الرد على ابن الخشاب:

وهو رسالة صغيرة يدافع فيها ابن بري عن النقد الذي وجهه ابن الخشاب للحريري في مقاماته، قال ابن خلكان: «وله الرد على أبي محمد ابن الخشاب... في الكتاب الذي بين فيه

(١) انظر: شرح شواهد الإيضاح ٤٥-٤٩.

(٢) انظر: آراء ابن بري التصريفية ٤٢/١.

(٣) انظر: شرح شواهد الإيضاح ٢٢٦، حاشية رقم (٣).

(٤) انظر: شرح شواهد الإيضاح ١٦٠ وما بعدها.

(٥) انظر: شرح إيضاح أبي علي الفارسي. لأبي البقاء العُكْبَرِيَّ. تحقيق: عبد الرحمن الحميدي. رسالة دكتوراه. جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٩ هـ. ص: ٨٨١.

غلط ابن الحريري في المقامات، وانتصر لابن الحريري وما أقصر فيما عمله»^(١)؛ لذا فقد أخطأ السيوطي عندما ذكر أنه رد على ابن الخشاب لانتقاده الحريري في درة الغواص^(٢).

ثانياً: كتبه المفقودة:

١- الاختيار في اختلاف أئمة الأمصار^(٣).

٢- شرح أدب الكاتب لابن قتيبة^(٤).

٣- حاشيته على المؤتلف والمختلف^(٥).

ومن آثار ابن بري تلك الأسئلة التي سأها تلميذه الجزولي، وجرى البحث فيها بينهما وباقي تلاميذه، ونتج عنها المقدمة الجزولية، فقد سئل الجزولي هل هي من تصنيفك؟ قال: لا^(٦)، بالإضافة إلى أن ابن بري ترك بعض الرسائل القصيرة وهي تمثل إملاءات على تلاميذه في بعض الموضوعات اللغوية والنحوية وهي:

• الأشياء التي تسد مسد الخبر.

• رسالة في بيان شروط الحال وأحكامها.

• رسالة في (لو) و(لولا).

• فرق بين أشياء متشابهة في أشياء متباينة في أخرى^(٧).

وقد نسب د. حاتم الضامن كتاب: مسائل منثورة في التفسير والعربية والمعاني لابن

(١) وفيات الأعيان ١٠٩/٣.

(٢) انظر: بغية الوعاة ٣٤/٢.

(٣) وقد جاء ذكر هذا الكتاب في إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون. لإسماعيل باشا. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٤٩/١، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. إسماعيل باشا. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٤٥٧/١.

(٤) وقد جاء ذكر هذا الكتاب عند البغدادي عند ذكره لمصادره في خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر البغدادي. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٤. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ، انظر: ٢٥/١.

(٥) وقد جاء ذكر هذا الكتاب في الخزنة ١٦٤/٤ وما بعدها.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٣٧٨/٢، وفيات الأعيان ٤٨٨/٣-٤٩١، ابن بري وجهوده ٧٠.

(٧) ذكر د. الحمد أنها موجودة في مكتبة شهيد علي بتركيا محفوظة برقم (٢٧٤٠)، انظر: آراء ابن بري الصرفية للدكتور فراج الحمد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، عمادة البحث العلمي، ١٤٢٧هـ، ٤٤/١.

بري، وحققه وأخرج في مجلة المجمع العراقي عام ١٤١٠هـ، وقد ردّ د. الحمد نسبة هذا الكتاب لابن بري لثلاثة أسباب وهي:

- ١- مخالفة العنوان الذي أثبتته د. حاتم الضامن وهو (مسائل منثورة في التفسير والعربية والمعاني لابن بري) عما وجد لما أثبت في المخطوط فقد جاء عنوانه (مسائل منثورة في التفسير والعربية والمعاني من كلام أبي محمد بن بري العلماء رحمهم الله)، وفيه كلمة مطموسة بعد (ابن بري)؛ مما يرجح أن يكون المطموس: (ولغيره من).
- ٢- يظهر أن أحد تلاميذ ابن بري جمع أجوبة العلماء ومنهم ابن بري على بعض الأسئلة.
- ٣- وجد د. الحمد أن بعض المسائل نقلت نصًّا من الكشاف للزمخشري^(١).

وفاته:

اتفق أغلب من ترجم لابن بري على أنه توفي ليلة السابع والعشرين من شهر شوال، سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة، وله من العمر ثلاث وثمانون سنة^(٢).

كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح:

لعل عمل ابن بري في ديوان الإنشاء، حيث يهتم بإصلاح اللحن والخطأ في الرسائل، ساعد في تكوين بذور النقد، واكتشاف مكامن الأخطاء عند غيره؛ لذا فلا غرابة أن نجد أغلب مؤلفاته حواشي واستدراكاتٍ وتعقبات على من سبقه، بالإضافة إلى أن توليه لمهمة التدريس في جامع عمرو بن العاص هيأت لآرائه القبول والانتشار.

ولقد كان للصحاح شأن كبير عند أهل مصر، والدليل على ذلك قول القفطي: «لما دخلت نسخة من الصحاح إلى مصر نظرها الناس، فاستجودوا^(٣) قرب مأخذها»، وقال أيضاً: «وأهل مصر يروون كتاب الصحاح عن ابن القطاع الصقلي متصل الطريق إلى الجوهري»، وكانت وفاة ابن القطاع سنة ٥١٥هـ، بينما ولد ابن بري سنة ٤٩٩هـ، فيكون قد أدرك دخول نسخة الصحاح لمصر منذ طفولته، وقد تقدم الحديث عن مكانة الصحاح

(١) انظر: آراء ابن بري النحوية ٤١/١ وما بعدها.

(٢) انظر: إنباه الرواة ١١١/٣، وفيات الأعيان ١٠٩/٣، بغية الوعاة ٣٤/٢.

(٣) سبق بيان ما في هذه الكلمة من إعلال كان يجب أن يُجرى وهو إعلال بالنقل، في الصفحة رقم [١٨].

الكبيرة عندما ظهر في أواخر القرن الرابع الهجري، وكان الناس ينظرون إلى الجوهري نظرة إعجاب وإكبار، ويرون في صحاحه فضيلة لم تسبق إليها المعاجم السابقة، وظهرت حواشي ابن بري فطامن ذلك كثيراً من شأن الجوهري، فكانت هذه الجرأة من ابن بري بمثابة طريق معبد لُنقاد الجوهري بعده^(١)، مثل الصغاني^(٢) والصفدي والفيروز آبادي^(٣).

ولعل ظهور كتاب التنبيه والإيضاح كان مظهرًا من مظاهر العناية بالصحاح، قال القفطي متحدًا عن ابن بري: «وحاشيته على كتاب الصحاح فإنها نقلت عن أصله، وأفردت، فجاءت ستة مجلدات، وسماها من أفردها التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح»^(٤)، وقال الصفدي: «وله على صحاح الجوهري حواش أخذ فيها عليه، وشرح بعضه فيها، وزيادات أدخل بها»^(٥)، وكانت حواشي ابن بري على الصحاح شاملة من لغة ونحو، وصرف وشعر، ودلالة.

والجدير بالذكر أن حواشي ابن بري هذه هي في الواقع إملاءات على تلاميذه في جامع عمرو بن العاص، فجاءت بلا مقدمة بل شرع مباشرة بباب الألف المهموزة من كتاب الصحاح ناقدًا ومتعقبًا ومستدركًا^(٦). وتعددت أسماء هذا الكتاب، وهي ظاهرة شائعة لبعض الكتب، ويمكن بيان الأسماء التي دارت حوله كما يلي:

- (١) انظر: مقدمة تحقيق التنبيه والإيضاح ٤٨/١ وما بعدها.
- (٢) هو رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن العمري الصغاني، من مؤلفاته: العباب الزاخر، والأضداد، والنوادر في اللغة، (ت: ٥٦٥٠هـ)، انظر: معجم الأدباء ٣/١٠١٥.
- (٣) هو أبو الطاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي، من مؤلفاته: القاموس المحيط، شرح قصيدة بانة سعاد، (ت: ٨١٧هـ)، انظر: الأعلام ٧/١٤٦ وما بعدها.
- (٤) إنباه الرواة ٢/١١١.
- (٥) الوافي بالوفيات ١٧/٤٧.
- (٦) ولهذا الكتاب أهمية كبيرة، قدرها د. مصطفى حجازي في أربعة أمور هي:
 - ١- أن كتاب التنبيه يمثل مستوى الدراسة اللغوية في مصر في عصر ابن بري.
 - ٢- أنه اقترن بدخول معجم الصحاح إلى مصر، فكان بمثابة تقويم لرأي علماء مصر فيه.
 - ٣- جعله حجازي أول كتاب تصدَّى لنقد الصحاح.
 - ٤- أنه أصل من الأصول الخمسة لسان العرب. انظر: مقدمة محقق التنبيه والإيضاح ٤٨/١.

- ١- حواشي ابن بري على الصحاح، ذكر هذه التسمية بعض من ترجم لابن بري^(١).
- ٢- جاء في صفحة عنوان مخطوطة شهيد علي التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح^(٢).
- ٣- الأمالي، وهي تسمية ابن منظور، حيث قال في معرض حديثه عن الصحاح: «فأتيح له الشيخ أبو محمد بن بري، فتتبع ما فيه، وأملى عليه أماليه، مخرجًا لسقطاته، ومؤرجًا لغلطاته»^(٣).
- ٤- جاء في مخطوطة الجزء الثالث المحفوظة في مكتبة يوسف أغا بعنوان: التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح^(٤).

وقد أثير حول كتاب التنبيه والإيضاح شبهتان^(٥):

الأولى: بدأ التنبيه ابن القطاع ثم أمته ابن بري، ذكر ذلك حاجي خليفة فقال: «وكان أستاذه علي بن جعفر القطاع ابتدأها، وبنى ابن بري على ما كتب ابن القطاع»^(٦)، وقد رد ذلك د. فراج الحمد بحجة أن أول كتاب التنبيه بُدئ مُصرِّحًا بكنية ابن بري فجاء في أول الكتاب: «قال الشيخ أبو محمد - رحمه الله -»، بالإضافة إلى أن ابن بري ردَّ على ابن القطاع في أول الكتاب نسبه أحد الأبيات وصحح نسبه، وهذا يدل على أن هناك كتابًا لابن القطاع غير كتاب ابن بري.

الثانية: ذهب الصفدي إلى أن ابن بري لم يكمل حواشيه على الصحاح، وتوقف عند مادة (وقش)، ثم أكملها عبد الله بن محمد البسطي، قال الصفدي عن ابن بري: «وحواشيه على الصحاح ست مجلدات، قلت كذا رأيته، والصحيح أن ابن بري - رحمه الله تعالى - وصل في الحواشي على صحاح الجوهري إلى (وقش) من باب الشين المعجمة من كتاب

(١) انظر: إنباه الرواة ١١١/٢.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق التنبيه والإيضاح لابن بري. تحقيق: د. عاطف المغاوري. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. ط: ١. ١٤٣٠هـ، ٢٥/٣.

(٣) انظر: اللسان ١٢/١.

(٤) انظر: مقدمة تحقيق التنبيه والإيضاح ٢٦/١ وما بعدها.

(٥) ناقش هذه المسألة د. الحمد، انظر: آراء ابن بري النحوية ٣١/١-٣٣.

(٦) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. لحاجي خليفة. اعتنى بتصحيحه: محمد شرف الدين. بيروت: دار

إحياء التراث العربي، ١٠٧٢ / ٢.

الصحاح، وكان ذلك مجلدين وهي ربع الكتاب، وكمّل عليه الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري البسطي إلى آخر الكتاب فجاء التكملة في ستة مجلدات، وكان جملة هذا المصنّف ثمان^(١) مجلدات بخط البسطي، وقد ملكتها وهي جميعاً بخط البسطي، واسم هذا الكتاب: التنبيه والإفصاح عما وقع في حواشي الصحاح، وهو كتاب جيد إلى الغاية^(٢)، وقد ردّد د. الحمد قول الصفدي للأسباب الآتية:

- ١- صرّح القفطي - وهو قريب من عصر ابن بري - بأن كتاب ابن بري وقع في ستة مجلدات، ولم يشر إلى أن غير ابن بري أكمله.
- ٢- إشارة بعض العلماء المقارنين لعصر ابن بري إلى اطلاعهم على كتاب ابن بري، كالمنذري، وابن خلكان، ولم يذكروا أن ابن بري لم يكمله.
- ٣- ما نقله الشيخ بهاء الدين محمد بن إبراهيم النحاس عن حواشي ابن بري بعد مادة (وقش)؛ مما يدل على أنه اطلع على الكتاب كاملاً.
- ٤- نقل ابن منظور حواشي ابن بري في اللسان ولم يقف عند (وقش)، بل أكمل كل كتابه من حواشي ابن بري.
- ٥- اتفاق بعض ما وجد بعد مادة وقش مع كلام ابن بري في بعض كتبه^(٣).

أما منهج ابن بري في كتابه هذا فيمكن إجماله فيما يلي:

- ١- سار ابن بري في ترتيب كتابه على مثل ترتيب الصحاح تماماً، فكان يجعل الحرف الأخير من الكلمة باباً، مراعيًا بذلك الترتيب الهجائي، ويجعل الحرف الأول من الكلمة فصلاً.
- ٢- يذكر كلام الجوهري أولاً قائلاً: ذكر في فصل كذا، أو قال الجوهري، ثم يذكر نقده، متصديراً ذلك بقول: قال الشيخ أبو محمد -رحمه الله-؛ مما يدل أن الكتاب كُتب عن طريق تلاميذ ابن بري.
- ٣- وكان له طريقة في نقد الجوهري، فيستعمل عبارات معينة تدل على وهم الجوهري

(١) الصواب: ثمان.

(٢) الوافي بالوفيات ٤٧/١٧.

(٣) انظر: آراء ابن بري النحوية ٣١/١-٣٣.

ومن ذلك:

- قوله: «هذا هو الصحيح لا ما ذكره»^(١).
- قوله: «الصحيح عند أهل اللغة»^(٢).
- قوله: «صواب ذلك»^(٣).
- قوله: «الصواب عكس ما ذكره»^(٤).
- قوله: «حق كذا أن يذكر في فصل كذا»^(٥).
- قوله: «الصحيح في هذا القول عند المحققين»^(٦).
- قوله: «وقد قيل غير هذا القول، وهو الصحيح»^(٧).
- وصف قول الجوهري بعدم الصحة^(٨).
- ذكره للرأي الصحيح مباشرة^(٩).
- قوله: «والصحيح عندي»^(١٠).
- تخصيصه للخطأ الذي وقع فيه الجوهري^(١١).
- قوله: «الصحيح في تفسير كذا»^(١٢).
- وصف أحد الأقوال بأنه هو الصحيح^(١٣).

(١) التنبيه والإيضاح ٢٥/١ (فيأ).

(٢) التنبيه والإيضاح ٤/١ (أوأ).

(٣) التنبيه والإيضاح ٦/٢ (أسد).

(٤) التنبيه والإيضاح ١/٤٢ (نصب).

(٥) التنبيه والإيضاح ٤٥/١.

(٦) التنبيه والإيضاح ٨٨/١ (ريب).

(٧) التنبيه والإيضاح ١/١٤١ (نصب).

(٨) التنبيه والإيضاح ٨٢/١.

(٩) التنبيه والإيضاح ٢٣/١ (ظماً).

(١٠) التنبيه والإيضاح ٢/٢٢٦ (هجر).

(١١) التنبيه والإيضاح ٢/٢٥٨ (أمس).

(١٢) التنبيه والإيضاح ٣/٢٨٦ (نصع).

(١٣) التنبيه والإيضاح ٣/٣٦٦ (سلف).

- قوله: «قول مرغوب عنه»^(١).
- رُدُّه لقول الجوهرى بأحد الأوصاف الآتية: السهو^(٢)، والوَهَم^(٣)، والوهم القبيح^(٤)، والغلط^(٥)، والغلط القبيح^(٦)، والخطأ^(٧).
- قوله: «وليس ذلك بمذهب سَيِّئِيَّه»^(٨).
- ذكر رأي أحد العلماء واعتماده وهو مخالف لرأي الجوهرى^(٩).
- قوله: «وهذا عند البصريين غلط»^(١٠).
- قوله: «... أن المعروف كذا»^(١١).
- قوله: «ليس في كلام العرب كذا»^(١٢).
- قوله: «كان قياسه أن يقال: كذا»^(١٣).
- ٤- عُني ابن بري ببيان المسائل النحوية^(١٤) والصرفية^(١٥).
- ٥- تنوع الاستشهاد عند ابن بري في هذه الحواشي فاستشهد بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وأمثال العرب، والشعر^(١٦).

-
- (١) التنبيه والإيضاح ٢٣٦/٤ (وأل).
- (٢) التنبيه والإيضاح ٢٥١/٢ وما بعدها (مز).
- (٣) التنبيه والإيضاح ٣٥/١ (هوأ).
- (٤) التنبيه والإيضاح ٦٧/٥ (سلم).
- (٥) التنبيه والإيضاح ١٥٥/١ (است).
- (٦) التنبيه والإيضاح ٤٦/٦ (حشا).
- (٧) التنبيه والإيضاح ٩٣/٢ (ثعجر).
- (٨) التنبيه والإيضاح ٣/١ (أبأ).
- (٩) التنبيه والإيضاح ١٣/١ (ختأ).
- (١٠) التنبيه والإيضاح ١٢٨/٢ (زرر).
- (١١) التنبيه والإيضاح ٢٠٠/٢ (كظر).
- (١٢) التنبيه والإيضاح ١٩٦/٣ (خدع).
- (١٣) التنبيه والإيضاح ١٨٦/٦ (نهي).
- (١٤) انظر على سبيل المثال: ٤٧/٢ (فرد)، ٥٨/٢ (نكد)، ١٣٢/٢ (سدر)، ٢٩٦/٢ (فنس)، ٣٠٥/٢ (ندس).
- (١٥) انظر على سبيل المثال: المسائل الصرفية التي تمت دراستها في هذا البحث.
- (١٦) انظر تفصيل ذلك في المبحث الأول من الفصل الثالث من هذا البحث في الصفحة رقم [٢٦٦].

٦- أولى ابن بري الشعر والشعراء عناية فائقة في حواشيه، وقد بين هذه الظاهرة د. فراج الحمد فيرى عناية ابن بري بالشعر والشعراء يشمل مظاهر عدة، ومن حيث اهتمامه بالشعراء يمكن بيان مظاهر ذلك بما يلي:

- تفسير أسماء الشعراء وألقابهم^(١).
- العناية ببيان المؤلف والمختلف من أسماء الشعراء وألقابهم^(٢)، كالحمدين من الشعراء الجاهليين^(٣)، والشعراء الذين اشتركوا في اسم (المرار)^(٤).
- العناية بذكر أخبار الشعراء وما يقع بينهم^(٥).
- يؤخذ على ابن بري الاستشهاد لشعراء محدثين، كابن أبي عيينة بن محمد بن أبي صفرة^(٦)، وبشار بن برد^(٧)، وأبي الطيب المتني^(٨)، وأبي نواس^(٩).

أما عنايته بالشعر فشمل المظاهر الآتية:

- تعقبه للجوهري عند إنشاده لبعض الأبيات^(١٠).
- عنايته بإكمال الشاهد الشعري، فإذا ذكر الجوهري صدر البيت، أكمل ابن بري عجزه^(١١)، والعكس^(١٢)، بل يذكر الأبيات التي قبل البيت، أو التي بعده.

(١) انظر على سبيل المثال: التنبيه ١١٤/١ (عتب)، ١٢٢ (عهب)، ١٧٩ (بعث)، ٢٦٩ (مدح)، ٢٩٢ (نقح)، ١٢١/٢ (مهر)، ٢٣٥ (أبن).

(٢) انظر: ١٤/١، ١١٥، ٢٨٨.

(٣) انظر: ١٢١/١.

(٤) انظر: ١٠٧/١، ١٢٨/٢.

(٥) انظر: التنبيه ٢٧٤/١، ١٧١/٢ وما بعدها.

(٦) انظر: ٢٧٤/١.

(٧) انظر: ٧/١.

(٨) انظر: ٢٣/١، ٨٧/٢، ١٥٤.

(٩) انظر: ٣٦/١ وما بعدها، ١١٧/٢، ٢٢١.

(١٠) انظر على سبيل المثال: ١١٢/١، ١١٨، ١٧٤، ٩/٢، ١٣، ٩٠، ١٣٧.

(١١) انظر على سبيل المثال: ١٢٤/١ (غرب)، ١٥١/١ (هزب)، ٢٢٨/١ (بحج)، ١٧/٢ (حدد).

(١٢) انظر على سبيل المثال: ١٥٥/١ (است)، ١٢٩/١ (قضب)، ٢٢٤/١ (هجهج)، ٩/٢ (برد).

- عُني بنسبة الأبيات لأصحابها، فتارة يتعقب الجوهري إذا وهم في ذلك^(١)، وتارة أخرى يذكر النسبة إذا غفل الجوهري عنها^(٢).
- إذا كان هناك خلاف في نسبة البيت، بيّن ابن بري هذا الخلاف^(٣).
- درايته بمعاني البيت ومن ذلك الأعلام التي ترد فيه^(٤).
- إذا كان للبيت أكثر من رواية ذكرها^(٥).
- لا يغفل الجانب النحوي ببعض الأبيات، ومن ذلك إذا كان في البيت كلمة تتعلق بعامل في بيت سابق بيّن ذلك، وأعرها^(٦).
- يهتم بذكر مناسبة الأبيات^(٧).
- يستحسن أبياتاً من بعض القصائد فينشدها^(٨).

وقد اعتمد ابن بري في كتابه هذا على كثير من المصادر، سواء أكانت هذه المصادر من الرجال أم الكتب؛ مما جعل لهذه الحواشي قيمة تبين غزارة علم صاحبها وسعته، وقد وصّف كثيرٌ ممن ترجم لابن بري بأنه عالم بكتاب سيبويه وعلمه، فكان من أول الرجال اعتماداً عليه سيبويه^(٩)، بالإضافة إلى أبي عبيدة معمر بن المثنى^(١٠)، والأصمعي^(١١)، وثعلب^(١٢)، وابن

-
- (١) انظر على سبيل المثال: ١١٣/١ (ظرب)، ٢٧٥/١ (نبح)، ٢٤/٢ (ريد)، ١٨٤/٢ (قير)، ٢٣٨/٢ (جرمز).
- (٢) انظر على سبيل المثال: ١٢٣/١ (غرب)، ٢٢٧/١ (قرب)، ٩/٢ (برد) وما بعدها.
- (٣) انظر على سبيل المثال: ١١٦/١ (عرقب)، ٢١٩/١ (مشج)، ١٦/٢ (جمد)، ١٢٣/٢ (دور)، ٢٧٤/٢ (دفنس).
- (٤) انظر على سبيل المثال: ١١٣/١ (ظرب)، ٢٤٨/١ (سبح)، ١٥٧/٢ (طور)، ٢٦٧/٢ (حسس).
- (٥) انظر على سبيل المثال: ١١٣/١ وما بعدها (ظرب)، ٢٦٥/١ (كمح)، ٢٥٩/٢ (أنس)، ٣١١/٢ (يثس).
- (٦) انظر على سبيل المثال: ٤٢/١ (بيب)، ١٨٨/١ (لوث)، ٢٣١/١ (تيج)، ٢١/٢ (خلد).
- (٧) تنظر على سبيل المثال: ١١٠/١ (طيب)، ٢٣٠/١ (برج)، ٩٢/٢ (تأر)، ١١٦/٢ (حصر)، ٣٠١/٢ (لبس).
- (٨) انظر على سبيل المثال: ١٤٨/١ (وغب)، ١١/٢ (بلد)، ٩٩/٢ (حشر)، ١٣٧/٢ (شير).
- (٩) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، يلقب بسبويه، صنف الكتاب في النحو ولم يسبقه أحد مثله، توفي بالبصرة عام ١٦١هـ، انظر: نزهة الألباء ٥٤-٥٨، إنباه الرواة ٣/٣٤٦-٣٦٠.
- (١٠) أبو عبيدة معمر بن المثنى: كان من أعلم الناس باللغة وأخبار العرب وأنسابها، من مؤلفاته: مجاز القرآن، وغريب القرآن، ومقاتل الفرسان، (ت: ٢٠٧هـ)، انظر: نزهة الألباء ٨٤-٩٠، إنباه الرواة ٣/٢٧٦-٢٨٨.
- (١١) الأصمعي: هو عبد الملك بن قريب، يكنى بأبي بكر، كان عالماً بالنحو واللغة والغريب والأخبار، من سكان البصرة، من مؤلفاته: خلق الإنسان، والأجناس، والهمز، انظر: نزهة الألباء ص: ٩٠-١٠١، إنباه الرواة ٢/١٩٧-٢٠٥.
- (١٢) ثعلب: هو أبو العباس أحمد بن يحيى، إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه، من مؤلفاته: كتاب الفصح، وإعراب القرآن، (ت: ٢٩١هـ)، انظر: نزهة الألباء ١٧٣-١٧٦، شذرات الذهب ٣/٣٨٣ وما بعدها.

الأعرابي^(١)، وابن السكيت^(٢)، وابن قتيبة^(٣)، وأبي حنيفة الدينوري^(٤)، وابن دريد، وابن ولاد^(٥)، والقالي، وابن خالويه^(٦)، وعلي بن حمزة^(٧)، والقزاز^(٨).

أما الكتب فكانت متنوعة ويمكن تقسيمها كالتالي:

١- كتب اللغة والغريب، وهي:

- الغريب المصنف: لأبي عبيد القاسم بن سلام^(٩).
- الخيل: لأبي عبيد القاسم بن سلام^(١٠).
- الفرق: لأبي عمر صالح بن إسحاق الجرمي^(١١).

(١) هو أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي، من كبار أئمة اللغة، من مؤلفاته: النوادر، ومعاني الشعر، (ت: ٢٣٢هـ)، انظر: نزهة الألباء ١١٩-١٢٢، إنباه الرواة ٣/١٢٨-١٣٧.

(٢) هو أبو يوسف يعقوب بن السكيت، من كبار أهل اللغة، من مؤلفاته: إصلاح المنطق، والألفاظ، والفرق، (ت: ٢٤٣هـ)، انظر نزهة الألباء ١٣٨-١٤٩، إنباه الرواة ٤/٥٦-٦٣.

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، كان عالماً باللغة والنحو والشعر، ينتمي للمذهب الكوفي، من مؤلفاته: غريب القرآن، وغريب الحديث، وأدب الكاتب، (ت: ٢٧٠هـ)، انظر: نزهة الألباء ١٥٩ وما بعدها، إنباه الرواة ٢/١٤٣-١٤٧.

(٤) أبو حنيفة الدينوري: هو أحمد بن داود بن وند، أخذ عن البصريين والكوفيين، كان نحوياً لغوياً مهندساً منجماً حاسباً، من مؤلفاته: كتاب النبات، (ت: ٢٨٢هـ)، انظر: معجم الأدباء ١/٢٥٨ وما بعدها.

(٥) ابن ولادة هو أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري، من مؤلفاته: الانتصار لسببويه على المبرد، والمقصور والممدود، (ت: ٣٣٢هـ)، انظر: إنباه الرواة ٣/٢٢٤ وما بعدها، بغية الوعاة ١/٢٥٩.

(٦) هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، من كبار أهل اللغة، من مؤلفاته: شرح مقصورة ابن دريد، وأسماء الأسد، وإعراب سور من القرآن، انظر: نزهة الألباء ٢٣٠ وما بعدها، إنباه الرواة ١/٣٥٩-٣٦٢.

(٧) هو علي بن حمزة البصري اللغوي، يكنى بأبي النعيم، من أئمة اللغة البارزين، من مؤلفاته: الرد على أبي زياد الكلابي، والرد على ابن السكيت في إصلاح المنطق، (ت: ٣٧٥هـ)، انظر: معجم الأدباء ٤/١٥٧٤ وما بعدها، بغية الوعاة ٢/١٦٥.

(٨) هو أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي النحوي المعروف بالقزاز القيرواني، من مؤلفاته: الجامع، وشرح المقصورة، (ت: ٤١٢هـ)، انظر إنباه الرواة ٣/٨٤-٨٧، وفيات الأعيان ٤/٣٧٤، ٣٧٦.

(٩) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ١/٦ (بدأ).

(١٠) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ١/١٨١ (نزا).

(١١) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ١/١١٠ (طيب).

- إصلاح المنطق: لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت^(١).
- الشمس والقمر: لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني^(٢).
- النبات: لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري^(٣).
- الجمهرة: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد^(٤).
- الزاهر في معاني كلمات الناس: لأبي بكر الأنباري^(٥).
- البارع: لأبي علي بن إسماعيل بن القاسم القالي^(٦).
- اللغات: لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه^(٧).
- ليس من كلام العرب: لابن خالويه^(٨).
- المجمل: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي^(٩).
- الجامع في اللغة: لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز^(١٠).

٢- كتب النحو والصرف:

- الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان المعروف بسَيِّوِيَه^(١١).
- الأصول: لابن السراج^(١٢).
- شرح كتاب سَيِّوِيَه: للسيرافي^(١٣).

(١) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٤٢٠/٣ (نكف).
(٢) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٢٨١/١ (يوح).
(٣) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٢٨٥/١ (رخخ).
(٤) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ١٤٩/٣ (نشط).
(٥) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٤٤٣/٣ (بنق).
(٦) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٣٦٩/٣ (شأف).
(٧) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ١٨٢/٦ (نسا).
(٨) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ١٥٧/٦ (كرى).
(٩) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ١٢٢/٤ (أبل).
(١٠) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٣٥٨/٣ (زرز).
(١١) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ١٥٣/١ (هلب).
(١٢) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٣٥٣/٥ (أيه).
(١٣) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ١٦٨/٤ (دأل).

- التذكرة: لأبي علي الفارسي^(١).
- الحلييات: لأبي علي الفارسي^(٢).
- إعراب أبيات الحماسة: لابن جني^(٣).
- سر صناعة الإعراب: لابن جني^(٤).

٣- كتب النوادر:

- نوادر أبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني^(٥).
- النوادر: لأبي زيد سعيد الأنصاري^(٦).
- نوادر أبي علي القالي^(٧).

٤- كتب الأمالي:

- أمالي أبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب^(٨).
- أمالي أبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي^(٩).

٥- كتب في إعراب وغريب القرآن والحديث:

- مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى^(١٠).
- غريب الحديث: لأبي محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري^(١١).
- الغريبين غريب القرآن والحديث: لأبي عبيد أحمد الهروي^(١٢).

(١) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ١٩٦/٥ (بين).
 (٢) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٢٨٠/١ (يوح).
 (٣) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٢٠٩/٦ (إذا).
 (٤) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٣٤٩/٥ (بين).
 (٥) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٧/٥ (حذم).
 (٦) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٣٣٩/٥ (وجن).
 (٧) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٤٤٢/٣ (بنق).
 (٨) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٧٠/٢ (طرمد).
 (٩) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ١٣/١ (حلا).
 (١٠) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٨٦/٥ (صهم).
 (١١) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٢٦٤/٤ (تهم).
 (١٢) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٢١٨/١ (مرج).

٦- كتب الأمثال:

- الأمثال: لأبي عبيد القاسم بن سلام^(١).

٧- كتب الشعر:

- النقائض: لأبي عبيدة معمر بن المثنى^(٢).

- الأصمعيات: لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي^(٣).

٨- كتب التعريب:

- المغرب من الكلام الأعجمي: لأبي منصور موهوب الجواليقي^(٤).

٩- كتب في التصحيح اللغوي:

- تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة: للجواليقي^(٥).

١٠- كتب التراجم:

- مقاتل الفرسان: لأبي عبيدة^(٦).

- أخبار النحويين: لأبي سعيد السيرافي^(٧).

-
- (١) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ١٦٣/٦ (لقا).
 (٢) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٣٠١/٥ (قرن).
 (٣) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٢٩٢/٣ (ودع).
 (٤) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٢٦٠/٤ (بقم).
 (٥) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ١٥٧/٦ (كرا).
 (٦) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ١٢٠/٢ (دبر).
 (٧) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ١١٦/١ (عرقب).

ثالثًا: بيان مفردات عنوان البحث:

أولاً: التعقب:

التعقب لغة:

تنتمي كلمة (التعقب) لجذر (ع ق ب)، وتدور معاني هذا الجذر حول: «تأخير شيء وإتيانه بعد غيره»^(١)، قال الخليل: «والتَّعْقِيبُ: انصرافك راجعاً من أمر أَرَدْتَهُ أو وَجَّه، والمعقب: الذي يتتبع عَقِبَ إنسان في طلب حقٍّ أو نحوه، قال لبيد^(٢):

حتى تَهَجَّرَ في الرِّوَّاحِ وَهَاجَهُ طَلَبَ المَعْقِبِ حَقَّهُ المَظْلُومِ^(٣)

... وكلُّ شيءٍ يُعَقَّبُ شيئاً فهو عقيبُه، كقولك: خَلَفَ يَخْلُفُ بمنزلة الليل والنهار إذا قضى أحدهما عَقِبَ الآخر، فهما عقيبان كُلُّ واحدٍ منهما عقيب صاحبه، ويعتقبان ويتعاقبان: إذا جاء أحدهما ذهب الآخر، وعَقَبَ اللَّيْلُ النَّهَارُ والنَّهَارُ اللَّيْلَ: أي خَلَفَهُ، وأتى فلان إلى فلان خبيراً فعقب بخير منه، أي أَرَدَفَ، ويقال: عَقَّبَ أيضاً مُشَدِّدًا^(٤).

وقال الزمخشري^(٥): «وتعقبت ما صنع فلان: تتبعته، ولم أجد عن قولك متعقباً، أي متفحصاً، يعني أنه من السداد والصحة بحيث لا يحتاج إلى تعقب، وتعقبتُ الخير إذا سألت غير من كنت سألت أول مرة»^(٦)، وقال أيضاً: «حقيقة التعقيب: إتباع العمل عملاً»^(٧).

(١) مقاييس اللغة. لأبي الحسين أحمد بن فارس. تحقيق: عبد السلام هارون. دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ٧٧/٤ (عقب).

(٢) هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، كان من شعراء الجاهلية وفسائهم، أدرك الإسلام وأسلم، انظر: الشعر والشعراء. لابن قتيبة. تحقيق: أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار المعارف، ١/٢٧٤-٢٨٥.

(٣) البيت من الكامل، انظر: شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري. تحقيق: د. إحسان عباس. وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت، ١٩٦٢م، ص: ١٢٨. وفي رواية (وهاجها) انظر: أوضح المسالك ٣/٢١٤ وما بعدها، خزانة الأدب ٢/٢٤٠.

(٤) العين. للخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٣/٣، ١٩٣٣هـ، وما بعدها (عقب).

(٥) هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، من مؤلفاته: الكشاف عن حقائق التنزيل، والفائق في غريب الحديث، والمفصل في النحو، (ت: ٤٦٧هـ)، انظر: نزهة الألباء ٢٩٠-١٩٢، إنباه الرواة ٣/٢٦٥-٢٧٨.

(٦) أساس البلاغة. لجار الله محمود الزمخشري. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٤١هـ، ١٣١/٢ (عقب).

عملاً»^(١)، «وتعقب الخبر: تَتَّبَعَهُ، ويقال: تَعَقَّبْتُ الأمر إذا تدبرته، والتَّعَقَّبْتُ: التَّدَبَّرْتُ، والنظر ثانية»^(٢).

وقال أبو حيان^(٣): «والتعقب: الذي يكر على الشيء فيبطله، وحقيقته الذي يعقبه، أي: بالرد والإبطال، ومنه قيل لصاحب الحق: معقب، لأنه يقفي غريمه بالاقتضاء والطلب»^(٤).

تبين من خلال ما سبق أن المعنى اللغوي للتعقب يدور حول التبع، والاتباع، والتفحص، والتدبر والرجوع.

التعقب في الاصطلاح:

يمكن القول بأن التعقب: هو رد وإبطال ما جاء به السابق وإقامة أدلة على ذلك، وقد شاعت ظاهرة التعقب في مختلف العلوم، ويمكن بيان المقصود بها عند طائفة من العلوم بما يلي:

التعقبات عند المفسرين:

إتباع المفسر قولاً يذكره في بيان معنى في القرآن بقول آخر، يصلح خطأه، أو يكمل نقصه، أو يبين لبسه^(٥).

التعقبات عند الأصوليين:

رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بإحدى أدوات الاستدراك، وهي: بل، ولكن،

(١) الفائق في غريب الحديث. لجار الله محمود الزمخشري. تحقيق: علي محمد البجادي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر، ١٤١٤هـ، ١٢/٣ (عقب).

(٢) اللسان ٢١٨/١٠ (عقب).

(٣) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفزي الأندلسي، من مؤلفاته، البحر المحيط في التفسير، والنافع في قراءة نافع، والوهاج في اختصار المنهاج، (ت: ٥٧٤٥هـ)، انظر: فصح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. لأحمد بن محمد التلمساني. تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار صادر، ١٣٨٨هـ، ٥٥٩/٢-٥٦٩.

(٤) البحر المحيط. لأبي حيان الأندلسي. حققه: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون. ط: ١. دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ، ٣٩٠/٥.

(٥) انظر: تعقبات الإمام ابن كثير على من سبقه من المفسرين من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم. للدكتور أحمد السيد. رسالة دكتوراه. جامعة أم القرى، ١٤٣١هـ، ص ٩٦.

وعلى، وأدوات الاستثناء، أو مخالفة حكم ما بعده لما قبله^(١).

التعقبات عند الفقهاء:

«إصلاح ما حصل في القول أو العمل من خلل وقصور أو فوات، مثل: استدراك نقص الصلاة بسجود السهو، فهو يختص عندهم بالتدارك، أي فعل الشيء المتروك بعد محله، سواء كان المتروك عمداً أو سهواً»^(٢).

وقد قسّم بعض الباحثين التعقبات إلى قسمين، الأول المخالفات، والثاني: الاستدراكات^(٣)، والذي يظهر لي أن التعقب يختلف عن الاستدراك؛ لأن التعقب هو تتبع كلام الغير ورده، أما الاستدراك فهو زيادة وإضافة اللاحق على السابق، فكأن الاستدراكات أمر عام لكل ما يضاف على السابقين، سواء أكانت هذه الإضافة بالموافقة على ما جاء به السابقون، أم برده وإبطاله، أم بالزيادة عليه، في حين أن التعقبات خاصة فقط لرد ما جاء به السابق وإبطاله.

ثانياً: الدراسة الصرفية:

يقصد بالدراسة الصرفية كل ما يتعلق بالكلمة صرفياً، والصرف في اللغة: التحويل والتغيير، قال تعالى: ﴿وَنَصْرَفِ الرِّيحَ﴾^(٤).

أما تعريف الصرف في الاصطلاح فقد عُرف عند العلماء المتقدمين بكثير من التعريفات، منها قول سيبويه: «هو بناء ما لم تنطق به العرب على مثال ما نطقت به»^(٥)،

(١) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه. لبدر الدين محمد الزركشي. تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني. ط: ٢. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٣هـ، ٤٥/٢.

(٢) تعقبات الإمام ابن كثير على من سبقه من المفسرين ص ٩٧ وما بعدها.

(٣) انظر: تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفية. للدكتور سامي الزهراني. رسالة دكتوراه. جامعة أم القرى، ١٤٣١هـ، ص ٣٦.

(٤) البقرة: ١٦٤.

(٥) الكتاب. لسبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٤. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٥هـ، ٤/٢٤٢.

واختلف شراح الكتاب في بيان مدلول قول سيبويه؛ فذهب السيرافي^(١) والرضي^(٢) إلى أن المقصود من كلام سيبويه هو مسائل التمرين، ويرى الرماني^(٣) أن الصرف: «هو تصيير الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصيغة»، قال أ. د. حسن هندراوي: «وهذا ما أراده سيبويه في تعريف التصريف، لا ما ذهب إليه السيرافي»^(٤).

وعرف الرضي الصرف فقال: «علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة، وحذف، وصحة وإعلال، وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك»^(٥).

ولعلماء اللغة المحدثين مذهبهم في تعريف الصرف، فقدموا تعريفات عديدة منها: «دراسة الصيغ اللغوية، وبخاصة تلك التغيرات التي تعترى صيغ الكلمات فتحدث معنى جديداً»^(٦).

لقد حدد العلماء موضوعاً محددًا للتصريف، وهو الأفعال المتصرفة، والأسماء المتمكنة (المعربة)^(٧)، قال ابن عصفور^(٨): «اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء، وهي: الأسماء

(١) انظر: السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه. تحقيق: عبد المنعم فائز. ط: ١. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٣، ص: ٥٩٢.

(٢) هو رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي، صاحب شرح الكافية والشافية لابن الحاجب، (ت: ٥٦٧/١ هـ)، انظر: بغية الوعاة ٥٦٧/١ وما بعدها، انظر رأيه في: شرح شافية ابن الحاجب. لرضي الدين الاسترأبادي. حققه: محمد نور الحسن وآخرين. بيروت: دار الكتب العلمية، ٦/١ وما بعدها.

(٣) هو أبو الحسن علي بن عيسى المعروف بالرماني، من كبار النحويين، من مؤلفاته: الممدود الأكبر، والممدود الأصغر، ومعاني الحروف، (ت: ٣٨٤ هـ)، انظر: نزهة الألباء ١٣٣-٢٣٥، إنباه الرواة ٢٩٤/٢-٢٩٦.

(٤) مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة. للدكتور حسن هندراوي. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٩ هـ، ص ١٨ وما بعدها.

(٥) شرح الشافية للرضي ٦/١ وما بعدها.

(٦) أسس علم اللغة. لماريو باي. ترجمة: أحمد مختار عمر. ط: ٨. عالم الكتب، ١٤١٩ هـ، ص: ٤٣.

(٧) انظر: المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني. تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين. ط: ١. إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣ هـ، ٧/١، المتع في التصريف. لابن عصفور الأشبيلي. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط: ١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧ هـ، ٣٥/١، شرح الشافية للرضي ٨/١.

(٨) ابن عصفور: هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الأشبيلي، من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه، والضرائر، والمقرب في النحو، (ت: ٦٦٩ هـ)، انظر: بغية الوعاة ٢/٢١٠.

الأعجمية... كـ(إسماعيل) ونحوه، والأصوات كـ(غاق) ونحوه... والحروف، وما شَبَّهَ بها من الأسماء المتوغلة في البناء، نحو (من)... وما عدا ما ذكر من الأسماء العربية والأفعال يدخله التصريف»^(١).

ثالثاً: الدراسة الدلالية:

الدلالة في اللغة: الدلالة مصدر الفعل (دلّ) الذي يحمل معنى الإبانة والهداية، قال ابن فارس: «إبانة الشيء بأمانةٍ تتعلمها... والدليل: الأمانة في الشيء، وهو بين الدلالة والدلالة»^(٢)، وفي اللسان: «الدليل: ما يستدل به، وقد دله على الطريق يدلّه دلالاً ودلالة، والفتح أعلى»^(٣).

أما الدلالة في الاصطلاح فهي: «كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه المعنى من كان عالمًا بوضعه له»^(٤)، وعرفها الجرجاني بقوله: «هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول»^(٥).

أما علم الدلالة -Semantics- فهو العلم الذي يدرس المعنى، أو «ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى»^(٦).

إن علم الدلالة علم قديم وإن بدا للبعض أنه علم حديث، فقد كانت مباحث الدلالة منتشرة في باقي علوم اللغة، فقد كان المعنى هو الأساس الذي بنوا عليه علوم اللغة^(٧).

ويبدو أن المعنى الذي حددته المعاجم للكلمة ليس كافياً لبيان جميع مدلول الكلمات؛ لأسباب عديدة منها الظروف المحيطة بالكلام، والاستعارات، والتركيب، وقد تحدث العلماء

(١) الممتع ١/٣٥.

(٢) مقاييس اللغة ٢/٢٩٥ (دلل).

(٣) اللسان ٥/٢٩١ (دلل).

(٤) البحر المحيط للزركشي ٢/٣٦.

(٥) معجم التعريفات. للشريف الجرجاني. تحقيق: محمد صديق المنشاوي. دار الفضيلة، ص: ٩١.

(٦) علم الدلالة. للدكتور أحمد مختار عمر. ط: ٥. عالم الكتب، ١٩٩٨م، ص: ١١.

(٧) انظر: بحث علم الدلالة عند العرب. للدكتور عليان الحازمي. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية

عن صعوبة تحديد المعنى، بل عدّها علماء الدلالة مشكلة قديمة^(١)، ويبيّن علماء اللغة العربية أن صعوبة المعنى تأتي من^(٢):

١- غرابة اللفظ: ويقصد به أن اللفظ يكون ضمن رصيد الألفاظ في اللغة، إلا أنه لا يعرفه إلا الخاصة، بسبب هجر العامة لهذا اللفظ، من ذلك استغناؤهم بلفظ (القفز) عن (الحجل).

٢- الاستعارة: من ذلك قولهم: عين الحقيقة، وأسنان المشط، ورأس الشارع.

٣- قلب دلالة اللفظ: كقولهم: للديغ: السليم؛ تفاعلاً بسلامته.

٤- مخالفة ظاهر اللفظ معناه: وهو أن تأتي بجملة لكن المعنى مختلف، من ذلك قولهم: له يد عليّ، أي: صنع معروفًا.

٥- احتمال المعنى: من ذلك أن تكون الأداة التي في صدر الجملة تحمل دلالات متعددة، وعدم إحكام ترتيب الجملة إذا احتملت أكثر من معنى وانعدم وجود القرينة.

أنواع الدلالة:

١- الدلالة الصوتية: فلسامة الأصوات ووضوحها أثرٌ في تحديد المعنى، وخير دليل على ذلك ما جاء به ابن جني^(٣) في الخصائص؛ فقد عقد أكثر من باب حول هذا الموضوع كباب (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)^(٤)، ومن مظاهر الدلالة الصوتية (النبر والتنغيم)، فله أثر كبير في تغير الدلالة^(٥).

٢- الدلالة الصرفية: وهي: «الأثر المعنوي المستفاد من تقاطع الدلالة المعجمية مع دلالة البنية وتحويلها إلى أبنية مختلفة»^(٦)، فصيغة (كاتب) تختلف دلاليًا عن صيغة (كتاب)،

(١) انظر: دلالة الألفاظ. للدكتور إبراهيم أنيس. ط: ٤. مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤م، ص ١٠٨ وما بعدها.

(٢) انظر: بحث علم الدلالة عند العرب. للدكتور عليان الحازمي. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية

وآدابها. ج ١٥، ٢٧٤، جمادى الثانية ١٤٢٤هـ، ص ٧١٠.

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، كان عالمًا بالنحو والتصريف، من مؤلفاته: الخصائص، وسر صناعة

الإعراب، والمنصف، (ت: ٣٩٢هـ)، انظر: نزهة الألباء ٢٤٤-٢٤٦، إنباه الرواة ٣٣٥/٢-٣٤٠.

(٤) انظر: الخصائص ١٤٥/٢.

(٥) انظر: دلالة الألفاظ ٤٧.

(٦) الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم للدكتور فريد الزامل، دار ابن الجوزي، ط: ١، ١٤٢٧هـ، ص:

وتختلف كذلك عن صيغة (كُوَيْتِب) وهكذا.

٣- الدلالة النحوية: وهي المعنى الحاصل من العلاقات النحوية بين الكلمات حسب موقعها من الجملة^(١).

٤- الدلالة المعجمية: ويقصد بها الدلالة الوضعية، ومن ذلك كلمة (الكذاب) تدل على شخص يتصف بالكذب^(٢).

(١) انظر: الدلالة اللغوية عند العرب. للدكتور عبد الكريم مجاهد. عمان: دار الضياء، ص: ١٤٩.

(٢) انظر: دلالة الألفاظ ٤٨.

الفصل الأول

المسائل التي تعقب فيها ابن بري الجوهري

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المسائل الصرفية المجردة.

المبحث الثاني: المسائل التي نسبت فيها الكلمات إلى الجذر.

المبحث الثالث: المسائل الدلالية، وهي على ثلاثة أضرب:

الأول: دلالة الصيغ الصرفية.

الثاني: دلالة التراكيب.

الثالث: دلالة الكلمة المفردة.

المبحث الأول: المسائل الصرفية المجردة:

أولاً: الميزان الصرفي:

المسألة الأولى: أصل الحرف من حيث السكون والحركة:

قال الجوهرى: «قال الكسائي^(١): العَضَةُ: الكذب والبهتان... ويقال: نُقْصَانُهُ الواو، وأصله: عَضُوَّةٌ... ويقال: نُقْصَانُهُ الهاء، وأصله: عَضَهَةٌ»^(٢).

قال ابن بري: «قال الطوسي^(٣): هذا تصحيفٌ، وإنما الكذب: العَضَةُ، وكذلك: العَضَهَةُ، قال: وقول الجوهرى: بعد: وأصله عَضَهَةٌ. قال: صوابه: عَضَهَةٌ؛ لأن الحركة لا يقدم عليها إلا بدليل»^(٤).

اختلف الجوهرى وابن بري في أصل (العَضَةُ)، فيرى الجوهرى أن أصلها (عَضَهَةٌ) - بفتح الضاد - أما ابن بري فيرى أن أصلها (عَضَهَةٌ).

وقد وردت كلمة (العَضَةُ) في الحديث الشريف عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: ((ألا أنبئكم ما العَضَةُ؟ هي النميمة القالة بين الناس))^(٥) قال النووي^(٦) عند شرحه لهذا الحديث: «هذه اللفظة رووها على وجهين أحدهما: العَضَةُ - بكسر العين وفتح

(١) أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، أحد أئمة القراء السبعة، من مؤلفاته: القراءات، والعدد، والهجاء، (ت: ١١٨٩هـ)، انظر: زهرة الألباء ٥٨-٦٤، إنباه الرواة ٢/٢٥٦-٢٧٤.

(٢) الصحاح ٢٢٤١/٦ (عضه).

(٣) أبو الحسن علي بن عبد الله بن سنان الطوسي، لم يكن له مصنفات، انظر: زهرة الألباء ١٤٠، معجم الأدياء ١٧٧٩/٤.

(٤) التنبيه والإيضاح ٣٦٨/٥.

(٥) صحيح مسلم. للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ، باب تحريم النميمة (٢٦٠٦)، ٢٠١٢/٤.

(٦) هو محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي الدمشقي، أشهر الفقهاء والمحدثين، من مؤلفاته: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الأذكار من كلام سيد الأبرار، الإيضاح في المناسك، (ت: ٦٧٦هـ)، انظر: طبقات الشافعية الكبرى. لأبي نصر السبكي. تحقيق: عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي. دار إحياء الكتب العربية، ٣٩٥/٨-٤٠٠، البداية والنهاية. لإسماعيل بن كثير. تحقيق: د. عبد الله التركي. ط: ١. هجر للطباعة، ١٤١٩هـ، ٥٣٩/١٧-٥٤١.

الضاد المعجمة - على وزن العدة والزنة، والثاني: العضة - بفتح العين وإسكان الضاد على وزن الوجه، وهذا الثاني هو الأشهر في روايات بلادنا والأشهر في كتب الحديث وغيره والأول أشهر في كتب اللغة»^(١).

وتناول أصحاب كتب غريب الحديث هذه الكلمة، وذكروها بالوجهين، فذكر الزمخشري أن أصلها العضة، على وزن فعلة من العضة، فحذفت لامه كما حذفت من السنة والشفة، وأورد رأي يونس أنها من العضية^(٢)، أما ابن الأثير^(٣) ففرق بين كتب الحديث وكتب الغريب، فتروى في كتب الحديث (العضة) - بسكون الضاد - وتروى في كتب الغريب (العضة) - بكسر العين وفتح الضاد -^(٤).

وفي نقل ابن بري عن الطوسي بأن قول الكسائي تصحيف، فما ورد في كتب الغريب ينفي تصحيفه، أما في تعقبه على الجوهري السابق ذكره، فله جذور عند علماء اللغة كابن سيده^(٥) والزمخشري^(٦).

وعند التأمل لعله ابن بري بأن الأصل في تقدير الحرف أن يكون ساكنًا؛ لأن الحركة لا يقدم عليها إلا بدليل، نجد له صدى عند أهل اللغة، فيرون أن الحركة زيادة، وحكم الزيادة ألا تثبت إلا بدليل^(٧)، أي أن الأصل في الحرف السكون، فتكون الحركة حينئذ في حكم

(١) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج. للنووي. ط: ١. المطبعة المصرية بالأزهر، ١٣٤٩هـ، ١٥٩/١٦.

(٢) انظر: الفائق في غريب الحديث ٤٤٣/٢.

(٣) هو أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني، يعرف بابن الأثير، جمع بين القرآن والنحو واللغة والحديث، من مؤلفاته: البديع في النحو، الباهر في الفروق، النهاية في غريب الحديث والأثر، انظر: إنباه الرواة ٢٥٧/٣ - ٢٦٠، معجم الأدباء ٢٢٦٨/٥ - ٢٢٧١.

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر. لمجد الدين أبي السعادات المبارك ابن الأثير. تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٥٤/٣.

(٥) انظر: المخصص. لابن سيده. ط: ١. المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، ١٣١٦هـ، ٨٧/٣، المحكم والمحيط الأعظم. لابن سيده. تحقيق: عبد الستار فراج. ط: ١. ١٣٧٧هـ، ٥٩/١.

(٦) انظر: الفائق في غريب الحديث ٤٤٣/٢.

(٧) انظر: الكتاب لسببويه، ٣٦٨/٣، الأصول في النحو. لأبي بكر محمد بن السراج. تحقيق: عبد الحسين الفتلي.

مؤسسة الرسالة، ٣٢٤/٣، الانتصار لسببويه على المبرد. لأبي العباس أحمد بن ولاد. تحقيق: د. زهير عبد الحسن سلطان. ط: ١. مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ، ص: ٢١١، المنصف ١٤٧/٢، أمالي ابن الشجري. تحقيق: محمود

الزائد وذلك نحو: (يَدُّ) فتقديرها (فَعَلُّ) - بسكون العين - لأنها تجمع على (أيدٍ)، وكل ما جاء في الأسماء المنقوصة من شيء لا يعلم أصله يجب فيه سكون العين^(١)، ومن ثم كان مذهب سيّوَيْهِ في (شاة) أن الأصل فيها (شَوْهَةٌ) - بسكون الواو كصفحة، وأن (دم) وزنه (فَعَلُّ) - بسكون العين - لا (فَعَلُّ) بالتحريك^(٢)، وبهذه العلة يترجح رأي ابن بري.

الطناحي. القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٢٦/٢.

(١) انظر: الأصول ٣/٣٢٤.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٦، ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. رجب

عثمان، د. رمضان عبد التواب. ط: ١. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ، ٢/٦٢٢، الأشباه والنظائر في النحو.

لجلال الدين السيوطي. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. ط: ٣. عالم الكتب، ١٤٢٣هـ، ٢/٧٦.

المسألة الثانية: استئصال تماثل الفاء والعين في الثلاثي بلا فصل:

قال الجوهري: «الدَّدَن: اللهو واللعب...، والدَّدَان: السِّيف الكَهَام^(١) لا يمضي...، والدَّدَانُ: الرجل الذي لا غناء عنده. ولم توجد الفاء والعين من جنس واحد بلا فاصلة بينهما وهما متحركان إلا في هاتين الكلمتين»^(٢).

ونسب ابن بري هذا القول للفراء^(٣) قال: «لم يجئ ما عينه وفاؤه من موضع واحد من غير فصل إلا (دَدَن)، و(دَدَان). قال: وذكر غيره (البَّير)^(٤)، وقيل: البَّير أعجمي^(٥)، وقيل: عربي وافق الأعجمي، وقد جاء مع الفصل نحو: (كَوَكَب)^(٦)، و(سَوَسَن)^(٧)، و(دَيَدَن)^(٨)، و(سَيَسَبَان)^(٩)»^(١٠).

تناولت هذه المسألة تماثل أصليين (الفاء والعين) في الثلاثي، ويأتي هذا التماثل على ضربين:

(١) الكَهَام: لا يقطع، يقال: سيف كَهَام وكَهِيم: كليل عن الضربة، ورجل كهام وكهيم: أي مسنٌ لا غناء عنده. انظر: الصحاح ٣٠٥/٥، لسان العرب ١٢٧/١٣ (كههم)، تاج العروس ٣٨٩/٣٣ (كههم).

(٢) الصحاح ٢١١٢/٥ (ددن).

(٣) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، من أعلم الكوفيين، من مؤلفاته: معاني القرآن، والمعاني، والحدود، (ت: ٥٢٠٧هـ)، انظر: إنباه الرواة ٢٣-٧/٤، معجم الأدباء ٢٨١٢/٦-٢٨١٥.

(٤) البَّير: الدابة، وقيل: الفُرَاتِق الذي يعادي الأسد. انظر: المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل ٥٥٨/٢، الصحاح ٥٨٤/٢ (بير)، المحكم ٢٤٤/١٠، لسان العرب ١١/٢ (بير)، تاج العروس ٩٤/١٠ (بير).

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب. لابن جني. تحقيق: حسن هندأوي. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ، ٨٢٠/٢، المنتخب من غريب كلام العرب. لأبي الحسن علي بن الحسن المعروف بكراع النمل. تحقيق: د. محمد العمري. ط: ١. جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٩هـ، ٥٥٨/٢، تاج العروس ٩٤/١٠ (بير).

(٦) الكَوَكَب: له معان عدة منها: النجم، بياض في العين، ما طال من النبات، النور، الماء، السيف، سيد القوم، الفُطْر، كوكب الحديد بريقه، غلام كوكب إذا ترعرع وحسن وجهه. انظر: المحكم ٦٦٩/٦ وما بعدها، لسان العرب ١٣٤/١٣.

(٧) السَوَسَن: نبت، أعجمي معرب، انظر: المحكم ٤١٨/٨، لسان العرب ٣٠١/٧ (سوسن).

(٨) الدَيَدَن: اللهو واللعب، الدأب والعادة. انظر: المحكم ٢٧٤/٩، لسان العرب ٢٣٢/٥ (ددن).

(٩) السَيَسَبَان: شجر ينبت من حبة ويطول ولا يبقى على الشتاء. انظر: المحكم، ٤٢٦/٨، لسان العرب ١١٠/٧ (سيسب).

(١٠) التنبيه والإيضاح ٢٤٠/٥.

الأول: تماثل أصلين متجاورين بلا فاصل، ولم يأتِ ذلك في أبنية الأفعال، وإنما جاء في أسماء قليلة نحو: (دَدَن)^(١).

الثاني: تماثل أصلين مع وجود فاصل، وذكر سَيَوِيَه (قَيْبَان)، و(سَيَسَبَان)^(٢). ويرى عدد من العلماء استتقال الضرب الأول وهو تماثل أصلين في الثلاثي فاءً وعينًا إذا توالتا ولم يفصل بينهما نحو: (دَدَن)، وعلل ابن عقيل^(٣) هذا الاستتقال بقوله: «لأن مخرج المتماثلين واحد، فينحبس اللسان عند النطق بهما»^(٤)، بخلاف إذا توالتا الفاء والعين وفصل بينهما بفواصل فتقل الكراهة نحو: (كَوَكَب) و(دَيَدَن)، أو إذا حصل هناك موجب للإدغام كما في (أَوَّل)^(٥).

وذكر الجوهري في فصل (دَدَن) أنه لم توجد الفاء والعين من جنس واحد بلا فصل بينهما وهما متحركتان إلا في كلمتين وهما: (دَدَن)، و(دَدَان)، إلا أن ابن بري تعقبه بأن غيره ذكر وجود كلمة أخرى وهي (بَبْر)، وقد ذكر ذلك ابن جني^(٦).

والذي يظهر في هذه المسألة أن كلمة (بَبْر) خارجة عن القاعدة التي ذكرها الجوهري وهي عدم وجود الفاء والعين من جنس واحد بلا فصل وهما متحركتان^(٧)، فكلمة (بَبْر) فاء الكلمة متحركة وعينها ساكنة، ناهيك عن أن أصل الكلمة غير عربي، فقد ذكر ابن جني

(١) انظر: المسائل الحليبات. لأبي علي الفارسي. تحقيق: حسن هندواي. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ، ص: ١٣٥-١٣٦.

(٢) الكتاب ٢٦٢/٤.

(٣) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل بن عبد الله بن محمد، الفقيه النحوي، من مؤلفاته: التعليق الوجيز على الكتاب العزيز، شرح ألفية ابن مالك، (ت: ٥٧٦٩هـ)، انظر: الدرر الكامنة ٢/٢٦٦ وما بعدها.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد. لبهاء الدين بن عقيل. تحقيق: د. محمد كامل بركات. دمشق: دار الفكر، ١٤٠٠هـ، ١٩/٤.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ١/٣٤ - ٢/٣٦٧ - ٣/٧٤، المساعد ٤/١٩، شفاء العليل في إيضاح التسهيل. لأبي عبد الله محمد السلسيلي. تحقيق: عبد الله البركاتي. رسالة دكتوراه. جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ، ٣/١٢٥٥، المزهري ٢/٤٢، وحكم ابن جني بالشذوذ على تماثل أصلين في الثلاثي بلا فصل. انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٨٢٠.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٨٢٠.

(٧) انظر: الصحاح ٥/٢١١٢.

وكراع النمل^(١) والزبيدي أن (بَيْر) كلمة أعجمية^(٢)، وذكر ابن سيده وابن منظور أنها كلمة أعجمية معربة^(٣)، وقد ذكر سيبويه أن العرب ربما تلحق الكلمة المعربة بأبنية كلامها، وربما لا تلحقها^(٤).

(١) علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل، من أهل مصر، من مؤلفاته: المجرد، والمجهد، والنظم، انظر: معجم الأدباء ١٦٧٣/٤، بغية الوعاة ١٥٨/٢.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٨٢٠/٢، المنتخب لكراع النمل ٥٥٨/٢، تاج العروس ٩٤/١٠ (ببر).

(٣) انظر: المحكم ٢٤٤/١٠، لسان العرب ١١/٢ (ببر).

(٤) انظر: الكتاب ٣٠٣/٤.

ثانياً: القلب المكاني:

المسألة الأولى: (تِيهَور):

قال الجوهري في فصل (هير): «هَيَّرْتُ الْجُرْفَ فَتَهَيَّرَ، لغة في هَوَّرْتَهُ فَتَهَوَّرَ»^(١).
قال ابن بري: «وَأَسْقَطَ ذَكَرَ تِيهَورَ لِلرَّمْلِ الَّذِي يَنْهَارُ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى فَضْلِ صِنْعَةٍ مِنْ
جَهَةِ الْعَرَبِيَّةِ. وَشَاهَدَ تِيهَورَ لِلرَّمْلِ الْمَنْهَارِ قَوْلَ الْعَجَّاجِ^(٢)»:

إِلَى أَرَاطٍ وَنَقَّأَ تِيهَورَ^(٣)

ووزنه (تَفْعُول)، والأصل فيه تَهَيُّورَ فقدمت الياء التي هي عينٌ إلى موضع الفاء،
فصار تِيهَورًا، فهذا إن جعلت تِيهَورًا من تَهَيَّرَ الْجُرْفُ. وإن جعلته من تَهَوَّرَ كان وزنه
(فَيْعُولًا) لا (تَفْعُولًا)، ويكون مقلوب العين إلى موضع الفاء، والتقدير فيه بعد القلب
(وَيَهَور)، ثم قلبت الواو تاءً كما في (تَيَّقور)، وأصله (وَيَقُور) من الوقار لقول العجاج:
فإن يكن أمسى البلي تَيَّقوري^(٤)

(١) الصحاح ٨٥٦/٢ (هير).

(٢) هو أبو محمد رؤبة بن العجاج البصري التميمي، من أعراب البصرة، اشتهر هو وأبوه بالرجز، انظر: وفيات
الأعيان ٣٠٣/٢-٣٠٥.

(٣) البيت من الرجز وبعده:

مِنَ الْحِقَافِ هَمِرٍ يَهْمُورِ

أرأط: جمع الأراطى وهو شجر، تيهور: متساقط، ومثله يهمور.

انظر: ديوان العجاج. تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي. مكتبة أطلس بدمشق، ٣٥٦/١، العين ٨٣/٤ (قور)،
تهذيب اللغة. لأبي منصور الأزهرى. حققه: محمد عبد المنعم خفاجي وآخرون. الدار المصرية للتأليف والترجمة،
٤١٢/٦ (وهر)، لسان العرب ٢٤٣/٢ (تهر) - ١٢٢/١٥ (هير)، تاج العروس ٢٩٩/١٠ (هور) - ٤٤٨/١٤
(تهر).

(٤) البيت من الرجز، وبعده:

والمراءُ قد يصيرُ للتَّصْيِيرِ

أراد: فإن يكن أمسى البلي وقاري

انظر: ديوان العجاج ٣٤٠/١، العين ٢٠٧/٥، الكتاب ٣٣٢/٤، سر صناعة الإعراب ١٤٦/١، شرح المفصل
لابن يعيشر، إدارة الطباعة المنيرية، ٣٨/١٠، لسان العرب ١٢٢/١٥ (هير) - ١٤٨/١٦ (وتر) - ٢٥٧/١٦ (وقر).

أي وقاري، وكثيراً ما تبدل التاء من الواو، نحو: (ثُراثٍ)، و(تُجاهٍ)، و(تُخمةٍ)، و(تُقَيٍّ)، و(تُقاةٍ)»^(١).

تعقب ابن بري الجوهري في عدم ذكره لكلمة (تَيْهُورٍ) في فصل (هير)، وقد شرح ابن بري القلب الواقع في الكلمة وأنبأ عن رأيه فيها، وهو أن الأصل في (تَيْهُورٍ) هو (تَهْيُورٍ)، ويحتمل أحد الأمرين، وهما:

• أن يكون من تَهْيَرِ الجُرْفِ، قُدمت الياء التي هي عين الكلمة إلى موضع الفاء، فصارت (تَيْهُورٍ) على وزن (تَعْفُولٍ).

• أو يكون من (تَهْوَرٍ) ثم قُدمت عين الكلمة إلى موضع الفاء فتصبح (وَيْهُورٍ) على وزن (عَيْفُولٍ).

والملاحظ على رأي ابن بري أنه لم يراعِ الميزان الصرفي في القلب المكاني، فجعل وزن (تَيْهُورٍ) إذا كانت من (تَهْيَرٍ) بعد القلب (تَفْعُولٍ)، وجعل وزن (تَيْهُورٍ) إذا كان من (تَهْوَرٍ) بعد القلب (فَيْعُولٍ)، وهذا خطأ منه، قال ابن الحاجب^(٢) في الشافية: «ثم إن كان قلبٌ في الموزون قلبت الزنة مثله»^(٣).

وقد عالج جملة من العلماء الإبدال في كلمة (تَيْهُورٍ)، وبينوا أوجهًا ثلاثة لهذه الكلمة وهي:

• ما جوزه الأزهري، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وابن سيده أنه من الممكن أن يكون وزن الكلمة (فَيْعُولًا) من تَهْوَرِ الجُرْفِ، وقياسها قبل تغييرها (هَيْوُورٍ)، فتقدمت العين وياء (فَيْعُولٍ) إلى ما قبل الفاء فصارت (وَيْهُورًا)، ثم أبدلت الواو التي هي عين مقدمة قبل

(١) التنبيه والإيضاح ٢٢٩/٢ وما بعدها، (هير).

(٢) هو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدؤوبي المعروف بابن الحاجب، صاحب الكافية في النحو، والشافية في الصرف، (ت: ٦٤٦هـ)، انظر: بغية الوعاة ١٣٥/٢ وما بعدها، وفيات الأعيان ٢٤٨/٣-٢٥٠.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٢١/١، شرح الشافية للخضر اليزدي. تحقيق: حسن أحمد العثمان. رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ، ٢١/١ وما بعدها، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. لجلال الدين السيوطي. تحقيق: أحمد شمس الدين. ط: ١. دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ، ٤١٠/٣، شذا العرف في فن الصرف. لأحمد الحملاوي، دار الكيان، ص: ٥٣، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات. للدكتور صالح الفخري. عصمي للنشر والتوزيع، ١٩٩٦م، ص: ٥٢.

الياء تاءً فصارت (تَيْهُورًا)، وبذلك يكون وزنها على لفظها الآن (عَيْفُولًا)^(١)، وقد تبعهم ابن بري بهذا الوجه.

• ما جوزه أبو علي الفارسي، وابن جني، وابن سيده أنه يجوز أن يكون وزن (تَيْهُور) (تَفْعُولًا)، ويكون أصلها أحد الأمرين:

١- أن يكون من الواو فيكون أصلها (تَهْوُورًا)، فتقدمت عين الكلمة على الفاء إلى أن صار وزنها (تَفْعُولًا)، وآل اللفظ بها إلى (تَوْهُور)، فأبدلت الواو التي هي عين مقدمة ياء، فأصبحت (تَيْهُورًا).

٢- أن يكون من الياء فيكون أصلها (تَهْيُورًا)، ثم قدمت عين الكلمة التي هي الياء على الفاء فصار (تَيْهُورًا)^(٢)، وهو ما يراه ابن بري.

وقد رجح أبو علي الفارسي الأمر الأول وهو أن أصلها (تَهْوُورًا) على وزن (عَيْفُول) لعلتين هما:

- كون الواو عينًا أشهر وأفشى، وبدل التاء منها يكون دون الياء.
- الوزن الذي آلت إليه (تَفْعُولٌ) أوسع وأكثر، فسَيَبِيهِ^(٣) حمل (تَوَلَّج) على (فَوَعَلَ) لما كان باب (هَوَزَب)^(٤) أكثر من باب (تَنَقَّل)^{(٥)(٦)}.
- يرى ابن جني وجهًا ثالثًا وهو أن يكون في الأصل (يَعْفُولًا)، فيكون أصلها (يَهْوُورًا)، ثم قدمت العين إلى صدر الكلمة فصارت (وَيْهُورًا) على وزن (عَيْفُول)، ثم أبدلت

(١) انظر: تهذيب اللغة ٦/٢٣٤، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق الشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد. لأبي علي الفارسي. حقيقه: بدر الدين قهوجي وآخرون. ط: ١. دار المأمون للتراث بدمشق، ١٤٠٤هـ، ٢٢٨/٤، الخصائص ٢/٧٩ وما بعدها، المخصص ١٠/١٣٤ وما بعدها.

(٢) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي ٤/٢٢٨، الخصائص ٢/٧٩ وما بعدها، المخصص ١٠/١٣٤ وما بعدها.

(٣) انظر: الكتاب ٤/٣٣٣.

(٤) الهَوَزَب: قيل: القوي الجري، والشديد، والجريء من الإبل، والنسر، انظر: اللسان ١٥/٥٩ (هوزب).

(٥) التَّنَقَّل: التعلب، وقيل: جروه، انظر: اللسان ٢/٢٢٨ (تنقل).

(٦) انظر: المسائل الشيرازيات. لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. حسن هندواوي. ط: ١. كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ، ٢/٥٨٥ وما بعدها.

الواو التي هي عين مقدمة تاء فصارت (تَيْهُورًا)^(١)، وقد ذكر ابن بري هذا الوجه. اتضح من العرض السابق تعرّض هذه الكلمة لأوجه عدة من القلب؛ وذكر ابن جني أنّ علة ذلك هو المعنى، وذلك أن الرمل مما ينهار، ويتهور، ويهور، ويهير ويتهير^(٢). وقد ناقش الدكتور فراج الحمد^(٣) هذه المسألة، واختار أن أصله (تَهْيُورٌ)، ثم قدمت العين التي هي الياء على الفاء فصار (تَيْهُورًا)؛ وقد علل هذا الاختيار بأنه حُكي عن العرب: (هار الجُرْفُ يَهِيرُ)^(٤)، وقال ابن السكّيت: «ويقال: قد تَهَيَّرَ الجُرْفُ، وأكثرهم: تَهَوَّرَ الجُرْفُ»^(٥).

ومن خلال عرض آراء العلماء في هذه المسألة تبين أن الأصل هو (تَهْيُورٌ)، ثم قدمت العين التي هي الياء على الفاء فصار (تَيْهُورًا)، على وزن (تَعْفُولًا)؛ لقوة الأدلة المساندة لهذا الرأي، بالإضافة إلى أن سَبِيوِيَهٍ وغيره^(٦) قد صرحوا بأن إبدال التاء من الواو مُطَرِّدٌ في باب الأفتعال، وكثير في غير الأفتعال نحو (تَيْقُور) و(تُرَاث) و(تُخْمة) وغيرها وتبعهم بذلك ابن بري.

(١) انظر: الخصائص ٧٩/٢ وما بعدها.

(٢) انظر: الخصائص ٨١/٢.

(٣) استند الدكتور برأيه إلى أدلة عدد من العلماء، انظر: آراء ابن بري التصريفية للدكتور فراج الحمد ٧٥/١ وما بعدها.

(٤) انظر: الخصائص ٨١/٢، البحر المحيط ٩١/٥، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. للسمين الحلبي. تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم بدمشق، ١٢٦/٦.

(٥) إصلاح المنطق. لابن السكّيت. تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. ط: ٣. دار المعارف بمصر، ص: ١٣٧.

(٦) انظر: الكتاب: ٣٣٢/٤، المسائل الشيرازيات ٥٨٣/٢، شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط: ١. المكتبة العربية بجلب، ١٣٩٣هـ، ص: ٤٦١.

المسألة الثانية: (يتبأون):

قال الجوهرية في فصل (بوأ): «وفي الحديث ((أمرهم أن يتبأوا^(١)))^(٢)، قال: والصحيح (يتبأوا^(٣))»^(٣).

قال ابن بري: «يجوز أن يكون (يتبأوا) على القلب، كما قالوا: (جاءني)، والقياس (جأني) في المفاعلة، من جاءني وجئت^(٤)».

وذكر الجوهرية في فصل (جياً): «(جاءني) - على فاعلي - فجئت^(٥) أجئته، أي: غالبني بكثرة المجيء فغلبته^(٥)».

قال ابن بري: «صوابه - على ما قدمت ذكره في فصل (بوأ) - وهو: (جأني)، ولا يجوز ما ذكره إلا على البدل^(٦)».

يرى الجوهرية في هذه المسألة أن الصحيح هو (يتبأون)، في حين أجاز ابن بري أن يكون (يتبأون) على القلب، فأصل هذه الكلمة عند ابن بري (يتبأون)، على وزن (يتفعلون)، ثم قدمت الهمزة التي هي لام الكلمة على الواو التي هي عين الكلمة، فصارت

(١) قال أبو عبيد: من البؤ وهو المساواة، انظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد حسين شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٤م، ٦١/٢، قال الزمخشري: أي يتقاصوا، انظر: الفائق ١٣٣/١.

(٢) «كان بين حيين من العرب قتال، وكان لأحد الحيين طولاً على الآخرين، فقالوا: لا نرضى إلا أن نقتل بالعبد منا الحر منهم وبالمراة الرجل منهم، فأمرهم النبي ﷺ أن يتبأوا»، انظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٧٩/٢ وما بعدها (١٧٠)، الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن. لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: محمد المديفر، مكتبة الرشد بالرياض. ص: ١٣٨، المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث لأبي موسى محمد المديني الأصفهاني، تحقيق: عبد الكريم العزبوي، ط: ١، ١٤٠٣هـ، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٩٦/١، النهاية في غريب الحديث والأثر ١/١٦٠، غريب الحديث. لابن الجوزي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٤هـ، ٨٩/١، الجامع في غريب الحديث. لأبي عبد الله عبد السلام علوش، مكتبة الرشد بالرياض، ط: ١، ١٤٢٢هـ، ٣٠٢/١.

(٣) في الصحاح: (يتبأون) عل مثال (يتفأون) ٣٧/١ (بوأ).

(٤) التنبيه والإيضاح ٨/١ (بوأ).

(٥) الصحاح ٤٢/١ (جياً).

(٦) التنبيه والإيضاح ١٠/١ وما بعدها (جياً)، وفي اللسان: «ولا يجوز ما ذكره إلا على القلب» ٢٤٨/٣ (جياً).

(يَتَّبَاوُؤُونَ) على وزن (يَتَّفَالِعُونَ)، ثم قلبت ضمة الهمزة فتحة لتناسب الألف فصارت (يَتَّبَاعُؤُونَ)، ثم حذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين، فأصبحت (يَتَّبَاعُؤُونَ) على وزن (يَتَّفَالُونَ).

واختلف العلماء في (يَتَّبَاعُؤُونَ)، على النحو الآتي:

- ١- يرى أبو عبيد^(١)، والأزهري، والصغاني أن الصحيح في هذه الكلمة هو (يَتَّبَاوُؤُونَ) على مثال (يَتَّبَاوُغُونَ) و(يَتَّقَاوُؤُونَ)^(٢)، وقد تبعهم بذلك الجوهري.
- ٢- يرى ابن فارس، والزمخشري أن (يَتَّبَاعُؤَا) صحيح، وهو مقلوب من (يَتَّبَاوُؤُوا)^(٣)، وهو ما ذهب إليه ابن بري.

ودعم ابن بري رأيه بمسألة شبيهة وهي قولهم: (جَاءَانِي) التي قال بها الجوهري، وقياسها -كما يرى ابن بري- (جَائَانِي) على وزن (فَاعَلَيْنِي)، ثم قُدِّمَت الهمزة التي هي لام الكلمة على الياء التي هي عين الكلمة فصارت (جَاءَيْنِي) على وزن (فَالَعَيْنِي)، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (جَاءَانِي).

وقد تأثر الفيروز آبادي بابن بري في تعقبه للجوهري في (جَاءَانِي) حيث قال: «و(جَاءَانِي) وَهَم فِيهِ الْجَوْهَرِيُّ، وَصَوَابُهُ: (جَائَانِي)؛ لِأَنَّهُ مَعْتَلُ الْعَيْنِ مَهْمُوزُ اللَّامِ لَا عَكْسَهُ»^(٤)، وأجاب صاحب التاج على الفيروز آبادي بأن الجوهري قد نقل المسموع عن العرب، وأن ما ذكره الفيروز آبادي هو القياس^(٥).

والذي يظهر أن (يَتَّبَاعُؤَا) صحيح؛ فقد أثبت عدد من العلماء أنه قد سُمِعَ عن العرب: «(جَاءَانِي) فَجِحْتُهُ، أَي: غَالِبِنِي بِكَثْرَةِ الْجَحْيَاءِ فَعَلْبَتُهُ»^(٦)، والقياس هو (جَائَانِي)، وقد قُدِّمَ

(١) هو أبو عبيد القاسم بن سلام، فقيهٌ محدثٌ، من مؤلفاته: الغريب المصنف، والأمثال، وغريب الحديث، (ت: ٢٢٢هـ)، انظر: نزهة الألباء ١٠٩-١١٤، إنباه الرواة ١٢/٣-٢٣.

(٢) انظر: غريب الحديث ٨١/٢، الناسخ والمنسوخ ١٣٨/٢، تهذيب اللغة ٥٩٧/١٥ (باء)، العباب الزاخر واللباب الفاخر للصاغاني، تحقيق: فير محمد حسن، ط: ١، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٨هـ، ٢٨/١ (بوا).

(٣) انظر: مقاييس اللغة ٣١٤/١ (بوا)، الفائق ١٣٣/١.

(٤) القاموس المحيط ١١/١ (جاء).

(٥) تاج العروس ١٨٣/١ (جياً).

(٦) انظر: مقاييس اللغة ٣١٤/١ (جياً)، الصحاح ٤٢/١ (جياً)، المحكم ٣٩٧/٧ (جياً).

السماع على القياس، قال ابن يعيش^(١) في قياس جمع الاسم الثلاثي: «والمراد بقولنا: (إنه القياس) أنه لو ورد اسم ولم يعرف كيف جمعه لكان القياس أن يجمع على المنهاج المذكور»^(٢)، وكان ابن بري يشير عندما قال: «كما قالوا: (جاءَ أُنِي)، والقياس (جَإِيَانِي)»^(٣) إلى أن (يَتَّبَعُوا) تعامل معاملة (جَإِيَانِي).

(١) هو أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن محمد، من كبار أئمة اللغة، اشتهر بمعرفته بالنحو والتصريف، من مؤلفاته: شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جني، (ت: ٦٤٣هـ)، انظر: بغية الوعاة ٣٥١/٢ وما بعدها.

(٢) شرح المفصل ١٥/٥.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٦٢].

المسألة الثالثة: (أشياء):

قال الجوهرية في فصل (شيء): «أشياء غير مصروف، قال الخليل: إنما ترك صرفه لأن أصله (فَعْلَاءُ)، جمع على غير واحده، كما أن (الشعراء) جمع على غير واحده، لأنَّ الفاعل لا يُجمع على (فَعْلَاءُ)، ثم استثقلوا الهمزتين في آخره فقلبوا»^(١).

قال ابن بري: «حكايته عن الخليل أنها جمع على غير واحده، كـ(شاعر) و(شعراء)، وهمُّ منه، بل واحدها (شيءٌ)، وليست أشياء عنده بجمع مكسر، وإنما هي اسم واحدٌ، بمنزلة (الطَّرْفَاءُ)، و(القَصَبَاءُ)، و(الحَلْفَاءُ)، ولكنه يجعلها بدلاً من جمع مكسر، بدلالة إضافة العدد القليل إليها، كقولهم: ثلاثة أشياء، وأما جمعها على غير واحدها فذلك مذهب الأخفش^(٢)؛ لأنه يرى أن (أشياء) وزنها (أَفْعَلَاءُ)، وأصلها (أَشْيَاءُ)، فحذفت الهمزة تخفيفاً، وكان أبو علي يُجيز قول أبي الحسن على أن يكون واحدها (شيئاً)، ويكون (أَفْعَلَاءُ) جمعاً لـ(فَعْلٍ) في هذا، كما جمع (فَعْلٌ) على (فَعْلَاءُ)، في نحو: (سَمَحٌ) و(سُمَحَاءُ)، وهو وهمُّ من أبي علي لأن (شيئاً) اسمٌ، و(سَمَحًا) صفة، بمعنى (سميح)؛ لأن اسم الفاعل من (سَمَحٌ) قياسه (سَمِيحٌ)، و(سميح) يجمع على (سُمَحَاءُ)، كـ(ظَرِيفٍ) و(ظُرْفَاءُ)، ومثله (خَصْمٌ) و(خُصَمَاءُ)؛ لأنه في معنى (خَصِيم).

والخليل وسيبويه يقولان: أصلها (شيئاء)، فقدّمت الهمزة التي هي لامٌ إلى أول الكلمة، فصارت (أشياء)، فوزنها على هذا (لَفْعَاءُ)، ويدلُّ على صحة قولهما أن العرب قالت في تصغيرها: (أشياء)، ولو كانت جمعاً مكسراً، كما ذهب إليه الأخفش، لقليل في تصغيرها: (شُيَّيَاتٌ)، كما يفعل ذلك في الجموع المكسرة، كـ(جمال)، و(كعاب)، و(كلاب)، تقول في تصغيرها: (جُمَيْلَاتٌ)، و(كُعَيْبَاتٌ)، و(كُلَيْبَاتٌ)، فتردُّها إلى الواحد، ثم تجمعها بالألف والتاء»^(٣).

(١) الصحاح ٥٨/١ (شيئاً).

(٢) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، من أكابر أئمة النحويين البصريين، من مؤلفاته: الأوسط في النحو، المقاييس، الاشتقاق، (ت: ٢١١هـ)، انظر: نزهة الألباء ١٠٧-١٠٩، إنباه الرواة ٣٦/٢-٤٣.

(٣) التنبيه والإيضاح ٢١/١ وما بعدها.

اختلف العلماء في وزن (أشياء)^(١)، ويمكن تقسيم هذا الخلاف إلى أربعة أقوال هي:

القول الأول:

أنَّ (أشياء) اسم جمع لا جمع، وهي على وزن (لَفْعَاء)، وأصلها (شَيْئَاء) على وزن (فَعْلَاء)، وهي ممنوعة من الصرف لأنها محتومة بألف التأنيث الممدودة. وهو قول الخليل، ومذهب سيبويه، والمازني^(٢)، وارتضاه جميع البصريين إلا الزيادي^(٣)، وهو ما ذهب إليه ابن بري، وشرح المازني القلب الحاصل في أشياء حيث قال: (أشياء) (فَعْلَاء) مقلوبة، وكان أصلها (شَيْئَاء) مثل: (حمراء)، فقلب، فجعل الهمزة التي هي لام أولاً فقال: (أشياء) كأها (لَفْعَاء)^(٤).

القول الثاني:

أنَّ (أشياء) جمع (شَيْءٍ)، وأصلها (أشْيَاء)، على وزن (أفْعَاء)، ثم حذفت الهمزة الثانية تخفيفاً فصار وزنها (أفْعَاء)، وهو قول الأخفش، وتبعه من البصريين الزيادي^(٥)، وعلل ابن

(١) وقد بالغوا في هذا الاختلاف، الأمر الذي دفع بعضهم أن يكتب هذا النظم:

| | |
|-------------------------------|------------------------------------|
| في وزن أشياء بين القوم أقوال | قال الكسائي: إن الوزن أفعال |
| وقال يحيى: بحذف اللام فهي إذن | أفْعَاءُ وزناً وفي القولين إشكال |
| وسيبويه يقول القلب صيرها | لَفْعَاءُ فافهم فذا تحصيل ما قالوا |

انظر: البحر المحيط ٣٣/٤، حاشية (١).

(٢) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقرية المازني، إمام متسع في العربية، من مؤلفاته: علل النحو، ما تلحن فيه العامة،

التصريف، (ت: ٢٤٩هـ)، انظر: معجم الأدباء ٧٥٧/٢-٧٥٦، بغية الوعاة ٤٦٣/١-٤٦٦، انظر رأي الخليل

وسيبويه والمازني في: الكتاب ٥٦٤/٣، المقتضب. لأبي العباس محمد المبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمية. لجنة

إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة، ١٤١٥هـ، ١٦٨/١، الأصول ٣٣٧/٣، التكملة. لأبي علي الفارسي. تحقيق: د.

كاظم المرجان. ط: ٢. عالم الكتب بيروت، ١٤١٩هـ، ص: ٣٤١ وما بعدها، المنصف ٩٤/٢، شرح التصريف

لعمر الثماني، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي. ط: ١. مكتبة الرشد بالرياض، ١٤١٩هـ، ص: ٤٠٢ وما بعدها.

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي، كان عالماً بالنحو، من مؤلفاته: كتاب الأمثال، والنقط والشكل،

وتميق الأخبار، (ت: ٢٤٩هـ)، انظر: نزهة الألباء ١٥٧، بغية الوعاة ٤١٤/١، انظر رأيه في: معاني القرآن

وإعرايه للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل شليبي. ط: ١. عالم الكتب، ١٤٠٨هـ، ٢١٢/٢.

(٤) المنصف ٩٤/٢.

(٥) انظر: المقتضب ١٦٨/١، الأصول ٣٣٨/٣، معاني القرآن للزجاج ٢١٢/٢، التبصرة والتذكرة. أبو محمد عبد الله

جني رأي الأحفش؛ بأنه هرب من القلب بالقول بجذب اللام^(١)، وقد استدل بما يلي:

١- يجمع (فَعْلَاءً) على (فُعْلَاءِ) نحو (سَمَح) و(سُمَحَاءِ)، و(فُعْلَاءِ) نظير (أفْعَلَاءِ)، بدليل قولهم: (طَيِّب) و(أطْبَاءِ)، و(ظَرِيف) و(ظُرْفَاءِ)، وإذا جاز جمع (فَعْل) على (فُعْلَاءِ) يجوز أن يجمع على (أفْعَلَاءِ) لأنه نظيره^(٢).

٢- إضافة العدد من ثلاثة إلى تسعة إليه حيث قالوا: ثلاثة أشياء، والعدد من ثلاثة إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد، ويدل هذا على أن (أشْيَاءَ) ليست اسماً مفرداً، وإنما جمع^(٣).

٣- تذكيرهم ثلاثة وعشرة في قولهم: (ثلاثة أشياء، وعشرة أشياء)، و(فَعْلَاءِ) مؤنثة، فكان يجب أن يقال: (ثلاث أشياء)، ولما امتنع ذلك دل على أنها مفرد وليست جمعاً^(٤).

وقول الأحفش يخالف القياس؛ وذلك لأن جمع (فَعْل) لا يكون على (أفْعَلَاءِ)، و(فَاعِل) لا يجمع على (فُعْلَاءِ)^(٥)، وإنما (أفْعَلَاءِ)، و(فُعْلَاءِ) جمع لـ(فَعِيل)، ومع ذلك جمع (شاعر) على (شُعراء)، وجمع (سَمَح) على (سُمَحَاءِ) خلافاً للقياس، وعليه يمكن أن يقاس قياساً شكلياً جمع شيء: فَعْل على أشْيَاءِ: أفْعَلَاءِ. وينبغي أن يكون المحذوف حسب قول الأحفش كسرة وهمزة، لا الهمزة وحدها. وربما أهملوا الإشارة إلى هذا لوضوحه^(٦).

القول الثالث:

إن (أشْيَاءَ) جمع (شَيْءٍ)، وهي على وزن (أفْعَالِ)، ومنعت من الصرف توهمًا بالتأنيث

الصيمري. تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى. ط: ١. دمشق: دار الفكر، ١٤٠٢هـ، ٩٠٣/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. أبو البركات الأنباري. ط: ٤. مصر: مطبعة السعادة، ١٣٨٠هـ ٨١٢/٢.

(١) انظر: المنصف ٩٥/٢.

(٢) انظر: المقتضب ١/١٦٨، التكملة ٣٣٠، شرح التصريف للثمانيني ٤٠٢، الإنصاف ٨١٣/٢.

(٣) انظر: الإنصاف ٨١٤/٢.

(٤) انظر: الإنصاف ٨١٤/٢.

(٥) انظر: المنصف ٩٥/٢.

(٦) أقوال العلماء في صرف (أشْيَاءِ). للدكتور إبراهيم الشمسان. نشر في مجلة جامعة الملك سعود. م ١٣، الآداب

(١)، ص ١-٢٤٦، الرياض (١٤٢١هـ / ٢٠٠١م)، ص: ٨.

كـ(حمراء)، ونُسب هذا القول للكسائي^(١)، ونسبه النحاس^(٢) إلى الكسائي وأبي عبيد^(٣). وقد استدل الكسائي بأن (فَعَلًا) معتل العين يجمع على (أَفْعَالٍ) نحو: (بيت) و(أبيات) و(سيف) و(أسيف)، واستدل أيضا بإضافة العدد وتذكيره الذي قال به الأخفش^(٤).

القول الرابع:

وهو قريب من قول الأخفش، إلا أن هناك اختلافاً في بعض تفاصيله، فيرى الفراء أن (أشياء) أصلها (أشياء) على وزن (أَفْعَالٍ)، كما جمع (لَيْن) و(أَلِيَاء)، فحذفت الهمزة التي هي لام الكلمة فصارت (أشياء) على وزن (أَفْعَاء)^(٥)، وقد بسط ابن جني القول في مذهب الفراء حيث قال: «وأما الفراء فذهب إلى أن (أشياء: أفعلاء) محذوفة اللام - كما رأى أبو الحسن - إلا أنه ادعى أن (شيئاً) محذوف من: (شَيْئٍ) كما قالوا في (هَيْن: هَيْن) فكما جمعوا (هَيْنًا) على (أَفْعَالٍ)، فقالوا: (أَهْوَاء) كذلك جمعوا (شيئاً) على (أَفْعَالٍ)؛ لأن أصله: (شَيْئٌ) عنده»^(٦).

ويرى الأخفش والفراء أن سبب حذف الهمزة هو تقارب الهمزتين؛ لأن بينهما حرفاً ساكناً، والحرف الساكن حاجز غير حصين، وحذفت الهمزة أيضاً طلباً للتخفيف؛ لأن كلمة (أشياء) جمع، والجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل في المفرد^(٧).

وقد رجح جمهور النحويين قول الخليل وسيبويه وهو أن (أشياء) اسم جمع على وزن

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/٢١٢، المنصف ٢/٩٥ وما بعدها، الإنصاف، ٢/٨١٣، شرح الشافية للرضي ٢٩/١.

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، المعروف بالنحاس، من مؤلفاته: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، وشرح المعلقات، (ت: ٣٣٧)، انظر: بغية الوعاة ١/٣٦٢، معجم الأدباء ١/٤٦٨-٤٧٠.

(٣) انظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير زاهد، عالم الكتب، ط: ٢، ١٤٠٥هـ، ٢/٤٣.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٨١٤، البيان في غريب إعراب القرآن. لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ، ١/٣٠٦.

(٥) انظر: معاني القرآن. لأبي زكريا يحيى الفراء. ط: ٣. عالم الكتب، ١٤٠٣هـ، ١/٣٢١، معاني القرآن للزجاج ٢/٢١٢، البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٠٦، شرح الملوكي في التصريف ٥٥٣.

(٦) المنصف ٢/٩٦.

(٧) انظر: التكملة ٤٤٢، الإنصاف ٢/٨١٣، البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٠٦.

(لَفْعَاء)، وهي ممنوعة من الصرف؛ لأنها محتومة بألف التأنيث الممدودة، وانتصروا لرأي الخليل لأسباب عديدة^(١)، منها القول بأن (أشياء) قد جمع على (فَعَالِي) فقيل: (أشأوى) كـ(صحراء) و(صحارى)، وهذا يدل على أنه ليس بجمع^(٢)، والدليل الذي ساقه ابن بري وهو أن (أشياء) صُعِّرت على (أشياء)، فلو كانت جمعاً لُرُدَّتْ إلى المفرد^(٣)، إلى غير ذلك من الأسباب، وعلى الرغم من قوة هذه الأسباب إلا أنها لا تخلو من الاعتراض، فتمسكهم بالقول بأن (أشياء) اسم جمع يناقضه وجود مفرد له وهو (شيء) - كما ذكر ابن بري - ولو كانت (أشياء) كما زعم الخليل مؤنثة لكان العدد من ثلاثة إلى تسعة مذكراً لكنهم قالوا: ثلاثة أشياء؛ مما يدل على أن أشياء ليست مؤنثة^(٤)، أما دليل ابن بري أن (أشياء) صُعِّرت على (أشياء)، فلو كانت جمعاً لُرُدَّتْ إلى المفرد، يخالف قول الصرفيين الذين أجازوا أن يصغر جمع القلة (أفعال) على لفظه^(٥)، فيكون التصغير صحيحاً، مما يدل على صحة القول بأن (أشياء) جمع.

وقد أصاب ابن بري في تعقبه للجوهرية، فصحح نسبة قول الخليل حيث كانت للأخفش، ثم نرى تعقب ابن بري يمتد إلى غير الجوهرية حيث قال في رأي أبي علي الفارسي الذي يميز قول أبي الحسن أن تكون (أشياء) واحدها (شيء)، ويكون (أفعلاء) جمعاً لـ(فَعَلٌ)، كما جمع (فَعَلٌ) على (فَعَلَاءِ)، في نحو: (سَمَح) و(سَمَحَاءِ)^(٦)، فيرى ابن

(١) من هؤلاء ابن جني، انظر: المنصف ٢ / ٩٨.

(٢) انظر: الكتاب ٤ / ٣٨٠، الأصول ٣ / ٣٣٧، معاني القرآن للزجاج ٢ / ٢١٢، التكملة ٣٣٠، المنصف ٢ / ٩٩، الإنصاف ٢ / ٨١٦، شرح الملوكي ٥٥٤.

(٣) انظر: المقتضب ١ / ١٦٨، الأصول ٣ / ٣٣٧، معاني القرآن للزجاج ٢ / ٢١٢، المنصف ٢ / ١٠٠، المخصص ١٦ / ٦٣، الإنصاف ٢ / ٨١٨، التنبيه والإيضاح ١ / ٢٢، شرح الملوكي ٥٥٥.

(٤) انظر: أقوال العلماء في صرف (أشياء). الدكتور إبراهيم الشمسان. نشر في مجلة جامعة الملك سعود، م ١٣، الآداب (١)، ص ١-٢٤٦، الرياض (١٤٢١هـ / ٢٠٠١م)، ص: ٢٦.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٣٢، شرح الشافية للرضي ١ / ٢٦٦، شرح الشافية للخضر اليزدي ١ / ١٤٥، همع الهوامع ٣ / ٣٤٩.

(٦) انظر: التكملة ٤٥٥، وأبو علي الفارسي لم يكن له قدم السبق في هذا القول، فقد سبقه المررد وابن جني وغيرهم، انظر: المقتضب ١ / ١٦٨، المنصف ٢ / ٩٥، شرح التصريف للشاماني ٢٠٢، الإنصاف ٢ / ٨١٣، البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٠٦.

بري أن أبا علي قد وهم حيث قال: «وهو وهمٌ من أبي علي لأن (شيئاً) اسمٌ، و(سَمَحًا) صفة، بمعنى (سميح)؛ لأن اسم الفاعل من (سَمَحَ) قياسه (سَمِيحٌ)، و(سميح) يجمع على (سُمَحَاءَ)، كـ(ظَرِيفٍ) و(ظُرْفَاءَ)، ومثله (خَصَمٌ) و(خُصَمَاءُ)؛ لأنه في معنى (خَصِيمٌ)»^(١)، وهو تعقب في محله؛ وذلك لأن (فُعَلَاءَ) يطرُد في (فَعِيلِ) وصفاً لمذكر عاقل بمعنى (فاعل) غير مضاف ولا معتل اللام نحو (ظريف) و(ظرفاء)، و(كريم) و(كرماء)^(٢)، و(أفْعَلَاءَ) يطرُد لوصف صحيح على (فَعِيلِ) مضاعف أو معتل اللام نحو: (شديد) و(أشداء)، و(صحيح) و(أصحاء)^(٣)، ومن خلال ما سبق يتضح أنه لا يجوز قياس (شيء) على (سَمَحِ) باختلافهما؛ لأن (شيئاً) اسم، و(سَمَحًا) صفة.

(١) التنبيه والإيضاح ٢٢/١.

(٢) انظر: الكتاب ٦٣٤/٣، شرح الكافية الشافية. لجمال الدين ابن مالك. تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ١٨٦١/٤، ارتشاف الضرب ١/٤٤٣.

(٣) انظر: الكتاب ٦٣٤/٣، ارتشاف الضرب ١/٤٤٥.

ثالثاً: التصغير:

المسألة الأولى: تصغير ما كان آخره ألفاً ونوناً زائدتين:

قال الجوهرية في فصل (قحا): «الأفحوان: البأبؤنج، على (أفعلان)... ويصغر على (أفحج)؛ لأنه يُجمع على (أفحج) بحذف الألف والنون، وإن شئت قلت: (أفاح) بلا تشديد»^(١).

وقال ابن بري عند قول الجوهرية: ويصغر على (أفحج): «هذا غلط منه وصوابه (أفحيان)، والواحدة أفحيانة؛ لقولهم: (أفحج)، كما قالوا: (ظربان) في تصغير (ظربان)^(٢)؛ لقولهم (ظرابي)»^(٣).

تعقب ابن بري في النص السابق تصغير الجوهرية لكلمة (أفحوانة)، فالجوهرية يرى أنها تصغر على (أفحج)، في حين يرى ابن بري أن الجوهرية قد أخطأ، والصواب أن يقال: (أفحيان)^(٤)، وهو ما ذهب إليه سيويته ومن تبعه من العلماء^(٥)، قال سيويته: «وتقول في (أفحوانة): (أفحيانة)، و(عنظوانة)^(٦): (عنيظيانة)، كأنك حقرت (عنظواناً)، و(أفحواناً). وإذا حقرت (عنظواناً)، و(أفحواناً) فكأنك حقرت (عنظوة) و(أفحوة)، لأنك تُجري هاتين

(١) الصحاح ٦/٢٤٥٩.

(٢) الظربان: دويبة شبه الكلب، أصلم الأذنين، صمأخاه يهويان، طويل الخرطوم، أسود السراة، أبيض البطن، منتن الرائحة. انظر: المخصص ٨/٨٤.

(٣) التنبيه والإيضاح ٦/١٥٠.

(٤) قد نُقل عن ابن بري أنه قال في تصغير (أفحوان): (أفحج)، انظر: اللسان ١٢/٣٢ (قحا)، التاج ٣٥/١٨٦ (قحا)، وهو مماثل لرأي الجوهرية، لكن ما ثبت عنه في كتابه ينفي ذلك، وقد يكون هذا رأيه وعدل عنه.

(٥) انظر: الكتاب ٣/٤٢٤، شرح كتاب سيويته. لأبي سعيد السيرافي. حققه: د. محمد عبد الله حبر وآخرون. ط: ٣. دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٢٠١٤م، ١٣/١٢٣ وما بعدها، التعليقة على كتاب سيويته لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض القوزي، ط: ١، ١٤١٠هـ، مطبعة الأمانة بالقاهرة، ٣/٢٦٧، المخصص ٥/١٣٠، النكت في تفسير كتاب سيويته وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه للأعلم الشنتمري، تحقيق: رشيد بلحبيب، ١٤٢٠هـ، ٣/١٦.

(٦) العنظوان: الشربير البديء الفحاش. انظر: اللسان ١٠/٣٠٣ (عنظ)، التاج ٢٠/٢٤١ (عنظ).

الزيادتين مجرى تحقير ما فيه الهاء»^(١)، فالألف والنون مزيدتان في (أُقْحُوَانَةٌ) بعد أربعة أحرف، فحكمتها أن النون تكون بمنزلة هاء التانيث كما في (دَحْرَجَةٌ)، وألف التانيث كما في (خُنْفُسَاءُ)، فكما لا تحذف الهاء والألف عند التصغير لا تحذف النون؛ لأنها تحركت كما تحركت هاء التانيث، والهمزة في (خُنْفُسَاءُ)^(٢)، ولا تقلب الألف التي قبل النون إلى ياء في التصغير لأنها خامسة^(٣).

أما ما كانت الألف والنون فيه بعد أربعة أحرف نحو: (زَعْفَرَان) يختلف فيه التصغير عن التكسير؛ فتحذف الألف والنون في التكسير فيقال في تكسير (زَعْفَرَان): (زَعَاْفِر) - بحذف الألف والنون - ولا يحذفان في التصغير فيقال في تصغير (زَعْفَرَان): (زُعَيْفِرَان)^(٤)، وكذلك (أُقْحُوَان) يُكْسَرُ على (أَقَاْح) حذفت النون في الجمع، وقلبت الواو ياءً؛ لتطرفها إثر كسر وتقديره (أَفَاعِل)، وهو من هذا الوجه من المنقوص فيقال: هذه أَقَاْح، ونظرت إلى أَقَاْح، قطفتُ أَقَاْحِي، وهذه الأَقَاْحِي^(٥).

وقد احتج ابن بري على صحة رأيه بأنهم قالوا: (ظُرِّيَّان) في تصغير (ظَرِبَانٍ)، وفيه نظر؛ لأن الألف والنون في (أُقْحُوَان) وقعت بعد أربعة أحرف، أما (ظَرِبَان) فالألف والنون وقعت بعد ثلاثة أحرف، ولكل منهما حكم عند التصغير، فإذا كان قبل الألف والنون ثلاثة أحرف إما أن تقلب فيه الألف ياءً في التصغير، أو لا تقلب، والفرق بينهما؛ أن الذي قلبت فيه الألف ياءً يجعلون النون فيه للإلحاق، والذين لا يقلبون فيه الألف ياءً يجعلون النون والألف فيه بمنزلة ألفي التانيث، أما (ظَرِبَان) فلا يجوز أن يكون ملحقاً؛ لأنه ليس في كلام العرب (فَعَالِل)، فلما جمعت العرب على (ظَرَابِي) تبين لنا أنهم لم يجعلوا الجمع ملحقاً كما لم يجعلوا الواحد ملحقاً بواحد، فجاء تصغيره على (ظُرِّيَّان)، وجمعه على (ظَرَابِي)؛ لأنهم

(١) الكتاب ٤٢٤/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٤٢٤/٣، شرح كتاب سَبِيَّوَيْهِ لأبي سعيد السيرافي ١٢٣/١٣ وما بعدها، التعليقة ٢٦٧/٣، المخصص ١٣٠/٥.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ١٩٩/١ وما بعدها.

(٤) انظر: المساعد ٥٠٤/٣ وما بعدها.

(٥) انظر: كبوات اليراع لأبي تراب الظاهري، ط: ١، ٤٠٢ هـ، دار البلاد، ص: ٢٠ وما بعدها.

جعلوا النون كالبدل من الألف^(١).

والتمس د. الحمد العذر لابن بري في تشبيهه (أَقِيحِيَانَةَ) بـ(ظُرِّيَّان) وذلك أن (ظُرِّيَّان) عنده يُكسَّر على (ظَرَابِيٍّ)، فأبدلوا الألف والنون ياءين وأدغموا، وكذلك (أُقْحُوَان) يُكسَّر على (الأَقَاحِيٍّ) فحذفت النون، وقلبت الواو ياءً؛ لوقوعها في الطرف إثر كسرٍ، وزيدت ياءً قبل الآخر للتعويض من النون المحذوفة^(٢)، والعلماء يرون أن كل اسم آخره ألف ونون زائدتان إن كان لا يُكسَّر على (فَعَالِيْن) فإنه يُصعَّر على (فُعَيْلَان)، وذلك نحو: (غَضْبَان) يقال في تصغيره: (غُضْيِيَان)^(٣).

(١) انظر: شرح كتاب سَبِيوِيَه لِأَبِي سَعِيد السِّرَافِي ١٣/١٢١ - ١٢٤، التكملة ٥٠٥، المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجُرْجَانِي، تحقيق: د. أحمد الدويش، ط: ١، ١٤٢٨هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ١٠٢١/٢.

(٢) انظر: آراء ابن بري التصريفية ٥٨٠/١.

(٣) انظر: التكملة ٥٠٤، المقتصد في شرح التكملة ١٠١٨/٢.

المسألة الثانية: تصغير المهموز:

ذكر الجوهري في فصل (نبأ): «وتصغيرُ (النَّبِيِّ): (نُبَيْءٌ)، مثل: (نُبَيْعٌ)»^(١).
قال ابن بري: «ليس كما ذكر؛ لأن سَبِيوَيْهِ قال: من جمع (نَبِيًّا) على (نُبَاءً) قال في تصغيره (نُبَيْئٌ) - على وزن (عُلَيْمٍ) - بالهمز، ومن جمع (نَبِيًّا) على (أَنْبِيَاءٍ) قال في تصغيره: (نُبَيْئٌ) على وزن (حُنَيْيٌّ) - بغير همز -^(٢)، يريد من لزم الهمز في الجمع لزمه في التصغير، ومن ترك الهمز في الجمع تركه في التصغير»^(٣).

وقال ابن بري عند قول الجوهري: «...أن العرب تقول: كانت نُبَيْئَةً مُسَيْلِمَةً نُبَيْئَةً سَوَاءً»^(٤): «الذي ذكره سَبِيوَيْهِ: كان مُسَيْلِمَةً نُبُوَّتُهُ نُبَيْئَةً سَوَاءً، فذكر الأول غير مصغرٍ، ولا مهموزٍ، لبيّن أنهم قد همزوه في التصغير، وإن لم يكن مهموزًا في التكبير»^(٥).

لقد اختلف العرب في جمع كلمة (النَّبِيِّ)، وبالتالي اختلفوا في تصغيرها، على مذهبين:
١ - جمع قوم (نَبِيًّا) على (النُبَاءِ)^(٦)، وهو مأخوذ من (النَّبَأ) وهو الخبر، لأنه يخبر عن الله وَعَلَى والأصل عند سَبِيوَيْهِ الهمز^(٧)، والشاهد على ذلك قول الشاعر^(٨):
يا خَاتِمَ النُّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَ^(٩)
حيث جمع (نبي) على (نبأ)، إلا أن الهمزة فيه ألزمت التخفيف، ويقال في التصغير: (نُبَيْئٌ) - بالهمز - على وزن (فُعَيْلٍ)، فرجعت الهمزة التي كانت خففت في المفرد، وأدغمت

(١) الصحاح ١/٧٥.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٤٦٠.

(٣) التنبيه والإيضاح ١/٣٠ (نبأ).

(٤) الصحاح ١/٧٥.

(٥) التنبيه والإيضاح ١/٣٠.

(٦) انظر: الكتاب ٣/٤٦٠.

(٧) انظر: شرح كتاب سَبِيوَيْهِ لأبي سعيد السيرافي ١٣/١٦٦ وما بعدها.

(٨) وهو العباس بن مردّاس بن أبي عامر، شاعر مخضرم، من شعراء سليم وأشرفهم. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة. لابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية بيروت، ١٨٥٣م، ٤/٣١.

(٩) البيت من الكامل، انظر: ديوان العباس بن مردّاس السلمي. تحقيق: د. يحيى الجبوري. ط: ١. مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ، ص: ١٢٢، الكتاب ٣/٤٦٠، الحجة ٢/٩٠، اللسان ١٤/١٦٩ (نبأ)، الدر المصون ١/٤٠٠.

الياء الأولى التي للتصغير في (فُعِيلٍ)^(١).

٢- في حين جمع آخرون (نَبِيًّا) على (أَنْبِيَاءَ)، من نبا ينبو ومن ثم يقال في التصغير: (نُبِيٌّ) - بلا همز - كما قيل في (عِيدٍ): (أَعْيَادٌ)، وتصغيره (عَيْدٌ)^(٢).

وعند التأمل لأصل اشتقاق كلمة (نَبِيٌّ) نجد أن العلماء قد اختلفوا في ذلك على قولين:

١- يرى سيبويه أن كلمة (نَبِيٌّ) أصلها مخففة من الهمز^(٣).

٢- وقيل: أن كلمة (نَبِيٌّ) لها أصل آخر مستقل، مشتق من (نَبَا يَنْبُو) إذا ظهر وارتفع، والأصل: نَبِيوٌ وَأَنْبِوَاءُ، فاجتمع الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً وأدغم، وانكسر ما قبل الواو في الجمع وهي متطرفة حكماً فقلبت ياءً، فصار (أَنْبِيَاءً)^(٤).

إن حجة سيبويه السابقة وهي أن العرب قد اجتمعت على قول: (تَنْبَأُ مُسَيَّلِمَةً) ترجح قوله وتقويه؛ بأن أصل اللام في كلمة (نَبِيٌّ) مخففة من الهمز، وذكر أبو علي أنه لو كان يحتمل الأمرين جميعاً ما أجمعوا على (تَنْبَأُ)، ولا على (التَنْبِيَّةُ)، بل قالوا بالوجهين: الهمز وحرف اللين^(٥)، واتفق القراء على ترك الهمز في (التَنْبُوَّةُ) وما تصرف منها، ونافع المدني^(٦) على الهمز في الجميع إلا في موضعين هما قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾^(٧)، وقوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرٍ إِنَّهُ﴾^(٨)، وبين ابن مجاهد^(٩) سبب ترك نافع للهمز في الآيتين السابقتين، وذلك

(١) انظر: التعليقة ٣/٣١٠.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٤٦٠، الأصول ٣/٥٨، التعليقة ٣/٣١٠.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٤٦٠، الأصول ٣/٥٨، شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ١٣/١٦٦ وما بعدها.

(٤) الحجة ٢/٨٨، الدر المصون ١/٤٠١.

(٥) انظر: الحجة ٢/٨٩.

(٦) هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة، إمام أهل المدينة، وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة، (ت: ٥٥٩هـ)، انظر: وفيات الأعيان ٥/٣٦٨ وما بعدها.

(٧) الأحزاب: ٥٠.

(٨) الأحزاب: ٥٣، انظر: السبعة في القراءات. لابن مجاهد. تحقيق: د. شوقي ضيف. دار المعارف. بمصر، ص: ١٥٦، التلخيص في القراءات الثمان. لأبي معشر الطبري. تحقيق: محمد حسن عقيل، ص: ٢٧٠.

(٩) هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، إمام في القراءات، وهو أحد القراء السبعة، من مؤلفاته، القراءات الكبير، والقراءات الصغير، والسبعة، (ت: ٣٢٤هـ)، انظر: تاريخ بغداد المسمى تاريخ مدينة السلام

لاجتماع همزتين مكسورتين من جنس واحد، ومذهبه أن تخفف الأولى^(١)، فمن همز جعله مشتقاً من النبأ وهو الخبر، فالنبي فعيل بمعنى فاعل، أي مُنْبِيءٌ عن الله برسالته، وكذلك يجوز أن يكون بمعنى مفعول أي: إنه مُنْبَأٌ من الله بأوامره ونواهيهِ^(٢)، و(أنبياء) جاء لأن البدل لما لزم في نَبِيٍّ صار في لزوم البدل له كقولهم: عيدٌ وأعيادٌ، فكما أن أعياداً لا تدل على أن عيداً من الياء، لكونه من عود الشيء، كذلك لا يدل أنبياء على أنه من النبوة، فصار مما لزم الهمز فيه حرف التخفيف بدلاً من الهمزة^(٣).

تبين مما سبق أن ابن بري قد أصاب في تعقبه للجوهرية وفي شرحه لعبارة سَيَّوِيَه بِأَن من لزم الهمز في الجمع لزمه في التصغير، ومن ترك الهمز في الجمع تركه في التصغير، إلا أنه لم يكن له قدم السبق في ذلك؛ فقد سبقه السيرافي في شرحه حيث قال: «وذكر أن الذين تركوا الهمز في النَّبِيِّ إذا صغروا أو جمعوا تركوا الهمز فقالوا في الجمع: (أَنْبِيَاءُ)، وفي التصغير كان مُسَيَّلِمَةً نُبِيٍّ سَوَاءٌ وَأَصْلُهُ (نُبِّيٌّ) بثلاث ياءات فتسقط الأخيرة»^(٤)، وفسر ابن جني السبب في أن من لزم الهمز في الجمع لزمه في التصغير، والعكس بالعكس، بأن أقوى التغييرين هو ما عرض لمثال التكسير، وذلك أنه أمر عرض للإخراج عن الواحد والزيادة في العدة، فكان أقوى من التصغير؛ لأنه مُبَقٌِّّ للواحد على إفراده^(٥).

وقد ترك تعقب ابن بري أثراً فيمن بعده، وممن تأثر به صلاح الدين الصفدي، فعاب على الجوهرية عندما ذكر أن النَّبِيَّ يصغر على (نُبِيٍّ) - بالهمز -^(٦) ويرى أنه لا بد للجوهرية أن يفصل قوله وهو أطلق العبارة^(٧)، وممن تأثر بتعقب ابن بري للجوهرية في أن

وأخبار محدثيها وذكر قُطَّانها من العلماء من غير أهلها ووارديها. الخطيب البغدادي. تحقيق: د. بشار عواد. ط:

١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ، ٦/٣٥٣، معجم الأدياء ٢/٥٢٠.

(١) انظر: السبعة ١٥٦.

(٢) انظر: الدر المصون ١/٤٠١.

(٣) انظر: الحجة ٢/٩٠.

(٤) شرح كتاب سَيَّوِيَه لِأبي سعيد السيرافي، ١٣/١٦٧.

(٥) انظر: الخصائص ٣/٢٦٨.

(٦) انظر: الصحاح ١/٧٥.

(٧) انظر: نفوذ السهم فيما وقع للجوهرية من الوهم. لصلاح الدين بن خليل الصفدي. تحقيق: محمد عايش. ط: ١.

دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٧هـ، ٦٤.

النَّبِيُّ يصغر على (نُبِّيَّءٍ) - بالهمز - الفَيْرُوزَ آبَادِي فِي قاموسه فقال عندما صَغَّرَ الجوهري (النَّبِيَّ) على (نُبِّيَّءٍ): «وأخطأ الجوهري في الإطلاق»^(١)، ولكن الزبيدي عاب على شيخه هذه العبارة ووازن بين عبارة ابن بري والفيروز وأثنى على تعبير ابن بري في تعقبه للجوهري فقال: «ولكن ما أحلى تعبيره بقوله: وليس الأمر كذلك»^(٢)، والتمس الزبيدي العذر للجوهري فبيّن أنه لم يخطئ وإنما تعرّض لتصغير المهموز فقط^(٣).

وأصاب ابن بري في تصحيحه لقول سَيِّوِيَهَ الذي نقله الجوهري، فما نقله ابن بري وجدناه في الكتاب حيث قال سَيِّوِيَهَ: «وأما النُّبُوَّةُ فلو حقرتها لهمزت؛ وذلك قولك: كان مُسَيِّلِمَةٌ نُبُوَّتُهُ نُبِيَّةٌ سَوَاءٌ؛ لأن تكسير النُّبُوَّةِ على القياس عندنا؛ لأن هذا الباب لا يلزمه البدل، وليس من العرب أحد إلا وهو يقول: تَنَبَّأَ مُسَيِّلِمَةٌ؛ وإنما هو من أَنْبَأْتُ»^(٤)، وسبب همزه؛ لأنه لم يكثر الكلام بها مصغره، فردوها إلى الأصل؛ لأن التخفيف في الموضع الذي خففوه، وهذه العلة توجب أن ترد الهمزة في التصغير إذا قيل: كان مُسَيِّلِمَةٌ نُبِيَّءٌ سَوَاءٌ، إلا أن يكون قد سمع عن العرب^(٥).

(١) القاموس المحيط. مجد الدين محمد الفيروزآبادي. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٩/١ (نبأ).

(٢) التاج ٤٥٠/١ (نبأ).

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) الكتاب: ٤٦٠/٣.

(٥) انظر: شرح كتاب سَيِّوِيَهَ لأبي سعيد السيرافي، ١٦٧/١٣.

المسألة الثالثة: ما لا يصغر:

حكى الجوهرية في فصل (أمس) عن سيبويه أنه قال: «ولا تُصَغَّر (أمس)، كما لا يُصَغَّر (غَدٌّ)، و(البارحة)، و(كيف)، و(أين)، و(متى)، و(أي)، و(ما)، و(عند)، وأسماء الشهور، والأسبوع غير (الجمعة)»^(١).

قال ابن بري: «والذي حكاه صحيحٌ إلا قوله: غير (الجمعة)؛ لأن (الجمعة) عند سيبويه مثل سائر أيام الأسبوع لا يجوز أن تُصَغَّر. وإنما امتنع تصغير أيام الأسبوع عند النحويين؛ لأن المصغَّر إنما يكون صغيراً بالإضافة إلى ما له مثل اسمه كبيراً، وأيام الأسبوع متساوية لا معنى فيها للتصغير، وكذلك (غَدٌّ) و(البارحة) وأسماء الشهور مثل (المُحَرَّم) و(صَفَر)»^(٢).

تناولت هذه المسألة ما لا يصغر، ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

١ - (أمس)، و(البارحة)، و(غَد):

ذهب العلماء إلى أنه لا يجوز تصغير (أمس)، و(البارحة)، و(غَد)^(٣)، وهو ما حكاه الجوهرية عن سيبويه ووافقه على ذلك ابن بري، وعللوا عدم جواز التصغير بما يلي:

- أن (أمس) و(غدا) ليسا اسمين لليوم واللييلة بمنزلة (زيد) و(عمرو)، وإنما هما لليوم الذي قبل يومك، واليوم الذي بعد يومك، ولم يتمكن كزيد، واليوم، والساعة، والشهر، وأشباههن^(٤).
- لما كان (أمس)، و(غَد)، و(البارحة) تتعلق باليوم الذي أنت فيه، صارت بمنزلة المضمرات لاحتياجه إلى حضور اليوم، كما أن الضمير يحتاج إلى ظاهر يتقدمه، وكذلك يقال في (أول من أمس)^(٥).

(١) الصحاح ٣ / ٩٠٤ (أمس)، وما حكاه عن سيبويه انظر: الكتاب ٣ / ٤٧٩.

(٢) التنبيه والإيضاح ٢ / ٢٥٨ (أمس).

(٣) انظر: الكتاب ٣ / ٤٧٩، الأصول ٣ / ٦٢، شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ١٣ / ١٩٤، المخصص ١٤ / ١١٠، شرح المفصل ٥ / ١٣٩، شرح الشافية للرضي ١ / ٢٩٣، الجمع ٣ / ٣٥٣.

(٤) انظر: الكتاب ٣ / ٤٧٩.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ١٣ / ١٩٤، شرح المفصل ٥ / ١٣٩.

• وقال بعض النحويين: سبب منع التصغير في (غَد) أنه لم يوجد بعد فيستحق التصغير^(١).

• لا وجه لتصغير (أَمْس)؛ لأنه ما كان فيه يوجب التصغير قد عرفه المتكلم والمخاطب فيه قبل أن يصغر (أَمْس)، فإذا ذكروا (أَمْس) فإنما يذكرونه على ما قد عرفوه في حال وجوده بما يستحقه من التصغير^(٢).

٢- أيام الأسبوع، وأسماء الشهور:

اختلف العلماء في تصغير أيام الأسبوع، وأسماء الشهور، على عدة أقوال:

• يرى سيبويه أن أيام الأسبوع، وأسماء الشهور لا تصغر^(٣)، واختار هذا الرأي ابن كيسان^(٤)، وإليه ذهب ابن بري، وفسر السيرافي سبب ذلك بقوله: «وذلك لأنها أسماء أعلام تتكرر على هذه الأيام وهي معارف كتمكن (زيد) و(عمرو) وسائر الأسماء الأعلام؛ لأن الاسم العلم إنما وضع للشيء على أنه لا شريك له فيه، وهذه الأسماء وضعت على الأسبوع وعلى الشهور؛ ليسلم أنه اليوم الأول من الأسبوع أو الثاني، أو الشهر الأول من السنة أو الثاني، وليس منها شيء يختص فيتغير به وقت يلزمه التصغير»^(٥).

• ذهب الكوفيون، وأبو عمر الجرمي^(٦)، والمازني^(٧)، والمبرد^(٨) إلى جواز تصغير أيام

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ١٣/١٩٤، المخصص ١٤/١١٠.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ١٣/١٩٤ وما بعدها.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٤٨٠.

(٤) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي، عالم بمذهب البصريين والكوفيين في النحو، من مؤلفاته: المذهب في النحو، شرح القوائد السبع الطوال، (ت: ٢٩٩هـ)، انظر: نزهة الألباء ١٧٨، بغية الوعاة ١/١٨ وما بعدها، انظر رأيه في: الهمع ٣/٣٥٣.

(٥) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ١٣/١٩٥.

(٦) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي، عالم من علماء النحو، من مؤلفاته: التنبيه، والسير، وكتاب الأبنية (ت: ٢٢٥هـ)، انظر: نزهة الألباء ١٤٤-١١٧، بغية الوعاة ٢/٨ وما بعدها.

(٧) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ١٣/١٩٥، المخصص ١٤/١١١، شرح المفصل ٥/١٣٩، شرح الشافية للرضي ١/٢٩٣، همع الموامع ٣/٣٥٣.

(٨) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المعروف بالمبرد، شيخ أهل النحو، من مؤلفاته: الكامل،

الأسبوع^(١)، وبين المبرد علة الجواز؛ أنه إذا جاز تحقير يوم وليلة لأنها بمنزلة الاسم رجل وامرأة، فإنه يجوز أن يصغر السبت والأحد لأنها بمنزلة زيد وعمرو، ولا اختلاف بين النحويين في إجازة تحقير اسم المكان معرفة أو نكرة^(٢).

وعلى رأي أصحاب هذا المذهب يقال في تصغير (سَبَّتٍ) (سَبَّيْتُ)، وفي (أَحَدٍ): (أَحَيْدٍ)، وفي (الاثْنَيْنِ): (تُثَيَّانٍ)؛ لأن الألف همزة وصل، وفي (الثلاثاء): قولان: (تُلَيْثَاءُ) عند سيبويه، و(تُلَيْثَاءُ) عند المبرد؛ لأنك إنما صغرت ثلاثا فتسلم الصدر، ثم تأتي بعده بألف التأنيث، أما (الأربعاء): (الأُرْبِعَاءُ)، و(الخميس): (الْحُمَيْسُ)، و(الجمعة): (جُمَيْعَةٌ)، أما أسماء الشهور فيقال في (المَحْرَمِ): (مُحَيْرِمٌ)، تحذف إحدى الراءين حتى تصير مثل (جعفر)، فإذا عوضت يقال: (مُحَيْرِمٌ)، وفي (صفر): (صُفَيْرٌ)، وفي (ربيع): (رُبَيْعٌ)، ويجوز في (جُمَادَى): (جُمَيْدَى) وهي أجود، أو (جُمَيْدٌ)، وفي (رجب): (رُجَيْبٌ)، وفي (شَعْبَانَ): (شُعَيْبَانٌ)، وكذلك في (رَمَضَانَ): (رُمَيْضَانٌ)، وفي (شَوَّالٍ): (شَوَّيُولٍ)؛ لأنه على وزن (فَعَّالٍ) مثل: (حَمَّادٌ)، وفي (ذي القعدة): (ذُوَيُّ القعدة)؛ لأن التصغير إنما يقع على الاسم الأول^(٣).

• يرى بعض النحويين أنه إذا قيل: اليومُ الجمعةُ أو اليومُ السبتُ - برفع اليوم - جاز تصغير الجمعة، أما إذا نُصِبَ اليوم فلا تصغر الجمعة والسبت؛ لأنهما مصدران بمعنى الاجتماع والراحة، وليس الغرض تصغيرهما، وجعل اليوم كالفعل، والفعل لا يصغر، أما إذا قلت: اليومُ الجمعةُ أو اليومُ السبتُ - برفع اليوم - فالجمعة والسبت بمعنى اليوم فيجوز تصغيرهما^(٤).

• وحكي عن بعض النحويين عكس القول السابق، وهو جواز التصغير في النصب، ومنعه في

والروضة، والمقتضب، (ت: ٢٨٥هـ)، انظر: نزهة الألباء ١٦٤-١٧٣، إنباه الرواة ٢٤١/٣-٢٥٣.

(١) انظر: المقتضب ٢/٢٧٥، الانتصار لسبويه على المبرد ٢٢٩.

(٢) انظر: الانتصار ٢٢٩-٢٣٠.

(٣) انظر: المقتضب ٢/٢٧٥-٢٧٦.

(٤) انظر: شرح كتاب سبويه لأبي سعيد السيرافي ١٣/١٩٤ وما بعدها، المخصص ١٤/١١١، شرح الشافية للرضي

٢٩٤/١، اللمع ٣/٣٥٣.

الرفع، وكان المازني يجيزه في ذلك كله^(١).

١- (كيف)، و(أين)، و(متى)، و(أي)، و(ما)، و(عند):

منع سببويه تصغير (كيف)، و(أين)، و(متى)، و(ما) وعلل منعها من التصغير؛ لأنها ليست أسماء متمكنة فتدخل فيها الألف واللام وبالتالي تكون قابلة للوصف، وإنما لمن مواضع لا يجاوزها، فصرن بمنزلة الضمائر^(٢)، ولأنهن أسماء يُستفهم بها عن مبهمات لا تعرف^(٣).

وكذلك (عند) لا تصغر؛ لأن الغرض من تصغير الظرف إنما هو التقريب كما تقرب (فويق) و(ثحيت)، و(عند) في غاية القرب، فلما كانت موضوعة لما يوجب التصغير لم يحتج التصغير فيها^(٤).

من خلال ما سبق تبين أن خلاف العلماء واقع بين منع تصغير أيام الأسبوع، وأسماء الشهور، أو جواز تصغيرها، وما ذكره الجوهرية بأن أيام الأسبوع لا تصغر غير الجمعة لم نجد هذا القول عند سببويه أو أحد من العلماء، وبذلك أصاب ابن بري في تعقبه للجوهرية، وبقي أن يشار في نهاية هذه المسألة إلى أن الراجح عند العلماء هو أن أيام الأسبوع، وأسماء الشهور لا تصغر؛ ومن الحجج التي ترجح هذا الرأي:

١- أنه إنما امتنع تحقير الأعلام من أسماء الزمان؛ لأنها ليست بموضوعة على مقادير كما وضع يوم على مقدار من الزمان وعدد من الساعات؛ ولهذا كان (يوم) جواباً لـ(كم)، يقول قائل: كم سرت؟ فيقول المجيب: يوماً أو يومين، فلما كان مقداراً جاز تحقيره وتقليله، وأما السبت والأحد وما يجري مجراهما فلم يوضع للمقادير، وإنما هي أعلامٌ وسمات لأوقات لا يُراد بها المقدار، فلم يجز فيها التقليل؛ لأن التحقير في المقادير

(١) انظر: شرح كتاب سببويه لأبي سعيد السيرافي ١٣/١٩٥، المخصص ١٤/١١١، شرح الشافية للرضي ١/٢٩٤، الهمع ٣/٣٥٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٤٧٨-٤٧٩.

(٣) انظر: شرح كتاب سببويه لأبي سعيد السيرافي ١٣/١٩٤، المخصص ١٤/١١٠.

(٤) انظر: شرح كتاب سببويه لأبي سعيد السيرافي ١٣/١٩٤، المخصص ١٤/١١٠، شرح المفصل ٥/١٣٨.

إنما هو كتقصير الشيء أو تقليل عدده^(١).

٢- ومن جَوَّز تصغير أيام الأسبوع واحتج بأن المكان يجري مجرى الزمان، فيصغَّر اسم الزمان كما يصغر اسم المكان، فيرد عليه بأنَّ هناك أماكن لا يجوز تحقيرها، وهو ما كان علمًا كـ(مكة)، و(عمان)؛ لأنه ليست هناك (مكة) أخرى تكون هذه أصغر منها، ولكن يجوز ذلك في النكرات من الأماكن كما جاز في النكرات من الأزمان نحو: (فُرَيْسَخُ) تصغير لـ(فرسخ)؛ لأنه يكون فرسخ أطول من فرسخ على حسب الوضع والتقدير^(٢).

٣- وهذه الحجة ذكرها ابن بري وهي أن المصغَّر إنما يكون صغيرًا بالإضافة إلى ما له مثل اسمه كبيرًا، وأيام الأسبوع متساوية، فلا معنى لتصغيرها^(٣).

(١) انظر: الانتصار ٢٣٠.

(٢) انظر: المرجع السابق ٢٣٠-٢٣١.

(٣) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٥٨/٢.

رابعاً: النسب:

المسألة الأولى: النسب إلى (نصيين):

ذكر الجوهرية في فصل (نصب) أنه يقال: «(نصيين)^(١): اسم بلد، وفيه للعرب مذهبان: منهم من يجعله اسماً واحداً ويلزمه الإعراب كما يلزم الأسماء المفردة التي لا تنصرف، فيقول: هذه نصيين، ومررت بنصيين، ورأيت نصيين، والنسبة إليه: (نصييني)، ومنهم من يجريه مجرى الجمع فيقول: هذه نصيون، ومررت بنصيين، ورأيت نصيين... والنسبة إليه على هذا القول: (نصييني)^(٢)».

قال ابن بري: «الصواب عكس ما ذكره؛ لأن (نصيين) اسم مفرد معرب بالحركات، فإذا نسبت إليه أبقيته على حاله، فقلت: هذا رجل نصييني، ومن قال: نصيون، فهو معرب إعراب جموع السلامة فيكون في الرفع بالواو، وفي النصب والجر بالياء، فإذا نسبت إليه قلت: هذا رجل نصييني، فتحذف الواو والنون، وكذلك كل ما جمعه جمع السلامة تردده في النسب إلى الواحد، فتقول في (زيدون) - اسم رجل أو بلد - (زيديني)، ولا تقل: (زيدوني)؛ فتجمع في الاسم إعرابين، وهما الواو والضمة^(٣)».

إذا جاء العلم على صورة جمع المذكر السالم فللعرب في النسب إليه مذهبان:

- ١- أن كل ما سمي بالجمع المذكر السالم عند النسب إليه تحذف فيه الزائدتان، فيقال في النسب إلى (مسلمون) - إذا سمي به - (مسلميني)، بحذف الواو والنون^(٤)، ومن الأسباب التي ذكرها العلماء لحذف علامة الجمع عند النسب:
- أنه يجتمع في الاسم رافعان، أو ناصبان، أو حافظان، وهذا لا يجوز^(٥).

(١) نصيين: اسم بلد، لإحدى مدن ما بين النهرين، وهي مدينة عامرة من بلاد الجزيرة. انظر: معجم البلدان. لياقوت الحموي. دار صادر بيروت، ١٣٩٧هـ، ٢٨٨/٥، لسان العرب ٢٦٨/١٤ (نصب).

(٢) الصحاح ٢٢٥/١ وما بعدها (نصب).

(٣) التنبيه والإيضاح ١٤٢/١ (نصب).

(٤) انظر: الكتاب ٣٧٢/٣، المقتضب ٣٨/٤، الأصول ٦٨/٣، شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ٤٩/١٣، شرح المفصل ١٤٥/٥، شرح الكافية الشافية ١٩٤٠/٤، شرح الشافية للرضي ٩/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٣٧٢/٣، المقتضب ١٦٠/٣، شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ٤٩/١٣، شرح المفصل

- أن الألف والواو والياء حروف إعراب، ولا يكون في الوسط إعراب^(١).
 - في بقاء علامة الجمع عند النسب، يجوز أن نجمع المنسوب وهذا باطل^(٢).
- ٢- إذا جعلت نونه حرف إعراب، وأعرب بالحركات، فلا تحذف علامة الجمع فمن قال: هذه نَصِيْبِيْنُ، ومررت بَنَصِيْبِيْنِ، قال في النسب: (نَصِيْبِيْنِ)^(٣)، وفسروا عدم حذف علامة الجمع لأنها قد امتزجت بالاسم^(٤)، والواو والياء ليست للإعراب، ولم تفد النون تمام الكلمة^(٥).
- وعلى ذلك يكون ابن بري قد أصاب في قوله بأن الجوهري قد عكس الكلام؛ لأنه كان الأولى أن يقول في النسب إلى (نَصِيْبِيْنِ): (نَصِيْبِيْنِ)، ويقول في النسب إلى (نَصِيْبِيُونِ): (نَصِيْبِيْنِ).

١٤٤/٥، شرح الشافية للرضي ١٠/٢.

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ١٠/٢.

(٢) انظر: شرح كتاب سَيِّوِيَهْ لأبي سعيد السيرافي، ٤٩/١٣.

(٣) انظر: الكتاب ٣٧٢/٣، المقتضب ٣٨/٤، الأصول ٦٨/٣، شرح كتاب سَيِّوِيَهْ لأبي سعيد السيرافي، ٤٩/١٣،

شرح الفصل ١٤٥/٥، شرح الكافية الشافية ١٩٤٠/٤، شرح الشافية للرضي ١٠/٢.

(٤) انظر: شرح الشافية ابن الحاجب. لحسن محمد الأسترابادي المعروف بركن الدين. تحقيق: د. عبد المقصود محمد.

رسالة دكتوراه. ط: ١. مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ، ٣٧٣/١.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ١٠/٢.

المسألة الثانية: النسب إلى الثلاثي معتل اللام بالياء ومسبوق بصحيح ساكن:

قال الجوهري في فصل (لحي): «اللَّحْيُ: منبت اللَّحْيَةِ من الإنسان وغيره؛ والنَّسْبَةُ إليه: (لَحَوِيٌّ)»^(١).

قال ابن بري: «القياس: (لَحْيِيٌّ)»^(٢).

عند النسب إلى الاسم الثلاثي معتل اللام بالياء أو الواو، وكان الحرف الذي قبل الياء أو الواو حرفاً صحيحاً ساكناً، فإما أن يكون محتوماً بتاء التأنيث، أو لا، فإذا لم يحتتم بتاء التأنيث فينسب على لفظه من غير تغيير، وذلك نحو: (ظَبِيٌّ)، و(رَمِيٌّ)، و(غَزَوِيٌّ)، و(نَحْوِيٌّ)، يقال في النسب إليها: (ظَبِيٌّ)، و(رَمِيٌّ)، و(غَزَوِيٌّ)، و(نَحْوِيٌّ)، ولا خلاف في ذلك اتفاقاً^(٣)، وفسروا ذلك بالآتي:

١- لأن ما قبل الياء حرف ساكن، فتكون في حكم الصحيح تتصرف بوجوه الإعراب قبل النسب^(٤).

٢- أنه إذا كان يجوز في النسب إلى (أَمِيَّة): (أَمِيٌّ)، ويجتمع فيه أربع ياءات، كان النسب إلى الاسم الثلاثي الذي آخره ياء، وكان الحرف الذي قبلها ساكناً صحيحاً أسهل؛ لأنه لم يجمع فيه إلا ثلاث ياءات^(٥).

٣- الخفة الحاصلة من سكون العين وصحتها^(٦).

٤- عدم ما يجزئ على التغيير من حذف التاء^(٧).

وأما إذا لحقت تاء التأنيث الاسم الثلاثي المعتل اللام بالواو أو الياء، وسبق بحرف صحيح ساكن نحو: (غَزَوِيٌّ)، و(رَمِيَّة)، فالقياس عند الخليل وسيبويه أنهم ينسبون هذه الأسماء

(١) الصحاح ٢٤٨٠/٦.

(٢) التنبيه والإيضاح ١٦١/٦ (لحي).

(٣) انظر: الكتاب ٣٤٦/٣، المقتضب ١٣٧/٣، الأصول ٦٥/٣، شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ١٦/١٣، التكملة ٢٥٩، شرح المفصل ١٥٣/٥، شرح الشافية للرضي ٤٨/٢.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ١٦/١٣، شرح المفصل ١٥٣/٥.

(٥) انظر: المراجع السابقة.

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي ٤٨/٢.

(٧) انظر: المرجع السابق ٤٨/٢.

مثل الأسماء التي لم تختتم بتاء التأنيث، مع حذف تاء التأنيث، فيقولون في النسب إلى (غزوة): (غزويّ)، وفي (رمية): (رمييّ)، أما يونس^(١) فقد نسب إلى أبي عمرو أنه يحدث تغييراً وهو فتح الحرف الساكن السابق للمعتل، فيقول في النسب إلى (ظبية): (ظبويّ)، و(رمية): (رمويّ)^(٢)، وقد رجح الزجاج^(٣) الرأي الأخير محتجاً بأن تاء التأنيث يكون التغيير فيها أقوى^(٤).

وتبين مما سبق أن الجوهري قد وهم في النسب إلى (لحي) بقوله: (لحويّ)، ولعله كان يريد النسب إلى (لحية) التي ذكرها في تعريف (اللحي)، لكنه لم يذكره؛ لذلك كان تعقبُ ابن بري صائباً متبعاً فيه رأي جمهور العلماء، فذكر أن القياس في النسب إلى (لحي): (لحييّ).

(١) هو يونس بن حبيب البصري، من أكابر النحويين، شيخ سيبويّه، له مذاهب يتفرد بها في النحو، (ت: ١٨٣هـ)، انظر: نزهة الألباء ٤٧-٥٠، بغية الوعاة ٣٦٥/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٣٤٦، المقتضب ٣/١٣٧، الأصول ٣/٦٥، شرح كتاب سيبويّه لأبي سعيد السيرافي، ١٦/١٣، شرح المفصل ٥/١٥٣، شرح الشافية للرضي ٢/٤٨.

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، من كبار العربية، من مؤلفاته: المعاني في القرآن، وفعلت وأفعلت، والرد على ثعلب في الفصح، (ت: ٣١١هـ)، انظر: نزهة الألباء ١٨٣-١٨٥، بغية الوعاة ١/٤١١-٤١٣.

(٤) انظر: شرح المفصل ٥/١٥٣، ارتشاف الضرب ٢/٦٢٦، المساعد ٣/٣٧٦، الهمع ٣/٣٦٦، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقية، ٤/٢٥٥.

المسألة الثالثة: حذف إحدى ياءي النسب والتعويض عنها:

قال الجوهرية: «تَهَامَةٌ: بلد، والنسبة إليه: تَهَامِيٌّ، وَتَهَامٌ أَيْضًا، إِذَا فَتَحْتَ التَّاءَ لَمْ تَشُدَّ، كَمَا قَالُوا: رَجُلٌ يَمَانٌ وَشَامٌ، إِلَّا أَنَّ الْأَلْفَ فِي تَهَامٍ مِنْ لَفْظِهَا، وَالْأَلْفَ فِي يَمَانٍ وَشَامٍ عَوْضَ عَنِ يَاءِ النِّسْبَةِ»^(١).

قال ابن بري: «قول الجوهرية: «إلا أن الألف في تَهَامٍ من لفظها» ليس بصحيح، بل الألف غير التي في تَهَامَةٌ؛ بدليل انفتاح التاء في تَهَامٍ، وأعاد ما ذكرناه عن الخليل، أنه منسوب إلى تَهَمٍ أو تَهَمٍ، أراد بذلك أن الألف عوضٌ من إحدى ياءي النسب، قال: وحكى ابن قتيبة في غريب الحديث عن الزبيدي عن الأصمعي، أن التَّهْمَةَ الأَرْضَ المتصوبة إلى البحر. قال: وكأها مصدر من تَهَامَةٌ، قال ابن بري: وهذا يقوي قول الخليل في تَهَامٍ: كأنه منسوب إلى تَهْمَةٍ أو تَهْمَةٍ»^(٢).

اتفق جمهور الصرفيين وتبعهم ابن بري على أنه قد تحذف ياء النسب، ويعوض عنها بألف قبل لام الكلمة، وذلك نحو قولهم في: يمين: يمان، وفي شامي: شام، فيصيران كالاسم المنقوص^(٣).

ويرى ابن بري أن الألف في (تَهَامٍ) غير التي في (تَهَامَةٌ) مصوبًا بذلك قول الجوهرية الذي يرى أن الألف في (تَهَامٍ) من لفظها، واحتج بما يلي:

١- أنهم فتحوا التاء في (تَهَامٍ)، وهذا يدل على أنهم قد غيروا بناء الكلمة، متابعًا في هذا سيبويه وأبا علي الفارسي^(٤).

٢- إشارته إلى قول الخليل عندما سأله سيبويه عن (تَهَامَةٌ) أليس فيها ألف؟ فأجاب: «أنهم كسروا الاسم على أن يجعلوه فَعَلِيًّا أو فَعَلِيًّا، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى

(١) الصحاح ١٨٧٨/٥ (هم).

(٢) التنبيه والإيضاح ٢٦٤/٤ (هم).

(٣) انظر: الكتاب ٣/٣٣٧، الكامل لأبي العباس محمد المبرد، تحقيق: د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ١٢٣٨/٣، المقتضب ٣/١٤٥، الأصول ٣/٨٢، التبصرة، ٥٨٨/٢، شرح الشافية للرضي ٨٣/٢، ارتشاف الضرب ٦٣٤/٢ وما بعدها، المساعد ٣/٣٨٦.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٣٣٨، التعليق ٣/١٥٥.

الياعين ردّوا الألف، كأنهم بنوه تَهَمِيُّ أو تَهْمِيُّ»^(١).

ولابن جني تعليق وجيه على قول الخليل إذ بيّن أن الخليل عندما فك صيغة (تَهَامَة) وردّها إلى (تَهَم) أو (تَهْم) لم يجزم بإحدى الصيغتين؛ لأنه قد جاء العمل في هذين المثالين جميعاً، وهما (الشَّام) و(اليَمَن)، وذكر ابن جني أن ما غلب على ظن الخليل قد جاء في الشعر^(٢)، قال الشاعر:

أرَّقِي اللَّيْلَةَ بَرَقٌ بِالتَّهَمِ يَالِكَ بَرَقًا مَنْ يَشُقُّهُ لَا يَنْمُ^(٣)

والذي يظهر لي أن ابن بري قد أصاب في تعقبه للجوهري؛ حيث لم أقف على رأي يساند رأي الجوهري، وترجيح ابن بري لقول الخليل بما حكاه ابن قتيبة عن الزياتي عن الأصمعي أن (التَّهَمَة): هي الأرض المُتَّصِوْبَة إلى البحر^(٤)، كما تبين من خلال هذا الرأي أن الألف في (تَهَامَة) من لفظها وليست بدلاً، وهذا رأي الجمهور.

(١) الكتاب ٣٣٧/٣ وما بعدها.

(٢) انظر: الخصائص ١١١/٢.

(٣) البيت من الرجز. انظر: الخصائص ١١١/٢، خزنة الأدب، ١٥٤/١.

(٤) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٦٤/٤.

خامساً: الإعلال:

المسألة الأولى: حكم الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون:
قال الجوهرية في فصل (نهي): «ويقال: إِنَّهُ لَأُمُورٌ بِالْمَعْرُوفِ نَهْوٌ عَنِ الْمَنْكِرِ، عَلَى فَعُولٍ»^(١).

قال ابن بري: «كان قياسه أن يقال (نهي)، لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياءً، قال: ومثل هذا في الشذوذ قولهم في جمع (فتى): (فتو)»^(٢).

ذكر العلماء حكم اجتماع الواو والياء في الكلمة، وكان الحرف الأول ساكناً فإنه يجب قلب الواو ياءً، وإدغام الياء في الياء، وذلك نحو: (سيّد) و(ميّت)، على وزن (فيعل) - بكسر العين - على رأي الجمهور، وأصلهما (سيّود) لأنه من ساد يسود، و(ميّوت) لأنه من الموت^(٣)، فالتقت الواو والياء وكان الأول منهما ساكناً، فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء^(٤).

وبناءً على ما ذكره جمهور العلماء فإن ابن بري تعقب الجوهرية بأن القياس أن يقال: «نهي عن المنكر»، وذلك لأن الأصل (نهيوي)، لأنه من (فعول) فالتقت الواو والياء وكان الأول ساكناً، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء، فيقال: (نهي) وقد كسرت الهاء للياء^(٥).
وذكر ابن جني وجهاً لمن ذهب إلى عدم قلب الواو ياءً، وقلب الياء واواً لأنهم أرادوا

(١) الصحاح ٢٥١٧/٦.

(٢) التنبيه والإيضاح ١٨٦/٦ (نهي).

(٣) ذهب البغداديون إلى أن الأصل في (سيّد) (سيّود) على وزن (فيعل) - بفتح العين -، ثم غيّر على غير قياس، ومثله (ميّت)، وعلل ذلك بأنه لا يوجد بناء (فيعل) - بكسر العين - في الصحيح بل يكون مكسور العين. انظر:

المنصف ١٦/٢، شرح الملوكي ٤٦٤، الممتع ٣٢١.

(٤) الكتاب ٣٦٥/٤، الأصول ٢٦٢/٣، شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ٧٠/١٤، المنصف ١٥/٢ وما بعدها، المقتصد في شرح التكملة ١٤٦٠/٣، شرح الملوكي ٤٦٤.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ١٤٢/٣، ارتشاف الضرب ٢٨٤/١.

وزن (فَعُول)، فكرهوا أن يلتبس بـ(فَعِيل)^(١)، ولعل الجوهري تبعه في هذا الوجه. وعند التأمل في هذه القاعدة نجد وجوب قلب الواو ياءً مع أنهما ليسا مثلين لأنهما يجريان مجرى المثليين لأسباب عدة وهي:

- ١- اجتماعهما في المد واللين.
- ٢- كونهما بياناً للأسماء المضمرة، نحو: (بِهِي)، و(لَهُو).
- ٣- أنهما يحذفان في الفواصل والقوافي تخفيفاً عند الوقف.
- ٤- أن الياء إذا وقعت ساكنة وقبلها ضمة قلبت واوًا، والواو إذا وقعت ساكنة وقبلها كسرة قلبت ياءً.
- ٥- قلبهما ألفاً إذا تحركا وانفتح ما قبلهما وفق شروط.
- ٦- قلبهما همزة عند وقوعهما طرفاً بعد ألف زائدة.
- ٧- إبدال الألف منهما ساكنين نحو: (يَا جَل) في (يَوْجَل)، و(يَا بَس) في (يَيْبَس)، وإن كان في الياء أكثر^(٢).

وأما قلب الواو ياءً، وعدم قلب الياء واوًا؛ فلأن الياء من حروف الفم، والواو من حروف الشفة، والإدغام في حروف الفم أكثر منه في حروف الطرفين، وأن الياء أخف من الواو، فكان الأولى بقاء الخفيف^(٣).

وقد قدّم ابن بري مثلاً يبين صحة تعقبه في عدم قلب الواو ياءً مع أن القياس قلبها ياءً، وهو قولهم في جمع (فَتَى) في الشذوذ (فَتَوَّ)، على أنه جمع على (فُعُول) ومصدره (الْفُتُوَّة)، على قول من جعله من ذوات الواو^(٤)، والأصل (فُتَوَّ) على (فُعُول) وإذا وقعت الواو لاماً

(١) انظر: سر الصناعة ٥٨٩/٢.

(٢) انظر: شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمى: إيجاز التعريف في فن التصريف، تحقيق: أحمد الأمين، (رسالة ماجستير)، ١٤١١هـ، جامعة أم القرى، ص: ١٥٠ وما بعدها.

(٣) انظر: التكملة ٥٩٨، المقتصد في شرح التكملة ١٤٦١/٣، شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ١٥٢.

(٤) سر الصناعة ٥٨٩/٢، ارتشاف الضرب ٢٨٤/١.

لـ(فُعُولٍ) جمعًا فإنها تقلب ياءً، ثم تقلب الياء الأولى ياءً وتدغم في الثانية، وتقلب ضمة التاء إلى كسرةً لتناسب الياء فتصبح (فُتِيٌّ)، والسبب ثقل الجمعية، وشبهه بـ(أَدْلٍ)^(١).

(١) انظر: الكتاب ٤/٣٨٤، الأصول ٣/٢٥٦، التكملة ٦٠٦، شرح الملوكي ٤٧٧، الممتع ٣٥٠.

المسألة الثانية: قلب ياء التصغير ألفاً:

ذكر الجوهرية في فصل (هدد): «وَالهُدُّهُدُّ طَائِرٌ، وَالهُدَاهُدُّ مِثْلُهُ، قَالَ الرَّاعِي^(١)»:

كُهْدَاهِدٍ كَسَرَ الرَّمَاءُ جَنَاحَهُ^(٢)

والجمع: الْهُدَاهِدُ بِالْفَتْحِ^(٣).

قال ابن بري: «وقد قيل: إن (هُدَاهِدًا) تصغير (هُدُّهُدِّ)، وأصله (هُدْيَهْدٍ) فأبدلت الياء الساكنة ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها، كما قيل في (يِيَّاسٍ): (يَاءَسَ)، وقد حكى أنه قد قيل في (دُويَّةٍ): (دُوَابَّةٍ)، على قلب الياء ألفاً^(٤)».

اختلف الصرفيون في (هُدَاهِدٍ)، و(دُوَابَّةٍ) ونحوهما على النحو الآتي:

- ١- ذهب الكوفيون وابن الدهان^(٥) إلى أن الألف (هُدَاهِدٍ) ونحوها علامة للتصغير.
- ٢- ذهب البصريون وتبعهم ابن بري إلى أن الألف لا تكون علامة للتصغير، واحتجوا بما يلي:

• أن اختيار الياء دون غيرها من حروف المد واللين لأمر ميزتها، فعدلوا عن الألف لأن التفسير قد استبد بها في نحو (مساجد، ودراهم)^(٦)؛ ولأنه قد لا يخلص البناء للتصغير

(١) الراعي وهو عبيد بن حصين بن الحارث بن نمير، أحد كبار شعراء العصر الأموي، انظر: جمهرة أنساب العرب لأبي محمد علي بن حزم الأندلسي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط: ٥، دار المعارف، ٢/٢٧٩.

(٢) وهو من الكامل، وعجزه:

يُدَعُو بِقَارِعَةِ الطَّرِيقِ هُدَيْلًا

انظر: ديوان الراعي النميري. تحقيق: راينهت فايرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ببيروت، ١٤٠١هـ، ص: ٢٣٨، العين ٣/٣٤٧، المخصص ٨/١٣٩، المقرب. لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور. تحقيق: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري. ط: ١، ١٣٩٢هـ، ٨١/٢، تاج العروس ٩/٣٣٨ (هدد) - ٣١/١٢٢ (هدل).

(٣) الصحاح ٢/٥٥٦.

(٤) التنبيه والإيضاح ٢/٦٢ وما بعدها (هدد).

(٥) هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله، المعروف بابن الدهان البغدادي، له مؤلفات عديدة منها: الغرة في شرح اللمع، وكتاب تفسير القرآن، وكتاب الدروس، (ت: ٥٥٥٩هـ)، انظر: معجم الأدباء ٣/١٣٦٩-١٣٧٢، نكت الهميان في نكت العميان لصلاح الدين خليل الصفدي، دار المدينة، ١٣٢٩هـ، ص: ١٥٨.

(٦) انظر: شرح المفصل ٥/١١٥، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط: ١، ١٤٢٢هـ، دار الفكر العربي، ٥/١٤٢٠.

للتصغير لأنه يصير على (فُعَال) كعُرَاب، ولخفة الياء فضلت على الواو التي تمتاز بالثقل^(١).

• وما ورد عن العرب من نحو: (هُدَاهِد)، و(دُوَابَّة)، و(شُوَابَّة) فقد كان للبصريين أوجه عدة لتخريجها وهي:

١- أنهما اسم موضوع للتصغير، فعلى ذلك يكون (هُدَاهِد)، و(دُوَابَّة)، و(شُوَابَّة) لغة في (هُدْهُد)، و(دَابَّة)، و(شَابَّة)^(٢)، قيل: إن الألف بدلٌ من الياء، فالأصل (دُوَيْبَّة)، و(شُوَيْبَّة)، وهذا رأي ابن بري^(٣).

٢- يرى البعض أن (هُدَاهِد) ذكر الحمام^(٤).

٣- ذهب ابن عصفور إلى أن (هُدَاهِد) الوارد ذكرها في البيت السابق ليست تصغيراً لـ(هُدْهُد)، وإنما المراد بها حمام كثيرة الهداهد، كما قالوا: رجلٌ جُلَاجِلٌ: للكثير الجُلَاجِل، يقال: (هَدَهَدَ الحمامُ هَدَهَدَةً): إذا رَدَّدَ الصوت^(٥).

وابن بري نقل عن الجوهري أن (الهُدَاهِد) لغة في (الهُدْهُد)^(٦)، والذي يظهر أن الجوهري كان يرى أن (الهُدَاهِد) ذكر الحمام، ويدل على ذلك قوله المتقدم ذكره: «والهُدْهُدُ طائرٌ، والهُدَاهِدُ مثله»^(٧).

(١) انظر: شرح المفصل ١١٥/٥.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ١٤٢٠/٥، المساعد ٤٩٤/٣، الهمع ٣٤٠/٣.

(٣) انظر: المقرب ٨١/٢، توضيح المقاصد ١٤٢٠/٥، الهمع ٢٤٠/٣.

(٤) انظر: التاج ١٢٢/٣١ (هدل).

(٥) انظر: المقرب ٨١/٢ وما بعدها.

(٦) انظر: التنبيه والإيضاح ٦٢/٢.

(٧) الصحاح ٥٥٦/٢.

المسألة الثالثة: إعلال مضارع (افْتَعَلَ) مما فاؤه واو أو ياء:

ذكر الجوهري في فصل (وعد): «وناس يقولون: (اتْتَعَدَ) (يَأْتَعُدُّ)، فهو (مُؤْتَعِدٌ) - بالهمز - كما قالوا (يَأْتَسِرُ) في أَيْسَارِ الْجَزُورِ»^(١).

قال ابن بري: «صوابه ائْتَعَدَ ياتَعُدُّ فهو مُؤْتَعِدٌ - من غير همز - وكذلك ائْتَسَرَ ياتَسِرُ فهو مُؤْتَسِرٌ - بغير همز - وكذلك ذكره سيبويه، وأصحابه يُعْلُونَهُ على حركة ما قبل الحرف المعتل، فيجعلونه ياءً إن انكسر ما قبلها، وألفاً إن انفتح ما قبلها، وواواً إن انضم ما قبلها، ولا يجوز الهمز؛ لأنه لا أصل له في باب الوعد، واليُسْر، وعلى ذلك نص سيبويه وجميع النحويين البصريين»^(٢).

ورد عن العرب لغتان في بناء (افْتَعَلَ) مما فاؤه واو أو ياء:

١ - إبدال الواو والياء تاءً وإدغامها في تاء (افْتَعَلَ) فيقال: (اتْتَعَدَ) (يَتَعَدُّ)، فهو (مُتَعَدٌ)، من الوعد، وكذلك (اتْتَسَرَ) (يَتَسِرُ)، فهو (مُتَسِرٌ)، من اليسر أو من أيسار الجزور^(٣)؛ وسبب قلب الواو تاءً أنهم لو لم يقبلوها تاءً لزمهم قلب الواو ياءً إذا انكسر ما قبلها، نحو: (ائْتَزَنَ) وفي الأمر (ائْتَزِنَ)، وقلبها ألفاً إذا انفتح ما قبلها نحو: (يَاتَزِنَ)، وترد إلى الواو إذا انضم ما قبلها نحو: (مُؤْتَزِنَ)، وبسبب تغيرها لأحوال ما قبلها؛ قلبوها تاءً، وأيضاً في التاء صفات أهلته للقلب في هذه الكلمات وهو أنه حرف جلد ثابت لا يتغير بتغير ما قبله، ولقربه من الواو في المخرج، وفي التاء همس مناسب، فيوافق لفظه ما بعده، ويحصل الإدغام^(٤)، أما في قلب الياء تاءً كما في (اتْتَسَرَ) (يَتَسِرُ)، فهو (مُتَسِرٌ)، فلكرهه انقلاب الياء واواً إذا انضم ما قبلها نحو (مُؤْتَسِرٌ)، أو ألفاً إذا انفتح ما قبلها

(١) الصحاح ٥٥٢/٢.

(٢) التنبيه والإيضاح ٦١/٢ (وعد).

(٣) انظر: الكتاب ٢٣٩/٤، الأصول ٢٦٨/٣ وما بعدها، التكملة ٥٧٢، المنصف ٢٠٥/١، التبصرة ٨٤٩/٢، شرح الملوكي ٢٩٣ وما بعدها، الممتع ٢٥٦.

(٤) انظر: سر الصناعة ١٤٨/١، المنصف ٢٠٥/١، شرح المفصل ٣٦/١٠ وما بعدها، شرح الملوكي ٢٩٤، الممتع ٢٥٦، شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ١٨٠ وما بعدها.

نحو (يَأْسِر)^(١).

٢- أما اللغة الثانية فقد نسبت لبعض أهل الحجاز، وهي إجراء الواو والياء على الأصل من غير إبدال، ويحتملون من التغيير ما يجتنبه الآخرون، فيقولون (يتعد) (ياتعد) فهو (موتعد)، و(ياتزن) (ياترن) فهو (موتزن)، استثقالاً للواو والياء بين الياء المفتوحة والفتحة^(٢).

أما ما ذكره الجوهري من قلب الواو والياء همزة فلم يرد عن أحد، وبه صرح ابن بري في نصه السابق بأن ما ذهب إليه الجوهري لا أصل له، وتعد اللغة الأولى -قلب الواو والياء تاءً- وإدغامها في تاء- أكثر من اللغة الثانية، وبها نزل القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْفَكَى﴾^(٣)؛ ولهذا السبب كانت هي القياس^(٤).

(١) انظر: سر الصناعة ١/١٤٨، الممتع ٢٥٦.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٣٣٤، التبصرة ٢/٥٨٠، شرح المفصل ١٠/٣٧، شرح الملوكي ٢٩٥، شرح الشافية للرضي ٨٣/٣.

(٣) الليل: ٥.

(٤) انظر: سر الصناعة ١/١٤٨، شرح المفصل ١٠/٣٧، شرح الملوكي ٢٩٥.

سادساً: الإبدال:

المسألة الأولى: إبدال الهمزة واوًا:

قال الجوهري في فصل (أخا): «آخاه مؤاخاةً، وإخاء، والعامّة تقول: واخاه»^(١).
 قال ابن بري: «حكى أبو عبيد في الغريب المصنف ورواه عن الزيديين: آخيتَ
 وواخيتَ، وآسيّتَ وواسيّتَ، وآكلتَ وواكلتَ، ووجه ذلك من جهة القياس هو حمل
 الماضي على المستقبل إذ كانوا يقولون: يُواخي، بقلب الهمزة واوًا على التخفيف»^(٢).
 فصلّ ابن بري القول في البديل الحاصل في كلمة (واخاه) التي ذكرها الجوهري في
 صحاحه، فتبدل الهمزة واوًا إبدالاً غير مطّرد في كلمة (واخيتَ) والأصل (آخيتَ)، ولا
 يمكن أن يقال: إن الواو في (واخيتَ) أصل؛ لأن لامَ (واخيتَ) واوٌ؛ لأنه من الأخوة، ولما
 كانت الواو رابعة قلبت ياءً؛ فإذا ثبت أن لام الكلمة واوٌ فلا يمكن أن تكون فاء الكلمة واوًا
 كذلك؛ لأنه لم يأت عن العرب كلمة فاؤها ولامها واوٌ نحو (وَعَوَت)؛ لذلك أبدلت الهمزة
 واوًا في (واخيتَ)^(٣)، وقدّم ابن بري لهذا الإبدال وجهًا حمّله على القياس، وهو حمل الماضي
 على المستقبل؛ إذ كانوا يقولون: يُواخي، بقلب الهمزة واوًا على التخفيف.

(١) الصحاح ٢٢٦٤/٦ (أخا).

(٢) التنبيه والإيضاح ١٢/٦ (أخا).

(٣) انظر: سر الصناعة ٥٧٤/٢، الممتع ٢٤١، شرح الملوكي ٢٦٥ وما بعدها.

المسألة الثانية: إبدال الواو تاءً:

ذكر الجوهرية في فصل (تأب): «التَّوَابِيَانِ: قَادِمَتَا الصَّرْعِ، قال ابن مقبل^(١):
فَمَرَّتْ عَلَى أَطْرَافِ هَرِّ عَشِيَّةٍ لَهَا تَوَابِيَانِ لَمْ يَتَفَلَّأْ^(٢)
... وقال أبو عبيدة: سَمِيَ ابْنُ مَقْبَلٍ خَلْفِي النَّاقَةَ (تَوَابِيَانِ)، وَلَمْ يَأْتْ بِهِ عَرَبِيٌّ، كَأَنَّ
الْبَاءَ مَبْدَلَةً مِنَ الْمِيمِ»^(٣).

قال ابن بري: «قال الأصمعي: التَّوَابِيَانِ: الخِلْفَانِ، وَلَا أُدْرِي مَا أَصْلُ ذَلِكَ، يَرِيدُ
لَا أَعْرِفُ اسْتِثْقَافَهُ، وَمَنْ أَيْنَ أَخَذَ؟

ذكر أبو علي الفارسي أن أبا بكر السَّراج^(٤) عرف اشتقاقه، فقال: تَوَابَانِ هُوَ
فَوْعَلَانٌ مِنَ الْوَأَبِ، وَهُوَ الصُّلْبُ الشَّدِيدُ؛ لِأَنَّ خَلْفَ الصَّغِيرَةِ فِيهِ صِلَابَةٌ، وَالتَّاءُ فِيهِ بَدَلٌ
مِنَ الْوَاوِ، وَأَصْلُهُ (وَوَابَانٌ)، فَلَمَّا قَلِبْتَ الْوَاوِ تَاءً صَارَ (تَوَابَانٌ)، وَأَلْحَقَ يَاءً مُشَدَّدَةً
زَائِدَةً، كَمَا زَادُوها فِي (أَحْمَرِي) وَهُمْ يَرِيدُونَ (أَحْمَرَ)، وَفِي (عَارِيَةِ) وَهُمْ يَرِيدُونَ
(عَارَةً)، ثُمَّ ثَنَوْهُ فَقَالُوا: (تَوَابِيَانِ)»^(٥).

وقد تباينت الآراء في (التَّوَابَانِ) على النحو الآتي:

١- ذهب ابن السَّراج، وأبو علي الفارسي إلى أن (التَّوَابِيَانِ) هُوَ مثنى (تَوَابَانِ)، ووزنه
(فَوْعَلَانِ)، وَهُوَ مِنَ (الْوَأَبِ)، وَالتَّاءُ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ، وَأَصْلُهُ (وَوَابَانِ)، وَقَلِبْتَ الْوَاوِ تَاءً
فَصَارَ (تَوَابَانِ)، ثُمَّ أَلْحَقَ بِهِ يَاءً مُشَدَّدَةً^(٦).

(١) وهو تميم بن أبي بن مقبل بن عوف، من شعراء قبيلة قيس. انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي،
تحقيق: محمود شاكر، ١٥٠/١.

(٢) البيت من الطويل، انظر: ديوان ابن مقبل، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق العربي ببيروت، ١٤١٦هـ، ص:
١٦٣، تهذيب اللغة ٣٣٣/١٤، مقاييس اللغة ٣٦٥/١، المخصص ٤٩/٧، التاج ٥٤/٢ (تأب).

(٣) الصحاح ٩٠/١ (تأب).

(٤) هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، من أئمة النحو المشهورين، من مؤلفاته: الأصول في النحو،
والموجز والاشتقاق، (ت: ٣١٦). انظر: نزهة الألباء ١٨٦ وما بعدها، إنباه الرواة ٣/١٤٥-١٤٩.

(٥) التنبيه والإيضاح ٤٤/١ وما بعدها.

(٦) انظر: الشيرازيات ٤٨٤/٢، مقاييس اللغة ٣٦٥/١، المخصص ٤٩/٧، التاج ٥٤/٢ (تأب).

٢- يرى الجوهري أنه بوزن (صَيْقَل)، و(جَوْهَر)^(١).

٣- قيل: إنه من (تَوَّاب) بمعنى (تَوَّام)^(٢).

وقرر علماء الصرف أن الواو تبدل تاءً^(٣)، بل وكثر إبدال التاء من الواو إذا وقعت الواو فاء الكلمة؛ وذلك لأن الواو حرفٌ معتل، وتثقل فيه الحركة، وبالنظر إلى مخرج الواو والتاء نجد قرباً بينهما حيث إن الواو تخرج من الشفتين، والتاء تخرج من أطراف اللسان وأصول الأسنان، لذلك قلبوا الواو تاءً نحو: (تُجَاه) وأصلها (وجَاه)^(٤).

وذكر العلماء أن باب (وَأَب) يدل على الشدة والصلابة؛ لأن الخلف الصغير من البكرة صلبٌ متوتِّرٌ؛ وذلك لأن نزول اللبن فيه وارتضاع الفصيل منه لم يرخه^(٥)، وبهذا يترجح القول بأن (تَوَّاب) أصلها من (الوَّاب)، وأبدلت الواو تاءً.

(١) انظر: الصحاح ٩٠/١ (تَأَب)، التاج ٥٤/٢ (تَأَب).

(٢) انظر: التاج ٥٤/٢ وما بعدها (تَأَب).

(٣) انظر: الكتاب ٢٣٩/٤، الأصول ٢٦٨/٣، سر الصناعة ١٤٥/١، التبصرة والتذكرة ٨٤٨/٢، شرح المفصل ٣٦/١٠، شرح الشافية للرضي ٨٠/٣-٢١٩.

(٤) انظر: شرح التصريف للثمانيني ٣٤٩.

(٥) انظر: الشيرازيات ٥٨٤/٢، المخصص ٤٩/٧.

سابعاً: مسائل متفرقة:

المسألة الأولى: مصادر غير الثلاثي (التفاعل):

قال الجوهرية في فصل (حجاً): «والتخاجؤ في المشي: التباطؤ، وأنشد أبو عمرو:

دَعُوا التَّخَاجِيءَ وَاَمْشُوا مِشْيَةً سُجْحًا»^(١)

قال ابن بري: «البيت لحسان بن ثابت^(٢)، وعجزه:

إِنَّ الرَّجَالَ ذَوُو عَصَبٍ وَتَذْكَيرٍ^(٣)

والصواب أن يقول: دَعُوا التَّخَاجِيءَ، وَالتَّخَاجِيءُ فِي الْمَشْيِ: التَّبَاطُؤُ؛ لِأَنَّ بَابَ (التَّفَاعُلِ) فِي مَصْدَرِ (تَفَاعَلَ) حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مَضْمُومَ الْعَيْنِ، نَحْوُ: (التَّقَاتُلِ)، وَ(التَّضَارُبِ)، وَلَا تَكُونُ الْعَيْنُ مَكْسُورَةً إِلَّا فِي الْمَعْتَلِ اللَّامِ، نَحْوُ: (التَّغَايِزِ)، وَ(التَّرَامِي)، وَكَذَلِكَ الصَّوَابُ فِي إِنْشَادِ الْبَيْتِ: (دَعُوا التَّخَاجِيءَ) عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَالْعَصَبُ: شِدَّةُ الْخَلْقِ، وَمِنْهُ: رَجُلٌ مَعْصُوبٌ، أَيْ: شَدِيدٌ، وَالْمِشْيَةُ السُّجْحُ: السَّهْلَةُ، وَقِيلَ: التَّخَاجِيءُ: مِشْيَةٌ فِيهَا تَبَخْتَرٌ^(٤).

اتفق الصرفيون على أن مصدر (تفاعل) إذا كان فعلاً صحيحاً يكون على وزن (تفاعل) بضم العين، فكل فعل في أوله تاء زائدة يكون مصدره على لفظ الماضي ويضم ما قبل الآخر إذا كان مفتوح في الفعل نحو: تَضَارَبَ الْقَوْمُ تَضَارُبًا، وَتَقَاتَلُوا تَقَاتُلًا^(٥).

(١) ووجدتها في مخطوط الصحاح (التخاجيء)، انظر: مخطوط الصحاح في مكتبة جامعة صلاح الدين بالموصل برقم ٧٣، أما المطبوع فرويت بـ(التخاجؤ) ٤٦/١.

(٢) هو حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصاري الخزرجي، يكنى بأبي الوليد، يقال له: شاعر الرسول ﷺ، (ت: ٥٥٠)، انظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين بن الأثير الجزري، ٤٨٢/١-٤٨٤.

(٣) البيت من البسيط، انظر: ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات، دار صادر بيروت، ٢٠٠٦م، ٢١٩/١، العين ٣٠٨/١، جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي. ط: ١. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

(٤) الخصاص ١٠٣٨/٢، المحكم ٥٩/٣، وبلا نسبة في الكتاب ٢٤٤/٤. وكانت الرواية في هذه الكتب جميعها (التخاجؤ).

(٥) التنبيه والإيضاح ١٣/١ وما بعدها.

(٥) انظر: الكتاب ٨١/٤، الأصول ١٣١/٣، التبصرة والتذكرة ٧٧٥/٢.

ويبينوا أن سبب ضم العين أنهم لو كسروا لأشبهه الجمع نحو: (تَنْضُبٌ وَتَنْاضِبٌ)، وليس في الأسماء (تَفَاعَلٌ) إذا فتحوه^(١).

بخلاف إذا كان معتل اللام فيأتي مصدره مكسور العين^(٢) على وزن (تَفَاعَلٌ) - كما ذكر ابن بري - نحو: (التَّعَاذِي)، و(التَّرامِي)، ويبينوا سبب كسر العين للهروب من عدم النظير؛ لأن بقاء الضمة كما في الصحيح يؤدي إلى قلب الياء واوًا، فيجتمع واو قبلها ضمة في الاسم المعرب^(٣)، وهذا ليس من كلام العرب؛ لأن الأسماء عرضة أن تضاف لها ياء المتكلم، وإذا تمت إضافة الياء إلى اسم آخره واو قبلها ضمة يجب قلب الضمة إلى كسرة، ومن ثم تقلب الواو إلى ياء، وتدغم في ياء المتكلم، نحو: مُسَلِّمِيّ، رفعًا^(٤).

ومن خلال ما سبق يتضح صحة تعقب ابن بري للجوهري، ويدل على ذلك ما بينه العلماء في مصدر (تَفَاعَلٌ)، وكذلك لم أقف على كتاب قد روى (التَّخَاجِي) بـ(التَّخَاجِي) إلا مخطوط الصحاح، وللجوهري عذر في هذا الوهم، وذلك أنه خفف الهزمة بعد الضم، فصارت واوًا، فتحقق لها شرط وجوب القلب ياءً، لتطرفها بعد ضمة لازمة في اسم معرب، فقلبت ياءً، فلعل الجوهري يريد التخاجي، وليس التخاجي.

(١) انظر: الكتاب ١٣١/٤، الأصول ١٣١/٣، شرح المفصل ٤٩/٦.

(٢) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين بن مالك، المطبعة الميرية الكائنة بمكة، ١٣١٩هـ، ص: ٥٨، شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط: ١. دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢١هـ، ٣٤/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣١٦/٣.

(٤) انظر: الكتاب ٣٨٣/٤ وما بعدها، شرح التصريح ٣٤/٢.

المسألة الثانية: مصدر الفعل المزيد بحرف عوضاً من حركة العين:

ذكر الجوهرية في مادة (هراق) ثلاث لغات، وقال في اللغة الثالثة: «أَهْرَاقٌ يُهْرِقُ إِهْرِياقًا»، فهو (مُهْرِقٌ)، والشيء (مُهْرَقٌ) و(مُهْرَاقٌ)، بالتحريك، وهذا شاذٌّ، ونظيره (أَسْطَاعٌ يُسْطِيعُ اسْطِيعًا)، بفتح الألف في الماضي وضم الياء في المستقبل^(١). قال ابن بري: «قد ذكرنا أن هذه اللغة هي الثانية فيما تقدم، إلا أنه غير مصدرها فقال: (إِهْرِياقًا)، وصوابه: (إِهْرَاقَةٌ)؛ لأن الأصل: (أَرَاقٌ يُرِيقُ إِرَاقَةً)، ثم زيدت فيه الهاء فصار (إِهْرَاقَةً)، وتاء التأنيث عوضٌ من العين المحذوفة، وكذلك قال ابن السراج: (أَهْرَاقٌ يُهْرِقُ إِهْرَاقَةً)، و(أَسْطَاعٌ يُسْطِيعُ اسْطِيعَةً)^(٢)، وأما الذي ذكره الجوهرية من أن مصدر (أَهْرَاقٌ) و(أَسْطَاعٌ) (إِهْرِياقًا) و(إِسْطِيعًا)، فغلط منه؛ لأنه غير معروف، والقياس: (إِهْرَاقَةٌ) و(إِسْطِيعَةٌ) على ما تقدم، وإنما غلطه في (اسْطِيعٌ) أنه أتى به على وزن (الاسْطِيعُ) مصدر (اسْطِيعُ)، وهذا سهوٌ منه؛ لأن (أَسْطَاعٌ) همزته قطعٌ، و(الاسْطِيعُ) و(الاسْطِيعُ) همزتهما وصل^(٣)».

الخلاف في هذه المسألة في مصدر (أَهْرَاقٌ) و(أَسْطَاعٌ)؛ فيرى الجوهرية أن مصدر (أَهْرَاقٌ) و(أَسْطَاعٌ) هو (أِهْرِياقًا) و(إِسْطِيعًا)، أما ابن بري فيرى أن ما ذكره الجوهرية خطأ والصواب (إِهْرَاقَةٌ) و(إِسْطِيعَةٌ)، واستدل على ذلك بدليلين هما:

١- أن أصل (إِهْرَاقٌ) هو (أَرَاقٌ يُرِيقُ إِرَاقَةً)، ثم زيدت فيه الهاء فصار (إِهْرَاقَةً)، أما تاء التأنيث فهي عوض من العين المحذوفة.

وقد اعتمد ابن بري في هذا الدليل على من سبقه من العلماء فقد صرّحوا بأن مصدر (أَهْرَاقٌ) هو (إِهْرَاقَةً)، ومن قال (هراق) فعلى البدل، وأصلها (أَرَاقٌ)، أي الهاء بدلٌ من الهمزة، أما من قال (أَهْرَاقٌ) فعلى العوض، وزادوا الهاء كما زادوا السين في (أَسْطَاعٌ)^(٤)،

(١) في كتاب الصحاح المطبوع: «أَهْرَاقٌ يُهْرِقُ إِهْرَاقًا» ١٥٧٠/٤ (هراق)، ووجدتها في مخطوط الصحاح كما ذكرها ابن بري، انظر: مخطوط الصحاح في مكتبة جامعة صلاح الدين بالموصل برقم ٧٣.

(٢) انظر: الأصول ٢٢٩/٣.

(٣) التنبيه والإيضاح ٩٧-٩٩ (هراق).

(٤) انظر: الكتاب ٢٨٥/٤، الحجة لأبي علي الفارسي ١٧٩/٥، المحكم ٣٤٣/٦، شرح الملوكي ٢٠٨، تاج العروس

قال سيبويه: «...وأما الذين قالوا: أَهْرَقْتُ فإِنما جعلوها عوضاً من حذفهم العين وإسكانهم إياها... ونظير هذا قولهم: أَسْطَاع يُسْطِيع، جعلوا العوض السين، لأنه فِعْلٌ، فلما كانت السين تزداد في الفعل زيدت في العوض؛ لأنهما من حروف الزوائد التي تزداد في الفعل، وجعلوا الهاء بمنزلتها؛ لأنهما تلحق الفعل في قولهم: أَرَمَهُ وَعِهِ»^(١).

وهذه الزيادة في الكلمتين -الهاء في (أهراق) والسين في (أسطاع) - للعوض من ذهاب حركة عين الفعل؛ لأن أصل (أَطَاع) هو (أَطَوَعَ)، وقد نسب الأزهري هذا القول للخليل وسيبويه^(٢)، وحكم (أَفْعَل) في الفِعْل إذا كان موضع العين منه واوٌ أو ياءٌ أن تلقى حركة العين على الفاء، فتقلب الواو ألفاً والياء ألفاً، فألقوا حركة الواو على الطاء، ثم قلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها، ثم زادوا السين في أطاع للتعويض من إلقاء حركة الواو على الطاء^(٣)، وقياساً على ذلك يكون أصل (أراق) هو (أَرَوَق)، ثم أُلقيت حركة الواو على الراء، ثم قلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها، ثم زيدت الهاء للتعويض من نقل حركة العين.

وذكر ابن بري أن تاء التأنيث في (إهراقة) عوض من العين المحذوفة؛ لأن أصل (أهراق) هو (أراق) ومصدر (أَفْعَل) إذا كان صحيح العين (إِفْعَال)^(٤)، أما إذا كان معتل العين يأتي على قياس نظيره من الصحيح، فيلتقي ساكنان هما: الألف المبدلة من عين الفعل، وألف المصدر، فتحذف إحداهما، ويعوض عنها بتاء التأنيث، ونحو ذلك: (إقامة) الأصل فيها: (إِقْوَامٌ) كما نقول في الصحيح، لكنهم أعلّوا المصدر كما أعلّوا الفعل، فنقلت حركة العين إلى الفاء، وقلبت ألفاً، فالتقى ساكنان، فحذفت إحداهما وعوض عنها بتاء التأنيث^(٥).

٢- وأيضاً مما استدلل به ابن بري ما نقله عن ابن السراج بأن ذكر أن (أهراق يُهريق

٤٦٥/٢١ وما بعدها (طوع)، ١٨/٢٧ (هرق).

(١) الكتاب ٢٨٥/٤.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١٠٤/٣ (طوع).

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ٧٥/٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٠٢/١.

(٤) انظر: الكتاب ٧٨/٣، الأصول ١٣٠/٣، شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ١٦٤/١٥، شرح المفصل

٤٨/٦.

(٥) انظر: الكتاب ٨٣/٤، شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ١٦٩/١٥ وما بعدها، التبصرة ٧٧٤/٢.

إهراقاً)، و(اسطاع يسطيع اسطاعةً)، وقد وجد هذا القول في كتابه^(١).
وقد ذكر ابن بري سبب وهم الجوهري في (اسطِيع) حيث أتى به على وزن
(الاستِطَاع) مصدر (استَطَاع) وأن (أسطَاع) همزته قطع، و(الاستطاع) و(الاسطِيع)
همزتهما وصل.
وهناك تفسير آخر للهاء في (هَرَاقٌ يُهَرِّقُ إهْرَاقَةً)، وهو أنها بدل من همزة (أفعل)، إذ إنَّ
ما كان على (أفعل) يأتي مضارعه في الأصل على يُؤَفِّعِل، وأؤَفِّعِل، ونؤَفِّعِل، وتؤَفِّعِل،
فتحذف همزة أفعل، لكنهم في (أراق) لم يحذفوها، بل أبدلوها هاءً^(٢).

(١) انظر: الأصول ٢٢٩/٣.

(٢) انظر: سر الصناعة ٥٥٤/٢، التكملة ٥٧٣، الممتع ٢٦٥.

المسألة الثالثة: جمع (فَعْلَةٌ) معتل اللام بالواو:

قال الجوهري في فصل (عدا): «و(العِدْوَةُ)، و(العُدْوَةُ): جانب الوادي وحافئته، والجمع (عِدَاءٌ)، مثل: (بُرْمَةٌ وَبِرَامٍ)، و(رِهْمَةٌ وَرِهَامٍ)، و(عِدَيَاتٌ)»^(١).
وتعقبه ابن بري بقوله: «وصوابه (عِدَوَاتٌ)، ولا يجوز (عِدَوَاتٌ) على حدِّ (كسِرَاتٌ)»^(٢).

تناول أئمة النحو والصرف في كتبهم الجموع بأنواعها، ومن تلك الجموع ما يجمع بالألف والتاء على وزن (فَعْلَةٌ) وهو على ضربين:

- ١- إذا كان المفرد مؤنثاً، ثلاثياً، مكسور الفاء، صحيح العين، وساكنها، غير مضاعف، ولا صفة، يجوز في الجمع تسكين العين أو إتباعها لحركة الفاء، نحو (هِنْدٌ) يجوز فيها (هِنْدَاتٌ)، و(هِنْدَاتٌ)^(٣)، والتسكين لغة تميم وجماعة من قيس، أما الإتيان فهي لغة الحجاز وأسد، وقد منع الفراء الإتيان بالكسرة مطلقاً فيما لم يسمع^(٤).
- ٢- إذا كان المفرد مؤنثاً، ثلاثياً، مكسور الفاء، صحيح العين، وساكنها، غير مضاعف، ولا صفة، وكانت لامه واواً، نحو: (عِدْوَةٌ) و(ذِرْوَةٌ)، أو كان مضموم الفاء، وكانت لامه ياءً، نحو: (كُلْيَةٌ)، يذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجوز إتباع حركة العين لحركة الفاء في هذه الحالتين، وإنما يجوز في العين السكون والفتح^(٥)، فتجمع (عِدْوَةٌ) و(ذِرْوَةٌ) (عِدَوَاتٌ/ عِدَوَاتٌ) (ذِرَوَاتٌ/ ذِرَوَاتٌ)، أما (كُلْيَةٌ) فتجمع (كُلْيَاتٌ/ كُلْيَاتٌ).
وسبق الجوهري في رأيه في جمع (عِدْوَةٌ) (عِدَيَاتٌ)، فقد حكى يونس في جمع (جِرْوَةٌ)

(١) الصحاح ٢٤٢١/٦ (عدا).

(٢) التنبيه والإيضاح ١٢٦/٦ (عدا).

(٣) انظر: الكتاب ٥٨٠/٣ وما بعدها، المقتضب ١٩٢/٢، الأصول ٤٤٠/٢ وما بعدها، الجمل للزجاجي، تحقيق: ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل بالجزائر، ١٩٢٦م، ص: ٣٥٢، شرح كتاب سَبِيَّوَيْهِ لأبي سعيد السيرافي، ١٨١/١٤ وما بعدها، شرح الكافية الشافية ١٨٠٢/٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل. ابن مالك. تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي. ط: ١. هجر للطباعة، ١٤١٠هـ. ١٠٠/١، همع الهوامع ٨٣/١.

(٥) انظر: الكتاب ٥٨١/٣، ٤١١/٤، المقتضب ١٩٢/٢، الأصول ٤٤١/٢، شرح كتاب سَبِيَّوَيْهِ لأبي سعيد السيرافي، ١٨١/١٤ وما بعدها، شرح التسهيل، شرح الكافية الشافية ١٨٠٣/٣.

(جِرَوَاتٌ)^(١) بإتباع حركة العين لحركة الفاء، وحكم عليه ابن مالك^(٢) بأنه في غاية الشذوذ^(٣)، وفسّر الأشموني هذا الشذوذ لوجود الكسرة قبل الواو^(٤).

ويرجع السبب في عدم جواز إتباع حركة العين لحركة الفاء للاسم المكسور الفاء ولامه ياء، والاسم المضموم الفاء ولامه واو؛ للثقل، حيث تستثقل الكسرة قبل الواو، والضمّة قبل الياء، ولا سيما إذا كانت الواو والياء لامين، فإذا منع الإتباع بقي السكون والفتح^(٥)، وأضاف المبرد سبباً آخر، وهو أنه إذا كان الاسم من بنات الواو وهو مكسور الفاء وحكمنا بإتباع حركة العين لحركة الفاء، يجب قلب لام الكلمة (الواو) ياءً لانكسار ما قبله، وبذلك يؤدي إلى التباس بنات الواو بينات الياء^(٦).

وصحح ابن بري قول الجوهري بقوله: (عِدَوَات) بالفتح فقط، ولكنه لم يبين أنه يجوز السكون والفتح وهو رأي قال به جمهور العلماء - كما سبق - أما جمع الجوهري لـ (عِدَوَة) على (عِدَيَات) بقلب الواو ياءً فلا وجه له؛ لأن سَبَبِيَّه ذَكَرَ أَنَّ الْعَرَبَ لَا يَقُولُونَ: (جِرِيَات) فِي جَمْعِ (جِرْوَة)؛ لَطَلْبِهِمُ الْخَفَةَ، وَلِفَرَارِهِمْ مِنَ الْإِسْتِقَالِ وَالتَّغْيِيرِ^(٧).

-
- (١) انظر: شرح التسهيل، ١٠١/١، ارتشاف الضرب ٥٩٦/٢، همع الهوامع ٨٣/١، شرح الأشموني ٤٣٧/١.
- (٢) هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الشافعي النحوي، من أئمة النحاة واللغة، له مؤلفات كثيرة منها: ألفية ابن مالك، والفوائد في النحو، وكتاب التسهيل وشرحه (ت: ٦٧٢هـ)، انظر: إشارة التعيين ٣٢٠ وما بعدها، بغية الوعاة ١٣٠/١-١٣٧.
- (٣) انظر: شرح التسهيل ١٠١/١.
- (٤) انظر: شرح الأشموني ٤٣٧/١.
- (٥) انظر: الكتاب ٥٨٠/٣ وما بعدها، شرح التسهيل ١٠٢/١، شرح الكافية الشافية ١٨٠٣/٣، همع الهوامع ٨٣/١، شرح الأشموني ٤٣٧/١.
- (٦) انظر: المقتضب ١٩٢/٢.
- (٧) انظر: الكتاب ٤٠٦/٤.

المسألة الرابعة: جمع الاسم المذكر بالألف والتاء:

ذكر الجوهرية في فصل (سبطر): «أنه الطويل: يقال: جَمَلٌ سَبَطْرٌ، وَجَمَالٌ سَبَطْرَاتٌ، والتاء ليست للتأنيث، وإنما هي كقولهم: (حَمَامَات) و(رَجَالَات) في جمع المذكر»^(١).

قال ابن بري: «التاء في (سَبَطْرَات) للتأنيث؛ لأن (سَبَطْرَات) من صفات الجمال، والجمال مؤنثة تأنيث جماعة، بدليل قولهم: الجمال سارت، ورعت، وأكلت، وشربت، وقوله بعد هذا: إنما هي كـ(حَمَامَات) و(رَجَالَات)، وَهَمَّ فِي خَلْطِهِ (رَجَالَات) بـ(حَمَامَات)؛ لأن (رَجَالَات) جماعة مؤنثة بدليل قولك: الرَّجَالُ خَرَجَتْ وَسَارَتْ، وَأَمَّا (حَمَامَات) فَهِيَ جَمْعُ (حَمَام)، وَالْحَمَامُ مَذْكَرٌ، وَكَانَ قِيَاسُهُ أَلَّا يَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، قَالَ سَبِيوِيَّةُ: وَإِنَّمَا قَالُوا: (حَمَامَات)، و(إِسْطَبَلَات)^(٢)، و(سَرَادِقَات)^(٣)، و(سَجَلَات)^(٤) فجمعوها بالألف والتاء، وهي مذكرة؛ لأنهم لم يكسروها، يريد أن الألف والتاء في هذه الأسماء المذكورة عوضٌ عن جمع التكسير، ولو كانت مما يكسر لم تجمع بالألف والتاء»^(٥).

تتضمن هذه المسألة جمع الأسماء المذكرة غير العاقلة بالألف والتاء، فذهب سَبِيوِيَّةُ^(٦) وابن عصفور في رأيه الثاني^(٧) وجمع من العلماء وتبعهم ابن بري إلى أنه إذا كان الاسم المذكر يجمع جمع تكسير فيمنع جمعه بالألف والتاء، وبناء على ذلك لا تجمع الأسماء المذكرة بالألف والتاء إلا إذا لم تجمع جمع تكسير وذلك نحو: (سُرَادِقَاتُ)، و(حَمَامَاتُ)، وجمال

(١) الصحاح ٦٧٦/٢ (سبطر).

(٢) الإصطبل: موقف الدابة، أعجمي معرب. انظر: المعرب للجواليقي ٦٧، لسان العرب ١١٤/١ (اصطبل)، التاج ٤٥٣/٢٧ (اصطبل).

(٣) السُّرَادِقُ: ما أحاط بالبناء، وقيل: صحن الدار. انظر: لسان العرب ١٦٦/٧ (سردق)، التاج ٤٤١/٢٥ (سردق).

(٤) السَّجَلُ: هو الصك، اسم لكتاب العهد ونحوه. انظر: لسان العرب ١٣٠/٧ (سجل)، التاج ١٧٨/٢٩ (سجل).

(٥) التنبيه والإيضاح ١٢٩ / ٢ وما بعدها (سبطر).

(٦) انظر: الكتاب ٦١٥/٣.

(٧) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، ١٤٩/١.

(سَبَحَاتٌ)^(١)، و(رَبِحَاتٌ)^(٢)، و(سَبَطَاتٌ)، ولم يجمعوا (جَوَالِقُ)^(٣) على (جَوَالِقَاتٌ) لأنهم جمعوها بـ(جَوَالِقِ)^(٤).

والذي يظهر أن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه هو الأرجح؛ وقد ذكر البعض أن سبب جمع هذه الأسماء بالألف والتاء أنها لا تجمع جمع تكسير؛ فيكون الجمع بالألف والتاء كالعوض من التكسير^(٥)، أما ابن جني فقد فسره تفسيراً آخر وهو أن عدم العقل جعله يجري مجرى المؤنث؛ لأن ما لا يعقل أقل منزلة مما يعقل، فلحق بالتأنيث لضعفه^(٦).

ويرى أبو حيان أن ابن عصفور قصر في رأيه الأول^(٧)، وابن مالك جمع الاسم المذكور بالألف والتاء على السماع وعدوه جمعاً شاذاً^(٨).

وجوهر هذه المسألة هو اختلاف ابن بري والجوهرية في نوع تاء الجمع في هذه الأسماء، فذهب الجوهرية إلى أن التاء في (سَبَطَاتٌ) ليست للتأنيث، أما ابن بري فيرى أن التاء للتأنيث، ويبدو أن الأمر قد التبس على الجوهرية والعدو له؛ لأن سيبويه وغيره ذكروها فيما جمع من الألفاظ المذكورة بالألف والتاء^(٩)، ويبنوا أنه جمع يشبه بما في واحده هاء التأنيث، ووجه الشبه أن جمع المذكور يصير مؤنثاً في التكسير، وأيضا كسروا وجمعوا بالألف والتاء وقد ذكر ذلك سيبويه في (بُونَاتٌ) و(بَوَانٌ) للواحد، و(عُرْسَاتٌ) و(أَعْرَاسٌ) في جمع

(١) السَّبْحَلُ: الضخم من الصَّبِّ والبعير. انظر: لسان العرب ١٠٦/٧ (سبحل)، التاج ١٧٢/٢٩ (سبحل).

(٢) الرَّبْحَلُ: يقال: بعيرٌ رَبِحَلٌ: عظيم. انظر: لسان العرب ٧٧/٦ (ربحل)، التاج ٣٢/٢٩ (ربحل).

(٣) الجَوَالِقُ: بكسر اللام وفتحها وعاء من الأوعية معروف معرب. انظر: لسان العرب ١٨١/٣ (جلق)، التاج ١٢٩/٢٥ (جلق).

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ٢٤٠/١٤، المخصص ١١٩/١٤، النكت ١٣٣/٣ وما بعدها، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هندأوي، دار القلم بدمشق، ١٠٠/٢.

(٥) المخصص ١١٩/١٤.

(٦) انظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، حققه: علي نجدي ناصف وآخرون، القاهرة، ١٤١٥هـ، ١٥٣/٢.

(٧) انظر: المقرب ٥١/٢، التذيل والتكميل ٩٩/٢.

(٨) انظر: شرح التسهيل ١١٤/١، المساعد ١/١، همع الهوامع ٨١/١.

(٩) انظر: آراء ابن بري التصريفية ٥٦٥/١.

الغُرس^(١).

وعند تعقب ابن بري للجوهري في خلطه لـ(رجالات) بـ(حَمَامَات)؛ فقال إن (رجالا) جماعة مؤنثة، أقول: إن للجوهري العذرَ في ذلك؛ لأن العلماء اختلفوا في (رجالات) على قولين:

١- أن (رجالات) جمع للمفرد (رَجُل)^(٢).

٢- أن (رجالات) جمع (رجال) فهي جمع الجمع^(٣).

فالجوهري أخذ بالقول الأول، أما ابن بري فيرى أن (رِجَالَات) جمع (رِجَال)، وبذلك تختلف عن (حَمَامَات)، ويرى الخليل أن رجالات كحمامات، فقال في جمع الأسماء المذكرة بالألف والتاء: «كلما اضطروا إلى جماعة فصُعُبَ عليهم واستُتْبِحَ ذهبوا به إلى هذه الجماعة، تقول: حمام وحمامات، كما يقولون: فلان من رجالات الدنيا»^(٤).

(١) انظر: الكتاب ٦١٥/٣، شرح كتاب سَيِّوِيَه لِأبي سعيد السيرافي، ٢٤١/١٤، النكت ١٣٣/٣ وما بعدها.

(٢) انظر: الصحاح ١٧٠٥/٤ مادة (رجل)، الدر المصون ٦٤١/١٠، التاج ٣٤/٢٩ (رجل).

(٣) انظر: الكتاب ٦١٩/٣، معاني القرآن للفراء ٢٢٥/٣، إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبد الله الحسين بن خالويه، ٤٢٩/٢، الحجة لأبي علي ٣٦٥/٦، المخصص ٣٧/١.

(٤) العين ٤٨٤/١.

المسألة الخامسة: حكم جمع (فَعْلَاءُ أَفْعَلُ) بالألف والتاء:

قال الجوهرية في فصل (دكك): «وناقّة دكّاء: لا سنام لها، والجمع: (دُكُّ)، و(دكّاوات)، مثل: (حُمُرٍ) و(حَمَرَاوات)»^(١).

قال ابن بري: «(حَمَرَاءُ) لا يُجمع بالألف والتاء فيقال: (حَمَرَاوات)، كما لا يُجمع مُدكّرهُ بالواو والنون فيقال: (أَحْمَرُونَ)، وأما (دكّاء) فليس لها مُدكّر، ولذلك جاز أن يقال: (دكّاوات)»^(٢).

تباينت آراء العلماء في جمع الصفة التي على وزن (فَعْلَاءُ) بالألف والتاء، على النحو الآتي:

١- ذهب الكوفيون إلى جواز جمع الصفة التي على وزن (فَعْلَاءُ) بالألف والتاء، سواء أكان لها مذكر نحو: (حَمَرَاءُ) فيقال: (حَمَرَاوات)، أم لا مذكر لها نحو: (عَدْرَاءُ) فيقال: (عَدْرَاوات)^(٣)، وقد احتج الفراء بأنه قد سمع عن العرب^(٤)، أما ابن كيسان^(٥) فقد احتج بأنه قد جُمِعَ (أَسْوَدٌ) و(أَحْمَرٌ) جمع المذكر السالم بالواو والنون في قول الشاعر^(٦):

وَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ
حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ^(٧)

ويقتضي ذلك جمع المؤنث بالألف والتاء.

٢- منع البصريون جمع الصفة التي على وزن (فَعْلَاءُ) بالألف والتاء سواء أكان لها مذكر، أم

(١) الصحاح ١٥٨٢/٤ (دكك).

(٢) التنبيه والإيضاح ١٠٨/٤ (دكك).

(٣) ذكر أبو حيان أن الفراء أجاز ذلك، وقال ابن يعيش والرضي: إن ابن كيسان لا يرى بأساً بذلك. انظر: شرح المفصل ٦٠/٥ وما بعدها، شرح الشافية للرضي ١٧٢/٢، ارتشاف الضرب ٥٧٣/٢ وما بعدها - ٥٨٧.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٥٧٤/٢.

(٥) انظر: حاشية شرح الشافية للرضي ١٧١/٢.

(٦) هو الكميت بن زيد الأسدي، شاعر أموي مقدم، يكنى بأبي المستهل. انظر: سير أعلام النبلاء ٣٨٨/٥.

(٧) البيت من الوافر، انظر: ديوان الكميت الأسدي، تحقيق: د. محمد نبيل، دار صادر بيروت، ط: ١، ٢٠٠٠م، ص: ٤٣٧، شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ٣١/١٥، التبصرة ٦٧٢/٢، شرح المفصل ٦٠/٥، شرح الشافية للرضي ١٧١/٢، خزنة الأدب ١٧٨/١.

لا مذكر لها^(١)، وحكموا على البيت السابق بالضرورة الشعرية، فلا يقاس عليه^(٢).
 ٣- أجاز ابن بري وابن مالك جمع الصفة التي على وزن (فَعْلَاء) بالألف والتاء، إن لم يكن لها مذكر على وزن (أَفْعَل)، وذلك نحو: (عَجَزَاء)، و(هَطْلَاء)^(٣)، فيقال في الجمع: (عَجَزَاوَات) و(هَطْلَاوَات)، وعلى ذلك لا يجوز عندهم الجمع بالألف والتاء لما كان له مذكر على وزن (أَفْعَل)؛ لأن منع الألف والتاء من نحو (حَمْرَاء) تابع لمنع الواو والنون من (أَحْمَر)، وهذا مفقود في الذي ليس له مذكر على وزن (أَفْعَل) فجاز جمعها بالألف والتاء، وأيضاً استدل ابن مالك على مذهبه هذا بأنه قد سمع عن العرب الجمع بالألف والتاء في (خَيْفَاء) و(دَكَّاء)، وهن صفات على وزن (فَعْلَاء) لا مذكر لهن على وزن (أَفْعَل)^(٤).

من خلال العرض السابق للآراء تبين أن الجوهري قد تابع الكوفيين، ولكن البصريين قدموا حججاً لرأيهم كانت سبباً في رجحانه، ومن هذه الأدلة:

١- يفرق بين مذكر الصفات ومؤنثها بالتاء؛ لتأديتها معنى الفعل، والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء، نحو: الرجل قام، والمرأة قامت، وكذلك الفعل المضارع يفرق بين الفاعل المذكر والمؤنث بالتاء للمؤنث نحو: (تقوم)، والغالب في الأسماء الجامدة أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما، كـ(عَيْرٍ، وَأَتَانٍ)، و(حصان، وحِجْرَاء)^(٥)، ويستوي مذكرها ومؤنثها كـ(بَشْرٍ) و(فَرَسٍ)، وهذا هو الغالب في الموضوعين، إلا أنه قد جاء العكس في كليهما نحو أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءُ، والأفضل والفُضْلَى، وسكران وسكرى في الصفات، وامرئ وامرأة في الأسماء؛ فلذلك لم يجمع هذا الجمع (أَفْعَل فَعْلَاء) و(فَعْلَان فَعْلَى)^(٦).

(١) انظر: الكتاب ٦٤٥/٣، شرح كتاب سَبِيوَيْهِ لأبي سعيد السيرافي، ٣١/١٥، التبصرة ٦٧٢/٢، المقرب ٥٠/٢.

(٢) انظر: شرح كتاب سَبِيوَيْهِ لأبي سعيد السيرافي، ٣١/١٥، التبصرة ٦٧٢/٢، المقرب ٥٠/٢، التذيل ٩٥/٢.

(٣) هَطْلَاء: الهَطْلُ: المطر الضعيف الدائم، انظر: اللسان ٧١/١٥ (هطل)، التاج ٣١/١٣٨ (هطل).

(٤) انظر: شرح التسهيل ١١٣/١، ارتشاف الضرب ٥٨٧/٢.

(٥) حِجْرَاء: الأنثى من الخيل، انظر: اللسان ٤٢/٤ (حجر)، التاج ١٠/٥٣٦ (حجر).

(٦) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د. يحيى بشير مصري، ط: ١، ١٤١٧هـ، جامعة الإمام محمد بن

٢- أن الصفات على نوعين، الأول: ما كان جارياً على الفعل كـ(ضاربٍ وضاربةٍ)، والثاني: غير جارٍ كـ(أَحْمَر) ونحوه، وما كان جارياً مجرى الفعل فإنه يجمع جمع السلامة، فيقال في المذكر (ضاربون)، وفي المؤنث (ضاربات)؛ وذلك لأنه لما جرى على الفعل شبه بلفظ الفعل الذي يتصل به ضمير الجمع؛ لأن الفعل يسلم ويتغير بما يتصل به، فقولك: (ضاربون) بمنزلة (يضرِبون)، و(ضاربات) بمنزلة (يضرِبن)، أما النوع الثاني من الصفات وهو غير الجاري فلا يجمع جمع السلامة^(١).

٣- عدم استعمال العرب لمذكر على وزن (أَفْعَل) في نحو: (عَجَزَاء) و(دَكَاء) و(عَذْرَاء)، ولأن هذه الصفات تختص بالمؤنث فلا مقابل لها بالخلقة^(٢).

٤- ينبغي أن يُجرى (فَعْلَاء) الذي لا (أَفْعَل) له مُجرى (فَعْلَاء) الذي له (أَفْعَل)، فمثلاً (أَفْعَل) للمذكر الذي لا مؤنث له يُجرى على (فَعْلَاء) من هذا النوع مُجرى (أَفْعَل) الذي له مؤنث على (فَعْلَاء)، فلم يجمع بالواو والنون، نحو: رَجُلٌ أَكْمَر، فلا يقال: رجال أَكْمَرُونَ، ولا خلاف في ذلك، ولم يجز أحمرُونَ وأصفرون، فكما امتنع هذا النوع من الجمع بالواو والنون فكذلك يمتنع مقابله من المؤنث من الجمع بالألف والتاء^(٣).

٥- أما ما سُمع من جمعهم ناقة خَيْفَاء على (خَيْفَاوَات)، وناقة دَكَاء على (دَكَاوَات) فشاذٌّ، وإجراء لهما مجرى الأسماء^(٤).

٦- قد يكون (فَعْلَاء) وصفاً لا (أَفْعَل) له ومع ذلك لا يجمع بالألف والتاء، نحو: (عَذْرَاء) لا يقال: (أَعْذَر)، و(عَجَزَاء) لا يقال: (أَعْجَز)، وبالتالي لا يقال: (عَذْرَاوَات)، ولا (عَجَزَاوَات)^(٥).

(١) انظر: شرح المفصل ٦٠/٥.

(٢) انظر: التذييل ٩٦/٢.

(٣) انظر: التذييل ٩٦/٢ وما بعدها.

(٤) انظر: التذييل ٩٧/٢.

(٥) انظر: التذييل ٩٧/٢.

المبحث الثاني: المسائل التي نسبت فيها الكلمات إلى الجذر:

المسألة الأولى: است:

قال الجوهرية: «أبو زيد^(١): يقال: ما زال على استِ الدهر مجنوناً، أي: لم يزل يُعرف بالجنون؛ وهو مثل أسّ الدهر، فأبدلوا من إحدى السينين تاءً، كما قالوا: للطسّ طسّت^(٢)».

قال ابن بري: «وقد وهم في هذا الفصل بأن جعل (استًا) في فصل (است) وإنما حقه أن يذكر في فصل (سته) وقد ذكره أيضاً في ذلك الموضع، وهو الصحيح، لأن همزة (است) موصولة بإجماع، وإذا كانت موصولة فهي زائدة، وقوله -في هذا الفصل-: إنهم أبدلوا من السين في (إسّ) التاء، كما أبدلوا من السين تاءً في قولهم: طسّت، غلط؛ لأنه كان يجب أن يقال فيه: استّ، بقطع الهمزة، ونسب هذا القول لأبي زيد، ولم يقله، وإنما ذكر (استّ الدهر) مع (إسّ الدهر)؛ لاتفاقهما في المعنى لا غير^(٣)».

ذهب الجوهرية إلى أن التاء بدل من السين في (أسّ الدهر)، ولعله انفرد بهذا المذهب، وتعقبه ابن بري بخلاف ذلك مستنداً إلى ذلك برأي جمهور علماء التصريف، فيرون أن همزة (استّ) همزة وصل^(٤)، وأن أصل (استّ) (ستّه)، -بفتح الفاء والعين- أما دليل فتح الفاء هو قولهم: (سه) فقد فتحوا الفاء عندما حذفوا العين، وأما دليل فتح العين هو جمعه على (أستاه)، على وزن (أفعال) وهو جمع (فعل) بتحريك العين، ودليل اختيار الفتح دون غيرها أن الفتح في عين (أفعال) أكثر منه من الضم والكسر^(٥)، ولام الكلمة هو حرف الهاء،

(١) هو أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري، عالمٌ بالنحو واللغة، كان ثقة من أهل البصرة، من مؤلفاته: النوادر، وتخفيف الهمز، والنبات والشجر، (ت: ٢١٤هـ)، انظر: نزهة الألباء ١٠١-١٠٤، إنباه الرواة ٣٠/٢-٣٥.

(٢) الصحاح ٢٤١/١ (أست).

(٣) التنبيه والإيضاح ١٥٥/١ (است).

(٤) انظر: التكملة ٢٠٣، سر الصناعة ١١٥/١، أمالي ابن الشجري ٢٢٦/٢، شرح المفصل ١٣٤/٩، شرح الشافية للرضي ٢١٩/١، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، منشورات المكتبة العصرية ببيروت، ٣٤٥/٤.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ١٥٥٣/٥، شرح الأشموني ٤٦١/٤ وما بعدها.

فحذفت اللام ثم سكنت الفاء لتدخل الهمزة عوضاً عن المحذوف فصارت (استًا)^(١)، والدليل على ذلك أن الهاء تظهر في التصغير والجمع، فيقال في التصغير: (سُتَيْهَةٌ)، ويقال في الجمع: (أستاه)^(٢).

أما استشهاد الجوهري بقول أبي زيد (است الدهر) مع (أس الدهر) فقد ردّه ابن بري ونفى نسبته إلى أبي زيد، وما جاء في النوادر يثبت صحة قول ابن بري، قال أبو زيد: «وقال: ما زال على استِ الدهر مجنونًا، وعلى أسِّ الدهر، أي: لم يزل يُعرف بالجنون»^(٣)، ويبيّن ابن بري سبب ذكر أبي زيد (است الدهر) مع (أس الدهر) وهو اتفاق المعنى بينهما. ويمكن أن نلتمس العذر للجوهري في ذكره (استًا) في فصل (است) أنه أراد أن يذكر كل ما يتعلق بهذه المادة، دلّ على ذلك أنه ذكر ذلك في فصل (سته)^(٤).

(١) انظر: شرح المفصل ٨٣/٥.

(٢) انظر: الكتاب ٢٦١/٣، ٤٥٠، الأصول ٣٢٤/٣، المنصف ٦١/١، شرح التصريف للثمانيني ٤١٩، شرح المفصل ٨٣/٥، ١٣٤/٩، شرح الشافية للرضي ٢٥٩/٢، توضيح المقاصد ١٥٥٣/٥.

(٣) النوادر ٤٧٨.

(٤) انظر: الصحاح ٢٢٣٤/٦ (سته).

المسألة الثانية: أسد:

قال الجوهري في فصل (أسد): «الأسديّ -بفتح الهمزة وإسكان السين-: ضرب من الثياب، وهو في شعر الحطيئة^(١)»^(٢).

قال ابن بري: «صوابه (الأسديّ) -بضم الهمزة- ووهم في جعله في فصل (أسد)، وصوابه أن يُذكر في فصل (سدا)، قال أبو علي: «ويقال: أسدي وأستي، وهو جمع سدّي وستّي للثوب المُسدّي، كـ(أْمْعُوز) جمع (مَعَز)»، وليس بجمع تكسير، وإنما هو اسمٌ واحدٌ يراد به الجمع، والأصل فيه (أُسْدَوِيّ)، فقلبت الواو ياءً لاجتماعهما وسكون الأول منهما، على حدّ (مَرْمِيّ) و(مَخْشِيّ)، أما بيت الحطيئة الذي أشار إليه فهو قوله: مُسْتَهْلِكُ الْوَرْدِ كَالْأُسْدِيِّ قَدْ جَعَلْتُ أَيْدِي الْمَطِيِّ بِهِ عَادِيَةً رُغْبًا^(٣)»^(٤).

تعقب ابن بري الجوهري في كلمة (الأسديّ) في أمرين هما:

- ١- ذهب ابن بري إلى أنه يقال: (الأسديّ) بضم الهمزة لا بفتحها كما قال الجوهري، وهو كما يظهر الصواب؛ لأن أهل العلم ذكروها في كتبهم بـ(الأسديّ) -بضم الهمزة-^(٥)، وأيضاً وردت في بيت الحطيئة السابق برواية ابن السكّيت بضم الهمزة.
- ٢- يرى ابن بري أن الجوهري قد وهم عندما نسب (الأسديّ) إلى جذر (أسد)، وأن

(١) هو أبو مليكة حرول بن أوس، لقب بالحطيئة لقصره، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، لم يسلم إلا بعد وفاة الرسول ﷺ، انظر: الشعر والشعراء ٣٢٢-٣٢٨.

(٢) الصحاح ٤٤١/٢ (أسد).

(٣) البيت من البسيط، انظر: ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكّيت، تحقيق: د. نعمان محمد أمين، مكتبة الخناجي بالقاهرة، ط: ١، ١٤٠٧هـ، ص: ٧، كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني، حققه: إبراهيم الأنباري وآخرون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٤هـ، ١١٨/٢، الأمالي لأبي علي القالي، دار الكتب العلمية بيروت، ١١٢/٢، تهذيب اللغة ٣٨/١٣ (سدا) - ٤٥/١٣ (ستي)، مقاييس اللغة ١٠٦/١ (أسد) - ٦٣/٦ (هلك)، مجمل اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط: ٢، ١٤٠٦هـ، ٩٦/١ (أسد) - ٩٠٨/٢ (هلك)، المحكم ٥١٧/٥ (رغب) - ٥٦٨/٨ (ستي)، أساس البلاغة ٥٥١/٢ (هلك)، التنبيه والإيضاح ٦/٢ (أسد).

(٤) التنبيه والإيضاح ٦/٢ (أسد).

(٥) انظر: كتاب الجيم ١١٨/٢، أمالي القالي ١١٢/٢، تهذيب اللغة ٣٨/١٣ (سدا)، مقاييس اللغة ١٠٦/١ (أسد)، مجمل اللغة ٩٦/١ (أسد)، المحكم ٥٦٨/٨ (ستي)، المخصص ١٤٣/١٥، القاموس المحيط، ٣٣٥/٤.

الصواب أن تُنسب إلى الجذر (سدا)، وأصله (أُسْدَوِيٌّ)، فاجتمعت الواو والياء وكان الأول منهما ساكناً، فقلبت الواو ياءً.

والراجح أن (الأُسْدِيّ) ينسب للجذر (سدا) لا (أسد) للأسباب الآتية:

- أكثر أهل المعاجم اللغوية قد نسبوا (الأُسْدِيّ) إلى الجذر (سدا)^(١)، وإن كان ابن فارس قد ذكرها في مقاييسه ومجمله تحت جذر (أسد) إلا أنه قال: «وأما الإِسَادَةُ فليست من الباب، لأن الهمزة منقلبة عن واو، وكذا الأُسْدِيّ»^(٢).
- نُسب لأبي علي أنه قال: «ويقال: أُسْدِيٌّ وَأُسْتِيٌّ، وهو جمع سَدَى وسَتَى للثوب المُسَدَى، كـ(أَمْعُوزٍ) جمع (مَعَزٍ)»^(٣)، وقال الأصمعي: «السَدَى والسَّتِي، والأُسْدِيُّ والأُسْتِيُّ لِسَدَى الثوب»^(٤).
- عند التأمل في المعنى اللغوي الدقيق والمقارنة بين الجذرين (أسد) والجذر (سدا)؛ نجد أن معاني الجذر (أسد) منحصرة في: السباع، وآسد: أفسد، ومنها (أسد) وهي قبيلة معروفة^(٥)، أما معاني الجذر (سدا): السدو: مدّ اليد نحو الشيء كما تسدو الإبل في سيرها بأيديها، والسَدَى: لُحْمَتُهُ، وقيل: أسفله، وقيل: هو ما مُدَّ منه طولاً في النسج، وقيل: خلاف لُحْمَةِ الثوب^(٦)، وبذلك تبين أن (الأُسْدِيّ) حقه - بعد النظر إلى المعنى - أن ينسب إلى الجذر (سدا) لا (أسد).

(١) كتاب الجيم ١١٨/٢، تهذيب اللغة ٣٨/١٣ (سدا)، المخصص ١٤٣/١٥، القاموس المحيط ٣٣٥/٤، وأما صاحب اللسان وصاحب التاج فقد ذكروها تحت جذر (أسد) و(سدا)؛ لأنهما قد جمعوا من الأصول ومنها الصحاح الذي نسبها للجذر (أسد). انظر: اللسان ١٠٤/١ (أسد)، اللسان ١٥٧/٧ (سدا)، التاج ٣٨٥/٧ (أسد)، التاج ٢٥٥/٣٨ (سدى).

(٢) مقاييس اللغة ١٠٦/١ (أسد).

(٣) انظر: التنبيه والإيضاح ٦/٢ (أسد)، اللسان ١٠٤/١ (أسد)، التاج ٣٨٥/٧ (أسد).

(٤) أمالي القالي ١١٢/٢.

(٥) انظر: اللسان ١٠٤/١ (أسد)، التاج ٣٨٥/٧ (أسد).

(٦) انظر: اللسان ١٥٧/٧ (سدا)، التاج ٢٥٥/٣٨ (سدى).

المسألة الثالثة: أولق:

قال الجوهرية: «و(الأولق): الجنون، وهو (فوعل)، لأنه يقال للمجنون مؤولق، على (مفوعل)... وإن شئت جعلت (الأولق) (أفعل)؛ لأنه يقال: ألق الرجل فهو مألوق على مفعول»^(١).

قال ابن بري: «قوله: (وإن شئت جعلت (الأولق) (أفعل)؛ لأنه يقال: ألق الرجل) وهم منه، وصوابه أن يقول: ولق الرجل يلُق، أما ألق فهو يشهد بكون الهمزة أصلاً لا زائدة»^(٢).

وقال الجوهرية في فصل (ولق): «(الأولق) (أفعل)؛ لأنهم قالوا: ألق الرجل فهو مألوق على (مفعول)»^(٣).

قال ابن بري: «قوله: (وهو (أفعل) لأنهم قالوا: ألق الرجل) سهو منه، وصوابه: وهو (فوعل)؛ لأن همزته أصلية بدليل (ألق) و(مألوق)، وإنما يكون (أولق) (أفعل) فيمن جعله من (ولق الرجل يلُق) إذا أسرع، فأما إذا كان من (ألق) إذا جن فهو (فوعل) لا غير»^(٤).

اختلف العلماء في وزن (الأولق)، وهل هي من (ألق) أو من (ولق)، ويمكن حصر خلافهم في مذهبين، هما كالتالي:

المذهب الأول: ذهب سيبويه وتبعه الجمهور إلى أن (الأولق) على وزن (فوعل)، واستدلوا بأنه قد قيل: (ألق الرجل فهو مألوق)^(٥)، و(امرأة ألقى) إذا كانت سريعة

(١) الصحاح ١٤٤٧/٤ (ألق).

(٢) التنبيه والإيضاح ٤٣٣/٣ (ألق).

(٣) الصحاح ١٥٦٨/٤ (ولق).

(٤) التنبيه والإيضاح ٩٥/٤ (ولق).

(٥) انظر: الكتاب ١٩٥/٣، ٣٠٨/٤، المقتضب ٣١٦/٣، ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: هدى محمود قراة، القاهرة، ١٣٩١م، ص: ١٥، الأصول ٢٣٢/٣، الجمهرة ٩٧٦/٢، مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م، ص: ١٩٤، التعليق ١٤/٣، التكملة ٥٥٤، شرح ما يقع فيه التصحيف والتصريف لأبي أحمد الحسن العسكري، تحقيق: عبد العزيز أحمد، ط: ١، ١٣٨٣هـ، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر، ص: ١٢٥، الخصائص ٩/١، ٢٩١/٣، المنصف ١١٣/١-١١٦،

الوثب^(١)، وقال أبو زيد:

تُرَاقِبُ عَيْنَاهَا الْقَطِيعَ كَأَنَّمَا يُخَالِطُهَا مِنْ مَسِّهِ مَسُّ أَوْلَقٍ^(٢)

ويرى الزجاج أن (فَوَعَلَ) من (وَلَقَ)، وأن الواو فيه أصل فيقال: (وَوَلَقَ) ثم قلبت الواو همزة فصارت (أولق)^(٣)، وأجاب عنه السخاوي^(٤) بقوله: «فالزجاج يريد أنه (فَوَعَلَ) كيفما قُدِّرَ، وأن الهمزة فيه أصل»^(٥).

أما المذهب الثاني: فقد أجاز الكسائي^(٦)، وأبو علي الفارسي^(٧) أن يكون (الأولق) على وزن (أفعل)، من (ولق)، لأنه قد قيل: (وَلَقَّ الرَّجُلُ يَلِقُّ) إذا أسرع^(٨)، وقولهم: (جاءت

١١٦، المخصص ٥٣/٣ وما بعدها، المقتصد ١١٨٢/٢، المفصل في علم العربية. لأبي القاسم محمود الزمخشري، ط: ٢، دار الجليل، ٣٥٧، التخمير. للقاسم الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط: ١، ١٩٩٠م، ٣٠٦/٤، شرح المفصل ١٤٥/٩، شرح الملوكي ١٣٨، سفر السعادة وسفير الإفادة لأبي الحسن السخاوي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، دار صادر بيروت، ط: ٢، ١٤١٥هـ، ٩٤/١، الشافية في علم التصريف لابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد عثمان، المكتبة الملكية، ط: ١، ١٤١٥هـ، ص: ٧٢، المتع ٢٣٥ وما بعدها، شرح الشافية للرضي ٣٤٣/٢.

(١) انظر: النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر، دار الشروق، ط: ١، ١٤٠١هـ، ٤٨٦، المحرد في غريب كلام العرب ولغاتها لكراع النمل، تحقيق: د. محمد العمري، مكتبة الثقافة الدينية، ط: ١، ١٤٢٨هـ، ص: ١٩٩، التخمير ٣٠٦/٤.

(٢) البيت من الطويل، انظر: الخصائص ٩/١، ٢٩١/٣، المنصف ١٧/٣، إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن القيسي، تحقيق: محمد الدعجاني. رسالة دكتوراه. جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ، ٨٩٠/٢، اللسان ٢٨٠/١٥ (ولق).

(٣) انظر: ما ينصرف ١٥، وانظر: الخصائص ٩/١، ٢٩٢/٣، سفر السعادة ٩٥/١، المتع ٢٣٧/١.

(٤) هو علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد الهمداني السخاوي، نزيل دمشق، صنف في علم القراءات، وشرح المفصل (ت: ٦٤٣هـ)، انظر: إنباه الرواة ٣١١/٢ وما بعدها، وفيات الأعيان ٣/٣٤٠ وما بعدها.

(٥) سفر السعادة ٩٥/١.

(٦) انظر: المنصف ١١٦/١.

(٧) انظر: المتع ٢٣٥/١ وما بعدها، شرح الشافية للرضي ٣٤٣/٢، المنصف ١١٦/١ وما بعدها.

(٨) انظر: التكملة ٥٥٤، الخصائص ٩/١، ٢٩١/٣، المحكم ٣٥٠/٦، المخصص ٥٤/٣، المقتصد ١١٨٢/٢ وما بعدها، المفصل ٣٥٧، التخمير ٣٠٦/٤، شرح المفصل ١٤٥/٩، شرح الملوكي ١٣٨، المتع ٢٣٥/١ وما بعدها.

(جاءت الإبل تَلِقُ) أي: تسرع^(١)، وأيضا استدلوا بشاهد قرآني وشعري، فجاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾^(٢)، وقد قرئت (تَلَقَّوْنَهُ) بفتح التاء وكسر اللام وضم القاف^(٣)، وقال الشاعر^(٤):

جَاءَتْ بِهِ عَنَسٌ مِّنَ الشَّامِ تَلِقُ^(٥)

على أن (تَلِقُ) في هذا الشاهد بمعنى: تسرع في العدو^(٦).

ويمكن أن يكون (الأولق) من جذر (ولق) على وزن (فوعَل)، ويكون أصلها (وَوَلَق)، التقت واوان في أول الكلمة، فأبدلت الواو الأولى همزة، لاستثقال اجتماع واوين في أول الكلمة، فصارت (أولق)^(٧)، وقد قيل: بأن المعنيين متقاربين، فالولق: السرعة في السير، وفي الطعن، وفي إدارة الكلام^(٨).

وإن سُمي رجل بـ(أولق) من (ولق) على وزن (أفعل) فإنه لا ينصرف، أما إذا كان

(١) انظر: التحمير ٤/٣٠٦.

(٢) النور: ١٥.

(٣) وهي قراءة عائشة رضي الله عنها، وابن عباس رضي الله عنهما، وابن يعمر، وعثمان الثقفي، انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٤٨، مختصر في شواذ القرآن من الكتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبى بالقاهرة، ص: ١٠٢، المحتسب ٢/٤٠٤، البحر المحيط ٦/٤٠٢.

(٤) اختلف في نسبة هذا الرجز لقائله، فقيل: إنه للقلّاح بن حزن المنقري، انظر: ما ينصرف ١٥، الخصائص ٩/١، ٣/٢٩١، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح لأبي الحجاج يوسف بن يسعون، تحقيق: د. محمد الدعجاني، ط: ١، ١٤٢٩هـ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، ٢/١٥٢١، وقيل: للشماخ، انظر: ملحق ديوانه المسمى بديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، ص: ٤٥٣، اللسان ١٥/٢٧٩ (ولق)، وقيل: لعبد الله بن قيس الرقيات، انظر: أدب الكاتب لأبي بكر محمد الصولي، تحقيق: محمد الأثري، المكتبة العربية ببغداد، ص: ٩٩، ولم أجد في ديوانه.

(٥) انظر: الشعر والشعراء، ٢/٥٩٨، ما ينصرف ١٥، أدب الكتاب. للصولي ٩٩، التكملة ٥٥٤، الخصائص ٩/١، ٣/٢٩١، المحتسب ٢/١٠٤، المحكم ٦/٣٥٠، المقتصد في شرح التكملة ٢/١١٨٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٩٠، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ٢/١٥٢١، شرح المفصل ٩/١٤٥، شرح الملوكي ١٣٨.

(٦) انظر: المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ٢/١٥٢١.

(٧) انظر: ما ينصرف ١٥، الخصائص ٩/١، إيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٩٠، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ٢/١٥٢١.

(٨) انظر: تهذيب اللغة ٩/٣٠٩، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ٢/١٥٢١.

على وزن (فَوَعَلَ) فإنه ينصرف^(١).

وقد تبين من الخلاف السابق أن (الأوْلَقَ) قد تكون من (أَلَقَ) أو (وَلَقَ)، وقد ذهب الجوهري مذهبَ سَيِّوَيْهِ والجمهور على أنه (الأوْلَقَ) من (أَلَقَ) على وزن (فوعَلَ)، إلا أنه التبس عليه الأمر حين استدل على أنه يجوز أن يكون (أَفْعَلَ) لقولهم: (أَلَقَ الرجل فهو مَأْلُوقٌ)، والصواب العكس بأن يكون على وزن (فَوَعَلَ)؛ لذلك أصاب ابن بري في تعقبه للجوهري، وبيانه لتفاصيل هذه المسألة، ورأي جمهور العلماء هو الرأي المختار لقوة استدلالهم.

وقد أثار الخلاف في أصل (الأوْلَقَ) في معاجمنا اللغوية القديمة، فنرى الأزهري ذكره في (أَلَقَ)^(٢)، وابن فارس في (وَلَقَ)^(٣)، في حين ذُكِرَ في كلا الجذرين كما فعل الجوهري^(٤)، وابن سيده^(٥)، وابن منظور^(٦)، والفيروز^(٧)، والزيدي^(٨).

(١) انظر: التكملة ٤٥٤ وما بعدها، المقتصد ١١٣٨/٢، شرح المفصل ١٤٥/٩، شرح الملوكي ١٣٨.

(٢) التهذيب ٣١٠/٩.

(٣) مقاييس اللغة ١٤٥/٦ (وَلَقَ).

(٤) انظر: الصحاح ١٤٤٧/٤ (أَلَقَ)، ١٥٦٨/٤ (وَلَقَ).

(٥) انظر: المحكم ٢٩٢/٦ (أَلَقَ)، ٣٥٠/٦ (وَلَقَ).

(٦) انظر: اللسان ١٣٤/١ (أَلَقَ)، ٢٧٩/١٥ (وَلَقَ).

(٧) انظر: القاموس ٢٠٣/٣ (أَلَقَ)، ٢٨١/٣ (وَلَقَ).

(٨) انظر: التاج ١٩/٢٥ (أَلَقَ)، ٤٨٣/٢٦ (وَلَقَ).

المسألة الرابعة: برن^(١):

قال الجوهرية في مادة (برن): «ويبرين^(٢): موضع ذو رمل، يقال: رمل يبرين^(٣)»
قال ابن بري: «حق يبرين أن يذكر في فصل (برى) من باب المعتل؛ لأن (يبرين) مثل: (يرمين)، قال: والدليل على صحة ذلك قولهم: (يبرون) في الرفع، و(يبرين) في النصب والجر، وهذا قاطع بزيادة النون، قال: ولا يجوز أن يكون (يبرين) (فعلين)؛ لأنه لم يأت نظيره، وإنما في الكلام (فعلين) مثل: (غسلين)، قال: وهذا مذهب أبي العباس، أعني: أن (يبرين) مثل (يرمين)، قال: وهو الصحيح^(٤)»^(٥).

المسألة الخامسة: صفن:

قال الجوهرية في فصل (صفن): «وصفين^(٦): موضع، كانت به وقعة بين علي ومعاوية -رضي الله عنهما-»^(٧).

قال ابن بري: «وحقه أن يذكر في باب الفاء، في ترجمة (صفف)؛ لأن نونه زائدة، بدليل قولهم (صفون) فيمن أعربه بالحروف، وفي حديث أبي وائل^(٨): «شهدت صفين،

(١) دجت مسألة (برن)، ومسألة (صفن)، ومسألة (طين)؛ لأنها تتعلق بموضوع صرقي واحد وهو حكم النون في الاسم العرب إعراب جمع المذكر السالم.

(٢) يبرين: هي اسم لقرية كثيرة النخل والعيون العذبة بجذاء الإحساء من بني سعد في البحرين، وقيل: هي بلاد في العماليق. انظر: معجم البلدان ٧١/١.

(٣) الصحاح ٢٠٧٨/٥ (برن).

(٤) انظر: الكامل ٦٣٤/٢، المقتضب ٣٣٢/٣، ٣٧/٤.

(٥) التنبيه والإيضاح ١٩٨/٥ (برن).

(٦) الصّفين: موضع بقرب الرّقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي بين الرّقة وبالس. انظر: معجم البلدان ٤١٤/٣.

(٧) الصحاح ٢١٥٢/٦ (صفن).

(٨) وهو شقيق بن سلمة الأسدي، يكنى بأبي وائل، ولد في السنة الأولى من الهجرة، وقد أدرك زمان الرسول ﷺ ولم يلقه، وسمع عن جمع من الصحابة وهم: عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وغيرهم، وتوفي في زمن الحجاج. انظر: الثقات ل محمد بن حبان، طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة الهندية، ط: ١، ١٣٩٣م، ٣٥٤/٤، صفة الصفوة لجمال الدين ابن الجزري، تحقيق: محمود فاخوري، دار المعرفة ببيروت، ط: ٣، ١٤٠٥هـ، ٢٨/٣، ٣٠.

وَبُسَّتِ الصُّفُونُ^(١)»، وفيها -وفي أمثالها- لُغْتَانُ:

إحداهما: إجراء الإعراب على ما قبل النون، وتركها مفتوحة كجمع السلامة، كما قال أبو وائل.

والثانية: أن تجعل النون حرف إعراب، وتُقرَّ الياء بحالها، فتقول: هذه صِفِينُ، ورأيتُ صِفِينِ، ومررتُ بصِفِينِ، وكذلك تقول في (فِنْسِرِينِ)، و(فِلْسَطِينِ)، و(يِيرِينِ)^(٢).
المسألة السادسة: طين:

قال الجوهرية في فصل (طين): «وَفِلْسَطِينُ -بكسر الفاء-: بلدٌ»^(٣).

قال ابن بري: «فِلْسَطِينُ حَقُّهُ أَنْ يَذَكَرَ فِي فَصْلِ الْفَاءِ مِنْ حَرْفِ الطَّاءِ؛ لِقَوْلِهِمْ: (فِلْسَطُونُ)»^(٤).

نلاحظ من خلال عرض أقوال ابن بري في المسائل السابقة أنه يرى أن النون زائدة في الاسم المعرب إعراب جمع المذكر السالم، وذلك نحو (يِيرِينِ)، و(صِفِينِ)، و(فِلْسَطِينِ)، لذلك تعقب الجوهرية حين وضع (يِيرِينِ) في جذر (برن)، (صِفِينِ) تحت جذر (صفن)، (فِلْسَطِينِ) تحت جذر (طين).

وهناك ثلاثة مذاهب في إعراب ما سُمِّيَ به من جمع المذكر السالم وهي:

١- أن تُجرى الكلمة بعد التسمية مثل ما كانت قبلها، فتكون في الرفع بالواو، وفي النصب والجر بالياء، فيقال: هذه فِلْسَطُونُ، وسكنتُ فِلْسَطِينِ، ومررتُ بفِلْسَطِينِ^(٥)، وبذلك تكون الياء والواو والنون في هذه الحالة زائدة، قال ابن جني في هذا النوع من الكلمات:

(١) انظر: الجامع الصحيح المسند من حديث الرسول ﷺ وسننه وأيامه لأبي عبد الله محمد البخاري، حققه: محب الدين الخطيب وآخرون، المطبعة السلفية، ط: ١، ١٤٠٠هـ، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس، رقم الحديث (٣٧٠٨) ٤/٣٦٥، فتح الباري (٧٣٠٨) ١٧/١٨١ وما بعدها.

(٢) التنبيه والإيضاح ٥/٢٧٤ (صفن).

(٣) الصحاح ٦/٢١٥٩ (طين).

(٤) التنبيه والإيضاح ٥/٢٨٠ (طين).

(٥) انظر: الكتاب ٣/٣٧٢، المقتضب ٤/٣٨، الأصول ٣/٦٨، شرح كتاب سِيَبَوِيهِ لأبي سعيد السيرافي، ٤٩/١٣، شرح المفصل ٥/١٤٥، شرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٠، شرح الشافية للرضي ٢/٩.

«ووجه الجمع في هذه الأشياء أنهم جعلوا كل ناحية من (فَلَسْطِين) و(فَنَسْرِين)^(١) كأنه (فَلَسْطُ) و(فَنَسْرُ)، وكان واحد (يَيْرِين): (يَيْرُ)، وواحد (نَصِيْبِين): (نَصِيْبُ)، وواحد (صَرِيْفِين)^(٢) و(عَانِدِين)^(٣): (صَرِيْفُ) و(عَانِدُ)، وكذلك (السِّيْلِحُون)^(٤) كأن واحدها (سِيْلِحُ)، وإن لم ينطق به مفردًا، و(النَّاحِيَة) و(الْجِهَة) مؤنثتان، فكأنه قد كان ينبغي أن تكون في الواحد هاء، فصار (فَلَسْطُ) و(فَنَسْرُ) المقدر كأنه كان ينبغي أن يكون (فَلَسْطَة)، و(فَنَسْرَة)، و(يَيْرَة)، و(نَصِيْبَة)، و(صَرِيْفَة)، و(عَانِدَة)، و(سِيْلِحَة)، فلما لم تظهر الهاء وقد كان (فَنَسْرُ) في القياس في نية الملفوظ به عوضه الجمع بالواو والنون، وأجري في ذلك مجرى (أَرْضِ) في قولهم (أَرْضُون)»^(٥).

٢- أن تُلزم الكلمة الياء وتجعل النون حرف الإعراب، وتُعرّب بالحركات، فيقال: هذه فِلَسْطِينُ، وسكنتُ فِلَسْطِينِ، ومررتُ بفِلَسْطِينِ، ويمنع من الصرف للعلمية والتأنيث^(٦).

٣- أن تُلزم الكلمة الواو وتجعل النون حرف الإعراب، وتُعرّب بالحركات، فيقال: هذه فِلَسْطُونُ، وسكنتُ فِلَسْطُونِ، ومررتُ بفِلَسْطُونِ، ويمنع من الصرف للعلمية والتأنيث^(٧).

وعلى المذهبين الأخيرين تكون النون أصلية، وفي ذلك قال ابن جني: «فأما (المَاطِرُون)^(٨) فليست النون فيه زائدة؛ لأنها تعرب، قال الشاعر^(٩):

- (١) فَنَسْرِين: مدينة في الشام فتحت على يد أبي عبيدة الجراح. انظر: معجم البلدان ٤٠٣/٤.
- (٢) صَرِيْفِين: في سواد العراق موضعان: الأول: قرية كبيرة غنّاء قرب (عكبراء) و(أوانا)، والثاني: من قرى واسط. انظر: معجم البلدان ٤٠٣/٣ وما بعدها.
- (٣) عَانِدِين: قُلة في جبل (إضم). انظر: معجم البلدان ٧٢/٤، و(إضم) وادٍ يشقّ الحجاز حتى يفرغ البحر. انظر: معجم البلدان ٢١٥/١.
- (٤) سِيْلِحِين: بين الكوفة والقادسية. انظر: معجم البلدان ٢٩٩/٣.
- (٥) سر الصناعة ٦٢٤/٢ وما بعدها.
- (٦) انظر: الكتاب ٣٧٢/٣، المقتضب ٣٨/٤، الأصول ٦٨/٣، شرح كتاب سِيْبُوِيَه لِأبي سعيد السيرافي، ٤٩/١٣، شرح المفصل ١٤٥/٥، شرح الكافية الشافية ١٩٤٠/٤، شرح الشافية للرضي ٩/٢.
- (٧) انظر: الكتاب ٣٧٢/٣، المقتضب ٣٨/٤، الأصول ٦٨/٣، شرح كتاب سِيْبُوِيَه لِأبي سعيد السيرافي، ٤٩/١٣، شرح المفصل ١٤٥/٥، شرح الكافية الشافية ١٩٤٠/٤، شرح الشافية للرضي ٩/٢.
- (٨) المَاطِرُون: موضعٌ بالشام قرب دمشق. انظر: معجم البلدان ٤٢/٥ وما بعدها.
- (٩) احتلّف في نسبة هذا البيت لقائله؛ فقيل: لأبي دهبل الحمحي، وقيل: ليزيد بن معاوية، وقيل: للأحوص، قال الأخفش: الصحيح أنه ليزيد. انظر: الكامل ٤٩٨/٢، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكّلة الإعراب لأبي علي

وَلَهَا بِالْمِطْرُونِ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا^(١)
بكسر النون، فالكلمة إذن رباعية^(٢).

ويمكن البسط في أصل الكلمات التي تعقب فيها ابن بري الجوهرية بالآتي:

(١) (يَبْرِين):

اختلف ابن جني وابن بري في حكم الواو والياء والنون من حيث الأصالة والزيادة على النحو الآتي:

• ذهب ابن جني إلى أن الواو والياء والنون زائدة على لغة من يعربه بالحروف، وينسبه للجذر (يبر) ^(٣).

• ذهب ابن بري إلى أن الواو والياء أصلان، والنون زائدة، وجعله مثل (يَرْمِين)، وهو ما ذهب إليه المبرد^(٤)، واحتج على زيادة النون بأنهم يقولون: (يَبْرُون) في الرفع، و(يَبْرِين) في النصب والجر، ولا يجوز أن يكون (يَبْرِين) (فَعْلِين)؛ لأنه لم يأت نظيره، بل جاء في الكلام (فَعْلِين) مثل: (غَسْلِين).

وقد قدّم ابن جني أدلة مما جعلت رأيه هو الراجح، وهي كالآتي:

• أنه لو كانت الواو والياء لامين لجاز أن يجيء عنهم (يَبْرُون) -بضم الراء والنون - وفي امتناع العرب أن تقول: (يَبْرُون) مع قولهم: (يَبْرِين) دلالة على زيادة الواو والياء في (يَبْرُون)، و(يَبْرِين)، فهما زائدتان قبل النون بمنزلة واو (فَلَسْطُون) وياء (فَلَسْطِين)^(٥).

الفارسي، تحقيق: محمد الطناحي، ط: ١، ١٤٠٨هـ، مكتبة الخانجي، ص: ١٦٠ حاشية رقم (٢).

(١) البيت من المديد، انظر: ديوان أبي دهب الجمحي رواية أبي عمرو الشيباني، تحقيق: عبد العظيم عبد الحسن، ط: ١، ١٣٩٢هـ، ص: ٨٥، ديوان الأحوص الأنصاري، تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، ط: ٢، ١٤١١هـ، ص: ٢٧٥، الكامل ٢/٤٩٨، كتاب الشعر ص: ١٦٠، المخصص ١٧/١٠٤، خزنة الأدب ٧/٣٠٩.

(٢) سر الصناعة ٦٢٥ وما بعدها.

(٣) انظر: سر الصناعة ٢/٦٢٤ وما بعدها، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني، تحقيق: د. حسن

هنداوي، ط: ١، دار القلم بدمشق، ١٤٠٧هـ، ص: ١١ وما بعدها.

(٤) انظر: الكامل ٢/٦٣٤، المقتضب ٣/٣٣٢، ٤/٣٧.

(٥) انظر: المبهج ١١ وما بعدها.

• أنّهم قالوا: (يَيْرِينُ)، و(أَبْرِينُ) وأبدلوا الياء همزة؛ مما يدل على أن الياء في أول الكلمة أصل؛ فلو كانت في أول فعلٍ لكانت حرف مضارعة لا غير، ولم ترَ حرف مضارعة أبدل مكانه حرف مضارعة غيره، فدل على أن الياء في أول (يَيْرِينُ) و(يَيْرُونُ) هي فاء الكلمة^(١).

وفي تعقب ابن بري للجوهري في هذه الكلمة نجد أنه ذهب إلى زيادة النون فيها، لكن ذكرت كلمة (يَيْرِينُ) بإلزام الياء وإعرابها بالحركات على النون^(٢)؛ مما يدل على أصالة النون؛ لأنها حرف إعراب، وعلى هذا المذهب لم يخطئ الجوهري في جعله النون من جذر الكلمة، ولكن يؤخذ عليه حذفه للياء في أول الكلمة؛ لأنها أصل من أصول الكلمة^(٣).

(٢) (صِفِينُ):

ذكر الفيومي^(٤) قولاً يدل على أصالة النون في (صِفِينُ) وهو: «... (فَعْلِينُ) من (الصَّفِّ)، أو (فَعِيلُ) من (الصُّفُونِ) فالنون أصلية على الثاني»^(٥)، فتبين على هذا القول أن النون أصل من أصول الكلمة، وعلى هذا القول أصاب الجوهري حين ذكره في الجذر (صفن).

(٣) (فَلَسْطِينُ):

قال فيها أبو علي الفارسي: «وكثير من العرب يجعلون حرف الإعراب النون، فإذا جعلوها حرف الإعراب، قلبوا حرف اللين الذي قبل النون ياء، فيقولون: هؤلاء مسلمين، وعلى هذا قالوا: (فَلَسْطِينُ) وفي اللغة الأخرى (فَلَسْطُونُ)»^(٦)، ونرى الجوهري قد نسبها للجذر (طين) بأصالة النون موافقاً بذلك الفارسي، أما ابن بري فيرى أن النون زائدة وحقه

(١) انظر: المبهج ١٢.

(٢) انظر: المقتضب ٣٧/٤، سر الصناعة ٦٢٧/٢، ٦٢٥، المبهج ١٢.

(٣) انظر: آراء ابن بري التصريفية ٨٧٦/٢.

(٤) هو أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، نزيل حماة، توفي عام ٥٧٧٠هـ، صاحب المصباح المنير، (ت: ٥٧٧٠هـ)،

انظر: الأعلام للزركلي ١/٢٢٤.

(٥) المصباح المنير لأحمد الفيومي، مكتبة لبنان، ص: ١٣١ (صف).

(٦) المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي المنصوري، عالم الكتب، ط: ١، ١٤٠٦هـ، ص: ١٠٦.

أن يذكر في **فصل** الفاء من حرف الطاء، ولعل ابن بري قد تأثر بالقول بزيادة النون من الأزهري^(١)، وقيل: إنها كلمة رومية^(٢).

(١) انظر: تهذيب اللغة ١٣/١٤٧.

(٢) انظر: معجم البلدان ٤/٢٧٤، التاج ١٩/٥٤٥ (فلسط).

المسألة السابعة: بلهن^(١):

قال الجوهرية في (بلهن): «يقال: هو في (بُلْهِنِيَّة) من العيش، أي: في سعة ورفاغية^(٢)، وهو ملحقٌ بالخماسي بألف في آخره. وإنما صارت ياءً لكثرة^(٣) ما قبلها»^(٤).
قال ابن بري: «(بُلْهِنِيَّة) حَقُّها أن تذكر في (بله) في حرف الهاء؛ لأنها مشتقة من البَلْه، أي: عَيْشٌ أَبْلَهُ قد غفل، والنون والياء فيه زائدتان للإلحاق بـ(خُنْعِنَّة)، والإلحاق هو بالياء في الأصل، فأما أَلْف (مِعْزَى) فإنها بدلٌ من ياء الإلحاق»^(٥).

المسألة الثامنة: رفهن:

قال الجوهرية: «يقال: هو في رُفْهِنِيَّة من العيش، أي: في سعة ورفاغية^(٦)، وهو ملحقٌ بالخماسي بألف في آخره، وإنما صارت ياءً لكسرة ما قبلها»^(٧).
قال ابن بري: «حَقُّ (رُفْهِنِيَّة) أن تذكر في فصل (رفه) في باب الهاء؛ لأن الألف والنون زائدتان، وهي ملحقة بـ(خُنْعِنَّة)، وليس لِرُفْهَنَ هنا وجه، وذكرها في فصل (رفه) وقال: هي ملحقة بالخماسي»^(٨).

ذهب ابن بري في المسألتين السابقتين إلى زيادة النون والياء في (بُلْهِنِيَّة) و(رُفْهِنِيَّة)، وتعقب الجوهرية في أنه قد نسب (بُلْهِنِيَّة) للجذر (بلهن)، و(رُفْهِنِيَّة) للجذر (رفهن) فهو على ذلك يرى أصالة النون، وكان تعقب ابن بري مبنياً على رأي من سبقه من العلماء فقد

(١) جمعت المسألتين (بلهن) و(رفهن)؛ لأن ابن بري يرى أن (بُلْهِنِيَّة) و(رُفْهِنِيَّة) مُلْحَقان بـ(خُنْعِنَّة) بزيادة ياء ونون، والإلحاق بالياء؛ لأن الألف منقلبة عنها.

(٢) ذُكِرَت هذه الكلمة في مخطوطات الصحاح (رفاهية) لكن ما أثبت في الكتاب هو ما ذكر في اللسان، هذا ما قاله محقق الصحاح، وقد جاءت في التنبيه (رفاهية).

(٣) ذُكِرَت هذه الكلمة في التنبيه (لكسرة).

(٤) الصحاح ٢٠٨٠/٥ (بلهن)، الصحاح ٢٢٢٧/٦ (بله).

(٥) التنبيه والإيضاح ٢٠١/٥ (بلهن).

(٦) هكذا ذكرت الكلمة في الصحاح، وفي التنبيه (رفاهية).

(٧) الصحاح ٢١٢٦/٥ (رفهن)، ٢٢٣٣/٦ (رفه).

(٨) التنبيه والإيضاح ٢٠٥/٥ وما بعدها (رفهن).

قالوا بزيادة النون والياء في (بُلْهَنِيَّة)^(١)، ومن الأدلة التي ترجح هذا القول:

- ١- أن (بُلْهَنِيَّة) على وزن (فُعْلَنِيَّة) مشتق من (البَلْه)، حيث قالوا: عَيْشٌ أَبْلَهُ، أي: قليل الغموم^(٢)، قال سَيِّوَيْهٍ مستدلاً على زيادة النون، وأن (بُلْهَنِيَّة) اسم ثلاثي: «...ونون (بُلْهَنِيَّة)؛ لأن الحرف من الثلاثة كما تقول: عيشٌ أَبْلَهُ»^(٣)، أما (رُفْهَنِيَّة) فهي مشتقة من (الرَّفَاهة) و(الرَّفَاهية)، يقال: رَفَهَ الرجلُ رَفْهًا: لَانَ عَيْشُهُ^(٤).
- ٢- أن الياء لا تكون أصلية في بنات الأربعة^(٥).

وبذلك تبين أن (بُلْهَنِيَّة) ترجع للجذر الثلاثي (بله) صرح بذلك سَيِّوَيْهٍ ومن تبعه من العلماء - كما سبق - و(رُفْهَنِيَّة) ترجع للجذر الثلاثي (رفه)، وقد أدرك الجوهري ذلك، فتراه يُعيد ذكرهن في الثلاثي^(٦).

وقول الجوهري في (بُلْهَنِيَّة): «وهو ملحق بالخماسي»، قد ذكره العلماء^(٧)، وأما قوله: «بألف في آخره»، فقد رد عليه ابن بري بأن الإلحاق هو بالياء في الأصل، وقد اختلف العلماء في ذلك على مذهبين هما:

- ١- ذهب كثير من العلماء إلى أن الألف الواقعة آخرًا منقلبة عن ياء^(٨)، ونسبه ابن مالك إلى المحققين من البصريين^(٩)، وهو ما ذهب إليه ابن بري.

(١) انظر: الأصول ٢٣٩/٣، التكملة ٥٦٥، المقتصد في شرح التكملة ١٢٥٨/٢، سفر السعادة ١٧٠/١، شرح المفصل ١٥٦/٩، الممتع ١٢٦/١.

(٢) انظر: الأصول ٢٣٩/٣، التكملة ٥٦٥، المقتصد في شرح التكملة ١٢٥٨/٢، شرح المفصل ١٥٦/٩، شرح الشافية للرضي ٣٤٠/٢، شرح الشافية لركن الدين ٥٨٨/٢، شرح الشافية للخضر اليزدي ٣١٩/١.

(٣) الكتاب ٣٢٠/٤.

(٤) انظر: تاج العروس ٣٨٥/٣٦ (رفه).

(٥) انظر: الكتاب ٢٣٦/٤، ٣١٢، الأصول ٢٣٤/٣، التكملة ٥٥٨، المنصف ١١١/١ وما بعدها، شرح التصريف للثمانيني ٢٣٣، شرح المفصل ١٤٨/٩، ١٥٠، شرح الملوكي ١٣٤، الممتع ٢٨٧/١، ارتشاف الضرب ٢٢٠/١.

(٦) انظر: الصحاح ٢٢٢٧/٦ (بله)، ٢٢٣٣/٦ (رفه).

(٧) انظر: الكتاب ٣٢٠/٤، شرح المفصل ١٥٦/٩، شرح الشافية للرضي ٣٤٠/٢، شرح الشافية لليزدي ٣١٩/١.

(٨) انظر: شرح المفصل ١٥٦/٧، الممتع ٢٠٦/١ وما بعدها، شرح الشافية لركن الدين ٥٧٧.

(٩) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٧٠/٤.

٢- ذهب الجوهري، وابن هشام الخضراوي^(١)، والرضيُّ إلى أن الألف تكون للإلحاق آخرًا غير منقلبة عن غيرها^(٢)، قال ابن هشام الخضراوي: إنه لم يقل أحد بأن ألف الإلحاق منقلبة^(٣)، ويرى الرضي أنه لا دليل لمن قال: إن الألف لا تكون للإلحاق أصلاً، وأصلها في نحو (أرطى)^(٤) و(مَعزَى) ياء، وإنما قلبت في قولهم: رأيتُ أَرِيْطِيًّا، وأرَاطِي؛ لكسرة ما قبلها^(٥).

ويبدو أن الألف الواقعة آخرًا للإلحاق منقلبة عن ياء كما في (مَعزَى)، لسببين هما:

١- يرى الجُرْجَانِي أن الإلحاق يُطلب منه الموازنة في الحروف حتى لا يكون هناك اختلاف في الحركة أو السكون، والألف في (مَعزَى) ساكنة فكيف تكون بمنزلة الميم في (دِرْهَمِ)، والميم متحركة، والجواب: الألف في (مَعزَى) قامت مقام الميم في (دِرْهَمِ) لأنها مقدرة عن حرف متحرك، وبهذا يكون حرف الإلحاق قد وضع على الحركة^(٦)، وأما قول الرضي بأنه لا دليل على من قال: إن ألف (مَعزَى)، و(أرطى) ياء، فقد احتمل الجُرْجَانِي -الذي سبق الرضي- هذا القول وأيده بأن الألف في (مَعزَى) بمنزلة الميم في (دِرْهَمِ)، وإن لم يكن فيه حركة لأجل أن وقع موقعًا يكون الحرف فيه متحركًا، فلا يجب تقدير انقلابه عن ياء فتعدل عن الظاهر^(٧).

٢- أن الألف ليس لها حظٌّ في الأصالة؛ ولم يقابل بها أصل^(٨)، ويبيِّن ابن مالك أن مذهب المحققين من البصريين قد نسبوا الإلحاق إلى الألف على جهة التسامح حيث قال: «وقد

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي، كان عالمًا بالعربية، من مؤلفاته: المسائل النخب، الإفصاح بفوائد الإيضاح، النقص على المتن، (ت: ٥٦٤٦هـ)، انظر: بغية الوعاة ٢٦٧/١ وما بعدها.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ٥٧/١، ارتشاف الضرب ٢٣٣/١.

(٣) انظر: المساعد ٧٤/٤، ارتشاف الضرب ٢٣٣/١.

(٤) الأرطى: شجر أوراقها عَئِلٌ مفتول، منبتها الرمال، لها عروق حمراء يُدبغ بورقها أساقِي اللبن، فيطيب طعم اللبن فيها. انظر: تهذيب اللغة ١٦/١٤.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ٥٧/١.

(٦) انظر: المقتصد في شرح التكملة ١٢١١/٢ وما بعدها.

(٧) انظر: المقتصد في شرح التكملة ١٢١٢/٢.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٩٦/٤.

جرت عادة النَّحْوِيِّينَ أن ينسبوا الإلحاق إلى ألف (حَبَّنَطَى) وشبهه، وإنما يريدون بذلك أنها بدل من حرف الإلحاق فنسبوا الإلحاق إليها، كما نسبوا التأنيث إلى همزة (صَحْرَاء) وشبهه، وإنما الهمزة بدلُ ألف التأنيث»^(١).

(١) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٠.

المسألة التاسعة: تلب:

ذكر الجوهري في فصل (تلب): «اَثْلَابُ الأَمْرِ اَثْلَابًا: استقام، والاسم: التُّلَابِيَّةُ»^(١). قال ابن بري: «حقُّ (اَثْلَابٍ) أن يذكر في فصل (تَلَابٍ)؛ لأنه رباعي، والهمزة الأولى وصل، والثانية أصل، ووزنه (أَفْعَلٌ) مثل: اطمأنَّ، والتُّلَابِيَّةُ بمنزلة الطُّمَائِنِيَّةِ»^(٢). يرى الجوهري في هذه المسألة أن (اَثْلَابٍ) ترجع للجذر (تلب) من الثلاثي الصحيح، فيكون وزنه (أَفْعَلٌ) موافقاً بذلك ما ذهب إليه الخليل^(٣)، والأزهري^(٤) وتبعهم صاحب القاموس^(٥)، والزبيدي^(٦)، أما ابن بري فيرى غير ذلك؛ فـ(اَثْلَابٍ) من الرباعي، والهمزة الأولى من الكلمة همزة وصل والثانية أصل من أصول الكلمة، على وزن (أَفْعَلٌ)، وسبقه بذلك ابن فارس في معجمه فيرى أن (اَثْلَابٍ) من الكلمات التي جاءت على أكثر من ثلاثة أحرف مبدوءة بالتاء^(٧)، وتبعهما بذلك ابن منظور^(٨).

والراجح أن (اَثْلَابٍ) رباعي؛ لأن الهمزة إذا توسطت لا تزداد إلا بثبت، وقلَّ زيادتها في الحشو^(٩)، قال الفراء: «التُّلَابِيَّةُ من اَثْلَابٍ إذا امتدَّ»^(١٠).

وقاس ابن بري (اَثْلَابٍ) على (اطمأنَّ)، ويبيِّن ذلك ابن جني فيرى أن أصل (أَفْعَلٌ) هو (أَفْعَلٌ)، وعلى ذلك يكون أصل (اطمأنَّ) هو (اطمأننَ)، فكرهوا اجتماع مثلين متحركين، فأسكنوا الأول، ونقلوا حركته إلى ما قبله، وأدغمت اللامان، فصار (اطمأننَ)، ويدل على

(١) الصحاح ١/٩١.

(٢) التنبيه والإيضاح ١/٤٥.

(٣) انظر: العين ١/١٨٧ (تلب).

(٤) انظر: تهذيب اللغة ١٤/٢٩٠ (تلب).

(٥) انظر: القاموس المحيط ١/٤٠ (تلب).

(٦) انظر: التاج ٢/٧٦ (تلب).

(٧) انظر: مقاييس اللغة ١/٣٦٤.

(٨) انظر: اللسان ٢/٢٣٠ (تلاب).

(٩) انظر: شرح الملوكي ١٤٣ وما بعدها.

(١٠) انظر: تهذيب اللغة ١٤/٢٩٠ (تلب)، اللسان ٢/٢٣٠ (تلاب)، التاج ٢/٧٦ (تلب).

ذلك أنه إذا سُكِّنَ الآخرُ منهما عاد البناءُ إلى أصله، فعندما نقول: (اطْمَأَنَّتُ) تُبَيِّنُ النون الأولى لما سكنت النون الآخرة^(١).

(١) انظر: المنصف ١/٩٠.

المسألة العاشرة: توب:

ذكر الجوهري في فصل (توب): «والتأبوت أصله (تَأْبُوتٌ)، مثل (تَرْقُوتٌ) وهو (فَعْلُوتٌ)، فلما سكنت الواو انقلبت هاء التأنيث تاءً»^(١).

قال ابن بري: «الصواب أن يذكره في فصل (تبت) لأن تاءه أصلية، ووزنه (فَاعُولٌ) مثل: (حاطوم)^(٢)، و(عاقول)^(٣)، والوقف عليه بالتاء في أكثر اللغات، ومن وقف عليه بالهاء فإنه أبدلها من التاء، كما أبدلها في (الفُرات) حين وقف عليه بالهاء، وليست التاء في (الفرات) بتاء التأنيث، وإنما هي أصلية من نفس الكلمة، قال أبو بكر بن مجاهد: (التَّابُوتُ - بالتاء - قراءة الناس جميعاً، ولغة الأنصار التَّابُوه - بالهاء)»^(٤)»^(٥).

اختلف العلماء في اشتقاق كلمة (التَّابُوتُ)^(٦) على قولين:

١ - أن (تَابُوتٌ) على وزن (فَاعُولٌ)، ولا يُعرف له اشتقاق، ولا يجوز أن يكون على وزن (فَعْلُوتٌ) كـ(ملكوت) من تاب يتوب لفقدان معنى الاشتقاق فيه^(٧)، وفي (التَّابُوت) قراءتان: قراءة قريش بالتاء، وقراءة الهاء (التَّابُوه) وهي لغة الأنصار^(٨)، والأخيرة -

(١) الصحاح ٩٢/١ (توب).

(٢) حاطوم: يقال للهاضوم حاطوم، ويقال: نعم حاطومُ الطعام البطيخُ. انظر: أساس البلاغة ١٨٢/١ (حطم)، التاج ٥٠٥/٣١ (حطم)، اللسان ١٥٦/٤ (حطم).

(٣) عاقول: من عقل الشيء يعقله عقلاً: فهمه، فهو عاقول. انظر: التاج ٢١/٣٠ (عقل)، اللسان ٢٣٣/١٠ (عقل).

(٤) انظر: المحتسب ١٢٩/١.

(٥) التنبيه والإيضاح ٤٥/١ وما بعدها (توب).

(٦) التَّابُوتُ: الصندوق، وقيل: هو الأضلاع وما تحويه من القلب وغيره، وقيل: التَّابُوت ليس بعربي أصلي. انظر: المجموع المغيث ٢١٤/١، البحر المحيط ٢٦٩/٢، التاج ٧٨/٢ (توب).

(٧) انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان بالرياض، ط: ١، ١٤١٨هـ، ٤٧٣/١، التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد الجاوي، ١٩٨/١، البحر المحيط ٢٦٩/٢، الدر المصون ٥٢٣/٢، التاج ٧٨/٢ وما بعدها (توب).

(٨) قراءة (التَّابُوت) - بالهاء - لأبي بن كعب، وزيد بن ثابت. انظر: المحتسب ١٢٩/١، الكشاف ٤٧٣/١، إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد، عالم الكتب، ٢٦١/١، الدر المصون ٥٢٣/٢.

بالهاء- على وزن (فَاعُول) إلا من جعل الهاء بدلاً من التاء^(١)، لاشتراك التاء والهاء بالهمس والزيادة، وهو ضعيف؛ لأنه لم يثبت الإبدال في غير تاء التأنيث^(٢).

وإلى هذا القول ذهب ابن بري، فهو يرى أن التاء الثانية أصل في الكلمة على وزن (فَاعُول)، وأن من قال (تَأْبُوهُ) - بالهاء- فالهاء مبدلة من التاء على غرار من نطقوا (الفرات): (الفراه) عند الوقف عليها بالهاء.

٢- ذهب أبو علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري، واعتمد قولهم الجوهري بأن (تَأْبُوْتُ) على وزن (فَعْلُوْتُ)، مثل (ملكوت)، وهو مشتق من التَّوْب وهو الرجوع، واحتج أصحاب هذا القول بالمعنى، فالتأبوت هو الصندوق الذي تودع فيه الأشياء، ويرجع إليه أصحابه عند الحاجة إليه^(٣)، وعلى هذا يكون أصل الكلمة (توبوت) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً^(٤)، ويرى الزمخشري أنه لا يجوز أن يكون (التَّأْبُوْتُ) على وزن (فَاعُول)؛ لقلته؛ حيث إن فاءه ولامه من جنس واحد، نحو: (سلس)، و(قلق)، ولأن (تبت) تركيب غير معروف فلا يجوز ترك المعروف إليه^(٥).

والذي يظهر أن التَّأْبُوْتُ لا يعرف له اشتقاق؛ لما يلي:

- ١- أن المعنى لا يساعد من قال باشتقاقه، وإنما يشتق إذا صح المعنى^(٦).
- ٢- أن الجوهري ذكر تصريفاً لم يقل به أحدٌ غيره، والأصول تردده وتأباه^(٧).
- ٣- اختلف أصحاب المعاجم في نسبة (التَّأْبُوْتُ) إلى جذرها؛ فذكره ابن الأثير في نهايته في

(١) انظر: الكشاف ٤٧٣/١، البحر المحيط ٢٦٩/٢، الدر المصون ٥٢٣/٢.

(٢) انظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين الألوسي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ١٩٨/٢.

(٣) انظر: الكشاف ٤٧٣/١، البحر المحيط ٢٦٩/٢، الدر المصون ٥٢٢/٢ وما بعدها، التاج ٧٨/٢ وما بعدها (توب).

(٤) انظر: روح المعاني ١٩٨/٢.

(٥) انظر: الكشاف ٤٧٣/١.

(٦) انظر: التبيان ١٩٨/١.

(٧) انظر: نفوذ السهم فيما وقع الجوهري من الوهم ٧٢.

- (تبت)^(١) - وهو ما ذهب إليه ابن بري-، وابن سيده ذكره في (تبه)^(٢)، وصاحب القاموس في (تاب)^(٣)، والجوهري في (توب)^(٤)، وجمع ابن منظور بين هذه الأقوال فذكرها في (تبت)^(٥)، و(تبه)^(٦)، و(توب)^(٧).
- ٤- أنه يقال في جمع (تابوت) (توابيت)، والجمع يرد الشيء إلى أصله، فلم يسمع في جمعه (توابي) ولا (توابيه) -بحذف التاء- وعند النسب يقال (تابوتي)^(٨)، وهذا يدل على أن التاء الأخيرة من كلمة (تأبوت) أصل من أصول الكلمة.
- ٥- ما ذهب إليه الجوهري بأن أصل تابوت (تأبوه) كـ(ترقوه)، أراد الجوهري به ظاهر الوزن، لأن وزنه (فَعْلُوَة)، لأن تاء ترقوه ليست أصلية^(٩).
- ٦- أن التاء حرف أصلي في (التابوت) وذلك لانتشار الصيغة التائية بين العرب، وقلة الصيغة الهائية، بل لانحصارها عند قوم من العرب، وكذلك نطق التابوت بالتاء عند أغلب اللغات السامية^(١٠).

(١) انظر: النهاية ١/١٧٩.

(٢) انظر: المحكم ٤/٢٠١.

(٣) انظر: القاموس المحيط ١/٤٠.

(٤) انظر: الصحاح ١/٩٢.

(٥) انظر: لسان العرب ٢/٢١٠ (تبت).

(٦) انظر: لسان العرب ٢/٢١٤ (تبه).

(٧) انظر: لسان العرب ٢/٢٤٤ (توب).

(٨) انظر: رسالة القول المثبوت في تحقيق لفظ التابوت. للزبيدي. مجلة الدرعية. العدد السابع، ١٤٢٠هـ.

(٩) انظر: رسالة القول المثبوت في تحقيق لفظ التابوت. للزبيدي. مجلة الدرعية. العدد السابع، ١٤٢٠هـ.

(١٠) انظر: رسالة القول المثبوت في تحقيق لفظ التابوت. للزبيدي. مجلة الدرعية. العدد السابع، ١٤٢٠هـ.

المسألة الحادية عشرة: جأجأ:

ذكر الجوهرية في فصل (جأجأ): «جَأَجَأْتُ الإبل: إذا دعوتها لتشرب، فقلت: جِيءُ جِيءٌ، والاسم الجِيءُ، مثل الجِيع، وأصله: جِيءٌ، فقلبت الهمزة الأولى ياء وأنشد:

وما كان على الجِيءِ ولا الهِيءِ امتداحيكا^(١)»^(٢)

قال ابن بري: «صواب هذا أن يذكره في فصل (جياً) والبيت لمعاذ الهراء^(٣)»^(٤).

الأصل في كلمة (جأجأ) (جِيءٌ) -بسكون الآخر- وهو حكاية صوت يقال لدعوة الإبل للشرب، ويقال: جَأَجَأْتُ بالإبل جَأَجَأَةً إذا قلت لها: جِيءُ جِيءٌ^(٥)، وأصل الياء في (جِيءٌ) همزة (جِيءٌ)، ثم قلبت الهمزة الأولى ياء^(٦)، لانكسار ما قبلها، يقال: جَأَجَأْتُ بالإبل - إذا دعاها للشرب - وهَاهَاهَا - إذا دعاها للعلف^(٧).

ويرى ابن بري أن الجوهرية قد أخطأ عندما ذكر البيت الشعري السابق في فصل (جأجأ)، والصواب عنده أن يذكره في فصل (جياً)، وليس الأمر كما ذكر؛ فبعد النظر في أمهات المعاجم اللغوية وجدنا أن أصحابها قد ذكروا كلمة (جأجأت) و(جِيءٌ) تحت فصل (جأجأ)^(٨) كما فعل الجوهرية، وإن كان ابن منظور والزيدي قد ذكروها في (جأجأ)

(١) البيت من الهزج، وبعده:

ولكنني على الحبِّ وطيبِ النَّفْسِ آتيكا

انظر: تهذيب اللغة ٢٣٧/١١ (جأجأ)، العباب ٣١/١ (جأجأ)، لسان العرب ٦١/٣ (جأجأ)، ٧٣٦/٩ (جياً)، ٤٦٠٠/٥١ (هأها)، ٤٧٣٠/٥١ (هياً)، تاج العروس ١٦٦/١ (جأجأ)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٤٢٣/١ (جأ)، شرح المفصل ٨٣/٤.

(٢) الصحاح ٣٩/١ (جأجأ).

(٣) هو أبو مسلم معاذ الهراء، أخذ عنه الكسائي، (ت: ١٨٧هـ)، انظر: نزهة الألباء ٥٠، بغية الوعاة ٢٩٠/٢-٢٩٣.

(٤) التنبيه والإيضاح ٨/١ (جأجأ).

(٥) انظر: شرح المفصل ٨٣/٤.

(٦) انظر: مختار الصحاح لأبي بكر الرازي، مكتبة لبنان، ١٩٦٨م، ص: ٣٩.

(٧) انظر: التاج ١٨٣/١ (جياً).

(٨) انظر: العين ٢١٢/١ (جأجأ)، تهذيب اللغة ٢٣٧/١١ (جأجأ)، المنتخب ٢٩٨/١، المحكم ٤٧٢/٧ (جأجأ)،

و(جياً)^(١)، والاسم من (جأجأ) هو (الجيء) فأصحاب المعاجم نسبوا الكلمة لهذا الجذر؛ لأنها تستعمل غالباً للإبل، فلا يقال بالاسم جيء الإبل، بل جأجأت بالإبل، ولعل ابن بري أراد أن ينسب كلمة (جأجأت) إلى الأصل (جيء).

العباب ٣١/١ (جأجأ)، لسان العرب ٦١/٣ (جأجأ) - ٧٣٩/٩ (جياً)، ٤٦٠٠/٥١ (هأهأ)، ٤٧٣٠/٥١ (هياً)، التاج ١٦٦/١ (جأجأ) - ١٨٣/١ (جياً)، القاموس المحيط ٩/١.
(١) انظر: لسان العرب ٥٢٨/٦ (جأجأ) - ٢٤٩/٣ (جياً)، التاج ١٦٦/١ (جأجأ) - ١٨٣/١ (جياً).

المسألة الثانية عشرة: جنن، وصدق^(١):

قال الجوهرية: «المنجئون: الدُّولاب التي يستقى عليها، قال ابن السكيت: هي المحالة التي يُسنَى عليها، وهي مؤنثة على (فَعْلُول)، والميم من نفس الحرف كما قلناه في منجنيق؛ لأنه يجمع على مناجين»^(٢).

قال ابن بري: «وقول الجوهرية: «والميم من نفس الحرف كما قلناه في منجنيق؛ لأنه يجمع على مناجين» يحتاج إلى بيان، ألا ترى أنك تقول في جمع (مَضْرُوبٍ) (مَضَارِبُ)؟ فليس ثبات الميم في (مَضَارِبٍ) مما يُكوِّنُها أصلاً في (مَضْرُوبٍ)، قال: وإنما اعتبر التحوُّيون صحة كون الميم فيها أصلاً بقولهم (مناجين)؛ لأن (مناجين) يشهد بصحة كون التُّون أصلاً، بخلاف التُّون في قولهم (مَنجَنِيقٍ) فإنها زائدة، بدليل قولهم: (مَجَانِيقٍ)، وإذا ثبت أن التُّون في (مَنجَنُونٍ) أصلٌ، ثبت أن الاسم رباعي، وإذا ثبت أنه رباعي، ثبت أن الميم أصلٌ، واستحال أن تدخل عليه زائدة من أوله؛ لأن الأسماء الرباعية لا تدخلها الزيادة من أولها، إلا أن تكون من الأسماء الجارية على أفعالها نحو: (مُدْحَرَجٍ)، و(مُقَرَّطٍ)، وحقه أن يذكر في (منجن)؛ لأنه رباعي ميمه أصلية، كذا نونه التي تلي الميم، قال: ووزنه (فَعْلُولٌ) مثل: (عَضْرُفُوطٍ)، وهي مؤنثة»^(٣).

المسألة الثالثة عشرة: صدق:

وقال الجوهرية في فصل (صدق): «الحنْدُقُوقُ: نُبْتُ، وهو الذُّرْقُ، نبطي معرب»^(٤). قال ابن بري: «صواب (حَنْدُقُوقٍ) أن يذكر في فصل (حنديق)؛ لأن النون أصلية، ووزنه (فَعْلُولٌ)، وكذا ذكره سيبويه^(٥)، وهو عنده صفة، وفسره ابن السراج بأنه الطويل المضطرب شبه المجنون^(٦)»^(٧).

(١) جمعت المسألتين لأهمهما تتناولان محوراً واحداً وهو هل النون أصلية أو زائدة في (مَنجَنُونٍ)، و(حَنْدُقُوقٍ)؟

(٢) الصحاح ٢٢٠١/٦ (منجن)، أما مادة (جنن) فلم يرد فيه هذا النص كاملاً ٢٠٩٥/٥ (جنن).

(٣) التنبيه والإيضاح ٣٣٤/٥ وما بعدها (منجن).

(٤) الصحاح ١٤٥٦/٤ (صدق).

(٥) انظر: الكتاب ٢٩٢/٤.

(٦) انظر: الأصول ٢١٦/٣.

(٧) التنبيه والإيضاح ٥٨٠/٤ (صدق).

لقد تباينت آراء العلماء في وزن (مَنْجُون)، فجاءت كالاتي:

١- ذهب سيبويه في قوله الأول، وكثير من العلماء إلى أن وزن (مَنْجُون) (فَعْلُول)، فتكون الميم والنون أصليين في الكلمة، والنون الثانية لام الكلمة، وعلى ذلك يكون الاسم رباعياً^(١)، وهو ما ذهب إليه ابن بري.

٢- ذهب سيبويه في قوله الثاني إلى أن وزن (مَنْجُون) هو (فَعْلُول)، وعليه تكون النون الثانية زائدة^(٢)، وبين السيرافي آراء سيبويه في (مَنْجُون) بقوله: «وذكر سيبويه (المَنْجُون) بيناءين مختلفين؛ فقال في موضع من هذا الباب (فَعْلُول)، وقال بعده بقليل (فَعْلُول)، فجعل النون الأولى زائدة، فأما القول الأول فيوجب أن يكون من ذوات الأربعة؛ لأن الميم أصلية، والنون الأولى أصلية، والجيم وإحدى النونين الأخرين، ويقتضي على إحدى النونين الأخرين بالزيادة بسبب تكريرها في موضع لام الفعل على ما تقدم من جعل النون زائدة؛ فهو من ذوات الثلاثة، وإحدى النونين الأخرين زائدة لا محالة؛ لأنهما قد تكررتا في محل في موضع لام الفعل، ومن جعل الأولى أصلية جمعه على (مناجين)، وكذلك تجمعها عامة العرب، ومن جعلها زائدة جمعها على (مجانين)، وهذان الوجهان من زيادة النون الأولى وغيرها قد ذكرهما الفراء على النحو الذي ذكره سيبويه^(٣)، وقال ابن الحاجب: ولولا (مَنْجِينِ)، لكان (فَعْلُولاً)^(٤).

٣- أن تكون (مَنْجُون) على وزن (مَفْعُول)، فتكون الميم هي الزائدة^(٥).

٤- أن تكون (مَنْجُون) على وزن (مَنْعُول)، فتكون الميم والنون زائدتين^(٦).

(١) انظر: الكتاب ٢/٤، الأصول ٣/٢١٦، ٢٣٧، المنصف ١/١٤٥ وما بعدها، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي، تحقيق: د. أحمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٩م، ص: ١٩٧، شرح المفصل ٩/١٥٢، شرح الملوكي ١٥٦.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٤، ٢٩٢، ٣٠٩.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي وزميله، دار الكتب العلمية بيروت، ط: ١، ٢٠٠٨م، ١٨٦/٥ وما بعدها، وبين مذهبي سيبويه عدد من العلماء انظر: شرح المفصل ٩/١٥٢، شرح الملوكي ١٥٦، شرح الشافية للرضي ٢/٣٥٤.

(٤) انظر: الشافية لابن الحاجب ٧٤.

(٥) انظر: شرح المفصل ٩/١٥٢، شرح الملوكي ١٥٦، المتع ٢٥٥.

(٦) انظر: شرح المفصل ٩/١٥٢، شرح الملوكي ١٥٦، المتع ٢٥٥.

والذي يظهر أن وزن (مَنْجُون) هو (فَعْلُولُ)، والميم والنون من أصول الكلمة، وذلك للأسباب الآتية:

١- رد ابن السَّرَّاج على القول الذي ذكر في كتاب سِيَوِيَّهِ وهو: «ولكن (فَعْلُولُ) وهو اسم، قالوا: (مَنْجُون)، وهو اسم»^(١)، بقوله: «هذا غلط في الكتاب، وليس في كلام سِيَوِيَّهِ، أعني (فَعْلُولُ)؛ لأن هذه النون ليست زائدة، إنما هي من أصل الكلمة، فهو بمنزلة (عَرَطْلِيلُ)^(٢)، إلا أن المدة فيه واو، ولو كانت النون فيه زائدة لقليل في تكسيره: (مَجَانِينُ) فحذف الحرف الزائد، كما أن النون لما كانت زائدة في (مَنْجِينِيق) - أعني الأولى - قيل في تكسيره: (مَجَانِينِيقُ)، فحذف في التكسير منه الزيادة، ونحو هذا يقول سِيَوِيَّهِ في التصريف، قال: (مَنْجُون). بمنزلة (عَرَطْلِيلِ)، فهذا يدل على أن وزنه في هذا الموضع بـ(فَعْلُولُ) غلط في الكتاب»^(٣).

٢- ذكر السُّهَيْلِي^(٤) أن بعض رواة الكتاب قد قالوا عند قول سِيَوِيَّهِ: إن النون في (مَنْجُون) زائدة: (مَنْحُون) - بالحاء - فعلى هذا لم يتناقض كلامه^(٥).

٣- أما قول ابن الحاجب المتقدم ذكره فقد ردَّ عليه الرضي بأن هذا القول فيه ما فيه، لأن (مَنْجِينِيق) لا يحتمل إلا (فَعْلِيلِ)؛ وذلك لأنه يستبعد أن يكون على وزن (مَنْفَعِيلِ)؛ لأنه لا يجتمع في أول الاسم زائدان إلا أن يكون جارياً على الفعل، وأيضاً لم يجز (جَنَّ) في (مَنْجُون) كما جاء (جَنَّ) في (المَنْجِينِيق) حتى يرتكب هذا الوزن، ولا يجوز أن يكون على وزن (مَنْفَعِيلِ)؛ لأنه وزن غريب، فتبقى (فَعْلِيلِ)، و(فَعْلِيلِ)، والأولى الحكم على (مَنْجِينِيق) بـ(فَعْلِيلِ)؛ لعدم وجود دليل على زيادة النون الأولى،

(١) الكتاب ٢٩٢/٤.

(٢) العَرَطْلِيلُ: قيل: الطويل، والغليظ. انظر: شرح كتاب سِيَوِيَّهِ لأبي سعيد السيرافي، (دار الكتب العلمية)، ٢٠٠/٥، المحكم ٣٢٠/٢.

(٣) التعليقة ٢٧٠/٤.

(٤) هو أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمن بن الخطيب السهيلي، من مؤلفاته: الروض الأنف في شرح سيرة الرسول ﷺ، ونتائج الفكر، (ت: ٥٥٨١)، انظر: وفيات الأعيان ١٤٣/٣ وما بعدها.

(٥) انظر: الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام لعبد الرحمن السهيلي، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية، ط: ١، ١٣٨٧هـ، ٢٥٠/١.

- والأولى الحكم بأصالة الحرف ما لم يمنع مانع، فلا معنى لقول ابن الحاجب: ولولا منجنين لكان فعللولا؛ لأنه مع وجوده (فَعَلُّوْلٌ)^(١).
- ٤- ما قيل بأن النون الأولى زائدة، والثانية مكررة في موضع اللام، لا يصح ذلك لأنه حينئذ يكون من ذوات الثلاثة، ويكون تكسيه على (مَجَانِنٍ)، والمسموع غيره^(٢).
- ٥- ليس في الكلام (مَفْعَلُوْلٌ)، فلا يصح أن تكون الميم وحدها زائدة^(٣).
- ٦- لا يمكن أن تكون النون زائدة؛ لأنه سُمِعَ في تكسيه (مَنَاجِنٍ)، فلما ثبت في الجمع قضي عليها بالأصالة^(٤).
- ٧- لا يصح القول بأن الميم والنون زائدتان؛ لأنه لا يجتمع في أول الاسم زائدان إلا أن يكون جارياً على الفعل^(٥).
- ٨- لا يصح القول بأن الميم والنون زائدتان؛ لأنه ليس في الكلام (مَنْفَعُوْلٌ)^(٦).
- لذلك أصاب ابن بري في تعقبه للجوهري بأن (مَنْجُنُونًا) تنتمي للجذر (منجن) لا (جنن)، وإن كان الجوهري قد ذكرها في (منجن)، ولكن عدم حذفه إياها في (جنن) أوهم القارئ بالاضطراب، فهل ترجع (مَنْجُنُونٌ) لـ(جنن) أم (منجن)؟
- أما (الْحَنْدُقُوقُ)^(٧) فقد اختلف الجوهري وابن بري أيضا في أصالة النون وزيادتها، فذكر الجوهري أنها تنسب للجذر (حدق) وبذلك تكون النون زائدة، أما ابن بري فيرى أن النون أصلية وتنسب للجذر الرباعي (حدق)، وانقسمت أقوال العلماء في (الْحَنْدُقُوقُ) إلى مذهبين هما:

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ٣٥٣/٢-٣٥٥.

(٢) انظر: شرح الملوكي ١٥٧.

(٣) انظر: المنصف ١٤٦/١، شرح المفصل ١٥٢/٩، شرح الملوكي ١٥٦.

(٤) انظر: الكتاب ٣٠٩/٤، الأصول ٢٣٧/٣، المنصف ١٤٦/١، المقتصد في شرح التكملة ١٢٣٤/٣، شرح المفصل

١٥٢/٩، شرح الملوكي ١٥٦ وما بعدها، سفر السعادة ٤٦٧/١، المتع ٢٥٦.

(٥) انظر: المنصف ١٤٦/١، شرح المفصل ١٥٢/٩، شرح الملوكي ١٥٧، المتع ٢٥٥.

(٦) انظر: المنصف ١٤٦/١، شرح المفصل ١٥٢/٩، شرح الملوكي ١٥٧.

(٧) يرى الأصمعي أن (الْحَنْدُقُوقُ) نبطي. انظر: العرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور

الجواليقي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب، ط: ٢، ١٣٨٩هـ، ص: ١٦٨.

- ١- ذهب جمهور العلماء إلى أن (حَنْدُقُوقًا) على وزن (فَعْلُلُول) ^(١)، وتكون النون أصلية وجذر الكلمة هو (حندق)، وهو ما ذهب إليه ابن بري.
 - ٢- ذهب الجوهري وابن القطاع والصغاني إلى أن النون زائدة في (الحَنْدُقُوقُ)، وهي على وزن (فَنَعْلُول) ^(٢).
- والذي يظهر أن ابن بري قد أصاب في تعقبه للجوهري في نسبة (الحَنْدُقُوقِ) للجذر (حندق) الرباعي، وهو الرأي الراجح الذي عليه جمهور العلماء، والقائلون بزيادة النون لم يقدموا دليلاً على زيادتها.

(١) انظر: العين ٣٦٤/١ (حندق)، الكتاب ٢٩٢/٤، الأصول ٢١٦/٣، شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، (در الكتب العلمية)، ١٨٦/٥، المنصف ١٤٦/١، الممتع ١٧٠/١، المزهر ٣٦/٢، نفوذ السهم ٣٣٤، القاموس ٢١٧/٣ (حندقوق)، التاج ٢٠٦/٢٥ (حندق).

(٢) انظر: الصحاح ١٤٥٦/٤ (حندق)، أبنية الأسماء لابن القطاع ١٩٧، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للحسن الصغاني، حققه: عبد العليم الطحاوي وآخرون، مطبعة دار الكتاب بالقاهرة ١٩٧٠م، ٢٤/٥ وما بعدها (حندق).

المسألة الرابعة عشرة: حوب:

قال الجوهرية في فصل (حوب): «(الْحَوَّابُ) - مهموز - : ماء من مياه العرب على طريق البصرة»^(١).

قال ابن بري: «كان حقه أن يذكر (الْحَوَّابُ) في فصل (حَاب) لأن الواو فيه زائدة، ولأن الهمزة لا تزداد وسطاً إلا في ألفاظ معدودة، فوزنه إذن (فَوَعَلٌ) لا (فَعَالٌ) كما ظنه الجوهرية»^(٢).

يرى ابن بري أن (الْحَوَّابُ) أصله (حَاب) والواو فيه زائدة، في حين يرى الجوهرية أن الأصل (حوب)، وما ذهب إليه ابن بري هو الراجح في هذه الكلمة؛ لأن العلماء ذكروا أن وزن (الْحَوَّابُ) (فَوَعَلٌ)^(٣)، قال سيبويه في (الْحَوَّابُ): «وتقول في حَوَّابَةٍ: حَوَّابَةٌ؛ لأن هذه الواو ألحقت بنات الثلاثة بنات الأربعة»^(٤).

وأما التعليل الذي ذكره ابن بري بأن (الْحَوَّابُ) حقه أن يذكر تحت جذر (حَاب)؛ لأن الهمزة لا تُزداد وسطاً إلا في ألفاظ معدودة فقد أخذ هذه القاعدة ممن سبقه من العلماء فقد نصوا على ذلك في كتبهم^(٥).

وفي المعاجم اللغوية نسب ابن منظور^(٦) والفيروز^(٧) (الْحَوَّابُ) تحت جذر (حَاب)، في حين ذكر ابن دريد (الْحَوَّابُ) تحت جذر (حوب)^(٨)، وتبعه بذلك الصغاني^(٩).

(١) الصحاح ١١٧/١ (حوب).

(٢) التنبيه والإيضاح ٧٠/١ (حوب).

(٣) انظر: شرح المفصل ١٠٩/٩ وما بعدها، سفر السعادة ٢٣٨/١، شرح الشافية لليزدي ٤٢٨/٢، شرح الفصيح. لابن هشام اللخمي. تحقيق: د. مهدي عبيد. ط: ١. ١٤٠٩هـ، ص: ١٩٨.

(٤) الكتاب ٥٤٨/٣.

(٥) انظر: الكتاب ٢٤٨/٤، الأصول ٢٣٣/٣، المنصف ١١/١-١٠٥، شرح الملوكي ١٤٥، المتع ١٥٤/١، البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله القرشي، تحقيق: د. عياد الشبيبي، دار الغرب الإسلامي، ط: ١، ١٤٠٧هـ، ٧٣٢/٢.

(٦) انظر: اللسان ٦/٤ (حَاب).

(٧) انظر: القاموس المحيط ٥٠/١ (حَاب).

(٨) انظر: الجمهرة ٢٨٦/١-١٠١٨/٢ (حوب).

(٩) انظر: التكملة ١١٠/١ (حوب).

المسألة الخامسة عشرة: دجج:

قال الجوهرى في فصل (دجج): «وأما الحديث: ((ما تركت من حاجة ولا داجة إلا أتيت))^(١) فهو مخففٌ إتياع للحاجة»^(٢).

قال ابن بري: «ذكره (الداجة) التي هي إتياع للحاجة في فصل (دجج) وهم؛ لأن (الداجة) أصلها (دوجة)، وكما أن حاجة أصلها حوجة، وحكمها حكمها، وأما الحديث فإنه كان لرجل أتى النبي ﷺ فقال له: ((ما تركت من حاجة ولا داجة إلا أتيت))، أي: ما تركت شيئاً دعنتي إليه نفسي إلا وقد ارتكبته، يعني من المعاصي، وإنما ذكر الجوهرى (الداجة) في فصل (دجج) لأنه توهمها مُخففة من (الداجة) للجماعة الذين يدجون على الأرض، أي: يدبون في السير، وليست هذه اللفظة من معنى الحاجة في شيء»^(٣).

قبل البدء في مناقشة هذه المسألة يفترض تحديد معنى (الداجة) التي تعقب بها ابن بري الجوهرى، فابن بري لم يذكر تعقبه إلا بعد أن ذكر الجوهرى حديث المصطفى ﷺ؛ لذلك يجب تحديد المقصود بـ(الداجة) حسب ورودها في سياق الحديث الشريف، وقد اختلف العلماء في معنى (الداجة) التي ذكرت في الحديث على عدة أقوال هي كالتالي:

- ١- ذكر أبو بكر الأنباري أن من معاني (الداجة) ما لا يذكر احتقاراً له، أي: قد قضيت الحوائج التي لها موقع من قلبي، وقضيت ما لا يذكر احتقاراً له^(٤).
- ٢- يرى الخطابي أن (الداجة) بالتخفيف: إتياع للحاجة، أما بالتشديد فيختلف معناها، فذكر أن هذا الحديث قد روي مُثَقَلًا، وفسر على غير هذا المعنى فجاء في هذه الرواية: ((وهو في ذلك لا يترك حاجة ولا داجة إلا اقتطعها بيمينه)) فقيل: المعنى: الحاجة:

(١) وقد وقعت لفظة (الداجة) في حديثين، الأول: ((أن أبا الطويل قال للنبي ﷺ: رأيت رجلاً عمل الذنوب كلها وهو في ذلك لا يترك حاجة ولا داجة إلا اقتطعها بيمينه، هل له من توبة؟...))، والثاني: ما ذكره الجوهرى. انظر: غريب الحديث لأبي سليمان حمد الخطابي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، ط: ٢، ١٤٢٢هـ، ٢٥٤/١-١٥٥، الفائق ٤٤٢/١-٤٤٣، النهاية في غريب الحديث ٣٤١/١، ١٠١/٢.

(٢) الصحاح ٣١٣/١ (دجج).

(٣) التنبيه والإيضاح ٢٠٤/١.

(٤) انظر: الزاهر من معاني كلمات الناس. لأبي بكر الأنباري. تحقيق: د. حاتم الضامن. ط: ٢. بغداد: دار الشؤون

الحُجَّاجُ إذا اقبلوا، والدَّاجَّةُ: إذا رجعوا^(١).

٣- قيل: الحَاجَّةُ: القاصدون البيت، والدَّاجَّةُ أي الجماعة الحَاجَّةُ ومن تبعهم^(٢).

٤- ذهب الزمخشري أن (الدَّاجَّة) - بالتشديد - إتباع لـ (الحاجة) كقولهم (شيطانٌ لَيْطَانٌ) و(جائعٌ نائعٌ) وغيرها، والمعنى: أنه لم يُبق شيئاً من حاجات النفس أو شهواتها أو معاصيها إلا قضاها^(٣).

٥- ذهب ابن الأثير أن رواية هذا الحديث قد جاءت بالتشديد، والمعنى الحَاجَّةُ: الحاجة الصغيرة، والدَّاجَّةُ: الحاجة الكبيرة^(٤).

أما عن الجذر الذي ينسب إليه كلمة (الدَّاجَّة) فالراجح أنه ينتمي إلى جذر (دوج)؛ لذلك أصاب ابن بري في تتبعه للجوهري عندما نسب (الدَّاجَّة) للجذر (دجج)، وحُكِمَ على ألف (الدَّاجَّة) أنها واو؛ لأنه لا أصل لها في اللغة يعرف به ألفه فحمله على الواو أولى، لأن بنات معتل العين الواوي أكثر من معتل العين اليائي^(٥)، قال سيبويه: «وإن جاء اسم نحو: (الثَّاب) لا تدري أمن (الياء) هو أم من (الواو) فاحمله على (الواو) حتى يتبين لك أنها من (الياء)؛ لأنها مبدلة من (الواو) أكثر فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك»^(٦)، وأضاف ابن بري سبباً آخر وهو أن الداججة أصلها (دوج) حملاً على نظيرتها (الحاجة) فأصلها (حوج)، وبذلك تأخذ حكمها.

والتمس ابن بري العذر للجوهري في أنه نسب (الداججة) للجذر (دجج) لأنه قد توهمها

(١) انظر: غريب الحديث للخطابي ٢٥٤/١.

(٢) انظر: غريب الحديث للخطابي ٢٥٥/١، النهاية في غريب الحديث ٣٤١/١.

(٣) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري، تحقيق: د. حاتم الضامن، ط: ٢، ١٩٨٧م، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٣٩/٢، الفائق ٤٤٢/١-٤٤٣، وقيل: إن الزجاجي قد حكى: الدَّاجَّة: الحاجة نفسها وكرر لاختلاف اللفظين. انظر: المحكم ٥٣٤/٧، اللسان ٣٢٢/٥ (دوج)، التاج ٥٨٢/٥ (دوج)، ونُسب هذا القول لابن قتيبة وأنه يرى أن المشهور في (الداججة) التخفيف. انظر: غريب الحديث للخطابي ٢٥٤/١ ولم أقف عليه في غريب الحديث لابن قتيبة.

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث ١٠١/٢.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ١٦٩/١٣، المحكم ٥٣٤/٧ (دوج)، الفائق ٤٤٣/١.

(٦) الكتاب ٤٦٢/٣.

من (الدَّاجَّة) للجماعة الذين يدجُّون على الأرض^(١)، بخلاف الدَّاجَّة التي هي إتياع للحاجة. ولم يُنص الأزهري على أصل الألف في (الدَّاجَّة) وتبعه بذلك صاحب القاموس^(٢)، في حين ذكرها ابن سيده في محكمه تحت جذرها الصحيح (دوج)^(٣)، وتأثر الصفدي والزبيدي^(٤) بتعقب ابن بري للجوهري في هذه المسألة فقد نسبها للجذر (دوج).

(١) انظر: اللسان ٢١٧/٥ (دجج)، القاموس ١٨٦/١ (دجّ)، التاج ٥٤٧/٥ (دجج).

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١٦٣/١١ (داج)، القاموس ١٨٨/١ (داج).

(٣) انظر: المحكم ٥٣٤/٧ (دوج).

(٤) انظر: نفوذ السهم ١٣٥، التاج ٥٨٢/٥ (دوج).

المسألة السادسة عشرة: دحج:

قال الجوهري في فصل (دحج): «وَأَنْدَحَ بَطْنُهُ: اتَّسَعَ»^(١).

قال ابن بري: «وَأَمَّا (أَنْدَحَ بَطْنُهُ) فَصَوَابُهُ أَنْ يَذَكَرَ فِي فَصْلِ (نَدَح)؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَعْنَى السَّعَةِ، لَا مِنْ مَعْنَى الْقَصْرِ، وَمِنْهُ (الْمُنْتَدَح): لِلْمَكَانِ الْوَاسِعِ، وَ(النُّدَح) أَيْضًا: الْأَرْضُ الْوَاسِعَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: لِي عَنْ هَذَا الْأَمْرِ (مَنْدُوحَةٌ)، وَ(مُنْتَدَحٌ) أَي: سَعَةٌ، وَمَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرِيَّ وَهَمَّ فِي جَعْلِهِ (أَنْدَحَ) فِي هَذَا الْفَصْلِ كَوْنُهُ قَدْ اسْتَدْرَكَهُ فَذَكَرَهُ فِي (نَدَح) وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَوَزْنُهُ (أَفْعَلٌ) مِثْلُ: (أَحْمَرٌ)، وَإِذَا جَعَلْتَهُ مِنْ فَصْلِ (دَحَج) فَوَزْنُهُ (أَنْفَعَلٌ) مِثْلُ: أَنْسَلٌ أَنْسِلَالًا، فَكَذَلِكَ أَنْدَحَ أَنْدِحًا، وَالصَّوَابُ هُوَ الْأَوَّلُ»^(٢).

وقد اختلف العلماء في جذر (أَنْدَحَ) على قولين:

١- ذهب الخليل، والجوهري - في قوله الثاني - وابن بري، وتبعهم الصغاني والفيروزآبادي إلى أن (أَنْدَحَ) مأخوذ من الجذر (نَدَح)، ووزنه (أَفْعَلٌ)؛ لأنه يدل على السعة أما (دحج) فيدل على القصر^(٣).

٢- ذهب الأزهري، وابن فارس والجوهري - في قوله الأول - إلى أن (أَنْدَحَ) مأخوذ من الجذر (دَحَج)، ووزنه (أَنْفَعَلٌ)^(٤).

والذي يظهر أن القول الأول هو الراجح؛ لأن العلماء قد صححوا ما حُكي عن أبي عبيد من أنه قال: في (مَنْدُوحَةٌ) من قولك «مالي عنه مَنْدُوحَةٌ» أي: متسع، وأنها مشتقة من (انداح)، والصواب أن (مَنْدُوحَةٌ) مشتقة من (نَدَح) على وزن (مَفْعُولَةٌ)^(٥).

وإذا تأملنا المعنى اللغوي الدقيق لجذر (دَحَج) و(نَدَح)؛ تبين أن (دَحَج) يدل على عدة

(١) الصحاح ٣٦١/١ (دحج) - ٤٠٩/١ (ندح).

(٢) التنبيه والإيضاح ٢٣٣/١ وما بعدها (دحج).

(٣) انظر: العين ٢٠٥/٤ وما بعدها (ندح)، الصحاح ٤٠٩/١ (ندح)، التكملة ١١٦/٢ (ندح)، القاموس المحيط ٢٥٠/١ (ندح).

(٤) انظر: تهذيب اللغة ٤٢٢/٣ (دحج)، مقاييس اللغة ٢٦٥/٢ (دحج)، الصحاح ٣٦١/١ (دحج).

(٥) انظر: الخصائص ٢٨٣/٣ وما بعدها - ٣٣٩، الممتع ٣٢/١.

معانٍ وهي القِصْر، والدفع، وجاء في أحد معانيه السعة^(١)، أما (ندح) فيدل على الكثرة والسعة والفسحة^(٢)، فنجد أن (أندَح) أقرب للجذر (ندح) من الجذر (دحج).

(١) انظر: اللسان ٢٢٢/٥ (دحج)، التاج ٣٥٩/٦ (دحج).

(٢) انظر: اللسان ٢٢٢/١٤ (ندح)، التاج ١٦٧/٧ (ندح).

المسألة السابعة عشرة: دد:

ذكر الجوهري في فصل (دد): «(الدُّدُ): اللهو واللعب»^(١).

قال ابن بري: «وصواب هذا الحرف أن يذكر في فصل (ددن) من باب النون، أو في فصل (ددا) من المعتل؛ لأنه ثنائي محذوف اللام»^(٢).

اختلف العلماء في (دَد) على ثلاثة أقوال:

١- أنه أُثر عن العرب ثلاث لغات صحيحة في (دَد)، وهي (دَدِ)، و(دَدَن) و(دَدَا)، ويرى أبو علي أن نظير (دَدَن)، و(دَدَا)، (دَد) في استعمال اللام تارة نوّناً، وتارة حرف علة، وتارة محذوفة، (لَدُنْ)، و(لَدَا)، و(لَدُ)^(٣).

٢- قيل: أن (دَد) محذوفة اللام، وقد استعملت متممة على ضريين، الأول: (دَدَى) كـ(نَدَى)، والثاني: (دَدَن) كـ(بَدَن)، فهي من أخوات (سَنَه) و(عَضَه) في اختلاف موضع اللام، فلا يخلو المحذوف من أن يكون ياء كقولهم (يَدُ) في (يَدِي)، أو نون كقولهم (لَدُ) في (لَدُنْ)^(٤).

٣- قيل: إن (الدَد) محذوف من (الدَدَن)، و(الدَدَى) مُحوّل عن (الدَدَن)^(٥).

وفي تعقب ابن بري للجوهري جعل الأمر بالخيار في أن تنسب الكلمة (دَد) إلى الجذر (ددن) أو (ددا)، وظاهر كلامه أنه لا يعترف بالجذر (دد)، والذي يظهر لي أن (دَدُ)، و(دَدُنْ)، و(دَدَا) جميعها لغات صحيحة، ذكر ذلك الخليل بن أحمد، وابن الأعرابي والأحمر^(٦)، وقد ورد حديث عن النبي ﷺ أنه قال: ((ما أنا مِنْ دَدٍ وَلَا الدُّدِ مَنِي))^(٧).

(١) الصحاح ٤٧٠/١ (دد).

(٢) التنبيه والإيضاح ٢١/٢ (دد).

(٣) انظر: العين ١٥/٢ (دد)، تهذيب اللغة ٦٩/١٤ (ددن)، المنتخب ٥٤٨، سر الصناعة ٦٨٦/٢، المحكم ٢٧٤/٩ (ددن).

(٤) انظر: الفائق ٤٢٠/١، النهاية في غريب الحديث ١٠٩/٢ (دد).

(٥) انظر: المحكم ٢٧٤/٩ (ددن).

(٦) هو علي بن المبارك الأحمر، صاحب الكسائي، كان مشهوراً بمعرفته بالنحو، وقوة حفظه، (ت: ١٩٤هـ)، انظر: نزهة الألباء ٨٠، إنباه الرواة ٣١٣/٢-٣١٧، انظر رأيه في: العين ١٥/٢ (دد)، تهذيب اللغة ٦٩/١٤ (ددن).

(٧) انظر: الفائق ٤٢٠/١، النهاية في غريب الحديث ١٠٩/٢ (دد).

فجاءت في الحديث (دَد) مما يدل على استعمال هذه الكلمة بجذرها الثنائي. وأما (دَدَن) و(دَدَا) فليست الألف فيه بدلاً من النون في (دَدَن)، فقد نُطقت بالألف ثابتة في الوصل والوقف جميعاً، وذلك كقولهم: هذا دَدَا يا هذا، ورأيت فيك دَدَا مفرطاً، وعجبت من دَدَا أراه فيك، كما يقال: هذا دَدَنُ مفرط، ورأيت فيك دَدَنًا سرَّني، وعجبت من دَدَنٍ رأيته في فلان، ولو كانت الألف في (دَدَا) بدلاً من النون في (دَدَن) لما ثبت في الوصل^(١).

وعند النظر في المعاجم اللغوية نجد أن منهم من جعل (دَدُ)، و(دَدُن)، و(دَدَا) تحت جذر (دد) كالخليل وتبعه بذلك الجوهري^(٢)، ومنهم من جعلها تحت جذر (ددن)^(٣)، ومنهم من ذكرها في باب المعتل (ددا)^(٤).

(١) انظر: سر الصناعة ٦٨٦/٢.

(٢) انظر: العين ١٥/٢ (دد)، الصحاح ٤٧٠/١ (دد).

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٦٩/١٤ (ددن)، المحكم ٢٧٤/٩ (ددن)، اللسان ٢٣٢/٥ (ددن)، التاج ٥/٣٥ (ددن).

(٤) انظر: اللسان ٢٣٣/٥ (ددا)، التاج ٤١/٣٨ (ددو).

المسألة الثامنة عشرة: رَيْقُ:

قال الجوهرية: «والرَيْقُ أيضاً من كل شيء: أفضله وأوّلُه؛ ومنه رَيْقُ الشباب ورَيْقُ المطر»^(١).

قال ابن بري: «رَيْقُ الشَّبَابِ: (فَيْعِلُ)، من رَاقِيَ الشَّيْءُ يَرُوقِيهِ؛ أي: أعجَبَنِي، فحَقُّهُ أن يذكر في فصل (روق) لا (ريق)، فأما قولهم: رَجُلٌ رَيْقٌ: إذا كان على رِيقِهِ فهو من الياء»^(٢).

الخلاف في (رَيْقُ الشباب) من جهتين: الأولى: في جذر الكلمة، والثانية: في الدلالة. أما جذر الكلمة فـ(رَيْقُ) تحتمل أن تكون من الواو أو الياء، لذلك نجد أن هناك أقوالاً في أصلها:

١- قيل: إن أصل (رَيْقُ) الواو، من راق يروق روقاً إذا أعجب^(٣)، وإلى هذا الرأي ذهب ابن بري.

٢- وقيل: إن أصل (رَيْقُ) الياء، من ريق الإنسان وغيره^(٤).

٣- وهناك قول ثالث لابن سيده يجمع القولين السابقين، فقد تكون (رَيْقُ) من الواو، وقد تكون من الياء، لأنه يقال: روقُ الشباب وغيره، ورَيْقُهُ، ورَيْقُهُ^(٥).

(١) الصحاح ١٤٨٨/٤ (ريق).

(٢) التنبيه والإيضاح ٣٨٠/٣ (ريق).

(٣) انظر: الأفعال لابن القوطية، تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي، ط: ٢، ١٩٩٣م، ص: ١٠٤ وما بعدها، المحكم

٣٤٣/٦، الأفعال لأبي عثمان سعيد السَّرْقُسْطِيّ، تحقيق: د. حسين محمد شرف ود. محمد علام، الهيئة العامة

لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٥هـ، ١٠١/٣.

(٤) انظر: العين ١٦٩/٢، المحكم ٣١٠/٦.

(٥) انظر: المحكم ٥٥٢/٦.

وذكر ابن بري أن (رَيْق) على وزن (فَيْعِل) ^(١)، أي أن أصل (رَيْق) (رَيْوِق) ^(٢) التقت الواو والياء، وكانت الأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء ^(٣).
وأما ما يتعلق بالجانب الدلالي في: (رَيْقُ الشباب)، فنرى الجوهرية يجعلها معنى لأول كل شيء، وأفضله، في حين جعلها ابن بري بمعنى الإعجاب، ويمكن تحليل سبب اختلافهما في دلالة: (رَيْقُ الشباب) بالآتي:

- ١- أن الجوهرية استمد هذا المعنى من (رَيْق الإنسان) على وجه الاستعارة، فقيل: رَيْق الشباب، ورَيْق المطر، أي: أوله ^(٤)، وعادة بداية الشباب وبداية المطر أمران يثيران الإعجاب، فنقل ابن بري دلالة: رَيْق الشباب التي تدل على بدايته إلى ما يصدر عن هذه الدلالة، وهي الإعجاب ببداية الشباب والفتوة التي تحمل القوة، وبذلك أوصلنا إلى دلالة أخرى جديدة، ومن هنا تولد اختلافهما.
- ٢- خلاف الجوهرية وابن بري في أصل (رَيْق)، فالجوهرية يرى أنه من جذر (رَيْق)، وابن بري يرى أنه من أصل (رَوِق)، ولكل دلالة تختلف عن الآخر؛ فجذر (رَيْق) يحمل دلالات عدة منها: تردد الماء على وجه الأرض من الضخاخ ونحوه، ومنها الأول،

(١) وإذا سلمنا القول بأن (رَيْقُ الشباب) من الواو فحكمه حكم (سَيْد)، و(مَيْت)، وقد اختلف العلماء في وزن هذه الكلمات، فذهب البصريون إلى أن وزن (سَيْد)، و(مَيْت) (فَيْعِل)، وأصلهما (سَيْوِد)، و(مَيْوِت)، التقت الواو والياء، وكان السابق منهما ساكنًا فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء. انظر: الكتاب ٣٦٥/٤ وما بعدها، الأصول ٢٦٢/٣، شرح كتاب سَبِيوِيَه لأبي سعيد السيرافي، ٣٩/١٨ وما بعدها، المنصف ١٥/٢ وما بعدها، شرح الملوكي ٤٦٤. وتبعهم بذلك ابن بري، وذهب الكوفيون إلى أن (سَيْد)، و(مَيْت) على وزن (فَيْعِل) -بفتح العين-، ثم نُقِل إلى (فَيْعِل) -بكسر العين-، واحتجوا بأنه ليس في الصحيح بناء (فَيْعِل). انظر: الكتاب ٣٦٥/٤، أدب الكاتب ٥٩٩، المنصف ١٦/٢، دقائق التصريف ٢٦٦، شرح الملوكي ٤٦٤، ذهب الفراء إلى أن (سَيْد)، و(مَيْت) على وزن (فَيْعِل) وأصله (سَوِيِد) فأخترت عين الكلمة (الواو) إلى موضع الياء، وقُدِّمت الياء مكان الواو، ثم قُلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء، انظر: شرح كتاب سَبِيوِيَه لأبي سعيد السيرافي، ٤١/١٨ وما بعدها، ونسب الأنباري هذا الرأي للكوفيين، انظر: الإنصاف ٧٩٥/٢.

(٢) انظر: تاج العروس ٣٧٦/٢٥ (رَوِق).

(٣) وهو رأي مختار وقد قدم د. الحمد حججًا تقوي هذا الرأي، انظر: آراء ابن بري التصريفية ١٨٥/١.

(٤) انظر: جمهرة اللغة ٧٩٧/٢، تهذيب اللغة ٢٨٧/٩، مقاييس اللغة ٤٦٨/٢ (رَيْق).

والأفضل، ومنه قولهم: وهو على ريقه: إذا لم يفطر^(١)، وأما الدلالات التي يحملها جذر (روق) فمنها: الرّوق وهو العُمر، والرّوق من الخيل: الحسن الخلق يُعجب الرائي، والشُّجاع، والصافي من الماء ونحوه، والإعجاب بالشيء^(٢). ولم يكن الجوهرية أول من قال: إن (ريِّقُ الشباب) بمعنى أوله وأفضله، فقد سبقه ابن دريد حيث قال: «وريق كل شيء: أوله، ومنه: ريق الشباب، وريق المطر»^(٣)، وقال الأزهري: «وريق كل شيء: أفضله، تقول: ريق الشباب، وريق المطر: ناحيته وطره... ويقال: ريق المطر: أول شؤبويه»^(٤).

(١) انظر: مقاييس اللغة ٤٦٨/٢، التكملة ٦٨/٥ (ريق)، اللسان ٢٧٩/٦ وما بعدها (ريق)، تاج العروس ٣٨٥-٣٨٧ (ريق).

(٢) انظر: جمهرة اللغة ٧٩٥/٢، تهذيب اللغة ٢٨٣/٩، اللسان ٢٦٦/٦ (روق)، تاج العروس ٢٧١/٢٥-٢٧٣ (روق).

(٣) جمهرة اللغة ٧٩٧/٢.

(٤) تهذيب اللغة ٢٨٧/٩.

المسألة التاسعة عشرة: صرر:

قال الجوهري في فصل (صرر): «والصَّرَارِيُّ: المَلَّاح، والجمع الصَّرَارِيُّون، قال العجاج:

جَذَبَ الصَّرَارِيِّينَ بِالْمُكْرُورِ^(١)

ويقال للملَّاح أيضا: الصَّارِي، مثل: القَاضِي نذِكره في المعتل^(٢).

قال ابن بري: «كان حقَّ صَرَارِي أن يذكر في فصل (صَرَ) المعتل اللام، لأن الواحد عندهم (صار)، وجمعه (صُرَاء) وجمع صُرَاء (صَرَارِي)، وقد ذكر الجوهري في فصل (صرى) أن (الصارى): المَلَّاح، وجمعه (صُرَاء)^(٣)، قال ابن دريد: يقال للملَّاح: صار والجمع (صُرَاء)^(٤)، وكان أبو علي يقول: (صُرَاء) واحد مثل حُسَّان للحسن، وجمعه (صراري)^(٥)، واحتج بقول الفرزدق^(٦):

أَشَارِبُ قَهْوَةٍ وَخَدِيدِ زِيرٍ وَصُرَاءٍ لِفَسْوَتِهِ بُخَارٌ^(٧)

ولا حجة لأبي علي في هذا البيت؛ لأن (الصَّرَارِي) الذي هو عنده جمع؛ بدليل قول

(١) البيت من الرجز وقبله:

إِذْ نَفَحَتْ فِي جَلِّهِ الْمَشْجُورِ

انظر: ديوان العجاج ٣٥٠/١، شرح أبيات إصلاح المنطق لأبي محمد يوسف السيرافي، تحقيق: ياسين السواس، الدار المتحدة بدمشق، ط: ١، ١٤١٢هـ، ص: ٢٩٦، جمهرة اللغة ١/١٢٦، تهذيب اللغة ٩/٤٤٢، خزنة الأدب ١/١٦٦، ١٦٨، شرح أدب الكاتب للجواليقي، تحقيق: د. طيبة بودي، مطبوعات جامعة الكويت، ط: ١، ١٤١٥هـ، ص: ٣٤٨.

(٢) انظر: الصحاح ٢/٧١١ (صرر).

(٣) انظر: الصحاح ٦/٢٤٠ (صرى).

(٤) انظر: جمهرة اللغة ١/١٢٦.

(٥) انظر: كتاب الشعر ١٤٧، الحجة ٥/٣٥٣ - ٦/٣٥٠.

(٦) الفرزدق: هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناحية بن عقال، من شعراء العصر الأموي، اشتهر بشعر النقائض بينه وبين جرير، (ت: ١١٠هـ)، انظر: الشعر والشعراء ٤٧١-٤٨٢.

(٧) البيت من الوافر، انظر: شرح ديوان الفرزدق، تحقيق: عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، بمصر، ط: ١،

١٣٥٤هـ، ١/٣٨٨، الحجة للقراء السبعة ٥/٣٥٣ - ٦/٣٥٠، لسان العرب ٢/٢٩ (بخر) - ٨/٢٢٧ (صرر)،

الأغاني ٢١/٢٤٤، تاج العروس ١٠/١٣٥ (بخر)، ١٢/٣١٠ (صرر).

المسيب بن علس^(١) يصف غائصاً أصاب دُرَّةً وهو:

وترى الصَّراري يسجدون لها ويضمُّها بيديه للنَّخر^(٢)

قد استعمله الفرزدق للواحد، فقال:

تري الصَّراري والأمواج تضربه لو يستطيع إلى بريَّةٍ عَبَّرا^(٣)

كذلك قول خلف بن جميل الطُّهوي:

تري الصراري في غبراءٍ مُظلمةٍ تَعْلوه طَوْراً ويعلو فوقها تيرا^(٤)

ولهذا السبب جعل الجوهرية (الصَّراري) واحداً لما رآه في أشعار العرب يُخبر عنه كما يُخبر عن الواحد الذي هو (الصاري)، وظنَّ أن الياء فيه للنسبة كأنه منسوبٌ إلى (صَرارٍ)، مثل (حَواريٍّ) منسوب إلى (حَواريٍّ)، وحواري الرجل: خاصَّته، وهو واحدٌ لا جمع، ويدلُّك على أن الجوهرية لَحَظَ هذا المعنى كونه جعله في فصل (صرر)، فلو لم تكن الياء للنسب عنده لم يُدخله في هذا الفصل^(٥).

تتبع ابن بري الجوهرية في كلمة (صَراري) فيرى أن حقها أن تذكر في فصل (صرى) المعتل اللام لا (صرر) الذي ذكره الجوهرية فيه، وقد تقدم في هذه المسألة اختلافهم في (صَراري) من حيث الإفراد والجمع، ويمكن تحديد أوجه هذا الخلاف بالآتي:

- ١- ذهب الجوهرية إلى أن (الصَّراريين) جمع مفردة (صَراري).
- ٢- ذهب ابن بري إلى أن (صَراري) جمع مفردة (صار)، ويجمع (صار) على (صُراء)، وجمع (صُراء) (صَراري).

(١) اسمه زهير، ولُقب بالمسيب لبيت قاله، من شعراء بكر بن وائل، وهو خال الأعشى، انظر: الشعر والشعراء ١٧٤-١٧٨.

(٢) البيت من الكامل، انظر: الصبح المنير ٣٥٢ ورويت فيه (الصواري)، لسان العرب ٢٤٣٢/٢٨ (صرر)، تاج العروس ٣١٠/١٢ (صرر).

(٣) البيت من البسيط، انظر: لسان العرب ٢٢٧/٨ (صرر)، خزانة الأدب ١٦٧/١، تاج العروس ٣١٠/١٢ (صرر).

(٤) البيت من البسيط، انظر: لسان العرب ٢٢٧/٨ (صرر)، خزانة الأدب ١٦٧/١، تاج العروس ٣١٠/١٢ (صرر).

(٥) التنبيه والإيضاح ١٤٧/٢ وما بعدها (صرر).

٣- ذهب أبو علي الفارسي إلى أن (صُرَّاء) مفرد لا جمع نحو: حُسَّان؛ فهو جُمع جمع تكسير كـ(كُلَّاب وكَلالِب)؛ لأن الصفة تشبه في التكسير بالأسماء، واحتج بيت الفرزدق السابق ذكره^(١).

وقد وافق البغداديُّ رأيَ الجوهري القائل بأن (الصَّرَّارِيين) جمع مفرده (صَرَّارِي)، وردَّ على الأقوال التي خالفت قوله بأنها أقوال تخالف المسموع والمنقول؛ وأجاب عمَّن قال: إن (الصراري) جمع مفرده (صار) بأنه يخالف ما نقله بعض أئمة اللغة، فقد ذهبوا إلى أن (الصراري) مفرد مثل (الصاري) ويُجمع على (الصَّرَّارِيين)^(٢)، وأن جمع الصاري (الصُرَّاء)، وأنشدوا هذا البيت:

إِشْرَافَ مُرْدِيٍّ عَلَى صُرَّائِهِ^(٣)

لذلك يختلف جذر كلٍّ من (الصراري) و(الصاري)، حيث إن (الصراري) تنتمي للجذر (صرر) من مادة الثلاثي المضعف، أما (الصاري) فتتنتمي للجذر (صرى) من مادة الثلاثي المعتل، وهو ما فعله الجوهري في صحاحه.

وأما رده على الفارسي^(٤) الذي ذهب إلى أن (صُرَّاء) مفرد وجمعه (صراري) واحتج بأن الفرزدق قد استعمل (صُرَّاء) للواحد، فقد استعمل الشاعر نفسه (الصراري) للواحد بقوله:

(١) انظر: إيضاح الشعر ١٤٧، الحجة ٣٥٣/٥ - ٣٥٠/٦.

(٢) يقصد السيرافي والجوهري وابن السيد والجواليقي والصغاني والفيروزآبادي، انظر: شرح أبيات إصلاح المنطق ٢٩٦، شرح أدب الكاتب ٣٤٨، الصحاح ٧١١/٢ (صرر)، القاموس ٦٨/٢، ولم أقف عليه عند ابن السيد البَطْلَيْوْسِي في الاقتضاب.

(٣) الرجز لأبي نجم العجلي وقبله:

وَرَفَعَ الظَّلِيمُ مِنْ لَوَائِهِ

انظر: ديوان أبي النجم العجلي تحقيق: د. محمد أديب، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧هـ، ص: ٦٣، المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة الدينوري، صححه: سالم الكرنوكي، دار النهضة الحديثة ببيروت، ١٩٥٣م، ٣٤٨/٢.

(٤) لعل ابن بري قد تأثر في رده على الفارسي من رد البغدادي الذي سبقه.

ترى الصّراري والأمواج تضره لو يستطيع إلى برية عبّرا^(١)

نجد أنه رجع الضمير إلى (الصّراري) مفردًا ثلاث مرات.

وقول الشاعر الآخر:

ترى الصّراري في غبراء مُظلمة تَعْلوه طُورًا ويعلو فوقها تيرا^(٢)

نجد أنه رجع الضمير إلى (الصّراري) مفردًا مرتين.

وقال القطامي^(٣) في وصف غواص دُرّة شبه حبيته بها^(٤):

في ذي جُلول يقضي الموت صاحبه إذا الصّراري من أهواله ارتسما^(٥)

فلو كان (الصّراري) جمعًا لقال: (ارتسموا)^(٦).

والتمس ابن بري العذر للجوهري في قوله بأن (الصّراري) واحد لما رآه في أشعار العرب يخبر عنه كما يخبر عن الواحد الذي هو الصاري، وفي توهمه بأن الياء للنسبة كأنه منسوب إلى (صَرارٍ) مثل: (حواريّ) منسوب إلى (حوارٍ)، ويدل على ذلك أنه قد انتبه لهذا المعنى فجعله في فصل (صرر)، فلو لم تكن الياء للنسبة عنده لم يدخله في هذا الفصل.

ويرى عبد القادر البغدادي أن صاحب القاموس قد أساء حين أورد (الصّراري) في المعتل أيضا جمعًا لـ(الصاري)، مع أن فاعلًا لا يجمع على (فعاعيل)، وإنما يجمع على (فُعّال) أو (فُعّال) نحو (جَبّار وجبايير)، وأن وزن (فعالي) غير موجود في أوزان المفردات من أبنية

(١) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [١٥٣].

(٢) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [١٥٣].

(٣) القطامي: هو عمير بن شبيب بن عمرو بن عباد بن بكر بن عامر، وهو ابن أخت الأخطل الشاعر الأموي، لُقّب بالقطامي، والضبعي، انظر: مقدمة تحقيق ديوان القطامي ٦-٩.

(٤) وقال الحريري بأنه يصف فلكًا، انظر: درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها للقاسم علي الحريري، تحقيق: عبد الحفيظ القرني، مكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة، ط: ١، ١٤١٧هـ، ص: ٤٨٦.

(٥) البيت من البسيط، انظر: ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت، ط: ١/ ١٩٩٠، ص: ٩٩، تهذيب اللغة ١٠/٤٨٩، مقاييس اللغة ١/٤١٨، ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق الفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٢/٤١٧، أساس البلاغة ١/٣٤٠ (رسم)، لسان العرب ١٨٤/٣ (جلل) - ٢٤٣١/٢٧ (صرر) - ٣٦٦٦/٤١ (قضى)، تاج العروس ١٢/٣٠٩ (صرر) - ٢١٩/٢٨ (جلل)، في الديوان: (في ذي حبوك)، انظر: ديوان القطامي ٩٩.

(٦) انظر: خزنة الأدب ١/١٦٦-١٦٨.

سَيَّوِيَه ، فيكون في الأصل منسوباً إلى (صرارة) وهو اسم لنهر، والذي لم يحج، والذي لم يتزوج، أو إلى (صَرَارٍ) بدون هاء وهو اسم وادٍ بالحجاز^(١).
والذي يظهر لي أن (الصراري) مفرد لا كما ذكره ابن بري، ويُجمع على (الصراريين) ولا يُكسَّر؛ حيث أورد ذلك العلماء في كتبهم وهم ابن دريد، والسيرافي، والأزهري، وابن سيده، والبغدادي، والحريري، والجواليقي^(٢)، وينتمي (الصراري) للجذر (صرر) الثلاثي المضعف، ويقال أيضاً للملأح (الصاري) وينتمي للجذر (صرى) الثلاثي معتل اللام.

(١) انظر: خزانة الأدب ١/١٦٦ وما بعدها.

(٢) انظر: جمهرة اللغة ١/١٢٦، شرح أبيات إصلاح المنطق ٢٩٦، تهذيب اللغة ٩/٤٤٢-١٢/١٠٩، المحكم ٨/٢٦٥، ٣٩٥، المخصص ١٠/٢٨، الخزانة ١/١٦٦، درة الغواص ٤٨٦، شرح أدب الكاتب ٣٤٨.

المسألة العشرون: صيص:

قال الجوهري: «والصَّيْصِيَّةُ: شوكة الحَائِكِ التي يُسَوِّي بها السِّدَاةَ واللُّحْمَةَ»^(١).

قال ابن بري: «حَقُّ صَيْصِيَّةٍ (شوكة الحائك) أن تذكر في المعتل؛ لأن لامها ياءٌ، وليس لامها صادًا»^(٢).

يرى الجوهري أن (الصَّيْصِيَّة) ترجع للجذر (صيص)، وتعقبه ابن بري في قوله هذا، فيرى أن (الصَّيْصِيَّة) من الرباعي المضعف وترجع للجذر (صيصي)، وقد ذكر العلماء أن الياء لا تكون أصلية في بنات الأربعة، إلا في التضعيف نحو: (صَيْصِيَّة)^(٣).

وبيَّن الرضي أن الياءين أصلان في الكلمة ولا يمكن القول بأن إحداها زائدة، وعلل ذلك بقوله: «لأن معها ثلاثة أصول، وذلك القول يؤدي إلى التحكم؛ إذ ليس إحدى الياءين أولى من الأخرى، وأيضاً لو قلنا: إن الأولى زائدة لكانت الكلمة من باب (يَيْن) و(بَيْر)، ولو قلنا بزيادة الثانية لكانت من باب (قَلَق)، وكلاهما قليل، ولا يمكن الحكم بزيادتهما معاً؛ لئلا تبقى الكلمة على حرفين»^(٤).

والراجح أن (الصَّيْصِيَّة) ترجع للجذر (صيصي)، لقلّة وزن (فعلية)، فحمل على أوسع البابين، وهو الرباعي المضعف^(٥).

وعلى الرغم من إقرار عدد من العلماء على أن كلتا الياءين من أصول الكلمة^(٦) إلا أننا نجد أغلب المعاجم اللغوية تصنفها تحت جذر (صيص)^(٧).

(١) الصحاح ١٠٤٤/٣ (صيص).

(٢) التنبية والإيضاح ٣٣/٣ (صيص).

(٣) انظر: التكملة ٥٥٩، المنصف ١١١/١ وما بعدها، المحكم ٣٤٨/٨، المقتصد في شرح التكملة ١٢١٩/٢.

(٤) شرح الشافية للرضي ٣٦٨/٢.

(٥) انظر: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم للدكتور عبد الرازق فراج الصاعدي، الجامعة الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ط: ١، ١٤٢٢هـ، ٢١٥/١ وما بعدها، ٢١٩.

(٦) انظر: التكملة ٥٥٩، المنصف ١١١/١ وما بعدها، المحكم ٣٤٨/٨، المقتصد في شرح التكملة ١٢١٩/٢.

(٧) انظر: العين ٤٢٦/٢، جهمرة اللغة ٢٤١/١، ٢٤١، تهذيب اللغة ٢٦٥/١٢، لسان العرب ٣١٥/٨ (صيص)،

القاموس المحيط ٣٠٥/٢، تاج العروس ٢٦/١٨ وما بعدها (صيص).

المسألة الحادية والعشرون: عدد:

قال الجوهري: «وأما قول مَعْن بن أوس^(١):

قَفَا إِنَّهَا أَمَسَتْ قَفَارًا وَمَنْ بِهَا
فإنه يريد تَبَاعَدَ»^(٣).

قال ابن بري: «صوابه أن يذكر (تَمَعَّدَد) في فصل (معد)؛ لأن الميم أصلية، وكذا ذكر سَيِّوِيَه قوهم: (مَعَدَّ) فقال: الميم أصلية؛ لقولهم: تَمَعَّدَد الرجل، ولا يُحْمَل على (تَمَفَّعَل) مثل: (تَمَسَّكَن) لقلته ونزارته، و(تَمَعَّدَد) في بيت ابن أوس هو من قوهم: مَعَدَّ في الأرض إذا أبعد في الذهاب»^(٤).

ذهب سَيِّوِيَه ومعه جمهور العلماء إلى أن (تَمَعَّدَد) على وزن (تَفَعَّلَل)^(٥)، فتكون الميم أصلية وهي فاء الكلمة، ولم يجعل الجوهري الميم أصلاً من أصول الكلمة، بل جعلها حرفاً زائداً؛ بدليل إدراجها تحت الجذر (عدد)، وتعقبه ابن بري في ذكره (تَمَعَّدَد) تحت جذر (عدد).

والذي يظهر أن الصواب هو ما ذهب إليه الجمهور وتبعهم ابن بري، وقد احتج ابن بري بقول جمهور العلماء: إنه إذا جعلت الميم زائدة تكون الكلمة على وزن (تَمَفَّعَل)، وهذا الوزن قليل، بخلاف (تَفَعَّلَل)، فهو كثير^(٦)، وعدَّ ابن جني وزن (تَمَفَّعَل) من الأوزان الشاذة،

(١) هو معن بن أوس بن نصر بن زياد المزني، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام وأسلم، ويعدُّ شاعراً فحلاً مجيداً، من شعراء الإسلام، انظر: مقدمة تحقيق ديوان معن بن أوس ٤-٩١.

(٢) البيت من الطويل، انظر: ديوان معن بن أوس للدكتور نودي القيسي وحاتم الضامن، مطبعة دار الجاحظ ببغداد، ص: ٧٦، تهذيب اللغة ٢/٢٥٩، لسان العرب ١٠/٥٩ (عدد)، ١٤/٩٦ (معد)، تاج العروس ٨/٣٦٨ (عدد)، ٩/١٨١ (معد).

(٣) الصحاح ٢/٥٠٦ (عدد).

(٤) التنبيه والإيضاح ٢/٣٨ (عدد).

(٥) انظر: الكتاب ٤/٣٠٨، الأصول ٣/٢٣٧، التكملة ٥٦١، المنصف ١/١٢٩، دقائق التصريف للقاسم المؤدب، حققه: أحمد ناجي وآخرون، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ، ص: ٣٦٩، المقتصد في شرح التكملة ٢/١٢٢٩ وما بعدها، الممتع ١/٢٥١.

(٦) انظر: الكتاب ٤/٣٠٨، الأصول ٣/٢٣٧، المقتصد في شرح التكملة ٢/١٢٢٩ وما بعدها، الممتع ١/٢٥١.

الشاذة، قال المازني: والجيدة العربية (تَدَرَّع) و(تَسَكَّن)، وهو كلام أكثر العرب^(١)، وأيضاً قال ابن يعيش: «ولو كانت الميم زائدة لكان وزنه (تَمَفَّعَل) ولا يعرف (تَمَفَّعَل) في كلامهم، فأما قولهم: (تمسكن) إذا أظهر المسكنة، و(تمدرع) إذا لبس المدرعة، و(تمندل) من المنديل، فهو قليل من قبيل الغلط، فكأنهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجمل نحو (حوقل) و(سبحل)»^(٢).

(١) انظر: المنصف ١/١٠٧، ١٢٩.

(٢) شرح المفصل ٩/١٥٢.

المسألة الثانية والعشرون: قسر:

قال الجوهرية: «وأما قول العجاج:

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَيْسَرِيٌّ^(١)

فهو الشيخ الكبير، عن الأخفش، ويروى (قَيْسَرِيٌّ) بكسر النون^(٢).

قال ابن بري: «البيت للعجاج، وصوابه أن يذكر في (قنسر)؛ لأنه لا يقوم دليل

على زيادة النون»^(٣).

جعل الجوهرية (قنسرية) -على الرواية الثانية- الواردة في رجز العجاج تحت مادة

(قسر)، ويلزم هذا التصرف منه أن النون زائدة في (قنسرية)، ولم يذكر سبب زيادة النون.

وذكر ابن بري في كتابه التنبيه البيت برواية (قَيْسَرِيٌّ) ولم يشر إلى أن الجوهرية ذكر

البيت بروايتين، وفي هذه الرواية تعقبه، حيث ذكر الجوهرية (قَيْسَرِيٌّ) تحت جذر (قسر)،

واحتج بأنه لا يوجد دليل على زيادة النون، وقد تأثر الصغاني بهذا التعقب لابن بري، فذكر

في التكملة وهم الجوهرية بأن النون زائدة في (قَيْسَرِيٌّ)^(٤).

والذي يظهر أن الصواب هو ما ذهب إليه ابن بري، وهو اتباع لمذهب سيوييه، فقد

قال عن زيادة النون: «فأما إذا كانت ثانية ساكنة فإنها لا تزداد إلا بثبت»^(٥)، ويجزم الثماني

بأصالة الثون إذا وقعت مقابلة لبعض حروف الأصل، ما لم تكن ثلاثة ساكنة، حتى يقوم

دليل على زيادتها^(٦).

وذكر ابن يعيش أن التاء والنون لم تكثر زيادتهما في الكلام كزيادة الألف والواو والياء

(١) البيت من الرجز وبعده:

والدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ

انظر: ديوان العجاج ٤٨٠/١، المحكم ٦/٦١٣، المخصص ٤٥/١، لسان العرب ٩٩/١٢ (قسر)، ٢٠٠/١٢

(قنسر)، تاج العروس ٤١٣/١٣ (قسر)، ٤٨١/١٣ (قنسر).

(٢) الصحاح ٧٩١/٢ (قسر).

(٣) التنبيه والإيضاح ١٨٨/٢ (قسر).

(٤) انظر: التكملة ١٧٨/٣ (قنسر).

(٥) انظر: الكتاب ٣٢٣/٤.

(٦) انظر: شرح التصريف للثماني ٢٤٩.

والهمزة، ويرى أنه من الضرورة العمل بالمثال، نحو: (عَنَّتِر) لا يوجد اشتقاق يدل على الأصل من الزائد، وقد جاءت التاء والنون في مقابلة الأصول في كلمة (جَعَفَر)، فحكم على التاء والنون في (عَنَّتِر) بالأصالة؛ لأن الأصل عدم الزيادة^(١).

وعدَّ ابن دريد والأزهري (قنسر) من الرباعي المجرد^(٢)، وذكره أيضاً الفيروز تحت جذر (قنسر)^(٣)، وذكر الزبيدي أن شيخه^(٤) تكلف في الدفاع عن الجوهري؛ لرفع هذا الوهم ووصف دفاعه بالضعف حيث قال: «وقد تكلف شيخنا لدفع هذا الإيراد عن الجوهري بما لا يصلح أن يقوم في الحجاج، فأعرضت عنه»^(٥).

(١) انظر: شرح الملوكي ١٦٨.

(٢) انظر: تاج العروس ٤٨٢/١٣ (قنسر).

(٣) انظر: القاموس المحيط ١٢١/٢.

(٤) شيخ الزبيدي هو الإمام الحافظ محمد بن الطيب الفاسي، صرح بذلك الزبيدي في مقدمته قائلاً: «ومن أجمع ما كُتِبَ عليه مما سمعت ورأيت شرح شيخنا الإمام اللغوي أبي عبد الله محمد بن الطيب بن محمد الفاسي، المتولد بفاس سنة ١١١٠، والمتوفى بالمدينة المنورة سنة ١١٧٠، وهو عمدي في هذا الفن، والمقلد جيدي العاطل بجلى تقريره المستحسن، وشرحه هذا عندي في مجلدين ضخمين» تاج العروس ٣/١.

(٥) تاج العروس ٤٨٢/١٣ (قنسر).

المسألة الثالثة والعشرون: قَلَح:

ذكر الجوهري في فصل (قَلَح): «و(الْقَلْحَمُّ): المسنُّ من كلِّ شيء، وهو ملحَقٌ بِجَرْدِخَلٍ، بزيادة الميم، قال الراجز:

قَد كُنْتُ قَبْلَ الْكَبْرِ الْقَلْحَمِّ^(١)»^(٢)

قال ابن بري: «البيت لرؤبة بن العجاج، وبعده:

وَقَبْلَ نَحْضِ الْعَضْلِ الْزَيْمِ

وصواب (قَلْحَمِّ) أن يذكر في فصل (قَلْحَم)؛ لأن في آخره مِيمَيْن: إحداهما أصلية، والأخرى زائدة؛ لأنه يقال للمسن: قَحْمٌ، فالميم الأخيرة في (قَلْحَمِّ) زائدة للإلحاق، كما كانت الباء الثانية في (جَلْبَب) زائدة للإلحاق بـ(دَحْرَج)، وإنما أُتِيَ باللام في (قَلْحَمِّ) لأنه يقال: رجلٌ قَحْلٌ، قَحْمٌ: للمسنِّ، فركب اللفظ منهما، وكذلك في الفعل قالوا: (قَلْحَمِّ)»^(٣).

(قَلْحَمِّ) رباعي مزيد بحرف - الميم الأخيرة - للأسباب الآتية:

١- أن كل اسم ضوعفت عينه أو لامه، أو كررت إحداهما، وكان فيه سوى ذلك الحرف ثلاثة أحرف أصول حكمت على ذلك الحرف بالزيادة، إلا أن يوجد دليل على أنه حرف أصلي^(٤).

٢- قال ابن جني: «اعلم أن القياس المطرد في إلحاق بنات الأربعة بالخمسة أن تُكرّر اللام كما فعلت ذلك في (مَهْدِدٍ وَقَرْدَدٍ)؛ لأن محل الخمسة من الأربعة محل الأربعة من الثلاثة»^(٥).

٣- وأيضاً ما ذكره ابن بري أنه يقال للمسن: قَحْمٌ، فالميم الأخيرة في (قَلْحَمِّ) زائدة

(١) البيت من الرجز، انظر: ديوان رؤبة بن العجاج ١٤٢، التنبيه والإيضاح ٢٤٦/١ (قَلَح)، اللسان ٢٤٧/٥ (درق) - ١٧٢/١٢ (قَلْحَم)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ١١٤٣/٢، ١٣٢٦/٣.

(٢) الصحاح ٣٩٧/١ (قَلَح) - ٢٠١٥/٥ (قَلْحَم).

(٣) التنبيه والإيضاح ٢٤٦/١.

(٤) انظر: الكتاب ٣٢٦/٤، شرح كتاب سَبَوِيَّهِ لأبي سعيد السيرافي، (دار الكتب العلمية)، ٢١٧/٥.

(٥) المنصف ٤٧/١، ١٧٨.

للإلحاق، كما كانت الباء الثانية في (جَلْبَب) زائدةً للإلحاق بـ(دَحْرَج).
ولقد أصاب ابن بري في تتبعه للجوهري في هذه المسألة، فحق (قَلْحَم) أن يذكر في
فصل (قَلْحَم)، وقد تنبه الجوهري لخطئه فنراه يذكر (قَلْحَم) مرة أخرى في فصل (قَلْحَم)،
إلا أنه قد وهم بالتعليل فقال: «وقد ذكرناه في باب الحاء؛ لأن الميم زائدة»^(١)، والصواب ما
ذكره ابن بري أن الميم الأولى أصلية وهي لام الكلمة، والثانية زائدة للإلحاق، بل إن
الجوهري قد أثبت ذلك عندما ذكر أن (قَلْحَم) ملحقٌ بـ(جِرْدَحْل) وهو موافقٌ تمامًا
لـ(قَلْحَم) في عدد الحروف والحركات والسكنات.
وعند النظر في أمهات المعاجم اللغوية نجد أنهم نسبوا (قَلْحَم) للجذر (قَلْحَم)^(٢)، ولم
أقف على مَنْ نسبته للجذر (قَلْحَم)، مما يدل دلالة واضحة أن الميم الأولى في (قَلْحَم) أصلية
وهي لام الكلمة.

(١) الصحاح ٢٠١٥/٥ (قَلْحَم).

(٢) انظر: العين ٤٢٢/٣ (قَلْحَم)، تهذيب اللغة ٣٠٢/٥ (قَلْحَم)، المحكم ٣٥/٤ (قَلْحَم)، التكملة والذيل والصلة،

١٢٦/٦ وما بعدها (قَلْحَم)، القاموس المحيط ١٦٤/٤ (قَلْحَم)، اللسان ١٧٢/١٢ (قَلْحَم)، التاج ٢٩٤/٣٣

(قَلْحَم).

المسألة الرابعة والعشرون: ليه:

قال الجوهري: «واللآت: اسم صنم كان لثقيف، وكان بالطائف...»^(١).

قال ابن بري: «حقُّ اللآت أن تذكر في فصل (لوي)؛ لأن أصله (لويّة)، مثل (ذات) من قولك (ذاتُ مال) والتاء للتأنيث، وهو من لوى عليه يلوي: إذا عطف؛ لأن الأصنام يُلوى عليها ويُعكف»^(٢).

وردت كلمة اللات في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾^(٣)، واختلف القراء في قراءتها، قرأ الجمهور (اللآت) خفيفة التاء، أما ابن عباس^(٤) وطائفة معه^(٥) فقرأوها بالتشديد (الآت)^(٦)، والمعنى عند من قرأ بتخفيف التاء اسم صنم لثقيف بالطائف^(٧)، أما من قرأ بالتشديد فهو اسم لحجر كما قال ابن عباس: «كان رجلاً بسوق عكاظ يُلْتُ السمن والسويق عند صخرة، ويطعمه الحاج، فلما مات عبدوا الحجر الذي كان عنده إجلالاً لذلك الرجل، وسَمَّوه باسمه»^(٨).

(١) الصحاح ٢٢٤٩/٦ (ليه).

(٢) التنبيه والإيضاح ٣٧٥/٥ (ليه).

(٣) النجم: ١٩، واختلف القراء في الوقوف عند (اللآت) روى ابن النحاس عن الكسائي أن يوقف عليها بالهاء، وقال غيره: الوقوف بالتاء وهو ما كتب بالمصحف، انظر: إعراب القرآن ٢٧٢/٤، وذكر الزجاج ووقف الكسائي بالهاء وامتدحه بأنه قياس، إلا أنه قال: «الأجود في هذا اتباع المصحف، والوقوف عليها بالتاء» انظر: معاني القرآن وإعرابه ٧٣/٥.

(٤) هو عبد الله بن العباس بن المطلب بن هشام بن عبد مناف، صحابي وهو ابن عم رسول الله صل الله عليه وسلم، ويسمى بالبحر؛ لسعة علمه ﷺ، (ت: ٦٨هـ)، انظر: أسد الغابة ١٨٦/٣-١٩٠.

(٥) وهم مجاهد، ومنصور بن المعتمر، وأبو صالح، وطلحة، وأبو الجوزاء، ويعقوب. انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٤٧، البحر المحيط ١٥٨/٨، معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين بدمشق، ط: ١، ١٤٢٢هـ، ١٨٤/٩ وما بعدها.

(٦) انظر: معاني القرآن للقراء ٩٧/٣ وما بعدها، المحتسب ٢٩٤/٢، مختصر في شواذ القرآن ١٤٧، النشر في القراءات العشر لمحمد الجزري، دار الكتب العلمية ببيروت، ط: ١، ١٤١٨هـ، ٢٨٣/٢، البحر المحيط ١٥٨/٨، معجم القراءات ١٨٤/٩ وما بعدها.

(٧) البحر المحيط ١٥٨/٨، معجم القراءات ١٨٤/٩.

(٨) البحر المحيط ١٥٨/٨، معجم القراءات ١٨٥/٩.

وقد اختلف العلماء حول أصل كلمة (اللآت)، وفي اختلافهم نرى أنهم لم يتعرضوا للألف واللام فتبين أنها زائدة^(١)؛ لذلك نجدهم قد حذفوها عندما بينوا أصلها، إلا أن هذه الزيادة زيادة لازمة كما في (الذي) و(التي)، واستدل ابن جني على صحة زيادة الألف واللام بقوله: «... أن اللآت والعزى علمان بمنزلة (يُعوث) و(يُعوق) و(نَسْرٍ) و(مَنَاءَ)، وغير ذلك من أسماء الأصنام، فهذه كلها أعلام، وغير محتاجة في تعريفها إلى الألف واللام، وليست من باب الحارث والعباس وغيرهما من الصفات التي تغلب غلبة الأسماء، فصارت أعلاماً وأُقرت فيها لام التعريف على ضرب من توسم روائح الصفة فيها فتحمل على ذلك فوجب أن تكون اللام فيها زائدة، ويؤكد زيادتها فيها أيضاً لزومها إياها كلزوم لام (الذي) و(الآن) وبابه»^(٢)، وقد وردت (اللآت) في الشعر مجردة من الألف واللام، قال عمرو بن الجُعيد:

فإني وتُرْكي وصل كَأْسٍ لَكَالذي تَبْرَأ من لَاتٍ وكان يَدِينُهَا^(٣)

واختلف العلماء في أصل (اللآت) على عدة أقوال، هي:

- ١- قيل: إن التاء أصلية، وهي لام الكلمة كالباء في (باب)، وألفه منقلبة عن ياء؛ لأن مادة (ليت) موجودة، فإن كانت مادة (لوت) موجودة، جاز أن تكون منقلبة من الواو، فتكون من لائه يليته إذا صرفه عن الشيء، كأنهم يريدون أن يصرف عنهم الشر^(٤).
- ٢- وقيل: يجوز أن يكون من لات يليت وألت في معنى النقص^(٥).
- ٣- وقيل: التاء للتأنيث، ووزنها (فعله) من (لوي)، لأنهم كانوا يلوون عليها، ويعكفون للعبادة، أو يلتوون عليها أي: يطوفون، والأصل (لَوِيَّة) حذفت لامها، فبقيت (لوه)

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ١١، سر الصناعة ٣٥٩/١، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي

الفرقان لأبي عبد الله محمد القرطبي، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢٧هـ، ٣٦/٢٠.

(٢) سر الصناعة ٣٥٩ / ١.

(٣) البيت من الطويل، انظر: كتاب الأصنام لأبي المنذر هشام الكلبي، تحقيق: أحمد زكي باشا، ط: ٣، مطبعة دار

الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٥م، ص: ١٦، معجم البلدان ٤/٥ (لات).

(٤) انظر: معجم البلدان ٤/٥ (لات)، البحر المحيط ١٥٨/٨، إعراب القرآن وبيانه لحبي الدين الدرويش، دار ابن

كثير للطباعة بدمشق، ط: ٧، ١٤٢٠هـ، ٣٢٧/٧.

(٥) انظر: المحكم ٤/٢٥ (لوه)، معجم البلدان ٤/٥ (لات).

وفتحت الواو لمجاورة الماء^(١)، وهو ما ذهب إليه ابن بري.

٤- وقيل: أصل (اللات): (لَوْهَةٌ) على وزن (فَعْلَةٌ) من لاهَ السرابُ يلوهُ إذا لمع وبرق، وقلبت الواو ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها وحذفوا الهاء؛ لكثرة الاستعمال واستثقال الجمع بين هاءين^(٢).

٥- وقيل: أصلها (لاهة) مثل: شاهة وهي من لاهت أي اختفت^(٣).

وقد أمسك بعض علماء اللغة عن الحديث في اشتقاق اللات والنسبة إليه، قال ابن دريد: «وإن حُمِلت هذه الكلمة على الاشتقاق لم أحب أن أتكلم فيها»^(٤)، ويقول السيرافي أيضاً: «إن الذاهب منه هاء، وإن أصله لاهة؛ لأن القوم الذين سموه بذلك هم الذين اتخذوها إلهة، وعبدوها، ولا أحب الخوض في هذا»^(٥).

وأن التاء في (اللات) للتأنيث صرح بذلك أبو علي الفارسي^(٦)، والراجح أن (اللات) تنسب للجذر (لوي) للأسباب التالية:

١- بين جمع من أهل اللغة أن (اللات) من (لوي)، فقد ذكر ابن سيده (اللات) تحت جذر (لوي)^(٧)، واقتصر الزمخشري والبيضاوي^(٨) على ذكر هذا القول في اشتقاق (اللات)^(٩)، وجاء في القاموس (اللات) من (لوي)^(١٠).

(١) انظر: معجم البلدان ٤/٥ (لات).

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ٤٢/١٣، المحكم ٤٢٥/٤ (لوه).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٥/٢٠.

(٤) الجمهرة ٨٠/١ (لت).

(٥) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ٤٢/١٣.

(٦) انظر: التعليقة ٩٤/١.

(٧) انظر: المحكم ٤٥٦/١٠ (لوي).

(٨) هو ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، كان إماماً عارفاً بالفقه والتفسير والعربية، من مؤلفاته: مختصر الكشاف، والمنهاج في الأصول، وشرح كافية ابن الحاجب، (ت: ٦٨٥هـ)، انظر: بغية الوعاة ٥٠/١.

(٩) انظر: الكشاف ٦٤١/٥، أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير لناصر الدين البيضاوي، دار صادر بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م، ١٠٢٣/٢.

(١٠) انظر: القاموس المحيط ٣٨٠/٤ (لوي).

٢- أن بنات معتل العين الواوي أكثر من معتل العين اليائي^(١)، قال سيبويه: «وإن جاء اسم نحو: (النَّاب) لا تدري أمن (الياء) هو أم من (الواو) فاحمله على (الواو) حتى يتبين لك أنها من (الياء)؛ لأنها مبدلة من (الواو) أكثر فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك»^(٢).

٣- وأيضا توافق الجذر (لوي) مع معنى (اللأت) وهو ما بينه ابن بري حيث إن الأصنام يلوى عليها ويعكف.

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ١٦٩/١٣، المحكم ٥٣٤/٧ (دوج)، الفائق ٤٤٣/١.

(٢) الكتاب ٤٦٢/٣.

المسألة الخامسة والعشرون: مان:

قال الجوهرية: «التَّمِنَّةُ: الإِعلامُ. والمِنَّةُ: العلامة، وفي حديث ابن مسعود^(١): ((إنَّ طول الصلاة وقصر الخطبة مِنَّةٌ من فقه الرجل))^(٢)، قال الأصمعي: سألتني شعبة عن هذا الحرف، فقلت: (مِنَّةٌ)، أي: علامةٌ لذكاءٍ وخليقٍ لذكاء، قال الراجز^(٣):

إِنَّ اكْتِحَالَاً بِالْتَّقِيِّ الْأَبْلَجِ
وَنَظْرًا فِي الْحَاجِبِ الْمُنْزَجِّجِ
مِنَّةٌ مِنَ الْفَعَالِ الْأَعْوَجِ^(٤)

وهذا الحرف هكذا يروى في الحديث والشعر -بتشديد النون- وحقه عندي أن يقال: مَيِّنَةٌ، مثال مَعِينَةٍ عَلَى (فَعِيلَةٌ)؛ لأن الميم أصلية، إلا أن يكون أصل هذا الحرف من غير هذا الباب، فتكون (مِنَّةٌ) (مَفْعَلَةٌ) من إنَّ المكسورة المشددة^(٥).

قال ابن بري: «قال الأزهرية: الميم في (مِنَّةٌ) زائدة؛ لأن وزنها (مَفْعَلَةٌ)، وأما الميم في (تَمِنَّةٌ) فأصل^(٦)؛ لأنها من (مَأْتٌ) أي: تَهَيَّأْتُ، فعلى هذا تكون التَّمِنَّةُ: التَّهَيَّأَةُ^(٧).

وقال أيضاً: «(المِنَّةُ) -على قول الأزهرية- كان يجب أن تذكر في فصل (أنن)، وكذا قال أبو علي في التذكرة، وفسره في الرجز الذي أنشده الجوهرية:

إِنَّ اكْتِحَالَاً بِالْتَّقِيِّ الْأَبْلَجِ

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، من أصحاب رسول الله ﷺ، روى عنه كثيراً من الأحاديث، (ت: ٣٢٢هـ)، انظر: أسد الغابة ٣/٢٨٠-٢٨٦.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، باب تخفيف الصلاة والخطبة، (٨٦٩)، ٥٩٤/٢، وأبو عبيد في غريبه ٧٢/٥، والخطابي في غريبه ٢٥٩/٢، والبيهقي في سننه الكبرى، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط: ٣، ١٤٢٤هـ، ٢٩٤/٣ وما بعدها.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ١٥/٥٦٤، لسان العرب ١/١٧٨ (أنن)، ١٠/١٤ (مان)، تاج العروس ٣٦/١٤٠ (مان).

(٥) الصحاح ٥/٢١٩٩ (مان).

(٦) انظر: تهذيب اللغة ١٥/٥٦٣.

(٧) التنبيه والإيضاح ٥/٣٢٢ (مان).

قال: والنَّقِيُّ: الثَّغْرُ: وَمِثْنَةٌ: مَخْلَقَةٌ، وقوله: (من الفعال الأعوج) أي: هو حرامٌ لا ينبغي»^(١).

اختلف العلماء في أصالة الميم وزيادتها في كلمة (مِثْنَةٌ) على قولين:
 ١- ذهب بعض العلماء إلى أن الميم أصل من أصول كلمة (مِثْنَةٌ)، وهي على وزن (فَعْلَةٌ)^(٢)، وهي ترجع للحذر (مأن)، وإلى هذا القول ذهب الجوهري.
 ٢- ذهب الأزهري وتبعه بعض العلماء إلى أن الميم زائدة في (مِثْنَةٌ)، فيكون وزنها (مَفْعَلَةٌ)^(٣)، وإلى هذا القول ذهب ابن بري، وقال النووي: إن الأكثرين قد قالوا بهذا القول^(٤).

وقد اختلف أصحاب القول الثاني في اشتقاق (مِثْنَةٌ) على ثلاثة آراء هي:
 ١- قيل: إنها مشتقة من معنى (إنَّ) المكسورة المشددة لا من لفظها^(٥).
 ٢- يرى اللِّحْيَانِيُّ^(٦) أن الهمزة بدل من الظاء في (المِظْنَةُ)^(٧).
 ٣- أضاف الزمخشري قولاً ثالثاً، وهو أنها اشتقت من لفظها بعد ما جعلت اسماً^(٨).
 والذي يظهر أن الميم في (مِثْنَةٌ) زائدة، أما اشتقاقها فيستبعد رأي اللِّحْيَانِيِّ القائل: إن الهمزة بدل من الظاء في (المِظْنَةُ)^(٩)، فقد وصفه ابن الأثير بالغرابة، ولعل السبب أن الظاء لم

(١) التنبيه والإيضاح ٣٢٢/٥ وما بعدها (مأن).

(٢) انظر: غريب الحديث للخطابي ٢/٢٦٠، صحيح مسلم بشرح النووي ٦/١٥٨.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ١٥/٥٦٣، مقاييس اللغة ٥/٢٩٢، الفائق ١/٦٣، النهاية في غريب الحديث ٤/٢٩٠.

(٤) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي ٦/١٥٨.

(٥) انظر: غريب الحديث للخطابي ٢/٢٦٠، الصحاح ٦/٢١٩٩، الفائق ١/٦٣.

(٦) هو أبو الحسن علي بن المبارك اللِّحْيَانِيُّ، أخذ عن الكسائي وأبي عمرو الشيباني والأصمعي، من مؤلفاته: النوادر، انظر: بغية الوعاة ٢/١٨٥.

(٧) انظر: تهذيب اللغة ١٥/٥٦٣، غريب الحديث للخطابي ٢/٢٦٠، النهاية في غريب الحديث ٤/٢٩٠، لسان العرب ١/١٧٨ (أنن)، ١٠/١٤ (مأن)، تاج العروس ٣٤/١٩٤ (أنن)، ٣٦/١٤٠ (مأن).

(٨) انظر: الفائق ١/٦٣.

(٩) انظر: تهذيب اللغة ١٥/٥٦٣، غريب الحديث للخطابي ٢/٢٦٠، النهاية في غريب الحديث ٤/٢٩٠، لسان العرب ١/١٧٨ (أنن)، ١٠/١٤ (مأن)، تاج العروس ٣٦/١٤٠ (مأن).

يُسمع إبدالها من الهمزة^(١)، وحقيقة كلمة (مئنة) هو قول الزمخشري: «أئها (مفعلة) من معنى (إن) التأكيدية غير مشتقة من لفظها؛ لأن الحروف لا يشتق منها، وإنما ضمنت حروف تركيبها لإيضاح الدلالة على أن معناها فيها»^(٢)، ومن ذلك قولهم: «سألتك حاجة فلانيت فيها، إذا قال: لا، لا، وأنعم لي فلان إذا قال: نعم، والمعنى مكان قول القائل: إنه كذا»^(٣). وقد أثر الخلاف السابق في أصل (المئنة) على المعاجم اللغوية فنجد (المئنة) ذكرت في جذر (أنن) وجذر (مأن)^(٤).

(١) الهمزة لا تبدل إلا من الألف، والياء، والواو، والهاء، والعين. انظر: سر صناعة الإعراب ١/٧٢.

(٢) الفائق ١/٦٣.

(٣) الحلبيات ٣٢٦ وما بعدها.

(٤) انظر: لسان العرب ١/١٧٨ (أنن)، ١٠/١٤ (مأن)، تاج العروس ٣٤/١٩٤ (أنن)، ٣٦/١٤٠ (مأن).

المسألة السادسة والعشرون: نيف:

قال الجوهري في فصل (نيف): «(النَّيْفُ): الزِّيَادَةُ، يُخَفَّفُ وَيُشَدَّدُ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْوَاوِ... وَقَصْرُ نَيْفٍ، وَنَاقَةٌ نَيْفٌ، وَجَمَلٌ نَيْفٌ: أَي طَوِيلٌ»^(١).

قال ابن بري: «وَحَقُّ النَّيْفِ أَنْ يَذَكَرَ فِي فَصْلِ (نُوفٍ)، يُقَالُ: نَافٌ يُنُوفُ: أَي طَالَ، وَإِنَّمَا قَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً عَلَى جِهَةِ التَّخْفِيفِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: صَوَّانٌ وَصِيَّانٌ، وَطَوَّالٌ وَطِيَّالٌ»^(٢).

تتبع ابن بري الجوهري في النص السابق في كلمة (النَّيْفِ)، فيرى الجوهري أنها ترجع للجذر (نيف)، أما ابن بري فيرى أنها ترجع للجذر (نوف)، وقد اختلف العلماء في أصل (النَّيْفِ) على قولين:

١- ذهب الخليل بن أحمد وتبعهم الزبيدي^(٣) في مختصره والجوهري إلى أن (النَّيْفِ) أصلها (نيف)^(٤).

٢- ذهب ابن دريد، وابن جني، وابن فارس، وابن بري وغيرهم من العلماء إلى أن (النَّيْفِ) أصلها (نوف)^(٥).

والراجح أن كلمة (النَّيْفِ) ترجع للجذر (نوف) للأسباب الآتية:

١- تأييد أغلب العلماء أن (النَّيْفِ) مأخوذة من (نوف)^(٦)، وحتى الجوهري الذي ذهب

(١) الصحاح ١٤٣٦/٤ (نيف).

(٢) التنبيه والإيضاح ٥٤٠/٤ (نيف).

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الزبيدي، نشأ بإشبيلية، إمام عصره في النحو وحفظ اللغة، من مؤلفاته: مختصر العين، وأبنية سببويه، والموضح، (ت: ٣٧٩هـ)، انظر: وفيات الأعيان ٣٧٢/٤-٣٧٤، بغية الوعاة ٨٣/١ وما بعدها.

(٤) انظر: العين ٢٨٢/٤ (نيف)، الصحاح ١٤٣٦/٤ (نيف)، مختصر العين لأبي بكر محمد الزبيدي، تحقيق: محمد الرحيلي (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، ١٩٤١هـ، ٧٠٨/٢ (نيف).

(٥) انظر: الجمهرة ٩٧٢/٢ (نوف)، الاشتقاق لأبي بكر محمد بن دريد، تحقيق: عبد السلام هارون، ط: ١، ١٤١١هـ، دار الجيل ببيروت، ١٦/١، مجمل اللغة ٨٤٨/٣ (نوف)، التكملة للصغاني ٥٧٥/٤ (نوف)، اللسان ٣٨٦/١٤ (نوف)، القاموس المحيط ١٩٦/٣ (نوف)، التاج ٤٤٣/٢٤ (نوف).

(٦) انظر: الجمهرة ٩٧٢/٢ (نوف)، الاشتقاق ١٦/١، مجمل اللغة ٨٤٨/٣ (نوف)، التكملة للصغاني ٥٧٥/٤

إلى أن أصلها (نيف) قال: «وأصله من الواو^(١)»، وهذا اعتراف منه بأن الأصل (نوف)، والتمس الزبيدي له العذر فقال: «وكأنه نظر إلى ظاهر اللفظ»^(٢).

٢- عدم وجود جذر (نيف) في كثير من المعاجم، ووجود جذر (نوف) وإثباتهم له، يدل على صحة نسبة (النِّياف) لـ(نوف)، قال صاحب القاموس: «وأفرد الجوهري له تركيب (نيف) وهما والصواب ما فعلنا؛ لأن الكلَّ واويُّ»^(٣).

وكلمة (نياف) قلبت الواو فيها إلى ياء، والقاعدة أن الواو تقلب ياء إذا وقعت بعد كسرة في الطرف، أو وقعت عيناً لمصدر فعل أعلت فيه، وقبلها كسرة، وبعدها ألف، أو تكون عيناً لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، أو أن تقع طرفاً رابعة فصاعداً بعد فتح، أو تقع متوسطة إثر كسر، وهي ساكنة في المفرد، أو تكون الواو لاماً لـ(فُعُلى) ووصفاً، أو أن تجتمع الواو والياء في كلمة والسابق منهما متأصل ذاتاً وسكوناً، أو تكون الواو لاماً لـ(مَفْعول) الذي ماضيه (فَعِل)، أو تكون لام (فُعول)، أو تقع عيناً لـ(فُعَل) صحيح اللام^(٤). وكلمة (نياف) لم تكن من هذه المواضع؛ لذلك نجد أن العلماء اختلفوا في سبب القلب في هذه الكلمة على عدة أقوال هي كالتالي:

- ١- ذكر ابن دريد أن الأصل في (نِياف) هو (نِوافاً)، فقلبوا الواو ياء لكسر ما قبلها^(٥).
- ٢- نُسب لابن جني أنه ذكر أن أصل في كلمة (نِياف) هو (نِواف) قلبت الواو ياءً تخفيفاً لا وجوباً، كما أجازوا (خِوان)، و(صِوان)، و(صِوار) على أنه حُكي (صِيان)، و(وصِيارٌ)، وذلك تخفيفاً لا وجوباً^(٦)، وهو ما ذكره ابن بري إلا أنه لم ينسبه لابن جني.
- ٣- قيل: إن أصل في (النِياف) هو (نِواف) قلبت الواو ياءً شذوذاً؛ لأنه ليس بمصدر ولا بجمع^(٧).

(نوف)، اللسان ٣٨٦/١٤ (نوف)، القاموس المحيط ١٩٦/٣ (نوف)، التاج ٤٤٣/٢٤ (نوف).

(١) الصحاح ١٤٣٦/٤ (نيف).

(٢) التاج ٤٤٥/٢٤ (نوف).

(٣) القاموس المحيط ١٩٧/٣ (نوف).

(٤) انظر: سر الصناعة ٧٣٢/٢-٧٣٧، شرح الملوكي ٢٥٩-٢٦٣، شذا العرف في فن الصرف ٢٠٩-٢١٢.

(٥) الاشتقاق ١٦/١.

(٦) انظر: اللسان ٣٨٧/١٤ (نوف)، نفوذ السهم ٣٢٧ (نيف)، التاج ٤٤٣/٢٤ (نوف).

(٧) انظر: حاشية شرح الشافية للرضي ١٣٢/٣.

وفي قول ابن دريد: إن الواو قلبت ياءً لانكسار ما قبلها وهم، فهي وإن تحقق بها هذا الشرط إلا أن شرط الجمع لم يتحقق؛ لذلك لم يكن إبدال الواو ياءً في (نياف). بمقيس، فوجب تصحيح هذه الكلمة، لكن وجود كلمات قد أبدلت الواو فيها ياء شذوذاً قد شفعت لإبدال الواو ياءً في (نياف) وذلك نحو: (ديوان) الأصل فيها (دَوَّان) فلا تقلب الواو الأولى منها ياء وإن سبقت بكسر؛ لأنها قد تحصَّنت بالإدغام، ومع ذلك قالوا (ديوان) شذوذاً تخفيفاً^(١)، وكذلك (صِيان) و(صِيار) السابق ذكرهما؛ لذلك قد يكون القلب الحاصل في (نياف) شاذاً للتخفيف.

أما عن سبب قلبهم الواو ياءً في (نياف) دون غيرها من الحروف لأنها حرف مجهور، وتوسط مخرجها من الفم حيث تخرج من وسط اللسان، وفيها من الخفة ما ليس في غيرها؛ لذلك كانت الياء أكثر إبدالاً من باقي الحروف^(٢).

(١) انظر: سر الصناعة ٧٣٥/٢، شرح الملوكي ٢٥٣ وما بعدها.

(٢) انظر: شرح الملوكي ٢٤١.

المسألة السابعة والعشرون: هوأ:

أورد الجوهري في فصل (هوأ): «والمُهَوَّأُنُّ: الصحراء الواسعة، قال الراجز^(١):

في مُهَوَّأُنُّ بِاللِّدْبَا مَدْبُوشِ»^(٢)

قال ابن بري: «جعلهُ مُهَوَّأُنَّا في فصل (هوأ) وهم منه؛ لأن مُهَوَّأُنَّا وزنه (مُفَوَّعَلُّ)، وكذلك ذكره ابن جني قال: «والواو فيه زائدة؛ لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة»^(٣)»^(٤).

اختلف العلماء في وزن (مُهَوَّأُنُّ)^(٥) على قولين:

- ١- ذهب ابن السَّرَّاج، وابن جني، وابن سيده، وابن عصفور، وتبعهم ابن بري إلى أن وزنه (مُفَوَّعَلُّ)، وأنه مما فات سيبويه من الأمثلة^(٦).
- ٢- ذهب السيرافي وتبعه الجوهري إلى أن وزن (مُهَوَّأُنُّ) (مُفَعَّلُّ)؛ لأنه بمنزلة (مُطْمَأَنُّ) على وزن (مُفَعَّلُّ)^(٧).

ورد ابن جني وابن عصفور قول السيرافي، فيرى ابن جني أن الواو لا تكون أصلاً في

(١) البيت من الرجز، لرؤية، وقبله:

جاؤوا بأخراهم على خُنْشُوشِ

(٢) الصحاح ٨٤/١ (هوأ)، انظر: مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة بالكويت، ٧٨، العين ٢٤٤/٦ (دبش)، تهذيب اللغة ٤٤٤/٦ (ناه) - ٣٢٥/١١ (دبش)، مجمل اللغة ٣٤٥/٢ (دبش)، التاج ٥١٨/١ (هوأ) - ٢٠١/١٧ (دبش) - ٢٩٣/٣٦ (هون).

(٣) انظر: الخصائص ١٩٥/٣، المتع ٩٢/١.

(٤) التنبيه والإيضاح ٣٥/١ (هوأ).

(٥) مُهَوَّأُنُّ: المكان البعيد، وقيل: الصحراء الواسعة، انظر: تهذيب اللغة ٤٤٤/٦ (ناه)، الصحاح ٨٤/١ (هوأ)، التاج ٥١٨/١ (هوأ).

(٦) انظر: الأصول ٢٢٥/٣، فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. محمد البكاء، ط: ١، ٢٠٠٠، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، ص: ٧٠، الخصائص ١٩٥/٣، المنصف ١٠٧/١، المحكم ٢٦١/٤، المتع ٩٢/١.

(٧) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ٢٤٦/١٨، الخصائص ١٩٥/٣، المتع ٩٢/١.

بنات الأربعة إلا في المضعّف نحو: (عَوَّغَاء)، و(ضَوَّضَاء)^(١)، أما ابن عصفور فقد حكم على قول السيرافي بالبطلان؛ وعلل ذلك بأن (مُهَوَّأَنَّ) ليس بجار على فعل، فهو لا يحفظ على (هَوَّأَنَّ)، لكن إن ثبت كان على وزن (مُفَوَّعَلَّ)^(٢).

من خلال ما سبق اتضح أن ما ذهب إليه جمهور الصرفيين هو أن (مُهَوَّأَنَّ) على وزن (مُفَوَّعَلَّ)، وبالتالي تنسب إلى الجذر (هَأَنَّ) وهو ما ذهب إليه ابن بري، لا كما ورد في الصحاح، فقد ذكرها الجوهري تحت جذر (هَوَّأَ)، ولم أقف على معجم غير الصحاح قد ذكر (مُهَوَّأَنَّ) في فصل (هَوَّأَ) فقط، فابن سيده ذكرها تحت جذر (هَأَنَّ)، والأزهري في (ناه)، وقد تأثر الفَيْرُوزْآبادِي^(٣) والزيدي بتعقب ابن بري للجوهري ونصوا على ذلك في معاجمهم، بل نجد الزيدي يصرّح بأن الجوهري لم يذكر فصل (هَأَنَّ) في معجمه^(٤)، ونراه يذكر (مُهَوَّأَنَّ) في فصل (هَوَّأَ) ثم يذكره مرة أخرى في فصل (هَوَّأَ) كأنه اعتبر أن الميم والهمزة زائدتان في هذه الكلمة^(٥).

(١) انظر: الخصائص ٣/١٩٥، الممتع ١/٩٢.

(٢) انظر: الممتع ١/٩٢.

(٣) انظر: القاموس المحيط ١/٣٥.

(٤) انظر: تاج العروس ٣٦/٢٧١ (هَأَنَّ).

(٥) انظر: تاج العروس ٣٦/٢٩٣ (هَوَّأَ).

المبحث الثالث: المسائل الدلالية:

وهي على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: دلالة الصيغ الصرفية:

المسألة الأولى: معنى (تَفِيئَة):

أنشد الجوهري قول عنتره^(١):

تَسْعَى حَلَاتِنَا إِلَى جُثْمَانِهِ بَجَنَى الْأَرَاكِ تَفِيئَةً وَالشُّبْرُمِ^(٢)

قال الجوهري: «التَفِيئَةُ مِنَ الْفِيءِ»^(٣).

قال ابن بري: «إِذَا كَانَ تَفِيئَةً عَلَى مَا ذَكَرَهُ - مِنَ الْفِيءِ، فَأَصْلُهُ (تَفِيئَةً) عَلَى (تَفْعَلَةٍ)؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرُ فَيَّاتِ الشَّجَرَةِ تَفِيئَةً، ثُمَّ نَقَلَ كَسْرَةَ الْيَاءِ عَلَى الْفَاءِ فَصَارَتْ (تَفِيئَةً)، وَهِيَ مَوْضِعٌ خَالَ مِنَ الْأَرَاكِ، وَقَدْ يَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ التَّفِيئَةُ بِمَعْنَى الْحَيْنِ، يُقَالُ: أُتِيَتْهُ فِي تَفِيئَةِ ذَلِكَ، وَإِفَانِ ذَلِكَ، وَتَفَفَّ ذَلِكَ، أَي: حِينَ ذَلِكَ، تَفِيئَةً عَلَى هَذَا مَقْلُوبٌ، فَأَصْلُهُ تَفَفُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ فَاءَ الْكَلِمَةِ وَالْفَاءَ عَيْنَهَا»^(٤).

نقل ابن بري احتمالين في دلالة (تَفِيئَة) التي جاءت في بيت عنتره، وهما:

- ١- أن تكون (تَفِيئَة) مشتقة من (الْفِيءِ)^(٥)، وهي على وزن (تَفْعَلَة)، ويبيّن ذلك ابن بري حين ذكر أن مصدر فَيَّاتِ الشَّجَرَةِ تَفِيئَةً، ثُمَّ نَقَلَ كَسْرَةَ الْيَاءِ إِلَى الْفَاءِ فَصَارَتْ (تَفِيئَةً).
- ٢- أن تكون (تَفِيئَة) بمعنى الحين^(٦)، وهي مقلوبة عن (تَفَفَّة)^(٧)، قال الزمخشري مبيناً هذا

(١) هو عنتره بن عمرو بن شداد بن عمرو، أشهر الشعراء الجاهليين، من شعراء المعلقات. انظر: الشعر والشعراء ٢٥٠/١-٢٥٤.

(٢) البيت من الكامل، انظر: شرح ديوان عنتره للخطيب التبريزي، تحقيق: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ط: ١، ١٩٤١٢هـ، ص: ١٩٢.

(٣) الصحاح ١٩٥٨/٥ (شبرم).

(٤) التنبيه والإيضاح ٧٢/٥ (شبرم).

(٥) انظر: العضديات ٢٠٨.

(٦) انظر: الجمهرة ١٢٤٧/٣.

(٧) اختلف العلماء في وزن (تَفَفَّة) على قولين: الأول: أن (تَفَفَّة) على وزن (فَعْلَة) وهو قول سيبويه والجزمي والمبرد والسيرافي ومن تبعهم. انظر: الكتاب ٢٧٨/٤، المسائل المشكّلة المعروفة بالبعديات لأبي علي النحوي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني ببغداد، ص: ٤٠٧، التعليقة ٢٥٩/٤، المحكم ٥١٣/١٠، المخصص

هذا القلب: «إن العين واللام أعني الفاءين قُدِّمتا على الفاء؛ أعني الهمزة، ثم أبدلت الثانية من الفاءين ياءً؛ كقولهم: (تَطَنَّتِ)»^(١).

والقول بأن (تَفِيئَةً) بمعنى الحين، وهي مقلوبة عن (تَفِيئَةً)، هو الراجح فيما يظهر؛ للأسباب التالية:

١- توافق المعنى عند (تَفِيئَةً) و(تَفِيئَةً) وهو الحين، قالت العرب: أَفَّتْ عليه عَنَبَرَةَ الشَّتَاءِ: أي: أَتَيْتُهُ في ذلك الحين^(٢).

٢- يرى البعض أنه لا يمكن أن تكون (تَفِيئَةً) من (فياً)؛ وبين سبب ذلك الزمخشري حيث قال: «وتأوها لا تخلو من أن تكون مزيدة أو أصلية، فلا تكون مزيدة والبنية كما هي من غير قلب؛ لأن الكلمة مُعَلَّةٌ؛ مع أن المثال من أمثلة الفعل، والزيادة من زوائده، والإعلال في مثلها ممتنع؛ ألا ترى أنك لو بنيت مثال (تَضْرِبُ) أو (تُكْرِمُ) اسمين من البيع، لقليل: (تَبِيْعُ)، و(تَبِيْعُ) من غير إعلال؛ إلا أن تبني مثال (تَحْلِيْ)»^(٣)، فلو كانت (التَفِيئَةُ) على وزن (تَفْعَلَةٌ) من (الفَيْءِ) لخرجت على وزن (تَهْيِئَةٌ)؛ فهي إذن لولا القلب (فَعِيْلَةٌ)؛ لأجل الإعلال... ولكن القلب عن (تَفِيئَةً) هو القاضي بزيادة التاء»^(٤).

ومراد الزمخشري أن (تَفِيئَةً) كانت بعد القلب (تَفْفِيئَةً) على وزن (تَعْلِفَةٌ) ثم قلبت الفاء الثانية ياءً للتخفيف؛ فقالوا: (تَفِيئَةً) فأعلت بنقل الكسرة إلى ما قبلها؛ فقالوا: (تَفِيئَةً)، ولولا قلب الفاء الثانية ياءً في (تَفْفِيئَةً) لأدغم الفاءان؛ فيقال: (تَفْفِيئَةً) فتلتبس بـ(فَعْلَةٌ) فاختير قلب الفاء الثانية ياءً وإعلاها^(٥).

٣٠٤/١٢، التخمير ١٨٤/٣، المتع ٨٥/١، ارتشاف الضرب ٦٤/١، الزهر ١٤/٢، أما القول الثاني: أن (تَفْفِيئَةً) على وزن (تَفْعَلَةٌ) وهو قول ابن السراج والأزهري وأبي علي الفارسي وابن بري وتبعهم بعض العلماء. انظر: الأصول ٢١٢/٣، تهذيب اللغة ٣٢٧/١٤، البغداديات ٤٠٧، التعليقة ٢٥٩/٤، المحكم ٥١٣/١٠، المخصص ٣٠٤/١٢، التنبيه والإيضاح ٣٢٥/٣ (أف).

(١) الفائق ١٥٠/٣.

(٢) انظر: المحكم ٥١٣/٩.

(٣) التَحْلِيْ: شعر وجه الأديم، ووسخه، وسواده. انظر: القاموس ١٢/١ (حلاً).

(٤) الفائق ١٥٠/٣، وانظر: الجموع المغيث ٢١٣/١، النهاية في غريب الحديث ١٩٢/١، ٤٨٣/٣.

(٥) انظر: تداول الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٥١٠/١.

المسألة الثانية: معنى (المؤونة):

قال الجوهرية: «(المؤونة) تهمز ولا تهمز، وهي (فَعُولَةٌ)، وقال الفراء: هي (مَفْعَلَةٌ) من (الأين)، وهو التعب والشدة، ويقال: هي من (مَفْعَلَةٌ) من (الأون)، وهو الخرج والعدل، لأنها ثقل على الإنسان، قال الخليل: ولو كانت (مَفْعَلَةٌ) لكانت (مَعِينَةً) مثل (مَعِيشَةٍ)، وعند الأخفش يجوز أن تكون (مَفْعَلَةٌ)»^(١).

قال ابن بري: «إن جعلت المؤونة من مائهم يمؤنهم، لم تهمز، وإن جعلتها من مائت همزتها، قال: والذي نقله الجوهرية من مذهب الفراء: «أن مؤونة من الأين، وهو التعب، والشدة»، صحيح، إلا أنه أسقط تمام الكلام، وتماه: «والمعنى أنه عظيم التعب في الإنفاق على من يعول»، وقوله: «ويقال: هي (مَفْعَلَةٌ) من (الأون)، وهو: الخرج والعدل»، هو قول المازني، إلا أنه غير بعض الكلام، فأما الذي غيره فهو قوله: إن الأون: الخرج، وليس هو الخرج، وإنما قال: «والأونان: جانب الخرج»، وهو الصحيح؛ لأن أون الخرج جانبه، وليس إياه، وكذا ذكره الجوهرية في فصل (أون)، وقال المازني: «لأنها ثقل على الإنسان» -يعني المؤونة- فغيره الجوهرية، فقال: «لأنه»، فذكر الضمير، وأعاد على الخرج، وأما الذي أسقطه فهو قوله -بعده-: «ويقال للأتان -إذا أقربت وعظم بطنها-: قد أوتت، وإذا أكل الإنسان وامتلاء بطنه، وانتفخت خاصرته قيل: أون تأوينا...»، وقال ابن بري: «وأما قول الجوهرية: «قال: الخليل: لو كان (مَفْعَلَةٌ) لكان (مَعِينَةً)»، قال: صوابه أن يقول: لو كان (مَفْعَلَةٌ) من (الأين) دون (الأون)؛ لأن قياسها من الأين: مَعِينَةٌ ومن الأون: مؤونة، وعلى قياس مذهب الأخفش أن (مَفْعَلَةٌ) من الأين مؤونة، خلاف قول الخليل، وأصلها -على مذهب الأخفش- مَائِنَةٌ، فنقلت حركة الياء إلى الهمزة، فصارت: مَائِنَةٌ، فانقلبت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، قال: وهذا مذهب الأخفش»^(٢).

بين ابن بري في قوله السابق اختلاف العلماء في وزن (مؤونة)، وهذا الاختلاف ولد

(١) الصحاح ٢١٩٨/٥ (مأن).

(٢) التنبيه والإيضاح ٣٢١/٥ وما بعدها (مأن).

خلافًا في دلالتها؛ لأن كل مذهب يرى أنها مشتقة من جذر مختلف عن الآخر، ولكل جذر دلالاته، وهذه المذاهب كالتالي:

١- ذهب الخليل، وسيبويه، وتبعهما كثير من العلماء إلى أن (مؤونة) مأخوذة من (مان) القوم (يمؤونهم) أي: احتمل مؤونتهم، أي: قوتهم، وقيل: إن الفعل يهمز، فيقال: (مأنت القوم أمؤونهم مأنا) إذا احتملت مؤونتهم، فتكون (مؤونة) على وزن (فَعُولَة)^(١).

٢- ذهب المازني، وابن السراج إلى أن (مؤونة) مأخوذة من (الأون)، وهو العدل، وأحد جانبي الخرج، ويقال: أَوَّنَ الحِمَارُ: إذا أكل وشرب وامتلاً بطنه، و(المؤونة) مستلزمة للثقل، ويكون وزنها حسب رأي هذا المذهب (مفعلة)، أصلها (مأونة) نقلت حركة الواو إلى الهمزة فصارت (مؤونة)^(٢).

٣- ذهب الفراء إلى أن (مؤونة) مأخوذة من (الأيين)، وهو التعب والشدة، وأصله (مأينة) على وزن (مفعلة)، نقلت الضمة إلى الهمزة، ثم قلبت الياء واوًا، وهذا الإعلال يتمشى مع مذهب الفراء، وهو أن الياء إذا وقعت عينًا، وكان ما قبلها مضمومًا، قلبت الياء واوًا، لا أن تبدل الكسرة ضمة لتسلم الياء^(٣)، وفي هذا يوافقه الأخفش^(٤).

وفي المذهب الأول نجد قوة في التناسب اللفظي والمعنوي بين (مؤونة) و(مان يمؤون)، فمن جهة اللفظ لا يوجد به من التغيرات إلا أمران؛ الأول: القلب، والثاني: قلب الواو المضمومة همزة وهو أمر جائز، أما المذهب الثاني فيلزم ثلاث تغيرات إسكان متحرك، وتحريك ساكن، وتغيير البنية، إذ تصير الفاء متحركة والعين ساكنة، وكان أصلها عكس

(١) انظر: العين ١١٥/٤، الكتاب ٣٦٢/٤، تهذيب اللغة ٥٠٩/١٥، المحتسب ٢١٤/١، المنصف ٣٠١/١، شرح

الشافعية للرضي ٣٤٩/٢، شرح الشافية لركن الدين ٦٠٢/٢، شرح الشافية لليزدي ٣٣٤/١.

(٢) انظر: الأصول ٣٤٩/٣ وما بعدها، المحتسب ٢١٤/١، المنصف ٣٠١/١، شرح الشافية للرضي ٣٤٩/٢، شرح

الشافعية لركن الدين ٦٠٢/٢، شرح الشافية لليزدي ٣٣٤/١.

(٣) انظر: المحتسب ٢١٤/١، المنصف ٣٠١/١، شرح الشافية للرضي ٣٥٠/٢، شرح الشافية لركن الدين ٦٠٢/٢،

شرح الشافية لليزدي ٣٣٤/١.

(٤) انظر: الأصول ٣٤٩/٣، المحتسب ٢١٤/١، المنصف ٣٠١/١، شرح الشافية للرضي ٣٥٠/٢.

ذلك، وفي مذهب الفراء زاد تغيراً رابعاً وهو قلب الياء واواً^(١).
أما من جهة المعنى فدلالة (مُؤَوِّتَةٌ) على مدلول (مَانَ يَمُونُ) هي دلالة مباشرة، أما دلالتها على الثقل فقد يكون مصحوباً لـ (مُؤَوِّتَةٌ) وقد لا يكون، وكذلك التعب^(٢)، وهذا التناسب في جهة اللفظ والمعنى كان سبباً في رجحان المذهب الأول فيما يظهر.

(١) انظر: شرح الشافية للبيدي ٣٣٥/١.

(٢) انظر: شرح الشافية للبيدي ٣٣٥/١.

المسألة الثالثة: معنى (اِخْتَفَيْتَ):

قال الجوهرية: «واستخفيتُ منك، أي: تَوَارَيْتَ، ولا تقل: اِخْتَفَيْتُ»^(١).

قال ابن بري: «الفراء حكى أنه قد جاء اِخْتَفَيْتُ بمعنى اسْتَخْفَيْتَ، وأنشد^(٢):

أصبح الثعلبُ يسمو للعلا واخْتَفَى من شدة الخوف الأسد^(٣)

فهو على هذا مطاوعٌ (أخْفَيْتَهُ فَاخْتَفَى)، كما تقول: أحرقتَه فاحترق^(٤).

(اِخْتَفَى) على وزن (افْتَعَلَ)، وهذه الصيغة معانٍ متعددة، منها الاتخاذ نحو: اشتوى القوم، أي: اتخذوا شواءً، والتصرف والاجتهاد نحو: اعتمَل، ولفعل الفاعل بنفسه نحو: اضْطَرَبَ، والتخيير نحو: انتخب، ومطاوعة أفعل نحو: أنصفتُهُ فانتصف، ومعنى (تفاعل) نحو: اجتوروا، ومعنى (تفعّل) نحو: ابتسم، ومعنى (استفعل) نحو: ارتاح، ومعنى الجرد نحو: اقتدر، والمطاوعة نحو: اعتم، والخطفة نحو: استلبه^(٥).

وذهب ابن السراج، والرضي، وركن الدين إلى أن (افْتَعَلَ) للمطاوعة غالباً^(٦)، أما ابن عصفور، وأبو حيان فقد ذهبوا إلى أن (افْتَعَلَ) للمطاوعة قليلاً^(٧).

ويرى الجوهرية أنه لا يجوز أن يقال: (اِخْتَفَيْتَ)، في حين حكى ابن بري عن الفراء أنه قد جاء (اِخْتَفَيْتَ) بمعنى (استخفيت) و(استخفيت) على وزن (استفعلت)، وكما هو معلوم أن (استفعلت) يكون للطلب أو الإصابة، أي طلب الشيء من النفس وتكليفه إياها^(٨). ويرى ابن بري أن (اِخْتَفَى) يأتي لمطاوعة (افْتَعَلَ) فيقال: (أخْفَيْتَهُ فَاخْتَفَى)، والفعل

(١) الصحاح ٢٣٣٠/٦ (حفي).

(٢) لم أف على قائل هذا البيت.

(٣) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١١٧/٥ (خفا)، وتاج العروس ٥٦٤/٣٧ (حفي).

(٤) التنبيه والإيضاح ٦٢/٦ (حفي).

(٥) انظر: الكتاب ٧٣/٤، أدب الكاتب ٤٦٩، الممتع ١٩٢/١، شرح الشافية للرضي ١٠٨/١، ارتشاف الضرب ١٧٥/١.

(٦) انظر: الأصول ١٢٦/٣، شرح الشافية للرضي ١٠٨/١، شرح الشافية لركن الدين ٢٦٣/١.

(٧) انظر: الممتع ١٩٢/١، ارتشاف الضرب ١٧٥/١.

(٨) انظر: الكتاب ٧٠/٤، الأصول ١٢٧/٣، شرح كتاب سبويه لأبي سعيد السيرافي، ١٥٦/١٥، شرح الشافية للرضي ١١٠/١، شرح الشافية لركن الدين ٢٦٤/١.

(اِخْتَفَى) الذي ذكره ابن بري يكون مطاوعه على (فَعَلَ)^(١)، قال سيبويه: «ونظير فَعَلْتُهُ فائْفَعَلَ: افْتَعَلْتُهُ ففَعَلَ، نحو أَدْخَلْتُهُ فَدْخَلَ، وأَخْرَجْتُهُ فَخَرَجَ، ونحو ذلك»^(٢)، وبين السيرافي أن (أَفْعَلْتُ الشيء) مطاوعه هو الفِعْل الذي دخل عليه (أَفْعَلْتُ)، إلا أن الأصل في قَطَعْتُهُ فائْفَطَعَ، قطعت الأصل وانقطع فرعه المطاوع، وأدخلته فدخل الأصل دخل، وقولك: أدخلته أي صَيَّرْتَهُ داخلاً^(٣).

وبذلك يكون (اِخْتَفَى). بمعنى (خَفِيَ)، وهي لغة ليست بالعالية ولا بالمنكرة^(٤).

(١) انظر: المقتضب ١٠٤/٢.

(٢) الكتاب ٦٥/٤.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ١٤٨/١٥.

(٤) تهذيب اللغة ٥٩٧/٧ حاشية رقم (٣).

المسألة الرابعة: معنى (انظلم):

قال الجوهرية: «وظلمتُ فلانًا تظليماً: إذا نسبته إلى الظلم، فانظلم، أي: احتمل الظلم.»

قال زهير^(١):

هو الجوادُ الذي يُعْطِيكَ نائِلُهُ عَفْوًا، وَيُظْلِمُ أحيانًا فَيَنْظِمُ^(٢)
...ويروى (فيظلم) أي: يتكلفه^(٣).

قال ابن بري: «جعل الجوهرية (انظلم) مطاوع (ظلمته) - بالتشديد - وهم، وإنما (انظلم) مطاوع (ظلمته) - بالتخفيف - كما قال زهير:

..... وَيُظْلِمُ أحيانًا فَيَنْظِمُ

وأما (ظلمته) - بالتشديد - فمطاوعه (نظلم) مثل: (كسرتُه) - (تَكَسَّرَ)^(٤).

يعد البناء (انفعل) من الأبنية المزيده بحرفين الهمزة والنون، ويدل هذا البناء على المطاوعة^(٥)، قال سيبويه: «هذا باب ما طواع الذي فعله على (فعل)، وهو يكون على

(١) هو زهير بن ربيعة بن رباح بن قرط، من أشهر الشعراء الجاهلين، واشتهر بالحكمة في شعره، وكانت قصائده تسمى بالحوليات، انظر: الشعر والشعراء ١/ ١٣٧-١٥٣.

(٢) البيت من البسيط، انظر: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى لأبي العباس ثعلب، ط: ٢، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م، ١٢٩، الكتاب ٤/٤٦٨، شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف السيراقي، تحقيق: د. محمد علي سلطاني. ط: ١. دمشق: دار العصماء، ١٤٢٩هـ، ٢/٤٠٣، سر الصناعة ١/٢١٩، سمط اللآلي المحتوي على اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميميني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٣٥٤هـ، ١/٤٦٧، شرح المفصل ١٠/٤٧، ١٤٩، شرح التصريح ٢/٧٤٠.

(٣) الصحاح ٥/١٩٧٧ (ظلم).

(٤) التنبيه والإيضاح ٥/٩٥ وما بعدها (ظلم).

(٥) انظر: المقتضب ١/٢١٤، الأصول ٣/١٢٦، النصف ١/٧١، المفصل ٢٨١، شرح المفصل ٧/١٥٩، شرح الملوكي ٧٩، الشافية ٢١، الممتع ١/١٩١، شرح الشافية للرضي ١/١٠٨، شرح الشافية للجباردي من كتاب مجموع الشافية من علمي الصرف والخط، عالم الكتب، ١/٥٠، ارتشاف الضرب ١/١٧٦، فتح الأفعال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير لجمال الدين محمد المعروف ببحرق، تحقيق: د. مصطفى النحاس، كلية الآداب، جامعة الكويت، ١٤١٣هـ، ص: ١٤٠.

(انفعل) و(افتعل)»^(١)، ويُقصد بالمطاوعة كما عرّفها السيرافي: «أنَّ المفعول به لم يمتنع مما رامه الفاعل، ألا ترى أنك تقول فيما امتنع مما رمته: دفعته فلم يندفع، وكسرتة فلم ينكسر، أي أوردت أسباب الكسر فلم تؤثر»^(٢)، أي قبول الأثر بما يظهر للعيان^(٣)، وتكون المطاوعة بوجهين:

• إما أن تريد من الشيء أمرًا ما فتبلّغَه بأن يفعل ما تُريده، إن كان مما يصحُّ منه الفعل، نحو: أَطَلَقْتُهُ فأنطَلَقَ.

• وإما بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصحُّ منه الفعل، وإن كان لا يصحُّ الفعل منه، نحو: قَطَّعْتُ الحبلَ فأنقَطَعَ^(٤).

ويبنى (انفعل)^(٥) من الفعل الثلاثي الدال على العلاج^(٦) والتأثير^(٧)، ويكون مطاوعًا لثلاثة أبواب هي:

- ١- باب (فَعَلَ) نحو: كسرتة فانكسر، وصرفته فانصرف، وهو كثير وشائع^(٨).
- ٢- باب (فَعَّلَ) نحو: عدلته - بالتضعيف - فانعدل^(٩).
- ٣- باب (أَفْعَلَ) نحو: أزعجته فانزعج، وهو قليل^(١٠)، وحكم عليه الزمخشري وابن يعيش

(١) الكتاب ٦٥/٤.

(٢) شرح كتاب سَبَوِيَه لأبي سعيد السيرافي، ١٤٨/١٥.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ١٠٨/١.

(٤) انظر: المقتضب ٢١٤/١، المنصف ٧١/١، الممتع ١٩٠/١.

(٥) قرر مجمع اللغة أن القياس في بناء (انفعل) للمطاوعة يكون في كل فعل ثلاثي متعدّد دال على معالجة حسية ما لم تكن فاء الفعل أحد حروف كلمة (ولنمر). انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق، رجب، ١٣٥٣، ٣٦/١، ص: ٢٢٢ وما بعدها.

(٦) الفعل العلاجي: هو الفعل الذي يحتاج في حدوثه إلى تحريك عضو كالضرب والشم. انظر: معجم التعريفات ١٤١.

(٧) انظر: المفصل ٢٨١، شرح المفصل ١٦٠/٧، شرح الشافية للرضي ١٠٨/١، شرح الشافية للجابري ٥٠/١، همع الهوامع ٢٦٨/٣، حاشية الصبان ٣٤٣/٤.

(٨) انظر: انظر: الكتاب ٦٥/٤، المقتضب ٧٦/١، ١٠٤/٢، الأصول ١٢٦/٣، المنصف ٧١/١، شرح المفصل ١٥٩/٧، شرح الملوكي ٧٩، الممتع ١٩١/١، شرح الشافية للرضي ١٠٨/١، فتح الأقفال ١٤٠.

(٩) شذا العرف ٥٠.

(١٠) انظر: شرح المفصل ١٥٩/٧، الشافية ٢١، شرح الشافية للرضي ١٠٨/١، شرح الشافية للجابري ٥٠/١.

بالشدوذ^(١).

وأصل (انْفَعَلَ) ثلاثي ولا يكون إلا متعدياً؛ حتى تتمكن منه المطاوعة^(٢)، إلا أن الفارسي يرى أن (انْفَعَلَ) جاء من اللازم واحتج بقول الشاعر^(٣):
وكم منزلٍ لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قَلَّةِ التَّيْقِ مُنْهَوِي^(٤)
فـ(مُنْهَوِي) مطاوع لـ(هوى) وهو فعل غير متعدي^(٥)، للضرورة وإن كان هذا البيت من قصيدة وقع فيها اضطراب^(٦).

ولابن عصفور تخريج في هذا البيت فيرى أنه يجوز أن يكون (انْفَعَلَ) في هذا البيت مطاوعاً لـ(أفعل) أي أن: (منغوي) و(منهوي) مطاوعان لـ(أغويته) و(أهويته)، وبذلك يخرجهما من دائرة الشدوذ إلى الجواز^(٧).

وفي هذه المسألة ذهب الجوهري إلى أن (انْظَلَمَ) مطاوع (ظَلَّمَ) -بالتشديد- أما ابن بري فيرى أن الجوهري قد وهم؛ لأن (انْظَلَمَ) مطاوع (ظَلَّمْتَهُ) أي (انْفَعَلَ) مطاوع (فَعَلَ)، وما ذهب إليه ابن بري هو الكثير والشائع عند علماء التصريف^(٨)، قال سيبويه: «هذا الباب ما طاوع الذي فعله على (فَعَلَ)، وهو يكون على (انْفَعَلَ)، و(انْفَعَلَ)»^(٩).
وما ذكره ابن بري من أن (ظَلَّمْتَهُ) -بالتشديد- مُطاوعه (تَظَلَّمَ)، قد ذكره العلماء بأن

(١) انظر: المفصل ٢٨١، شرح المفصل ١٥٩/٧.

(٢) انظر: المنصف ٧١/١، المفصل ٢٨١، شرح المفصل ١٥٩/٧، شرح الملوكي ٧٩، الشافية ٢١، الممتع ١٩١/١، شرح الشافية للرضي ١٠٨/١، شرح الشافية للجباردي ٥٠/١، ارتشاف الضرب ١٧٦/١، فتح الأقفال ١٤٠.

(٣) وهو يزيد بن الحكم الثقفي.

(٤) البيت من الطويل، انظر: الكتاب ٣٧٤/٢، الخصائص ٢٥٩/٢، المنصف ٧٢/١، الإنصاف ٦٩١، شرح المفصل ١١٨/٣، ١٥٩/٧، ٢٣/٩، الخزانة ٣٣٦/٥-٣٣٧.

(٥) انظر: المنصف ٧٢/١، همع الهوامع ٢٦٩، حاشية الصبان ١٢٩/٢، أبنية الصرف في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديشي، منشورات مكتبة النهضة ببغداد، ط: ١، ١٣٨٥هـ، ص: ٣٩٥.

(٦) انظر: شرح الملوكي ٨٠.

(٧) انظر: الممتع ١٩٢/١.

(٨) انظر: المقتضب ٧٦/١، ١٠٤/٢، الأصول ١٢٦/٣، المنصف ٧١/١، شرح المفصل ١٥٩/٧، شرح الملوكي ٧٩، الممتع ١٩١/١، شرح الشافية للرضي ١٠٨/١، فتح الأقفال ١٤٠.

(٩) الكتاب ٦٥/٤.

(فَعَلَّتُهُ) مطاوعه (تَفَعَّلَ)^(١)، ولا يمكن أن نسلم القول بأن الجوهري قد وهم؛ لأنه جعل (انفعل) مطاوعه (فَعَّلَ) وهو جائز كما سبق ذكره.

أما ما جاء في بيت زهير على حسب رواية الجوهري وابن بري فإن (يَنْظَلِمُ) على وزن (ينفعل) مطاوعه (يُظَلِّمُ)، ويعني الظلم بهذا البيت أن هرم بن سنان يُطلب منه المال في غير موضع الطلب فيعطي^(٢).

(١) انظر: المقتضب ٢١٢/١، الأصول ١٢٢/٣، شرح المفصل ١٥٨/٧، شرح الملوكي ٧٤، الممتع ١٨٣/١، شرح

الشافعية للرضي ١٠٤/١، فتح الأقفال ١٤٢.

(٢) انظر: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ١٢٩.

المسألة الخامسة: معنى (المُزَّاء):

قال الجوهرية: «(المُزَّاء) -بالضم-: ضربٌ من الأشربة، وهو (فُعَلَاءٌ) -بفتح العين- فأدغم؛ لأن (فُعَلَاءٌ) ليس من أبنتهم، ويقال: (فُعَلٌّ) من المهموز، وليس بالوجه؛ لأن الاشتقاق ليس يدل على الهمز، كما دل في (القُرَّاءِ)، و(السُّلَاءِ)، قال الأخطل^(١) يعيبُ قومًا:

بِئْسَ الصُّحَاةُ وَبِئْسَ الشَّرْبُ شَرِبُهُمْ إِذَا جَرَى فِيهِمُ الْمُزَّاءُ وَالسَّكْرُ^(٢)
وهو اسم للخمر»^(٣).

قال ابن بري: «هذا سهو؛ لأنه لو كانت الهمزة للتأنيث لامتنع الاسم من الصِّرف عند الإدغام كما امتنع قبل الإدغام، وإنما (مُزَّاءٌ) (فُعَلَاءٌ) من (الْمَزَّ) وهو (الْفَضْلُ)، والهمزة فيه للإلحاق، فهو بمنزلة (قُوبَاءٍ) في كونه على وزن (فُعَلَاءٍ)، ويجوز أن يكون (مُزَّاءٌ) (فُعَلَاءٌ) من (الْمَزِيَّةِ)، والمعنى فيهما واحد؛ لأنه يقال: هو أمزى منه، وأمز منه، أي: أفضل»^(٤).

اختلف العلماء في وزن (مُزَّاء)، ومن ثم اختلفت دلالاته، وهذا الاختلاف كالتالي:

١- ذهب أبو علي الفارسي، والجوهرية، وابن بري، في أحد أقوالهم إلى أن (مُزَّاءٌ) على وزن (فُعَلَاءٍ)، والهمزة فيه للإلحاق -بِقُسْطَاسٍ-، وذكر كلٌّ منهم دلالة مختلفة؛ فيرى أبو علي الفارسي أنه من قولهم: (لقد سألتَ مَزِيئًا) أي: عزيزًا، والجوهرية يرى أن (المُزَّاء) ضرب من الأشربة، أما ابن بري فيرى أنه من (الْمَزَّ) وهو (الْفَضْلُ)^(٥).

(١) الأخطل: هو غياث بن غوث، من بني تغلب، يكنى بأبي مالك، من أشهر شعراء العصر الأموي، (ت: ٥٩٢هـ)، انظر: الشعر والشعراء ١/ ٤٨٣-٤٩٨.

(٢) البيت من البسيط، انظر: ديوان الأخطل شرحه مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ط: ٢، ١٤١٤هـ، ص: ١٠٩، جمهرة اللغة ١/ ١٣١، تهذيب اللغة ١٣/ ١٧٦، المخصص ١٦/ ١٩، اللسان ١٤/ ٦٥ (مزر)، تاج العروس ١٥/ ٣٣٠ (مزر).

(٣) الصحاح ٣/ ٨٩٦ (مزر).

(٤) التنبيه والإيضاح ٢/ ٢٥٢ (مزر).

(٥) انظر: المسائل البصرييات لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر، مطبعة المدني بمصر، ط: ١، ١٤٠٥هـ، ١/ ٢٤٠، الصحاح ١/ ٢٠٧ (قوب)، الزهر ٢/ ٥٣.

٢- ذهب كُراعٌ، والأزهري، وأبو علي الفارسي، وابن بري في أحد قوليهما إلى أن (مُزَّاء) على وزن (فُعَّالٍ)، وهو مأخوذ من (المَزَيَّةِ)، وهي الفضيلة^(١)، وأضاف محمد بن أبي بكر الأصفهاني^(٢) أنها قد تكون من (المَزَاذَةِ)، وهي التي بين الحلو والحامض^(٣).

٣- ذهب الجوهري في أحد قوليه، وابن الأثير إلى أن (المُزَّاء) على وزن (فُعَلَاءَ)، وهي من (المَزَاذَةِ)^(٤).

وفيما يظهر أن وزن (المُزَّاء) (فُعَلَاءَ) يرجح ذلك أدلة وهي:

١- أنه لا يمكن أن يكون (فُعَلَاءَ)؛ لأنه لو كان كذلك لكانت ألفه للتأنيث^(٥)، فيمتنع الصرف بعد الإدغام كما امتنع من الصرف قبله^(٦).

٢- لا يمكن أن يكون على وزن (فُعَّالٍ) من (المَزَيَّةِ)؛ لأن لام الكلمة ليست بزاي^(٧).

٣- عدم وجود نظير لهذا المثال تكون ألفه للتأنيث، فلا يمكن القول بأن ألف (فُعَلَاءَ) للتأنيث^(٨).

٤- أن له نظيراً في الأسماء، وهو (قُوبَاءُ)^(٩)، و(خُشَّاءُ)^(١٠)، و(دُودَاءُ)^(١١).

(١) انظر: أدب الكاتب ١٦٦، المنتخب ٥٨٠/٢ وما بعدها، تهذيب اللغة ١٧٦/١٣، البصريات ٢٤٠/١، سفر السعادة ٤٥٢/١، المزهري ٥٣/٢.

(٢) هو أبو موسى محمد بن أبي بكر عمر المدني الأصفهاني الشافعي، إمام عصره في الحفظ والمعرفة، من مؤلفاته: تنمة الغريبين، والزيادات (ت: ٥٥٨١هـ)، انظر: وفيات الأعيان ٢٨٦/٤.

(٣) انظر: المجموع المغيث ٢٠٣/٣.

(٤) انظر: الصحاح ٨٩٦/٣، سفر السعادة ٤٦٣/٢، المزهري ٥٣/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٢٥٧/٤، أدب الكاتب ٥٩٢.

(٦) انظر: المخصص ٦٦/١٦.

(٧) انظر: المجموع المغيث ٢٠٤/٣.

(٨) انظر: المخصص ١٩/١٦.

(٩) انظر: الكتاب ٢٥٧/٤، حروف المقصور والممدود لابن السكيت، تحقيق: د. محمد سعيد، ط: ١، ١٤٠٥هـ، مطبعة الأمانة، ص: ٥٥، أدب الكاتب ٥٩٢ وما بعدها، المقتضب ٨٨/٣، ٣٨٦، الأصول ١٩٦/٣، ليس في كلام العرب للحسين بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط: ٢، ١٣٩٩هـ، مكة المكرمة، ص: ٨٣، الصحاح ٢٠٧/١ (قوب)، المزهري ١٠٦/٢.

(١٠) انظر: حروف المقصور والممدود لابن السكيت ٥٥، أدب الكاتب ٥٩٢ وما بعدها، ليس في كلام العرب ٨٣، الصحاح ٢٠٧/١ (قوب)، المزهري ١٠٦/٢.

(١١) انظر: المقصور والممدود للقالبي ٤٨١، المزهري ٥٣/٢.

وعند النظر إلى دلالة الكلمة فالذي يظهر أن كلمة (المُزَّاء) حدث لها تعميم في الدلالة^(١)، حيث إن أصل الكلمة كانت تطلق على الشراب المفضل أيًا كان هذا الشراب، ولما كان الخمر هو الشراب المفضل للعرب في جاهليتهم أطلقوا عليه (المُزَّاء)، فارتقت الدلالة -حسب اعتقادهم في جاهليتهم- من شراب عادي إلى الخمر؛ لأن الخمر أرفع الأشربة عندهم^(٢)، فسُمي بشيء من صفاته وهي الفضل والمزية على سائر أنواع الشراب، لذلك قيل للخمرة: (مُزَّة) و(مُزَّة) لا يريدون الحموضة؛ لأن الحموضة عيب فيها^(٣)، وقال أبو عبيد: (المُزَّاء) ضرب من الشراب يُسكر^(٤).

وأيضاً مما يدعّم هذا القول أن (المُزَّاء) جاء ذكرها في الحديث النبوي وفسرها أصحاب الحديث بأنها من أسماء الخمر، ومنها حديث أنس رضي الله عنه: ((ألا إنَّ المُزَّاتِ حرامٌ))^(٥)، وفسرها ابن الأثير بأنها الخمر، وقيل: هي خليط البُسْر والتَّمْر^(٦)، وأيضاً وردت (المُزَّاء) في الشعر بالدلالة نفسها كما في بيت الأخطل السابق، وكذلك قول الشاعر^(٧):

مُزَّةٌ قَبْلَ مَزْجِهَا فَإِذَا مَا مَزِجَتْ لَذَّ طَعْمُهَا مِنْ يَذُوقٍ^(٨)

ونسب الأزهري عن شمر بأنه قيل: المُزَّة: الخمر التي فيها مزازة، وهي طعم بين الحلاوة والحموضة وأنشد البيت السابق^(٩).

(١) أي أن دلالة الكلمة كانت تطلق على جنس معين، ثم تعممت الدلالة لتطلق على الجنس كله. انظر: دلالة الألفاظ ١٥٤.
 (٢) انظر: البصريات ٢٤٠/١.
 (٣) انظر: أدب الكاتب ١٦٦.
 (٤) انظر: تهذيب اللغة ١٧٦/١٣، تاج العروس ٣٣٠/١٥ (مزز).
 (٥) انظر: مسند أبي يعلى الموصلي لأحمد المثني التميمي، تحقيق: حسين أسد، دار المأمون للتراث بدمشق، ١٠٣/٧، النهاية ٣٢٤/٤.
 (٦) انظر: النهاية ٣٢٤/٤.
 (٧) البيت لعدي بن زيد، انظر: ديوانه، تحقيق: محمد جبار المعبيد، بغداد، شركة دار الجمهورية، ١٣٨٥هـ، ص: ٧٨، قطب السرور في أوصاف الأنبذة والخمر للرقيق القيرواني، ص: ٣٠٤، درة الغواص، ص: ٦٣٣.
 (٨) البيت من الخفيف، انظر: تهذيب اللغة ١٧٧/١٣، درة الغواص ٦٣٣، اللسان ٦٥/١٤ (مزز)، تاج العروس ٣٣١/١٥ (مزز).
 (٩) انظر: تهذيب اللغة ١٧٧/١٣.

المسألة السادسة: معنى (مُسْكَةٌ):

قال الجوهري: «ورجلٌ مُسْكَةٌ مثال هُمَزَة أي: بخيل، ويقال: هو الذي لا يعلق بشيء فيتخلص منه»^(١).

قال ابن بري: «التفسير الثاني هو الصحيح، وهذا البناء - أعني مُسْكَةٌ - يختص بمن يكثر منه الشيء مثل: (الضُّحْكَة) و(الهُمَزَة)»^(٢).

تناولت هذه المسألة بناء (فُعْلَة) - بفتح العين - للمبالغة، وهو مُطْرَد في جميع الفعل الثلاثي الذي يدلُّ على الفاعل، على عكس (فُعْلَة) - بسكون العين - فهو يدل على المفعول^(٣)، وإن قال بعضهم عكس ذلك، أي أن (فُعْلَة) للمفعول، و(فُعْلَة) للفاعل^(٤)، إلا أن الصواب رأي أكثر العلماء وهو القول الأول، قال ابن سيده: «قال أبو سعيد وأبو علي: اعلم أن المفعول به من هذا الباب يأتي على (فُعْلَة) بتسكين عين الفعل وهو الحرف الثاني منه، والفاعل يأتي بفتح عين الفعل تقول: رجلٌ (هُزَأَة)، و(ضُحْكَة)، و(سُخْرَة)، إذا كان يُسَخَّر ويُضْحَك منه، وإن كان هو الفاعل قلت: رجلٌ (هُزَأَة)، و(ضُحْكَة)، و(سُبَيْة)، إذا فَعَلَ ذلك بالناس ومنه قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾^(٥) وهو لمن يكثر منه الهمز واللمز بالناس»^(٦).

أما ما يدل عليه بناء (فُعْلَة) فهو للمبالغة^(٧) نحو: (نَوْمَة): للرجل كثير النوم، و(سُؤْلَة):

(١) الصحاح ٤/١٦٠٨.

(٢) التنبيه والإيضاح ٤/١١٧ (مسك).

(٣) انظر: النوادر لأبي زيد ٥٦٣، أدب الكاتب ٣٣٢، المخصص ٢/١٤٤، شرح الفصيح ٢/٥١٧، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لأبي عبد الله محمد اللخمي، تحقيق: مأمون الجنان، دار الكتب العلمية بيروت، ط: ١، ١٤١٥هـ، ص: ٥٦.

(٤) انظر: الاقتضاب ٢/١٨٩.

(٥) الهمزة: ١.

(٦) المخصص ١٤/١٥٧.

(٧) انظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق: د. محمد المختون، وزارة الأوقاف، مصر، ١٤١٩هـ، ص:

للرجل كثير المسألة، و(لُومَة): للرجل كثير اللُوم^(١)، أما ما جاء في القرآن (هُمَزَة)، و(لُمَزَة) فقد قرأ أبو جعفر محمد بن علي، والأعرج (هُمَزَة) (لُمَزَة) بسكون الميم فيهما^(٢)، فعلى هذه القراءة تكون في معنى المفعول، وقرأ ابن مسعود وأبو وائل والنخعي^(٣)، والأعمش^(٤): (هُمَزَة) (لُمَزَة) -بفتح الميم فيهما-^(٥)، قال ابن عطية: «وهذا البناء الذي هو (فُعَلَة) يقتضي المبالغة في معناه»^(٦)؛ لذلك كان تعقب ابن بري لمعنى (مُسَكَّة) صحيح؛ لأنه ذكر الرأي المشهور لدلالة (فُعَلَة) وهو المبالغة.

(١) انظر: المنصف ٥٧/٣.

(٢) انظر: الكشاف ٤٢٩/٦، الجامع لأحكام القرآن ٤٦٩/٢٢.

(٣) النخعي: هو أبو عمار إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن مالك بن النخع، الفقيه الكوفي، من التابعين، وأحد الأئمة المشاهير، (ت: ٩٥هـ)، انظر وفيات الأعيان ٢٥/١ وما بعدها.

(٤) هو أبو محمد سليمان بن مهران، المعروف بالأعمش، الإمام الكوفي الشهير، وكان عالماً ثقة، (ت: ١٤٨هـ)، انظر وفيات الأعيان ١٠٠/٢-٤٠٣.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٨٩/٣، مختصر في شواذ القرآن ١٧٩، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ، ٥٢١/٥، الجامع لأحكام القرآن ٤٦٩/٢٢، وتجدد الإشارة إلى أن ابن خالويه ذكر: {ويل للهمزة واللمزة}، أما ابن عطية فذكر {ويل الهمزة للهمزة}.

(٦) المحرر الوجيز ٥٢١/٥.

المسألة السابعة: معنى (أحدوثة):

قال الجوهرية: «قال الفراء: نرى أن واحد الأحاديث أحدوثة»^(١).

قال ابن بري: «ليس الأمر كما زعم الفراء؛ لأن الأحدوثة بمعنى الأعجوبة، يقال: قد صار فلان أحدوثة، فأما أحاديث النبي ﷺ فلا يكون واحداً إلا حديثاً، ولا يكون أحدوثة، وكذلك ذكره سيبويه في باب (ما جاء جمعه على غير واحد المستعمل) كعروض وأعاريض، وباطل وأباطيل»^(٢).

تعددت أقوال العلماء في (أحاديث)، وهي كالتالي:

١- ذهب سيبويه وتبعه جمهور العلماء إلى أن (أحاديث) جمع لواحد لم ينطق به^(٣)، «وذلك لأنك لو كسرتَه إذا كانت عدته أربعة أحرف بالزيادة التي كانت فيها لكانت (فَعَائِل) ولم تكن لتدخل زيادة تكون في أول الكلمة كما أنك لا تُكسر (جَدَوَلًا) ونحوه إلا على ما يُكسَّر عليه بنات الأربعة، فكذلك هذا إذا كسرتَه بالزيادة لا تدخله زيادة»^(٤)، وإلى هذا المذهب ذهب ابن بري، ولعله تأثر باستدلاله بأن الأحدوثة بمعنى الأعجوبة برأي عبد القاهر الجرجاني^(٥)، وأضاف عبد القاهر وابن الشجري^(٦) دليلاً آخر، وهو أنه يقال: حديث النبي، وأحاديث النبي ﷺ، ولم يقولوا: أحدوثة النبي^(٧).

(١) الصحاح ٢٧٨/١ (حدث).

(٢) انظر: التنبيه والإيضاح ١٨٢/١ (حدث).

(٣) انظر: الكتاب ٦١٦/٣، الأصول ٢٩/٣، التكملة ٤٥٩، المحكم ١٨٨/٣، شرح الشافية للرضي ٢٠٤/٢ وما بعدها، البحر المحيط ٢٨٢/٥، ارتشاف الضرب ٤٦٧/١، الدر المصون ٤٤١/٦.

(٤) انظر: المخصص ٣٢٣/١٢.

(٥) هو الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، عالم بالنحو والصرف والبلاغة والأدب، من مؤلفاته: إعجاز القرآن الكبير، والتنممة في النحو، وأسرار البلاغة، (ت: ٥٤٧١هـ)، انظر: نزهة الألباء ٢٦٤، إشارة التعيين ١٨٨ وما بعدها. انظر رأيه في: المقتصد في شرح التكملة ٩٢١/٢.

(٦) هو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي النحوي، يعرف بابن الشجري، عالمٌ بالنحو واللغة، له أمال في النحو، (ت: ٥٤٤٢هـ)، انظر: نزهة الألباء ٢٩٩-٣٠٢، إنباه الرواة ٣٥٦/٣ وما بعدها.

(٧) انظر: المقتصد في شرح التكملة ٩٢١/٢، أمالي ابن الشجري ٤٣٥/١، الأشباه والنظائر ٧٤/٦.

٢- ذهب الفراء^(١) وتبعه بعض العلماء^(٢) إلى أن (أَحَادِيث) جمع (أَحْدُوْثَة). بمعنى (حديث)، وهو جمع على غير قياس.

٣- ذهب الزمخشري إلى أن (أَحَادِيث) اسم جمع، وليس بجمع (أَحْدُوْثَة)^(٣)، وقد رد عليه أبو حيان بأنه ليس باسم جمع، وإنما جمع تكسير لـ(حديث) كما قالوا: (باطل) و(أباطيل)، وأضاف بأنه لم يأت اسم جمع على هذا الوزن^(٤)، وللزمخشري قول آخر فقد ذكر في المفصل أن (الأحاديث) جمع لواحد غير مستعمل^(٥).

٤- ذهب أبو العلاء^(٦) أن (أحاديث) جمع الجمع، وأنها جمعٌ لـ(أحدثة) غير المستعمل، وقياسه (أحداث) ثم زادوا الياء^(٧).

٥- ذهب السيوطي إلى أن (أحاديث) جمع (إحداث) كـ(إعصار) و(أعاصير)^(٨). والرأي المختار أن (أحاديث) جمع لواحد لم ينطق به على رأي الجمهور وأما ما قاله الزمخشري من أن (أحاديث) اسم جمع، ثم قال: إنه جمع لواحد غير مستعمل، فيظهر أنه لا خلاف بين قوليه؛ لأنه كثيراً ما يطلق اسم الجمع على الجمع المخالف للقياس عند بعض العلماء، والزمخشري واحد منهم^(٩)، ويبيّن ابن جني سبب عدم اتفاقهم في بيان المفرد في أمثال هذه الجموع، فقال: «وهذا الخلاف بين العلماء في آحاد الجموع سائر عنهم مطرد

(١) انظر رأي الفراء في: شرح المفصل ٧٣/٥، ارتشاف الضرب ٤٦٧/١.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٤/٤٠٥، شرح الفصيح لابن حبان ٢٤٢، الروض الأنف ٣/١٥٧، شرح الشافية لركن الدين ٤٨١/١، ارتشاف الضرب ٤٦٧/١، ونسب السمين الحلبي هذا الرأي لأبي زيد، انظر: الدر المصون ٦/٤٤٠ وما بعدها.

(٣) انظر: الكشف ٢/٢٤٣.

(٤) انظر: البحر المحيط ٥/٢٨٢.

(٥) انظر: المفصل ١٩٦، شرح المفصل ٥/٧٣.

(٦) هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان، من أهل معرة النعمان، شاعر عباسي، (ت: ٤٤٩هـ)، انظر: نزهة الألباء ٢٥٧-٢٥٩، معجم الأدباء ١/٢٩٥-٣١٨،

(٧) انظر: المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة لهاني القزاز، (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر، ص: ٣٥٢ وما بعدها.

(٨) انظر: الأشباه والنظائر ٦/٧٤.

(٩) انظر: روح المعاني ١٢/١٨٦.

من مذاهبهم، وإنما سببه وعلّة وقوعه بينهم أن مثال جمع التكسير تفقد فيه صيغة الواحد فيحتمل الأمرين والثلاثة ونحو ذلك، وليس كذلك مثال جمع التصحيح^(١).

وكما تعددت مذاهب العلماء في (أحاديث) تعددت مذاهبهم أيضا في دلالة كلمة (أحدوثة)، فلم يتفقوا على معنى محدد لـ(الأحدوثة)، وجاءت أقوالهم كالتالي:

- ١- يرى الخليل أن (الأحدوثة)، و(الحديث) مترادفان^(٢).
- ٢- ذكر ابن السكّيت أنها تُستعمل في الخير^(٣).
- ٣- يرى ابن هشام اللّخمي^(٤)، وابن خروف^(٥) أن (الأحدوثة) لا تستعمل إلا في المصائب والشُرور^(٦).
- ٤- ويرى عبد القاهر الجُرْجاني أنها بمعنى الأعجوبة^(٧)، وتبعه ابن بري.
- ٥- يرى الرضي أن (الأحدوثة) الشيء الطفيف الرذل^(٨).
- ٦- حددها بعضهم بما لا فائدة فيه، ولا صحة له كأخبار الغزل والأكاذيب^(٩).
- ٧- يرى الزمخشري، وأبو جعفر اللبلي^(١٠) بأن (الأحدوثة) يراد بها الخير والشر^(١١)، وقال

(١) سر الصناعة ٦١١/٢.

(٢) انظر: العين ٢٩٣/١.

(٣) انظر: إصلاح المنطق ١٧١.

(٤) هو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم اللخمي النحوي، من مؤلفاته: الفصول، ولحن العامة، وشرح الفصيح، (ت: ٥٥٥٧هـ)، انظر: بغية الوعاة ٤٨/١ وما بعدها.

(٥) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي، المعروف بابن خروف النحوي الأشبيلي، اشتهر بمعرفته بعلوم العربية، من مؤلفاته: شرح كتاب سَيَوِيَه، وشرح الجمل للزجاجي، (ت: ٦١٠هـ)، انظر: وفيات الأعيان ٣٣٥/٣، معجم الأدباء ١٩٦٩/٥.

(٦) انظر: شرح الفصيح للخمّي ١٦٢، ارتشاف الضرب ٣٦٨/١.

(٧) انظر: المقتصد ٩٢١/٢.

(٨) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٦٨/٣.

(٩) انظر: التاج ٢١١/٥ (حدث).

(١٠) هو أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللبلي، ولد عام ٦٢٣هـ، من مؤلفاته: البغية في اللغة، ومستقبلات الأفعال، وكتاب في التصريف، (ت: ٦٩١هـ)، انظر: بغية الوعاة ٤٠٢/١ وما بعدها.

(١١) انظر: شرح الفصيح للزمخشري ٥٢٠/٢، التاج ٢١١/٥ (حدث).

وقال الزمخشري في أساس البلاغة: «وسمعت منه (أحدوثة) مليحة، وله (أحاديث) ملاح»^(١).

٨- أما ابن يعيش فيرى أن (الحديث) اللفظ، و(الأحدوثة) المعنى المتحدث به^(٢). والذي يظهر أن (الأحدوثة) ليست مرادفة (للحديث)؛ لأنه إذا أُطلقت كلمة (حديث) بدون تخصيص تبادر إلى الذهن حديث الرسول ﷺ، ما لم يُخصص فيقال: حديث فلان أو فلان، ولأن (الأحدوثة) قد تستعمل للخير والشر كما سبق، فلا يصح أن تكون مفرداً لـ(أحاديث)، وقد تستعمل الأحدوثة للخير الذي اشتهر به شخص، فيقال: صار فلان أحدوثة^(٣)، وجاء في الشعر استخدام (أحدوثة) في الخير قال الشاعر^(٤):

مِنَ الْخَفِرَاتِ الْبَيْضِ وَدَّ جَلِيْسُهَا إِذَا مَا قَضَتْ أَحْدُوْتَةً لَوْ تُعِيْدُهَا^(٥)

(١) أساس البلاغة ١٥٨/١ (حدث).

(٢) انظر: شرح المفصل ٧٣/٥.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٤٠٥/٤.

(٤) نُسِبَ هَذَا الْبَيْتُ إِلَى كَثِيرٍ، انظر: ديوان كُتَيْبِ جَمْعِهِ د. إِحْسَانُ عَبَّاسٍ، دار الثقافة ببيروت، ١٣٩١هـ، ص: ٢٠٠، وَنُسِبَ إِلَى نُصَيْبٍ، انظر: شعر نصيب بن رباح جمعه د. داود سلوم، مطبعة الإرشاد ببغداد، ١٩٦٧م، ص: ٨٢، وَنُسِبَ إِلَى الْعَوَّامِ بْنِ عَقْبَةَ، انظر: الأشباه والنظائر من الأشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين للخالدين، تحقيق: د. السيد محمد يوسف، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، ١٩٨/١، وقد علق محقق ديوان كُتَيْبِ عَزَةَ د. إِحْسَانُ عَبَّاسٍ حَوْلَ نِسْبَةِ الْقَصِيدَةِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ هَذَا الشَّاهِدَ فَنَقَلَ عَنِ الْعَيْبِيِّ قَوْلَهُ: إِنَّ أَكْثَرَ أَبْيَاتِ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ وَمِنْ ضَمْنِهَا هَذَا الْبَيْتُ لِلْعَوَّامِ بْنِ عَقْبَةَ، فِي حِينَ ذَكَرَ الْأَنْطَاكِي أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ لِدُنِيِّ الرِّمَّةِ. انظر: ديوان كُتَيْبِ عَزَةَ ٢٠٣ وما بعدها.

(٥) البيت من الطويل، انظر: الكامل ٨٠٤/٢، شرح الفصيح للزمخشري ٥٢٠/٢، روح المعاني ١٨٦/١٢.

المسألة الثامنة: معنى (انتصح):

قال الجوهري: «وانتصح فلان، أي: قبل النصيحة، يقال: انتصحي إنني لك ناصح»^(١).

قال ابن بري: «هذا وهم منه؛ لأن انتصح بمعنى قبل النصيحة لا يتعدى؛ لأنه مطاوع نصحته فانتصح، كما تقول: رددته فارتدَّ، وشددته فاشتدَّ، ومددته فامتدَّ، وأما انتصحته بمعنى اتخذته نصيحاً، فهو متعدُّ إلى مفعول، فيكون قوله: انتصحي إنني لك ناصح، بمعنى اتخذني ناصحاً لك، ومنه قولهم: لا أريد منك نصيحاً ولا انتصاحاً، أي: لا أريد منك أن تنصحي، ولا أن تتخذني نصيحاً، فهذا هو الفرق بين النصح والانتصاح، فالنصح: مصدر نصحته، والانتصاح: مصدر انتصحته، أي: اتخذته نصيحاً، ومصدر انتصحت أيضاً، أي: قبلت النصح، فقد صار للانتصاح معنيان، وشاهد قولهم: انتصحي إنني لك ناصح قول الشاعر^(٢):

فَقُلْتُ: اَنْتَصِحِيْ اِنِّي لَكَ نَاصِحٌ وَمَا اَنَا اِنْ خَبَرْتُهُ بِاَمِيْنٍ^(٣)»^(٤).

تناولت هذه المسألة بناء (افتعل) ويكون متعدياً وغير متعدي^(٥)؛ ويأتي اللزوم منه بمعنى المطاوعة نحو: جمعته فاجتمع، ومزجته فامتزج^(٦)، ويأتي أيضاً بمعنى التفاعل نحو: اجتوروا بمعنى تجاوروا^(٧)، أما المتعدى من (افتعل) فمن معانيه الاتخاذ، وجاء من أمثلة الكتاب اشتوى

(١) الصحاح ٤١١/١ (نصح).

(٢) وهو جابر بن ثعلب الجرمي، انظر: شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط: ٢، ١٣٨٧هـ، ٣/٨٩٠، شرح ديوان الحماسة لأبي زكريا يحيى التبريزي، عالم الكتب بيروت، ٣/١٣٤.

(٣) البيت من الطويل، انظر: التكملة ١١٩/٢ (نصح)، لسان العرب ٢٦٩/١٤ (نصح)، التاج ١٧٩/١ (نصح).

(٤) التنبيه والإيضاح ٢٧٦/١.

(٥) انظر: الممتع ١٩٢/١.

(٦) شرح الشافية للرضي ١٠٨/١.

(٧) انظر: الكتاب ٣٤٤/٤، ارتشاف الضرب ١٧٥/١.

الكتاب اشتوى القوم، أي اتخذوا شواء^(١)، وموافقته معنى المجرد نحو: اقتَدَرَ، والتصرف والاجتهاد نحو: اكتَسَبَ، والخطفة نحو: استَلَبَ: إذا أخذه بسرعة، ومعنى (تَفَعَّلَ) نحو: (ابتسم). بمعنى (تَبَسَّمَ)، ومعنى (استَفَعَلَ) نحو: (ارتاح). بمعنى استراح^(٢).

و(انتصح) على وزن (افتعل)، وإذا كان بمعنى قبول النصح لا يتعدى؛ لأنه للمطاوعة، ومتى ما جاء (افتعل) للمطاوعة فهو غير متعد^(٣)، وعلى هذا فقد أصاب ابن بري عندما ذكر بأن انتصح لا يتعدى؛ لأنه مطاوع نصحته فانتصح.

أما قوله: انتصحي إني لك ناصح، فإنه بمعنى اتخذني ناصحاً لك، ويكون بذلك متعدياً، والذي يظهر أن الجوهري التبس عليه الأمر فذكر (انتصح فلان). بمعنى المطاوعة، ثم قدّم مثلاً لدلالة (افتعل) للاتخاذ عندما قال: (انتصحي إني لك ناصح).

(١) الكتاب ٧٣/٤، قال المبرد: «فأما الأجود في قولك: (اشتوى) فأن يكون متعدياً على غير معنى الانفعال، تقول:

اشتوى القوم، أي: اتَّخذوا شِواءً، فنقول على هذا: اشتوى القوم لحمًا»، المقتضب ١٠٢/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٧٣/٤ وما بعدها، أدب الكاتب ٤٦٩، الممتع ١٩٢/١، شرح التسهيل ٤٥٦/٣، شرح الشافية

للرضي ١٠٨/١، ارتشاف الضرب ١٧٥/١.

(٣) انظر: الأصول ١٢٦/٣.

المسألة التاسعة: معنى (البَغَاث):

قال الجوهري: «قال ابن السكّيت: البَغَاث: طائر أَبَعَث إلى الغبرة، دوين الرّحمة بطيء الطيران»^(١).

قال ابن بري: «هذا غلطٌ من وجهين: أحدهما: أن البغاث اسم جنس، واحده بغائثة، مثل حمام وحمامة، وأبعث: صفة بدليل قولهم: أبغث بين البُعثة، كما تقول: أحمُر بين الحمرة، وجمعه بُغْث، مثل: أحمِر وحمُر، وقد يجمع على أباغث، لما استعمل استعمال الأسماء، كما قالوا: أبطح^(٢) وأباطح، وأجرع^(٣) وأجارع.

الوجه الثاني: أن البغاث: ما لا يصيد من الطير، وأما الأبعث من الطير، فهو ما كان لونه أغمبر، وقد يكون صائداً وغير صائد، قال النضر بن شميل: وأما الصقور فمناها أبغث، وأحوى، وأخرج، وأبيض، وهو الذي يصيد به الناس على كل لون، فجعل الأبعث صفة لما كان صائداً وغير صائد، بخلاف البَغَاث الذي لا يكون منه شيء صائداً»^(٤).

تتبع ابن بري الجوهري في هذه المسألة في كلمة (البَغَاث)، وفي (البَغَاث) ثلاث لغات: الفتح (بَغَاث)، والضم (بُغَاث)، والكسر (بِغَاث)^(٥)، ونقل الجوهري عن ابن السكّيت أن البَغَاث: طائر أَبَعَث، فرد عليه ابن بري بأن (البغاث) اسم جنس، و(أبعث) صفة تجمع على (أباغث) لَمَّا استعملت استعمال الأسماء، وقد بين السيرافي أن لـ(أفعل) الذي فيه معنى التفضيل أحكامٌ يبين بها من (أفعل) الذي يستعمل منكوراً فقال: «و(أفعل) الذي يستعمل منكوراً في أول وضعه على أضرُب منها أن يكون أفعل وأثاء فعلاً، وليس فيه تفضيل شيء على شيء، وإنما هو صفة صيغ لشيء من أجل لونه وما يجري مجرى اللون كقولنا: (أحمِر

(١) الصحاح ٢٧٤/١ (بعث).

(٢) الأبطح: مسيل واسع فيه دقائق الحصى، انظر: لسان العرب ١٠١/٢ (بطح)، تاج العروس ٣١٤/٦ (بطح).

(٣) الأجرع: المكان الواسع الذي فيه حُزونة وخُشونة، انظر: لسان العرب ١٢٦/٣ (جرع)، تاج العروس ٤٣٠/٢٠ (جرع).

(٤) التنبيه والإيضاح ١٧٩/١.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١٣/١٤، تهذيب اللغة ٩٤/٨، مجمع الأمثال لأبي الفضل الميداني، تحقيق:

محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ، ١٠/١.

وَحَمْرَاءَ) و(أَحْمَقَ وَحَمَقَاءَ) و(أَشْتَرُ وَشْتَرَاءَ)»^(١)، وذكر أيضا من أنواع (أَفْعَل) الذي يستعمل منكورا أن يكون اسما من غير صفة نحو: (أَفْكَل) للردة^(٢)، ويجمع على (أَفَاعِل) فتكون (أَفَاكِل)^(٣).

ويرى العلماء أنه إذا استعملت الصفات استعمال الأسماء فإنها تُكسر تكسيروها^(٤)، وهو ما أشار إليه ابن بري نحو: (أَبْعَث) يكسر على (أَبَاغِث)، و(أَبْطَح) يكسر على (أَبَاطِح)، و(أَجْرَعُ) يكسر على (أَجَارِع)، وأجريت مجرى الأسماء؛ لأنها لا تجري على الموصوف^(٥). وهناك من يرى أن (الْبُغَاث) واحد جمعه (أَبْغِثَة)^(٦)، وقيل: (بِغْثَان)، مثل: (غزلان) و(غزال)^(٧).

وفي الوجه الثاني لتعقب ابن بري للجوهري بين أن هناك فرقا في دلالة (البغاث) و(الأبغث)، فقال عند نقل الجوهري لابن السكيت بأن البغاث: طائر أْبَعَث إلى الغبرة: «...البغاث: ما لا يصيد من الطير، وأما الأبغث من الطير، فهو ما كان لونه أغبر، وقد يكون صائداً وغير صائد».

وكأن ابن بري استمد تعقبه من تعقب الأزهري لليث وسأذكر في هذه الأسطر النص الوارد في التهذيب ليتضح هذا التشابه: «قال الليث^(٨): البغاث والأبغث: من طير الماء كلون الرَّمَاد طويل العنق، والجميع: البُغْثُ والأبَاغِثُ... قال الأزهري: جعل الليث البغاث والأبغث شيئا واحداً، وجعلهما معاً من طير الماء، والبغاث عندي غير الأبغث، فأما الأبغث فهو من طير الماء معروف سمي أبغث لِعُبْثَة لونه، وهو بياض يضرب إلى الخضرة، وأما البغاث

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩/١٥.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩/١٥.

(٣) انظر: الجمل ٣٤٨، شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٩/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٦٤٤/٣، ٦٤٧، المسائل الحلييات ٣٠٠ وما بعدها، المقتصد ٦٥٦/١.

(٥) انظر: المسائل الحلييات ٣٠٠ وما بعدها.

(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١٢/١٤.

(٧) انظر: تهذيب اللغة ٩٤/٨، القاموس المحيط ١٦١/١، تاج العروس ١٧٢/٥ (بغث).

(٨) هو الليث بن المظفر، صاحب الخليل بن أحمد، كان بارعاً في النحو والشعر وغريب اللغة، (ت: ١٩٠هـ)، انظر:

فكل طائر ليس من جوارح الطير يصاد وهو اسم للجنس من الطير الذي يصاد»^(١).

والراجح ما ذهب إليه ابن بري للأسباب الآتية:

١- قول النضر بن شميل^(٢): «وأما الصقور فمنها أبغث، وأحوى، وأخرج، وأبيض، وهو

الذي يصيد به الناس على كل لون»^(٣)، وقوله حجة.

٢- جاء في المثل: «إن البغاث بأرضنا يستنسر»، ويضرب لمن كان ضعيف كالبغاث ثم

صار قويا كالنسر^(٤).

٣- ما جاء في الشعر يدل على صحة تفسير البغاث على نحو ما ذكره ابن بري، ومن ذلك

قول العباس بن مرداس^(٥):

بُغَاثُ الطَيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصَّقْرِ مَقَلَاتٌ نَزُورٌ^(٦)

وقول الآخر^(٧):

(١) التهذيب ٩٣/٨ وما بعدها.

(٢) هو النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد بن كلثوم، كان عالما باللغة والغريب والشعر وأيام الناس، من أصحاب الخليل بن أحمد، سكن البصرة، (ت: ٢٠٣هـ)، انظر: إنباه الرواة ٣/٤٨-٣٥٢، وفيات الأعيان ٥/٣٩٧.

(٣) انظر: لسان العرب ١١٧/٢ (بغث)، تاج العروس ١٧٣/٥ (بغث).

(٤) انظر: الأمالي للقالبي ١/١٨٤، مجمع الأمثال ١/١٠، المخصص ٨/١٤٣، شرح الشافية للرضي ١/١١١، وذكر البغدادي في شرحه لشواهد شرح الشافية للرضي بأنه مصراع من الشعر لم يقف على تتمته، انظر: ٤/٤٦ وما بعدها.

(٥) هو العباس بن مرداس السلمى، من أصحاب رسول الله ﷺ، وهو شاعر مخضرم، انظر: الشعر والشعراء ١/٣٠٠.

(٦) البيت من الوافر، انظر: ديوان العباس بن مرداس السلمى، تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة بيروت، ط: ١، ١٤١٢هـ، ص: ١٧٣، جمهرة اللغة ١/٢٦٠، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/٨١١، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣/٩٠، ونُسب لكثير عزة في ملحق ديوانه ٥٣٠، لسان العرب ١١٧/٢ (بغث)، ونسبه ابن الأعرابي والرياشي لمعود الحكماء وهو معاوية بن مالك بن جعفر، ويرى د. إحسان عباس أن الراجح نسبه إلى معود الحكماء، انظر: تعليق د. إحسان عباس على ديوان كثير عزة ٥٣٠، وبلا نسبة في شرح كتاب سببويه للسيرافي ١٤/٢١٣، مقاييس اللغة ٥/٤١٩، والمخصص ٨/١٤٤.

(٧) لم أعثر على قائله.

عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاَهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبَغَاثِ الْأَجَادِلِ^(١)

٤ - اتفاق كثير من العلماء على أن البغاث ضعاف الطير^(٢).

ويمكن التماس العذر لما ذهب إليه الليث وابن السكيت بأتهما أرادا وصف لون البغاث بأنه (أبعث)، لا مساواة البغاث بكل طائر أبعث.

(١) البيت من الطويل، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٣٠/٢، شرح الكافية الشافية ٩٨٧/٢، شرح الأشموني ٥١٧/٢.

(٢) انظر: الأمالي للقيلي ١٨٤/١، تهذيب اللغة ٩٤/٨، مجمع الأمثال ١٠/١، المخصص ١٤٣/٨، شرح الشافية للرضي ١١١/١، لسان العرب ١١٧/٢ (بعث)، تاج العروس ١٧٣/٥ (بعث).

المسألة العاشرة: معنى (أراب):

قال الجوهرية: «وهذيل تقول: أرابني فلان قال الهذلي:

كَأَنِّي أَرَبْتُهُ بِرَيْبٍ^(١)»^(٢)

قال ابن بري: «البيت لخالد بن زهير الهذلي، وقبله:

يَا قَوْمُ مَالِي وَأَبَا ذُوَيْبٍ

كُنْتُ إِذَا أَتَوْتُهُ مِنْ غَيْبٍ

يَشْمُ عَطْفِي وَيُزْثَوِي

والصحيح في هذا الفصل عند المحققين أن رابني بمعنى شككني وأوجب عندي ريبة،

كما قال الراجز^(٣):

قَد رَابِنِي مِنْ دَلْوِي اضْطَرَّاهَا^(٤)

فأما أراب فإنه قد يأتي متعديا وغير متعدٍ، فمن عداه جعله بمعنى راب، وعليه قول

أبي الطيب:

أَيْدِرِي مَا أَرَابَكَ مَنْ يُرَيْبُ^(٥)

(١) الرجز لخالد بن زهير الهذلي، انظر: جمهرة اللغة ٣٣٢/١، لسان العرب ٢٧٤/٦ (ريب)، تاج العروس ٥٤٨/٢ (ريب)، وللهمذلي في ديوان الأدب ٤١٨/٣، وبلا نسبة في المخصص ٣٠٣/١٢، ٢٤/١٤، وفي شرح أشعار الهذليين ٢٠٧ وروايته:

كَأَنِّي أَتَوْتُهُ بِرَيْبٍ

(٢) الصحاح ١٤١/١ (ريب).

(٣) وهو عنبر بن عمرو بن تميم، انظر: التنبيه والإيضاح ١٢٧/١، لسان العرب ٥٣/١٢ (قرب)، تاج العروس ١٥/٤ (قرب).

(٤) انظر: التنبيه والإيضاح ١٢٧/١، لسان العرب ٥٣/١٢ (قرب)، تاج العروس ١٥/٤ (قرب)، وبلا نسبة في كتاب الجيم ٧٩/٣، لسان العرب ٢٤٧/٦ (ريب).

(٥) البيت من الوافر، وعجزه:

وَهَل تَرْقَى إِلَى الْفَلَكَ الْخَطُوبُ

انظر: شرح ديوان المتنبي لعبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي ببيروت، ٢٠١/١، لسان العرب ٢٧٤/٦

(ريب)، تاج العروس ٥٤٧/٢ (ريب).

وعليه قول الهذلي:

كَأَنِّي أَرَبُّهُ بِرَيْبٍ^(١)

ويروى:

كَأَنِّي قَد رَبَّتَهُ بِرَيْبٍ^(٢)

فيكون على هذا رابني، وأرابني بمعنى واحد، وأما أراب الذي لا يتعدى فمعناه أتى بريبة، كما تقول: ألام: إذا أتى بما يلام عليه، وعلى هذا يتوجه البيت المنسوب إلى المتلمس - أو بشار بن برد -^(٣) وهو:

أَخُوكَ الَّذِي إِنْ رَبَّتُهُ قَالَ: إِنَّمَا أَرَبْتُ، وَإِنْ لَا يَنْتَهُ لَانَ جَانِبُهُ^(٤)

وهذه الرواية الصحيحة، أعني أربت - بضم التاء - أي: أخوك الذي إن ربته بريبة قال: أنا الذي أربت، أي: أنا صاحب الريبة، حيث تنوهم فيه الريبة، ومن رواه: (قال إنما أربت) - بفتح التاء - فإنه زعم إن ربته، بمعنى أوجبت له الريبة، ولم تكن واجبة

(١) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٢٠٢].

(٢) في النسخة المطبوعة لديوان الهذليين نجد هذه الرواية، انظر: ديوان الهذليين، ط: ٢، ١٩٩٥هـ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٦٥/١، وقد علق الشنقيطي صاحب المخطوط الأصل لهذا الديوان المطبوع على هذه الرواية بأن المعلوم في هذا (أربته)، وهذا يضعف من شأن هذه الرواية، انظر: من لغات العرب لغة هذيل للدكتور عبد الجواد الطيب، ص: ٣١٩، ومما يقوي رواية (أربته) أن ابن هشام والسهيلي قد ذكرا هذه الرواية، انظر: سيرة النبي صلى الله عليه وسلم لأبي محمد بن هشام، تحقيق: مجدي السيد، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط: ١، ١٤١٦هـ، ١٦٤/٢، الروض الأنف ٣٢٥/٤، وقد ذكرها أيضاً أئمة اللغويين من أمثال ثعلب والقبلي، انظر: مجالس ثعلب لأبي العباس يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط: ٢، القسم الأول ١٦٣/١، الأمالي ٢٠٨/٢.

(٣) البيت لبشار بن برد في ديوانه، تحقيق: محمد الطاهر عاشور، وزارة الثقافة بالجزائر، ٢٠٠٧م، ٣٢٦/١، طبقات الشعراء ٢٧، الحماسة البصرية لعلي بن أبي الفرج، تحقيق: د. عادل سليمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ١٤٢٠هـ، ٨٠٦/٢، وجاء في ملحق ديوان المتلمس المسمى ديوان شعر المتلمس الضُّبَعِي برواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق: حسن الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ص: ٢٦٨.

(٤) البيت من الطويل، انظر: ديوان بشار بن برد ٣٢٦/١، طبقات الشعراء ٢٧، الحماسة البصرية ٨٠٦/٢، ولبشار أو للمتلمس في لسان العرب ٢٧٤/٦ (ريب)، تاج العروس ٥٤٨/٢ (ريب)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٢٥٢/١٥، المخصص ١٧٠/١٤، التكملة للصاغاني ١٤٦/١ (ريب)، وجاء في ملحق ديوان المتلمس ص: ٢٦٨.

مقطوعًا بها»^(١).

تبين من خلال العرض السابق أن التعدي واللزوم هو المعيار الذي يفرّق في دلالة الفعل (أراب)؛ حيث إن (أراب) المتعدي يدل على الشك والظن وإن لم يأت بالريية، و(أراب) اللازم يدل على أنه أتى بالريية وانتهى، ويرى المبرد وأبو زيد وتبعهما الأزهرى أنه يقال: رَابِنِي الشّيء: إذا تبيّن فيه الريية، وأرابني: إذا لم أتبينها منه^(٢)، وقيل: أراب في نفسه، وراب غيره، واستدلوا بقول الشاعر^(٣):

وقد رَابِنِي قَوْلَهَا: يَا هَنَا ه وَيَحْكُ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرِّ^(٤)

وقال ابن سيده: «وقالوا: (أَرَابَ) كما قالوا (أَلَامَ) - أي صار صاحب رية كما قالوا (أَلَامَ) - استحق أن يُلام، وأما (رابني) فتقول جعل في رية كما تقول: قَطَعْتَ النخل - أي أوصلت إليه القَطْع، فـ(أراب) غير مُتَعَدٍّ و(راب) متعَدٌّ، لا تقل (أَرَابِنِي) لأنك لم تَفْعَلْ به الإرابية، وإنما استوجبت الرّيبية أو صرّت صاحب رية، وقال بعض أهل اللغة: رَابِنِي - إذا تبيّن منه وأرَابَ - إذا اتّهم بها ولا تبيّن ذلك»^(٥)، وأشار ابن بري إلى أن (راب)، و(أراب) المتعدي بمعنى واحد، وقد سبقه إلى ذلك الفراء وأبو عبيدة^(٦).

وقولهم (أرابني فلان) نسبها الجوهرى وغيره لهذيل^(٧)، قال ابن دريد: «وقد فصل قوم بين هاتين اللغتين فقالوا: أرابني إذا علمت منه الرّيبية، وأرابني إذا ظننت ذلك به»^(٨)، ثم أنشد

(١) التنبيه والإيضاح ١/٨٨-٨٩.

(٢) انظر: معاني القرآن للنحاس ١/٧٩ وما بعدها، التهذيب ١٥/٢٥٢.

(٣) وهو امرؤ القيس.

(٤) البيت من المتقارب، أي: كنت متهمًا عند الناس فألحقت همّة بتهمة، انظر: ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، تحقيق: د. أنور عليان ود. محمد الشوابكة، مركز زايد للتراث، ط: ١، ١٤٢١هـ، ٢/٦٢٣، معاني القرآن للنحاس ١/٧٩، لسان العرب ١٥/١٠٤ (هنا).

(٥) المخصص ١٤/١٧٠.

(٦) انظر: ما جاء على فَعَلْتِ وأَفْعَلْتِ. بمعنى واحد ٤٢، المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي ٣/١٦.

(٧) انظر: غريب القرآن ٤٤٧، ديوان الأدب ٣/٤١٨، التهذيب ١٥/٢٥٢، الصحاح ١/١٤١ (ريب)، مختار الصحاح ١١١ (ريب)، لسان العرب ٦/٢٧٤ (ريب)، المصباح المنير ٩٤ (ريب).

(٨) الجمهرة ١/٣٣٢.

ثم أنشد قول الهذلي السابق ذكره، وهذيل تقول (أفعلَه) في (فعلَه) كما في (أرابني)، و(أرجعته) وفي لسان العرب: «ورَجَعْتُهُ أَرْجَعُهُ رَجْعًا، وَمَرَجَعًا، وَمَرَجَعًا، وَأَرْجَعْتُهُ، فِي لُغَةِ هذِيل»^(١)، وأيضاً «هَجَرَ الشَّيْءَ، وَأَهْجَرَهُ: تَرَكَهُ وَالْأَخِيرَةُ هُذَلِيَّةٌ»^(٢)، وقد حكم عليها بعضهم بأنها لغة رديئة^(٣).

أما البيت الذي أنشده ابن بري وهو:

أخوك الذي إن ربته قال: إنمّا أربتُ، وإن لايتته لأن جانبُه^(٤)

فقد روي الفعل (أربت) في هذا البيت بضم التاء^(٥)، وروي بفتحها^(٦)، ويكون المعنى على رواية ضم التاء: «إذا ربته وشككته في ودك أعرض عن ذلك، وقال: إذا اعتقدت الريبة في أخي فقد صرت أنا هو المريب»^(٧)، أما معنى رواية فتح التاء: «إنما أظهرت لي ما يوجب سوء الظن فقط، وليست بريبة محققة»^(٨)، وقد روى ابن سيده (أربت) - بفتح التاء - وفسره بأنه لم تتبين منه الريبة^(٩)، وزعم ابن بري أن ضم التاء في (أربت) هو الصحيح.

ويمكن القول في ختام هذه المسألة أن الفعل (أراب) يأتي لازماً ومتعدياً، اللازم يدل على أنه صار صاحب ريبة، أما المتعدي عندما أراد اللغويون أن يحتجوا بوروده في اللغة لم

(١) لسان العرب ١٠٧/٦ (رجع)، وقد أشار الدكتور السامرائي إلى أن هذيلاً قد عدت الفعل اللازم بالهمز، لأن العرب تستعمل رجع تارة لازماً وتارة متعدياً، وعليه رجح الباحث أن التعدية بالهمز لغة هذيل، انظر: بحث لهجة هذيل في لسان العرب دراسة صوتية وصرفية ونحوية. يعقوب وأحمد السامرائي. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية. ع الثاني، ج ١٣، كانون الثاني ٢٠٠٦م، وأيضاً أشار إلى ذلك د. عبد الجواد الطيب، انظر: من لغات العرب لغة هذيل ٣١٧ وما بعدها.

(٢) لسان العرب ٢٣/١٥ (هجر).

(٣) انظر: التهذيب ٢٥٣/١٥، المزهري ٢٢٤/١.

(٤) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٢٠٣].

(٥) انظر: تهذيب اللغة ٢٥٢/١٥، طبقات الشعراء ٢٧، ديوان بشار ٣٢٦/١.

(٦) انظر: المخصص ١٧٠/١٤، التكملة ١٤٦/١ (ريب)، ملحق ديوان المتلمس ٢٦٨.

(٧) ديوان بشار بن برد ٣٢٦/١، حاشية رقم (١).

(٨) ديوان بشار بن برد ٣٢٦/١، حاشية رقم (١).

(٩) انظر: المخصص ١٧٠/١٤.

يجدوا إلا أشعار الهذليين لتنطبق على وجود (أراب) المتعدي^(١)، ومن ثمّ نُسب هذا الفعل لهذيل، ومما يرجح هذا القول ثلاثة أسباب هي:

- ١- وجود كثير من الأفعال من هذا القبيل، وقد تقدم ذكر مثالين منها.
- ٢- إقرار السكري^(٢) أن (أربته) ونحوها لغة لهذيل^(٣).
- ٣- ما نقله ابن منظور عن الأصمعي أن عيسى بن عمر سمع هذيلاً تقول: (أرابني أمره)^(٤)، وكلام عيسى بن عمر له قدره فهو ثقة وحجة.

(١) انظر: من لغات العرب لغة هذيل ٣٢٠.

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن الحسين بن عبد الله بن عبد الرحمن السكري النحوي، أخذ اللغة عن أبي حاتم السّجستانيّ، والرياشي، من مؤلفاته: كتاب الوحوش، وكتاب النبات، (ت: ٢٧٥هـ)، انظر: سير أعلام النبلاء ١٢٦/١٣ وما بعدها.

(٣) نقلاً عن: من لغات العرب لغة هذيل ٣٢٠.

(٤) انظر: لسان العرب ٦/٢٧٤ (ريب).

الضرب الثاني: دلالة التراكيب:

المسألة الأولى: معنى (الخدباء):

قال الجوهري: «والخدباء: الدرع اللينة، وأنشد الأصمعي:

خَدْبَاءُ يُخْفِزُهَا نَجَادٌ مُهَنَّدٌ^(١)»^(٢)

قال ابن بري: «البيت لكعب بن مالك الأنصاري وعجزه:

صافي الحديدِ صارمٍ ذي رَوْتَقِ

وصوابه: خَدْبَاءَ -بفتح الهمزة- والفتحة هنا علامة الخفض؛ لأن قبله:

في كلِّ سَابِغَةٍ تَخْطُ فُضُولَهَا كَالنَّهْيِ هَبَّتْ رِيحُهُ الْمُتَرَقِّقِ^(٣)

فخدباء على هذا-: صفة لسابغة، وعلامة الخفض فيها الفتحة^(٤).

تعقب ابن بري الجوهري بضبطه لكلمة (خدباء) الواردة في بيت كعب، وقد فسرها الجوهري بأنها الدرع اللينة، ومن ثم جاءت مضمومة في البيت، أما ابن بري فيرى أنها صفة لـ(سابغة) وسابغة مجرورة، ولما كانت الصفة تتبع الموصوف، فلا بد أن تكون (خدباء) مجرورة، لكنها فتحت لأنها ممنوعة من الصرف.

(١) البيت من الكامل وعجزه:

صافي الحديدِ صارمٍ ذي رَوْتَقِ

وردت في ديوان كعب (جدلاء) بدلاً من (خدباء) ولم أعر على من روى (جدلاء) إلا ديوان كعب، والروض الأنف ٣٧٥/٦، الخدباء: الدرع اللينة أو الواسعة، ويخفزها: يرفعها ويشمرها، النجاد: حمائل السيف، أي أن الدرع إذا طالت فضولها حفزوها أي شمروها فربطوها بنجاد السيف. انظر: الروض الأنف ٣٧٥/٦.

انظر: ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: شامي العاني، منشورات مكتبة النهضة ببغداد، ط: ١، ١٩٦٦م، ٢٤٥، لسان العرب ٢٤/٥ (خدب)، تاج العروس ٣٣٦/٢ (خدب)، وبلا نسبة في الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: د. محمد مختار، الجمع التونسي للعلوم ودار سحنون للنشر، ط: ٢، ١٤١٦هـ، ٣٠٤/١، تهذيب اللغة ٢٨٨/٧، ديوان الأدب ٨/٢، مجمل اللغة ٢٨٠/١، مقاييس اللغة ١٦٣/٢، المحكم ١٤٥/٥، ونسب صدر هذا البيت لزهير بن أبي سلمى في لسان العرب ٨٣/١٣ (كفت)، وتاج العروس ١٦/٥ (كفت)، ولم أجد في ديوانه.

(٢) الصحاح ١١٨/١ (خدب).

(٣) البيت من الكامل، انظر: ديوان كعب بن مالك الأنصاري ٢٤٥.

(٤) انظر: التنبيه والإيضاح ٧١/١.

وقد كان لتوجيه ابن بري النحوي في البيت السابق أثرٌ في الدلالة، حيث إن بيانه لموقع (خَدْبَاء) النحوي في البيت غيّر من دلالتها، فالجوهري عندما فسرها بأنها الدرع اللينة استشهد بالبيت على رواية الضم، أما رأي ابن بري فيرى أنها صفة للدرع لا الدرع نفسها، فسابغة هي الدرع وخَدْبَاء صفة لتلك الدرع. بمعنى اللين أو السعة. وجاءت رواية (خَدْبَاء) بالضم عند الجوهري، وابن فارس^(١)، ولم ترد رواية (خَدْبَاء) بالفتح إلا عند الأزهري^(٢) وابن بري، وذكر ابن سيده هذا الشاهد بالضم والفتح^(٣).

والراجح القول بأن (خَدْبَاء) صفة للدرع تدل على الدرع اللينة والواسعة، لا اسم لها، وذلك للأسباب التالية:

- ١- ذكر هذا القول عدد من العلماء المتقدمين، منهم أبو عبيد القاسم بن سلام نقلاً عن الأصمعي، وكراع النمل، وابن سيده^(٤).
- ٢- ومما يدعم هذا القول أيضاً أن (خَدْبَاء) ترد صفةً لا اسماً مجيئها في قولهم: حَرَبَةٌ خَدْبَاء^(٥)، ضربةٌ خَدْبَاء، وطعنة خَدْبَاء^(٦).
- ٣- جاءت كلمة (خَدْبَاء) ضمن ذكر كعب بن مالك لجملة من الصفات التي وصف بها الدرع حيث قال:

| | |
|--|--|
| كالنَّهْيِ هَبَّتْ رِيحُهُ الْمُتَرَقِّقِ | في كلِّ سَابِغَةٍ تَخُطُّ فُضُولُهَا |
| حَدَقُ الْجَنَادِبِ ذَاتِ شَكِّ مُوثِقِ | بِيضَاءٍ مُحْكَمَةٍ كَأَنَّ قَتِيرَهَا |
| كالنَّهْيِ هَبَّتْ رِيحُهُ الْمُتَرَقِّقِ ^(٧) | جَدَلَاءٍ يَحْفَزُهَا نِجَادٌ مُهْتَدٍ |

(١) انظر: مجمل اللغة، مقياس اللغة ١٦٣/٢.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٢٨٨/٧.

(٣) انظر: المحكم ١٤٥/٥، المخصص ٧٠/٦.

(٤) انظر: الغريب المصنف ٣٠٤/١، المنتخب من كلام غريب العرب ٥٠٣/٢، المحكم ١٤٥/٥، المخصص ٧٠/٦.

(٥) انظر: المحكم ١٤٥/٥.

(٦) انظر: اللسان ٢٤/٥ (خذب)، تاج العروس ٣٣٦/٢ (خذب).

(٧) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٢٠٧].

المسألة الثانية: معنى (الخَمَطُ):

قال الجوهرية: «الخَمَطُ: ضرب من الأراك له حمل يؤكل، وقُرئ: {ذواتي أُكَلِ خَمَطٌ} ^(١) بالإضافة» ^(٢).

قال ابن بري: «من جعل (الخَمَطُ) الأراك فحقَّ القراءة بالإضافة؛ لأن الأكل: الجنى، فأضافه إلى (الخَمَطِ)، ومن جعل (الخَمَطِ) ثمر الأراك فحقَّ القراءة أن تكون بالتنوين، ويكون (الخَمَطِ) بدلاً من الأكل، وبكل قرأته القراء» ^(٣).

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثَلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾ ^(٤)، وكان اختلافهم في قراءة (أكل)، و(أكل خمط)، فقرأ عاصم ^(٥)، وابن عامر ^(٦)، وحزمة ^(٧)، والكسائي، وأبو عمرو بن العلاء، وأبو جعفر ^(٨)، ويعقوب ^(٩)، والأعمش، واليزيدي ^(١٠)، (أُكَلٍ) بضم الكاف مثقلاً، وقرأ نافع، وابن كثير ^(١١)

(١) سبأ: ١٦.

(٢) الصحاح ١١٢٥/٣ (خمط).

(٣) التثنية والإيضاح ١٠٩/٣ (خمط).

(٤) سبأ: ١٦.

(٥) هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود، أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي، (ت: ١٢٧هـ)، انظر: وفيات الأعيان ٩/٣.

(٦) هو عبد الله بن عامر اليحصبي المقرئ، أحد القراء السبعة، قرأ على عثمان بن عفان رضي الله عنه، كان إماماً عالماً حافظاً، (ت: ١١٨هـ)، انظر: معجم الأدباء ١٥٣٢/٤.

(٧) هو حمزة بن حبيب الزيات، أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عن الأعمش، والسيبيعي، صارت الإمامة في القراءة له بعد عاصم، (ت: ١٥٦هـ)، انظر: وفيات الأعيان ٢/٢١٦.

(٨) هو يزيد بن القعقاع القارئ، يعرف بأبي جعفر المدني، أخذ القراءة عن عبد الله بن العباس رضي الله عنهما، (ت: ١٣٢هـ)، انظر: وفيات الأعيان ٦/٢٧٤ وما بعدها.

(٩) هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي البصري المقرئ، أحد القراء العشرة، عالم بالقراءات والعربية وكلام العرب، له كتاب اسمه (الجامع)، (ت: ٢٠٥هـ)، انظر: وفيات الأعيان ٦/٣٩٠ وما بعدها.

(١٠) هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي المقرئ، المعروف باليزيدي، صاحب أبي عمرو بن العلاء، وخلفه بالقراءة، وهو أحد القراء العالمين بلغات العرب والنحو، من مؤلفاته: النودار، والمقصود والممدود، (ت: ٢٠٢هـ)، انظر: وفيات الأعيان ٦/١٨٣-١٩١.

(١١) هو أبو سعيد عبد الله بن كثير، أحد القراء السبعة، وهو من الطبقة الثانية من التابعين، (ت: ١٢٠هـ)، انظر: وفيات الأعيان ٣/٤١.

(أُكُلٍ) بسكون الكاف^(١).

أما قوله تعالى (أُكُلٍ خَمَطٍ) فتعددت القراءات بها وهي كالتالي:

- قرأ ابن عباس عن أبي عمرو عن نافع ويعقوب واليزيدي (أُكُلٍ خَمَطٍ) بضم الكاف في (أُكُلٍ) من غير تنوين على إضافته إلى الخمط^(٢).
- روي عن أبي عمرو (أُكُلٍ خَمَطٍ) بسكون الكاف وإضافة أكل إلى الخمط^(٣).
- قرأ باقي القراء (أُكُلٍ خَمَطٍ) بضم الكاف مع التنوين، على أن (خَمَطٍ) عطف بيان لـ (أُكُلٍ)^(٤).

وكان لاختلاف القراء في قراءة الآية السابقة أثر في اختلاف معنى (الخَمَطِ)، وجاءت

أقوالهم كالتالي:

- ١- ذهب ابن عباس وتبعه جماعة من المفسرين، والخليل إلى أن (الخَمَطِ) هو الأراك، وأكَّله البرير^(٥).

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٥٨/٢ وما بعدها، معاني القرآن للزجاج ٢٤٩/٤، السبعة ٥٢٨، إعراب القراءات السبع وعللها ٢١٧، الحجة لابن خالويه ١٠٢، المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة، مجمع اللغة العربية بدمشق، ص: ١٥١، ٣٦٢، التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، ص: ١٤٦، الكشاف ١١٦/٥، المحرر ٤١٤/٤ وما بعدها، البحر المحيط ٣٢٥/٢، الدر المنثور ٢٦٠/٧، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات لأحمد البناء، تحقيق: د. شعبان محمد، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ط: ١، ١٤٠٧هـ، ٣٨٥/٢، معجم القراءات ٣٥٤/٧ وما بعدها.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٥٨/٢ وما بعدها، معاني القرآن للزجاج ٢٤٩/٤، السبعة ٥٢٨، إعراب القراءات السبع وعللها ٢١٧، الحجة لابن خالويه ١٠٢، المبسوط ١٥١، التيسير ١٤٦، الكشاف ١١٦/٥، المحرر ٤١٤/٤ وما بعدها، البحر المحيط ٣٢٥/٢، الدر المنثور ٢٦٠/٧، الإتحاف ٤٥٩، معجم القراءات ٣٥٤/٧ وما بعدها.

(٣) انظر: السبعة ٥٢٨، المحرر ٤١٤/٤ وما بعدها، معجم القراءات ٣٥٥/٧.

(٤) انظر: السبعة ٥٢٨، الحجة لابن خالويه ٢٩٣، الحجة للفارسي ١٤/٦، التيسير ١٤٦، الكشاف ١١٦/٥، النشر ٢٦٢/٢، إرشاد المرید إلى مقصود القصید في القراءات السبع لعلي الضباع، دار الصحابة للتراث بطنطا، ص: ٣٣٩، معجم القراءات ٣٥٥/٧.

(٥) تبع ابن عباس مجاهد، وعكرمة، وعطاء الخراساني، والحسن، وقتادة، والسدي، انظر: تفسير القرآن العظيم لعماد الدين بن كثير الدمشقي، حققه: مصطفى السيد وآخرون، مؤسسة قرطبة، ط: ١، ٢٥٧/١١، العين ٤٤٤/١، إعراب القرآن للنحاس ٣٣٩/٣، تفسير القرطبي ٢٩٤/١٧.

٢- ذهب أبو عبيدة إلى أنه كل شجر ذي شوك فيه مرارة^(١)، وأضاف الزجاج بأنه لا يمكن أكله^(٢).

٣- ذهب المبرد إلى أن (الْحَمْط) كل ما تغير إلى ما يشتهي، حيث يقال للبن إذا حمض: حَمَط^(٣).

٤- وذهب ابن دريد والراغب الأصفهاني^(٤) إلى أن (الْحَمْط) شجر لا شوك له^(٥). وقد اختلف العلماء أيضا في تخريج قراءة التنوين على ثلاثة مذاهب، ولا تخرج (الْحَمْط) عن أحد التوابع، إما الصفة، أو البدل، أو عطف البيان، ويمكن بيان هذه المذاهب كالتالي:
الأول: يرى الزمخشري أن (الْحَمْط) وما بعده صفة لـ(أَكُل) حيث قال: «أو وصف الأَكُل بالحمط، كأنه قيل: ذواتي أكل بشع»^(٦)، وقد رد عليه أبو حيان بأن الوصف بالأسماء لا يطرد^(٧).

الثاني: ذهب ابن خالويه^(٨)، وابن بري، وأبو البقاء إلى أن (الْحَمْط) بدل من (أَكُل)، فقال: «وجعل (حَمَط) أكلا لمجاورته إياه وكونه سببا له»^(٩)، وأنكر الفارسي أن يكون

(١) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر التيمي تحقيق: محمد فؤاد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٧/٢، ونقل قوله النحاس والقرطبي. انظر: معاني القرآن للنحاس ٤٠٨/٥، تفسير القرطبي ٢٩٤/١٧، وقد رجح الصابوني محقق مجاز القرآن قول أبي عبيدة، واحتج بأنه قد جاء في تفسير هذه الآية أن الله أبدلهم بتلك البساتين الغناء بساتين قاحلة جرداء، ذات أكل مر بشع، وشيء من الأشجار التي لا ينتفع بثمرها كشجر الأثل والسدر، انظر: صفوة التفاسير لمحمد الصابوني، دار القرآن الكريم ببيروت، ط: ٤، ١٤٠٢هـ، ٥٥٠/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢٤٩/٤.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣٣٩/٣.

(٤) هو أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصبهاني، أحد أعلام العلم، من مؤلفاته: كتاب تفسير القرآن، والمحاضرات، والمفردات في غريب القرآن، انظر: معجم الأدباء ١١٥٦/٣.

(٥) انظر: جمهرة اللغة ٦١٠/١، المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الراغب الأصفهاني، تحقيق: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز، مكتبة نزار الباز، ص: ١٥٩.

(٦) الكشف ١١٦/٥.

(٧) انظر: البحر المحيط ٢٦٠/٧، الدر المصون ١٧٣/٩.

(٨) انظر: الحجة لابن خالويه ٢٩٣.

(٩) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٩٦/٢ وما بعدها.

(الخَمَط) بدلاً فقال: «والبديل ليس بالسهل أيضاً؛ لأنه ليس هو هو، ولا بعضه؛ لأن الجني من الشجرة، وليس الشجرة من الجني»^(١).

الثالث: يرى الفارسي أن أحسن ما يقال في هذه المذاهب أن يكون (الخَمَط) عطف بيان^(٢)، وهو في رأيه هذا ينتمي للكوفيين؛ حيث إنهم يميزون عطف البيان في النكرات، على خلاف البصريين الذين يخصصونه بالمعارف^(٣).

وحجة أبي عمرو في قراءة الإضافة أنه جعل (الأُكُل) أشياء كثيرة، و(الخَمَط) جنساً من المأكولات، فلما كان كذلك أضافه كما يضيف أجناس المأكولات^(٤).

ورجَّح المبرد قراءة (أُكُلٍ خَمَطٍ) بالتثوين على أن (الخَمَط) نعت لأُكُلٍ أو بدل منه، وذلك لأن (الأُكُل) عنده هو (الخَمَط) بعينه^(٥)، أما الفارسي فاختار الوجه الآخر للقراءة، وهي الإضافة، واستدل بقول الأَخْفَش: «الأحسن في كلام العرب أن يضيفوا ما كان من نحو هذا، مثل: دارٌ آجرٌ، وثوبٌ خزٌّ، و(أُكُلٍ خَمَطٍ) قراءة كثيرة وليست بالجيدة في العربية»^(٦)، واختار أيضاً تفسير أبي عبيدة لـ(الخَمَط) المتقدم ذكره، وأن الأُكُل كل ما

اجتني، واحتج بقوله تعالى: ﴿تَوَوَّجِ أَكُلَهَا كُلِّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾^(٧) وقول الشاعر^(٨):

موشحةٌ بالطَّرَّتَيْنِ دنا لها جنى أَيْكَةً يَضْفُو عليها قِصارُها^(٩)

فقد أضاف الشاعر الجني إلى الشجرة التي هي الأيكة، كذلك أضاف أبو عمرو الأُكُل

(١) الحجة ١٥/٦.

(٢) انظر: الحجة ١٥/٦.

(٣) وقد أحاز عطف البيان من النكرات جماعة من البصريين غير الفارسي، كابن جني وجماعة من المتأخرين كالزَمخشرى، وابن عصفور، وابن مالك، انظر: شرح التصريح ١٤٨/٢.

(٤) انظر: الحجة لابن خالويه ٢٩٣.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٤٠/٣.

(٦) انظر: الحجة ١٤/٦ وما بعدها.

(٧) إبراهيم: ٢٥.

(٨) وهو أبو ذؤيب الهذلي، انظر: ديوان الهذليين ٢٢/١.

(٩) البيت من الطويل، وفي الديوان: مُوَلَّعةٌ، والطَّرَّتَان: انقطاع اختلاف لون الظهر من لون البطن، جنى أَيْكَةً: ما تجنيه، انظر: ديوان الهذليين ٢٢/١، أساس البلاغة ٥٠٨/٢ (وشح).

الذي هو الجنى إلى الخمط^(١).

وفيما سبق تبين أن الجوهري ذكر معنى واحداً لـ(الخَمَط)، ولم يبين هذا المعنى لأي قراءة، فجاء ابن بري وحدد لكل قراءة دلالة تختلف عن الأخرى لاختلاف تركيب كل منهما، فمن قرأ بالإضافة يكون (الخَمَط) بمعنى الأراك، ومن قرأ بالتثوين يكون (الخَمَط) ثم الأراك، على أن يكون (الخَمَط) بدلاً من (الأكُل)، على خلاف الزمخشري الذي يرى أن من أضاف يكون (الخَمَط) بمعنى البرير^(٢)، وهو ثم الأراك لا الأراك نفسه كما ذكر ابن بري.

(١) انظر: انظر: الحجة ١٤/٦ وما بعدها.

(٢) انظر: الكشاف ١١٦/٥.

المسألة الثالثة: معنى (العراك):

قال الجوهرية: «ويقال: أوردَ إبله العرَاكُ، إذا أوردَها جميعًا الماء. ونُصِبَ نَصْبَ المَصادرِ، أي أوردَها عرَاكًا، ثم أدخل عليه الألف واللام، كما قالوا: مررتُ بهم الجَمَاءَ الغفِيرَ، والحمدَ لله، فيمن نصب. ولم تُغَيَّرِ الألف واللام المصدر عن حاله.

قال لبيد يصف الحمار والآتن:

فأوردَها العرَاكَ ولم يَندُذها ولم يُشْفِقْ على نَعْصِ الدِّخَالِ^(١)»^(٢).

قال ابن بري: «(العراك)، و(الجماء الغفير) منصوبان على الحال، وأما (الحمد لله) فعلى المصدر لا غير»^(٣).

اشترط جمهور النحويين أن تكون الحال نكرة؛ لئلا يتوهم كونها نعتاً^(٤)، وقد جاءت معرفة في بيت لبيد المتقدم ذكره، وفي المسألة خلاف بين الجوهرية وابن بري في تخريج كلمة (العراك)؛ حيث إنها مصدر مقترن بـ(أل)، وهذا الخلاف أكبر من خلاف بين شخصيتين، بل هو خلاف بين النحويين، وقد تشكل هذا الخلاف على عدة مذاهب، هي كالآتي:

١- ذهب سيبويه ومن تبعه إلى أن (العراك) حال، وهو في تأويل وصف منكر، والتقدير:

(١) البيت من الوافر، معنى البيت: يصف لبيد الإبل وقيل: حمار الوحش بأنها أرسلت إلى الماء مزدحمة ولم يشفق عليها من تكدير الماء بورودها فيه وازدحامها بتداخل بعضها ببعض، انظر: شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ص: ٨٦، الكتاب ٣٧٢/١، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، تحقيق: أحمد خطاب، مطابع المكتبة العربية بحلب، ط: ١، ١٣٩٤هـ، ص: ١٦٠، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٠/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٨/٥، أساس البلاغة ٤٦٠/٢ (نغص)، شرح المفصل ٦٢/٢، شرح التصريح ٥٧٩/١، خزنة الأدب ١٩٢/٣، وبلا نسبة في: المقتضب ٢٣٧/٣، الإنصاف ٨٢٢/٢، توضيح المقاصد ٦٩٩/٢، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ببيروت، ط: ٢، ٥٧٢/١، ارتشاف الضرب ١٥٦٣/٣، همع الهوامع ٢٣٠/٢، أوضح المسالك ٣٠٤/٢، والرواية في جميع هذه المصادر (فأرسلها العراك) إلا شرح ديوان لبيد بن ربيعة ٨٦، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٠/١، أساس البلاغة ٢٨٨/٢ (نغص) فرؤيت (فأوردَها العراك).

(٢) الصحاح ١٥٩٩/٤ (عرك).

(٣) التنبيه والإيضاح ١١٢/٤ (عرك).

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٦٢/٣، شرح الأشموني ٢٨٨/٢.

أرسلها معاركة^(١).

٢- ذهب ثعلب إلى أن رواية البيت هي (فأوردها العراك)، و(العراك) مفعول ثانٍ لأوردها، أما رواية (فأرسلها العراك) فيرى الكوفيون أن (أرسلها) مضمن معنى (أوردها) فيكون (العراك) مفعولاً ثانياً لـ(أرسل)^(٢).

٣- ذهب الأخفش، وابن السَّرَّاج، وأبو علي الفارسي، وابن الشجري إلى أن الحال الفعل الذي وقع المصدر موضعه فيكون التقدير: أرسلها تعترك العراك، فـ(تعترك) حال والمصدر الذي عملت فيه الحال هو (العراك)^(٣).

٤- ذهب النحاس والجوهري إلى أن (العراك) منصوب على المصدر، وأصله أرسلها عراقاً ثم أدخل الألف واللام، وترك النصب على حاله، وفسَّر النحاس على مذهبه معنى البيت «أنه أرسل الإبل على الماء، فازدحمت عند الحوض، ولم يشفق على الصغار التي دخلت مع هذه»^(٤).

٥- ذهب ابن الطراوة إلى أن (العراك) نعت مصدر محذوف، وليس بحال، والتقدير: (فأرسلها الإرسال العراك)^(٥).

وقد أثر خلاف النحاة في الموقع النحوي لـ(العراك) في الجانب الدلالي، فكل مذهب معنى يختلف عن الآخر؛ فالمعنى عند من قال: إن (العراك) حال هو بيان هيئة الإبل ونحوها حين ورودها إلى الماء فهي متعاركة، وأما من قال: إنها مفعول ثانٍ فأراد أن الإبل وردت

(١) انظر: الكتاب ٣٧٢/١، المقتضب ٢٣٧/٣، شرح كتاب سِيَبِيَّهِ للسرياني ١٤٨/٥، شرح المفصل ٦٢/٢، توضيح المقاصد ٦٩٩/٢، شرح ابن عقيل ٥٧٢/١، ارتشاف الضرب ١٥٦٣/٣، أوضح المسالك ٣٠٤/٢، شرح التصريح ٥٧٩/١، خزنة الأدب ١٩٢/٣.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٦٤/٣، توضيح المقاصد والمسالك ٧٠٠/٢، خزنة الأدب ١٩٣/٣.

(٣) انظر: الأصول ١٦٤/١، أمالي ابن الشجري ٢٠/٣ وما بعدها، الإيضاح العضدي ٢٠٠، المسائل المثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. شريف النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، ص: ١٧ وما بعدها، ارتشاف الضرب ١٥٦٣/٣، خزنة الأدب ١٩٣/٣.

(٤) شرح أبيات سِيَبِيَّهِ للنحاس ١٦٠.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٦٤/٣، توضيح المقاصد والمسالك ٧٠٠/٢، خزنة الأدب ١٩٣/٣، ابن الطراوة النحوي للدكتور عياد التبيي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ط: ١، ١٤٠٣هـ، ص: ١٩١ وما بعدها.

والازدحام موجود.

والرأي المختار هو القول بأن (العراك) حال، وجاء معرفة شذوذاً، وسوّغ السيرافي مجيئه معرفة لكونه مصدرًا، ولو كان اسم فاعل لما جاز أن يأتي محلي بـ(أل)، فلم يرد قولهم: أرسلها المعارك، ولا جاء زيدُ القائم^(١)، وأيضًا لأن المعنى يدل عليه، فالشاعر يقصد ورودها معتركة.

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٨/٥.

الضرب الثالث: دلالة الكلمة المفردة:

المسألة الأولى: معنى (وَحَوَّاح):

قال الجوهري: «قال الأصمعي: رجلٌ وَحَوَّاحٌ أي: خفيف... وكذلك الوَحَوَّاح، قال الجعدي^(١) يرثي أخاه:

ومن قبله ما قد رُزئتُ بوحوحٍ وكان ابنُ أُمي والخليل المصافيا^(٢)»^(٣)

قال ابن بري: «وَحَوَّاحٌ في البيت اسم علمٌ لأخيه، وليس بصفة، ورثي في هذه القصيدة مُحاربَ بن قيس بن عدسَ من بني عمِّه، ووَحَوَّاحًا أخاه، وقبله:

ألمَ تَعَلَمِي أَنِّي رُزِيتُ مُحَارِبًا فمالكِ فِيهِ اليَوْمَ شَيْءٌ وَلَايَا
فَتَى كَمَلْتَ أَخْلَاقَهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَلَا يُبْقِي مِنَ المَالِ بَاقِيَا

والشاهد على (وَحَوَّاحٍ) صفةٌ قول الرَّاجز^(٤):

يَا رُبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ وَحَوَّاحٍ

يَعْدُو بَدَلُوٍ وَرِشَاءٍ مُصْلِحٍ^(٥)»^(٦)

عاجلت المسألة السابقة كلمة (وحوح) التي تحمل دلالات متعددة منها قولهم: وَحَوَّاحٌ

(١) هو عبد الله بن قيس، من جعدة بن كعب بن ربيعة، يكنى بأبي ليلي، صحابي، مات بأصْبَهَانَ، انظر: الشعر والشعراء ٢٨٩/١ وما بعدها.

(٢) البيت من الطويل، انظر: ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: واضح الصمد، دار صادر بيروت، ط: ١، ١٩٩٨م، ص: ١٧٨، أمالي القالي ٢/٢، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٤٣/٢، أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد للشريف المرتضى العلوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط: ١، ١٣٧٣هـ، ٢٦٨/١، خزنة الأدب ٣٣٦/٣، وروي هذا البيت رواية أخرى وهي:

ومن قبله ما قد فُجِعْتُ لِعَامِرٍ وكان ابن عمي والخليل المصافيا

انظر: الأشباه والنظائر للخالدين ٣٥١/٢.

(٣) الصحاح ٤١٤/١ وما بعدها (وحح).

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) وورد ذكر الرجز في تهذيب اللغة ٢٩٩/٥، المحكم ٤٠٣/٣، لسان العرب ١٦٤/١٦ (وحح)، تاج العروس ٢٠٤/٧ (وحح).

(٦) التنبيه والإيضاح ٢٧٩/١ (وحح).

من البرد إذا رَدَّد نفسه في حلقه حتى تسمع له صوتًا، والوَحَوْح: الرجل المَنكَمِش الحَدِيد النَّفْس، ويقال أيضا: للشديد الذي يَنحَم عند عمله لنشاطه وشدته، وأيضًا يطلق على الخفيف من الرجال، وهو أيضا اسم لطائر^(١).

ويرى ابن بري أن الجوهري ساق هذا البيت للدلالة على أن (وحوح) بمعنى الخفة وصحح هذا الوهم بإشارته إلى أن (وحوح) اسم علم لأخ النابغة، وهو وحوح بن عبد الله أخوه لأمه، دلَّ على ذلك إشارة كثير من العلماء إلى أن هذه القصيدة في رثاء النابغة لأخيه (وحوح)^(٢).

ويمكننا القول بأن ابن بري قد تسرع في تعقبه هذا؛ فقد ساق الجوهري شاهداً آخر على أن وحوح بمعنى خفيف وهو ما نقله عن الأصمعي، ولم ينص الجوهري على أن كلمة (وحوح) الواردة في بيت النابغة صفة، والدليل قوله: «قال الجعدي يرثي أخاه»، فهذه دلالة قاطعة على دراية الجوهري بقائل البيت ومناسبته، وربما اكتفى الجوهري بقوله: (أخاه) عن ذكر (وحوح) مما سبب هذا الوهم لدى ابن بري، وأيضاً حسب ما ظهر لي أنه لم يذكر أحد من العلماء بأن (وحوحاً) في بيت النابغة صفة.

(١) انظر: لسان العرب ١٦٤/١٦ (وحوح)، تاج العروس ٢٠٤/٧ وما بعدها (وحوح).

(٢) انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٤٣/٢، أمالي المرتضى ٢٦٨/١ حاشية رقم (٦)، خزنة الأدب ٣٣٦/٣.

المسألة الثانية: معنى (الآء):

قال الجوهرية: «آء: شجر، على وزن عاع، واحدهما: آءة»^(١).

قال ابن بري: «الصحيح عند أهل اللغة أن الآء: ثمر السَّرْح، وقال أبو زياد^(٢): هو عنب أبيض، يأكله الناس، ويتخذون منه رُبًا، والعدر للجوهري في ذلك أنهم قد يسمون الشجر باسم ثمره، فيقول أحدهم: عندي في بستاني التفاح، والسفرجل، والمشمش، وهو يريد الأشجار، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَبْتَنَّا فِيهَا حَبًّا^(٢٧) وَعِنَبًا وَقَضْبًا^(٢٨) وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا^(٢٩)﴾»^(٣)^(٤).

وقد تتبع ابن بري الجوهرية في قوله أن (الآء) هو شجر، وبين له الصواب بأن (الآء) هو ثمر تلك الشجرة لا الشجرة نفسها، وهذا الرأي ذكره الخليل^(٥).

ويبدو أن الجوهرية متأثر في رأيه بآين دريد^(٦)، والتمس ابن بري للجوهري العذر معتمداً على ما جاء في القرآن الكريم، فقد أطلق العنب والزيتون والمراد أشجار تلك الثمار. والذي يظهر أن (الآء) هو ثمر لشجرة يطلق عليها (سرحة)، دل على ذلك كلام الخليل^(٧)، ولم يقع الجوهرية في خطأ كبير في تسميته (الآء) لشجرة السَّرْح، فقد يكون تساهلاً منه لأن تسمية الثمار باسم الأشجار أمر شائع في اللغة، فقد ورد في القرآن الكريم كما في الآية المتقدم ذكرها، وجاء في الحديث: ((بين نخلة وضالة، وسِدْرَة وآءة))^(٨).

(١) الصحاح ٣٤/١ (آء).

(٢) في اللسان والتاج أبو زيد، انظر: لسان العرب ١٨٨/١ (أوأ)، التاج ١٣٤/١ (أوأ).

(٣) عيس: ٢٧-٢٩.

(٤) التنبيه والإيضاح ٤/١ (أوأ).

(٥) انظر: العين ٩٧/١.

(٦) انظر: الجمهرة ٢٥٠/١.

(٧) انظر: العين ٩٧/١.

(٨) انظر: النهاية في غريب الحديث ٨٣/١.

المسألة الثالثة: معنى (جاشت):

قال الجوهري: «جاشت القدر تجيش: أي غلّت»^(١).

قال ابن بري: «ذكر غير الجوهري أن الصحيح جاشت القدر: إذا بدأت أن تغلي ولم تغل بعد، ويشهد لصحة ذلك قول الجعدي:

تَجِيْشُ عَلَيْنَا قَدْرُهُمْ فَنُدِيْمُهَا وَنَفْتُوْهَا عَنَّا إِذَا حَمِيْهَا غَلًّا^(٢)

أي نسكن قدرهم، وهي كناية عن الحرب إذا بدأت أن تغلي، وتسكينها يكون إما بإخراج الحطب من تحت القدر، أو بالماء البارد يُصبّ فيها»^(٣).

في أغلب المعاجم اللغوية نص أصحابها على أن مادة (جيش) تدل على الغليان والثوران، وحتى في استخدامات (جيش) المجازية تدل على هذا المعنى كجاشت النفس، وجاشت العين، وجاش الوادي، وجاش البحر^(٤).

وذكر الجوهري كغيره ممن سبقه من أصحاب المعاجم أن جاشت القدر أي: غلت، إلا أن ابن بري تعقبه في تفسيره لهذا المعنى، فيرى أن قولهم: جاشت القدر بمعنى بداية الغليان لا أنما غلت، واستشهد على ذلك ببيت النابغة الجعدي، والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه الجوهري هو الصحيح لما يلي:

(١) الصحاح ٩٩٩/٣ (جيش).

(٢) البيت من الطويل، انظر: ديوان النابغة ١٣٠، الجيم ٢٤٩/١، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، ط: ٥، دار المعارف، ١١١٩م، ص: ٥٧٥، ديوان الأدب ٢٠٩/٤، كتاب الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب عبد الواحد اللغوي تحقيق: د. عزة حسن، دار طلاس للدراسات، ط: ٢، ١٩٩٦م، ١٨٠، تهذيب اللغة ٢١١/١٤، مقاييس اللغة ٣١٥/٢، المخصص ١٣٤/١٤، لسان العرب ٢٥١/٣ (جيش)، وفي المراجع السابقة روي البيت بهذه الرواية:

تَفُور عَلَيْنَا قَدْرُهُمْ فَنُدِيْمُهَا وَنَفْتُوْهَا عَنَّا إِذَا حَمِيْهَا غَلًّا

ما عدا ديوان الأدب والتهذيب واللسان فذكروا رواية (تجيش).

(٣) التنبيه والإيضاح ٣١٥/٢.

(٤) انظر: العين ٢٧٥/١ (جيش)، جمهرة اللغة ٤٧٩/١، ١٠٤١/٢، تهذيب اللغة ١٣٤/١١، مجمل اللغة ٢٠٤ (جيش)، مقاييس اللغة ٤٩٩/١ (جيش)، لسان العرب ٢٥١/٣ (جيش)، تاج العروس ١١٦/١٧ وما بعدها (جيش).

- ١- نص أصحاب المعاجم اللغوية على أن (جيش) تدل على الغليان والثوران^(١)، ويقول الليث: «وكل شيء يغلي فهو يجيش، حتى الهمُّ والعُصَّة في الصِّدر»^(٢).
- ٢- قد يكون ابن بري وهم بين أصليين هما (جهش) و(جيش)، فمادة (جهش) تدل على التهيؤ والاستعداد للشيء، ومنه قولهم: جهش بالبكاء: إذا استعبر واستعد له^(٣)، أما مادة (جيش) فتدل على الحركة والغليان والهيجان، ومنه قولهم: جاشت النفس: فاضت^(٤).
- ٣- بيت النابغة الجعدي الذي استشهد به ابن بري جاء في أغلب المراجع بهذه الرواية:
تفور علينا قدرهم فنديمها ونفتؤها عنّا إذا حميها غلا^(٥)
حتى إن محقق التنبيه والإيضاح ذكر أنه في أحد مخطوطات الكتاب رُوي بـ(تفور)، وما أثبتته هو ما جاء في اللسان^(٦).

(١) انظر: العين ٢٧٥/١ (جيش)، جمهرة اللغة ٤٧٩/١، ١٠٤١/٢، تهذيب اللغة ١٣٤/١١، مجمل اللغة ٢٠٤ (جيش)، مقاييس اللغة ٤٩٩/١ (جيش)، لسان العرب ٢٥١/٣ (جيش)، تاج العروس ١١٦/١٧ وما بعدها (جيش).

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١٣٤/١١.

(٣) انظر: العين ٢٧٠/١ (جهش)، جمهرة اللغة ٤٧٩/١، تهذيب اللغة ٣١/٦، مجمل اللغة ٢٠١ (جهش)، مقاييس اللغة ٤٨٩/١ (جهش)، لسان العرب ٢٢٧/٣ (جهش)، تاج العروس ١١٥/١٧ (جهش).

(٤) انظر: العين ٢٧٥/١ (جيش)، جمهرة اللغة ٤٧٩/١، ١٠٤١/٢، تهذيب اللغة ١٣٤/١١، مجمل اللغة ٢٠٤ (جيش)، مقاييس اللغة ٤٩٩/١ (جيش)، لسان العرب ٢٥١/٣ (جيش)، تاج العروس ١١٦/١٧ وما بعدها (جيش).

(٥) انظر: ديوان النابغة الجعدي ١٣٠، الجيم ٢٤٩/١، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٥٧٥، الأضداد ١٨٠، مقاييس اللغة ٣١٥/٢، المخصص ١٣٤/١٤.

(٦) انظر: التنبيه والإيضاح ٣١٥/٢ حاشية رقم (١).

المسألة الرابعة: معنى (الربّاح):

قال الجوهرى: «والربّاح أيضا: دُوِيَّةٌ كَالسَّنور، والربّاح أيضا: بلد يُجلب منه الكافور»^(١).

جاء في التنبيه: وذكر في فصل (ربح) قال: والربّاح أيضا: دُوِيَّةٌ كَالسَّنور، يُحَلَبُ منه الكافور، قال ابن بري: «هكذا وقع في أصلي، وكذلك أيضا وقع في أصل الجوهرى الذي بخطه، وهو وهم؛ لأن الكافور لا يُحلب، وإنما هو صمغ شجر بالهند، وربّاح: موضع هناك ينسب إليه الكافور، فيقال: كافور ربّاحي، وأما الدُوِيَّةُ التي تشبه السَّنور التي ذكر أنها تحلب الكافور، فاسمها الزبّادة، والذي يُحلب منها الطيب ليس بكافور، وإما يسمى باسم الدّآبة، فيقال له: الزبّادة، قال ابن دريد: والزبّادة: الدابة التي يُحلب منها الطيب، أحسبها عربية»^(٢).

ووقع في بعض النسخ على خلاف ما وقع في خط الجوهرى، فنسبه بعض الناس إليه، وإنما هو من زيادات ابن القطّاع، فأدخل في الأصل، والشاهد لذلك خطُّ الجوهرى»^(٣).

بين الجوهرى أن هناك دالتين لكلمة (الربّاح) وهي:

- دويّة كالسنور.
- بلد يُجلب منه الكافور.

وقد تعمدت نقل قول الجوهرى كما وصلنا في صحاحه، ثم نقله أيضا كما جاء في التنبيه، لأبّين أن ما وجد في الصحاح المطبوع مختلف عن النسخة التي مع ابن بري والتي بنى عليها تعقباته، حيث نقل ابن بري قول الجوهرى بقوله: «والربّاح أيضا: دُوِيَّةٌ كَالسَّنور، يُحَلَبُ منه الكافور»، وهو مختلف عما بين أيدينا من الصحاح فنسب للجوهرى أنه ذكر أن الربّاح بلد يجلب منه الكافور، في حين أثبت ابن بري كلمة (يُحلب) وحذف (بلد)، ولا

(١) الصحاح ٣٦٣/١ (ربح).

(٢) انظر: جمهرة اللغة ٢٩٧/١.

(٣) التنبيه والإيضاح ٢٣٥/١ وما بعدها (ربح).

يُخفى تأثير هذا الاختلاف على المعنى.

وكان ابن بري على علم بما نُسب للجوهرِي، والدليل قوله: «ووقع في بعض النسخ على خلاف ما وقع في خط الجوهرِي، فنسبه بعض الناس إليه، وإنما هو من زيادات ابن القطّاع، فأُدخل في الأصل، والشاهد لذلك خَطُّ الجوهرِي»^(١)، وأيضاً أثبت هذا النص أن النسخة التي مع ابن بري مكتوبة بخط الجوهرِي.

وقد أفاض الزبيدي في الحديث عن هذا الوهم فنقل قول ابن بري فقال: «قال ابن بري في الحواشي: قال الجوهرِي: الرِّبَاح أيضاً: دُوِيَّة كالسنور يُجَلَّب منه الكافور»^(٢)، وفي نقله اختلاف عما كُتب في التنبيه المتقدم نصه، وقيل: إنه أُصلح في بعض النسخ وكتب (بلد) بدلاً من (دويبة)^(٣)، وذكر شيخ الزبيدي بأن القول الأول: الرباح دويبة كالسنور يجلب منه الكافور، وأيضاً القول الثاني: بلد يجلب منه الكافور كلاهما غلط، ويرى الزبيدي أن رأي شيخه مبني على الحدس والتخمين وعدم الاستقراء، وعلل ذلك بقوله: «ولقائل أن يقول: أيُّ غَلَطٍ فيما إذا نُسب إلى البلد، لأن الأشياء كلها لا بُد أن تُجلب من البلاد إلى غيرها من صُمُوغ وثمار وأزهار، لاختصاص بعض البلدان ببعض الأشياء مما لا توجد في غيرها؛ وكذا إذا كان (يُجَلَّب) بالحاء المهملة، على ما في النسخ الصحيحة من الصحاح بخط أبي زكريا وإن كان كذلك فهو تصحيف قبيح؛ لأن الكافور لا يُجلب من دابة، وإنما هو صمغ شجر بالهند»^(٤).

ويبدو أن الزبيدي قد أخطأ في نقله لقول ابن بري بقوله: (يجلب)، والصواب ما تقدم نصه من التنبيه، ولأن مدار تعقب ابن بري هو قول الجوهرِي (يجلب).

والذي يظهر أن الصواب في تفسير الرباح أن يكون: دويبة كالسنور، وهي التي يجلب منها (الزباد)، وبالتالي اتضح صواب تعقب ابن بري، فالكافور صمغ شجر في الهند والرباح نوع منه، وكان الدّميري يبرر وهم الجوهرِي بأنه لما سمع أن (الزباد) يجلب من الحيوان سرى

(١) التنبيه والإيضاح ٢٣٦/١ (ربح).

(٢) تاج العروس ٢٨٣/٦ (ربح).

(٣) انظر: تاج العروس ٣٨٢/٦ (ربح).

(٤) تاج العروس ٢٨٣/٦ (ربح).

ذهنه إلى الكافور فذكره، فأراد ابن القطاع أن يصلح هذا الوهم فوقع بوهم آخر حين ذكر أن الريح بلد يجلب منه الكافور، لأن الكافور صمغ شجر يستخرج من داخل خشب هذا الشجر^(١).

وجاء في مجلة لغة العرب أن الدويبة المذكورة لا تسمى رباحًا وإنما زبادًا أو زبادة، والأولى أن يقال: إن الريح تصحيف يقصد به (الزباد)^(٢).

(١) انظر: حياة الحيوان الكبرى. لكamal الدين محمد الدميري. دمشق: طلاس للنشر، ١٩٩٢، ص: ٧٠.

(٢) انظر: باب المشارفة والانتقاد. مجلة لغة العرب. الجزء الأول من السنة السادسة، كانون الثاني ١٩٢٨، ص: ٧١.

المسألة الخامسة: معنى (الإردب):

قال الجوهرية: «الإردبُّ: مكيالٌ ضخمةٌ لأهل مصر»^(١).

قال ابن بري: «قوله: الإردبُّ: مكيالٌ لأهل مصر... ليس بصحيح؛ لأن الإردب لا

يُكّال به، وإنما يكال بالويبة، والإردب بها ستُّ وبيات»^(٢).

يعد الإردب مكيالاً ضخماً بمصر، وهو كما عرفه الفقهاء: «ثلاثمائة صاع، خمسٌ وثلاثون وبيبة، وهي خمسة أرداد ونصف وثلث»^(٣)، وقال ابن الرفعة: «وقيل: إنه يسع أربعة وعشرين صاعاً، والنووي أطلق ذلك، والتجربة تقتضي خلاف ذلك، فإن الإردب عندنا ست وبيات، كل وبيبة أربعة أرباع، فجملته أربعة وعشرون ربعاً، والربع أكثر من الصاع بأكثر من الثلث بكثير»^(٤).

وذكر الجوهرية كغيره من العلماء^(٥) أن (الإردب) مكيال لأهل مصر، وتعقبه ابن بري

في ذلك، فيرى أن (الإردب) لا يكال به وإنما يكال بالويبة^(٦).

وما كان ينبغي لابن بري أن يرد قول الجوهرية بعدم الصحة؛ لأن كثيراً من العلماء

قالوا مثل قوله، ولكن لعل ابن بري أراد أن يخص قول الجوهرية بأنه يكال بـ(الويبة)

ويحسب بـ(الإردب)، والدليل قوله: «والإردب بها ستُّ وبيات».

(١) الصحاح ١٣٥/١ (ردب).

(٢) التنبيه والإيضاح ٨٢/١.

(٣) معني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج لمحمد بن الخطيب الشربيني، تحقيق: محمد خليل، ط: ١، دار المعرفة بيروت، ١٤١٨هـ، ٥٦٧/١.

(٤) الإيضاح والتبيين في معرفة الميكال والميزان لأبي العباس بن رفعة الأنصاري، تحقيق: د. محمد الخاروف، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ، ص: ٧٣.

(٥) وهم: الأزهرية انظر: تهذيب اللغة ١٤/١٠٤، ابن فارس انظر: مجمل اللغة ٤٢٩.

(٦) الويبة: مكيال مصري قديم، جزء من ستة أجزاء من الإردب، ويسمى بالعصر الفاطمي بـ(الدوار). انظر: الإيضاح والتبيين في معرفة الميكال والميزان ٧٣، حاشية رقم (٤).

الفصل الثاني

منهج ابن بري في تعقب الجوهري

وفيه ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: منهجه في عرض المسائل والاعتراض عليها.

المبحث الثاني: منهجه في الاعتماد على المصادر والإفادة منها.

المبحث الثالث: أسلوبه وأثر مذهبه النحوي في التعقب.

المبحث الأول: منهجه في عرض المسائل والاعتراض عليها:

المنهج في اللغة:

المنهج مشتق من الجذر (نَهَجَ)، ويدل هذا الجذر على الوضوح، وأنَّهَجَ الطريق أي: استبان وصار نَهَجًا واضحًا بَيْنًا^(١)، وكذلك المَنْهَجُ والمِنْهَاجُ، وقد ورد ذكر المِنْهَاجِ في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾^(٢).

المنهج في الاصطلاح:

اهتم الباحثون بتعريف كلمة (المنهج) وبيانها، ومن هذه التعريفات:

- «الطرق التي يسير عليها العلماء في علاج المسائل، والتي يصلون بفضلها إلى ما يرمون إليه من أغراض»^(٣).
- «السييل الفكري، والخطوات العلمية التي يتبعها الباحث في مساره بقصد تحصيل العلم»^(٤).

وتدور مباحث هذا الفصل حول (منهج ابن بري في تعقبه للجوهري) أي بيان الطرق التي سلكها في تعقبته، ومصادره التي اعتمدها، والأسلوب الذي سار عليه في تعقبته.

١ - طريقته في ترتيب المواد:

اعتمد ابن بري في حواشيه طريقة القافية في الترتيب، فجعل حرف القافية بآءًا، والحرف في بداية الكلمة فصلًا، وبذلك سار على نهج الجوهري، وبدأ المواد بالجذر (أبأ)، وانتهى بالجذر (وا)، ولم يتعقب ابن بري على جميع المواد الواردة في الصحاح، فأشار في بعض أجزاء الكتاب بذكر الفصل يعقبه كلمة (مهمل)^(٥).

(١) انظر: الصحاح ٣٤٦/١ (نَهَجَ)، جمل اللغة ٨٤٥ (نَهَجَ)، تاج العروس ٢٥١/٦ (نَهَجَ).

(٢) المائدة: ٤٨.

(٣) علم اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي، نَهضة مصر للطباعة، ٣٣.

(٤) منهج كتابة التاريخ الإسلامي وتدرسه محمد السلمي، دار الوفاء بالمنصورة، ط: ١، ١٤٠٨هـ، ص: ٨٣.

(٥) وهذه الفصول هي: من باب الألف: فصل التاء، فصل الصاد، والضاد، والطاء، والغين، واللام والميم، ومن باب الباء: فصل الدال، فصل الفاء، فصل الميم، فصل الياء، ومن باب التاء: فصل الدال، والذال، والراء، الضاد، الطاء، الظاء، العين، الغين، الفاء، الواو، الياء، ومن باب التاء: فصل التاء، الخاء، الدال، الذال، الزاي،

والملاحظ على ابن بري أنه كثيراً ما يتعقب الجوهري في نسبة الكلمات إلى جذرها الصحيح إلا أنه لا يضعها كما يراها هو، بل كما يراها الجوهري، لذا فكتاب ابن بري بحاجة إلى ترتيب جديد وفقاً لرأيه، وربما أراد باعتماده ترتيب الصحاح ليبين خطأ الجوهري، أو أنه أورد التعقب فقط، ومن بعده يتولى مهمة العمل التطبيقي لهذه التعقبات.

والتأمل في كتاب ابن بري يجد أنه يشير إلى الجذور التي أهملها الجوهري وهي مستعملة في اللغة، ومن ذلك مادة (هقط) فقد أهملها الجوهري وورد استعمالها عند زجر الخيل، يقال له: (هقط)^(١)، وورد ذلك في الشعر قال الراجز:

لَمَّا سَمِعْتُ زَجْرَهُمْ هَقِطٌ
عَلِمْتُ أَنَّ فَارِسًا شَحِطٌ^(٢)

وأيضاً أهمل الجوهري المواد التالية: من باب الصاد (أبص - خصص - دخص - شرص - هيص)، ومن باب الضاد: (خفرضض)، ومن باب الطاء: (جرط، جلفط، حطمط، ذوط، زبط، زيط، عمط، فططط، فلسط، قلط، لخط، لخط، نخط)، ومن باب الظاء: (أظظ، بيظ، جلحظ، جلمظ، دعظ، دعمظ، دقظ، شقظ، شمظ، شيط، كنعظ، نشظ)، ومن باب العين: (رنع، ضفع، قردع، قرطع، قنقع، كربع، كرتع، كشع، متع، مضع، نبع، هرنع، هزلع)، ومن باب الفاء: (أدف، تفف، خضلف، درنف، دعف، دهف، روف، غنصرف، كرهف،

الزاي، السين، الشين، الصاد، الضاد، الطاء، الظاء، الفاء، القاف، الكاف، اللام، الواو، الهاء، الياء، ومن باب الجيم: فصل الظاء، الغين، القاف، الكاف، ومن باب الحاء: فصل الحاء، الخاء، الظاء، العين، الغين، الفاء، ومن باب الحاء: فصل الباء، والتاء، الحاء، الخاء، الذال، الزاي، السين، الضاد، الطاء، الظاء، العين، الغين، الكاف، اللام، الواو، الهاء، الياء، ومن باب الدال: فصل التاء، فصل الذال، فصل الظاء، ومن باب الذال: فصل الباء، التاء، الثاء، الدال، الذال، الزاي، السين، الظاء، العين، الغين، القاف، ومن باب الراء: فصل الراء، اللام، ومن باب الزاي: فصل التاء، الدال، الذال، السين، الشين، الضاد، الطاء، الظاء، الواو، الياء، ومن باب السين: فصل التاء، التاء، الزاي، الضاد، الظاء، الغين، الفاء، ومن باب الشين: فصل المهمزة، التاء، الثاء، الحاء، الذال، الزاي، السين، الشين، الضاد، الطاء، الظاء، الغين، الفاء، ومن باب الكاف: باب الحاء، الغين، الباء، ومن باب الهاء: فصل التاء، الحاء، الذال، الزاي، الضاد، الطاء، الظاء، الغين.

(١) انظر: الكامل للمبرد ٣٥٨/١، الجمهرة ٩٢٥/٢، التنبيه والإيضاح ١٥٨/٣ (هقط)، اللسان ٧٤/١٥ (هقط)، التاج ١٩٥/٢٠ (هقط).

(٢) لم أف على قائله، انظر: الكامل للمبرد ٣٥٨/١، الجمهرة ٩٢٥/٢، التنبيه والإيضاح ١٥٨/٣ (هقط).

لغف، لوف)، ومن باب القاف: (بذرق، بهلق، تقق، درمق، رعمق)، ومن باب الكاف: (أبك)، ومن باب اللام: (تتل، درخمل، قرزحل، قزل، قرنفل، قمعل، كعطل)، ومن باب الميم: (بيم، ثرعم، جوم، جهرم، حرهم، حزررم، حلكرم، خندم، دجم، دحلم، ززم، زهلم، سلجم، سلعم، شقم، قرضم، قرعم، قضعم، قلزم، قلعم، قلهزم)، ومن باب النون: (أدن، أشن، أظن، بخن، تأن، ترن، تفن، جعن، حفتن، رأن، شفتن، طفن، قلن، مسن، نين، وقن، هأن، بين)، ومن باب الواو والياء: (تتا، تغا، تقى، حيا، ختا، خما، زدا، شحا، ضدا، غنا، فشا، كسا، نفا، يبا، يهيا)، ومن باب الألف اللينة: (ظا).

٢- طريقته في عرض التعقبات:

يعد كتاب التنبيه والإيضاح من إملاءات ابن بري على تلاميذه في مجالسه التي يعقدها للتعليم والتدريس^(١)، يدل على ذلك أنه يتصدر قول ابن بري بـ «قال الشيخ رحمه الله»، ويمكن تلخيص طريقة ابن بري في تعقبه للمسائل الصرفية الدلالية الواردة في حواشيه بما يأتي:

- ١- في بداية كل مادة يذكر كلام الجوهرى الذي عليه مدار التعقب مبتدئاً بقوله: «وذكر في فصل كذا»، ثم يُذكر بعدها كلام ابن بري متصديراً بـ «قال الشيخ رحمه الله».
- ٢- في تعقبات يسيرة نجده لا يذكر كلام الجوهرى كاملاً؛ مما يُلزم القارئ أن يرجع للصحاح ليفهم مدلول ابن بري، وذلك نحو قوله: «وذكر في هذا الفصل: الخَمَطُ: ضرب من الأراك. قال الشيخ رحمه الله-: من جعل (الخَمَط) الأراك فحقُّ القراءة بالإضافة؛ لأن الأكل: الجنى، فأضافه إلى (الخَمَط)، ومن جعل (الخَمَط) ثم الأراك فحقُّ القراءة أن تكون بالتونين، ويكون (الخَمَط) بدلاً من الأكل، وبكل قرأته القراء»^(٢)، فابن بري لم يكمل قول الجوهرى وهو: «وَقُرئَ {ذَوَاتِي أُكُلِ خَمَطٍ}»^(٣) بالإضافة»^(٤) ونصه هذا هو ما تعقبه فيه ابن بري.

(١) انظر: آراء ابن بري النحوية ١٢٩٨/٢.

(٢) التنبيه والإيضاح ١٠٩/٣.

(٣) سبأ: ١٦.

(٤) الصحاح ١٢٢٥/٢ (خَمَط).

٣- مراعاته للتقسيم في أخطاء الجوهري، فلا يذكر قول الجوهري كاملاً بل عند كل خطأ يتوقف، فيبدأ ببيان الخطأ ثم بيان وجه الصواب، وذلك نحو ما جاء في مادة (شيأ): ذكر الجوهري في فصل (شيأ): أن الخليل يرى أن (أشيأ) (فَعْلَاء) جمع على غير واحده، كما أن (الشعراء) جمع على غير واحده^(١)، قال الشيخ -رحمه الله-: «حكايته عن الخليل أنها جمع على غير واحده، كـ(شاعر) و(شعراء)، وهم منه، بل واحدها (شيء)، وليست أشيأ عنده بجمع مكسر، وإنما هي اسم واحد، بمنزلة (الطرفاء)، و(القصباء)، و(الحلفاء)، ولكنه يجعلها بدلاً من جمع مكسر، بدلالة إضافة العدد القليل إليها، كقولهم: ثلاثة أشيأ، وأما جمعها على غير واحدها فذلك مذهب الأخفش؛ لأنه يرى أن (أشيأ) وزنها (أفَعْلَاء)، وأصلها (أشيئَاء)، فحذفت الهمزة تخفيفاً، وكان أبو علي يُجيز قول أبي الحسن على أن يكون واحدها (شيئاً)، ويكون (أفَعْلَاء) جمعاً لـ(فَعَل) في هذا، كما جمع (فَعَل) على (فَعْلَاء)، في نحو: (سَمَح) و(سُمَحَاء)، وهو وهم من أبي علي؛ لأن (شيئاً) اسم، و(سَمَحاً) صفة، بمعنى (سميح)؛ لأن اسم الفاعل من (سَمَح) قياسه (سَمِيحٌ)، و(سَمِيح) يجمع على (سُمَحَاء)، كـ(ظَرِيفٍ) و(ظُرَفَاء)، ومثله (خَصْمٌ) و(خُصَمَاء)؛ لأنه في معنى (خَصِيم).

والخليل وسببويه يقولان: أصلها (شيئَاء)، فقدّمت الهمزة التي هي لأم إلى أول الكلمة، فصارت (أشيأ)، فوزنها على هذا (لَفَعَاء)، ويدلُّ على صحة قولهما أن العرب قالت في تصغيرها: (أشيئاً)، ولو كانت جمعاً مكسراً، كما ذهب إليه الأخفش، لقليل في تصغيرها: (شيئآت)، كما يفعل ذلك في الجموع المكسرة، كـ(جمال)، و(كعاب)، و(كلاب)، تقول في تصغيرها: (جُمَيْلات)، و(كُعيّات)، و(كُلَيْيات)، فتردّها إلى الواحد، ثم تجمعها بالألف والتاء.

وذكر في هذا الفصل: أن (أشيأ) يُجمع على (أشاوى)، وأصله (أشائي)، قلبت الهمزة ياءً، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الوسطى، وقلبت الأخيرة ألفاً، وأبدلت من الأولى واواً، كما قالوا: أتيته أثوة. قال الشيخ -رحمه الله-: «قوله: وأصله أشائي سهو، وإنما أصله

(١) انظر: الصحاح ٥٨/١ (شيأ).

(أشايي) - بثلاث ياءات - ولا يصحُّ همز الياء الأولى؛ لكونها أصلاً غير زائدة، كما تقول في جمع أبيات: (أبائيت)، فلا تهمز الياء التي بعد الألف لأصلتها، ثم خُفِّفَت الياء المشددة، كما قالوا في صحاري: (صحارٍ)، ثم أُبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء ألف، فصار (أشايًا)، كما قالوا في (صحارٍ): (صحاري)، ثم أُبدلوا من الياء واوًا، كما أُبدلوا في جَبَّيتُ الخراج جبايةً وجباوةً، وعند سيبويه أن (أشاوي) جمع لإشاوة وإن لم يُنطق به».

وذكر في هذا الفصل أن أبا عثمان المازني سأل أبا الحسن الأحمش: كيف تُصعَّرُ العربُ (أشياء)؟ فقال: (أشياء)، فقال له: تركتَ قولك؛ لأنَّ كُلَّ جمعٍ كُسِّرَ على غير واحد، وهو من أبنية الجمع، فإنه يُردُّ بالتصغير إلى واحد. قال الشيخ - رحمه الله -: «هذه الحكاية مُعَيَّرَةٌ؛ لأن المازني إنما أنكر على الأحمش تصغير (أشياء) - وهي جمع مكسَّر للكثير - من غير أن يُردَّ إلى الواحد، ولم يقلْ له: «إنَّ كُلَّ جمعٍ كُسِّرَ على غير واحد...»؛ لأنَّه ليس السببُ الموجب لِرَدِّ الجمع إلى واحد عند التصغير هو كونه كُسِّرَ على غير واحد؛ وإنَّما ذلك لكونه جمع كثيرًا، لا قِلَّةً».

وذكر في هذا الفصل - حكاية عن الفراء -: أن أصلَ شَيْءٍ (شَيْءٍ) فجمع على (أفعلاء) مثل: (هَيْنٍ وأهيناء). قال الشيخ - رحمه الله -: «هذا سهوٌ، وصوابه (أهوناء)؛ لأنَّه من الهون، وهو اللين»^(١).

٣ - طريقته في الاعتراض على الجوهري:

قبل الشروع في الحديث عن منهج ابن بري في الاعتراض على الجوهري يفترض بيان أساليب ابن بري في رده لكلام الجوهري، وقد تنوعت هذه الأساليب، فمنها ما هو مباشر، ومنها ما هو غير مباشر، ويمكن تفصيل ذلك بالآتي:

أولاً: التعقب المباشر:

وهو ما صرح فيه ابن بري مباشرة برأيه، وتعددت أساليب هذا النوع كما يأتي:

١ - قوله: «هذا هو الصحيح لا ما ذكره»:

ونموذج ذلك: «وذكر في فصل (فيأ): الفئحة: الطائفة والهاء عوض من الياء التي نقصت

(١) التنبيه والإيضاح ٢١/١-٣٢.

من وسطه، وأصله (فيء)، مثل: (فيع). قال الشيخ -رحمه الله-: هذا سهو، وأصله (فئو)، مثل: (فئو)، فالهمزة هي عين لا لأم، والمخدوف هو لامها، وهو الواو وهي من (فأوت) أي: فرقت؛ لأن (الفئة) كالفرقة، هذا هو الصحيح لا ما ذكره^(١).

٢- قوله: «الصحيح عند أهل اللغة»:

ونموذج ذلك: «وذكر في فصل (أوأ): آء: شجر، على وزن عاع، واحدها: آء، قال الشيخ -رحمه الله-: الصحيح عند أهل اللغة أن الآء: ثمر السرح، وقال أبو زياد: هو عنب أبيض، يأكله الناس، ويتخذون منه ربًا، والعذر للجوهري في ذلك أنهم قد يسمون الشجر باسم ثمره...»^(٢).

٣- قوله: «صواب ذلك»:

ونموذج ذلك: قال الجوهري في فصل (أسد): «الأسديّ -بفتح الهمزة وإسكان السين-: ضرب من الثياب...»^(٣)، قال ابن بري: «صوابه (الأسديّ) -بضم الهمزة- ووهم في جعله في فصل (أسد)، وصوابه أن يُذكر في فصل (سدا)...»^(٤).

٤- قوله: «الصواب عكس ما ذكره»:

ونموذج ذلك: «وذكر في فصل (نصب) أنه يقال: نصيبين، ونصيبون، والنسبة إلى قولك نصيبين: نصيبي، وإلى قولك نصيبون: نصيبي. قال الشيخ -رحمه الله-: الصواب عكس ما ذكره؛ لأن (نصيبين) اسم مفردٌ معربٌ بالحركات، فإذا نسبت إليه أبقيته على حاله، فقلت: هذا رجلٌ نصيبي، ومن قال: نصيبون، فهو معربٌ إعراب جموع السلامة فيكون في الرفع بالواو، وفي النصب والجر بالياء، فإذا نسبت إليه قلت: هذا رجلٌ نصيبي، فتحذف الواو والنون، وكذلك كل ما جمعته جمع السلامة تُرُدُّه في النسب إلى الواحد، فتقول في (زيدون) -اسم رجل أو بلد-: (زيدي)، ولا تقل: (زيدوني)؛ فتجمع في الاسم

(١) التنبيه والإيضاح ٢٥/١ (فيأ).

(٢) التنبيه والإيضاح ٤/١ (أوأ).

(٣) الصحاح ٤٤١/٢ (أسد).

(٤) التنبيه والإيضاح ٦/٢ (أسد).

إعرايين، وهما الواو والضمة»^(١).

٥- قوله: «حق كذا أن يذكر في فصل كذا»:

وهذه الطريقة شائعة عنده في تعقبات الجذور، ونموذج ذلك: «ذكر الجوهري في فصل (تلب): ائْتَلَبَّ الأمرُ: استقام، والاسم: التَّلَابِيَةُ. قال الشيخ -رحمه الله-: حقُّ (ائْتَلَبَّ) أن يذكر في فصل (تَلَابَّ)؛ لأنه رباعي، والهمزة الأول وصل، والثانية أصل، ووزنه (افْعَلَلَّ) مثل: اطمأنَّ، والتَّلَابِيَةُ بمنزلة الطَّمَانِينَةِ»^(٢).

٦- قوله: «الصحيح في هذا القول عند المحققين»:

ونموذج ذلك: «ذكر في فصل (ريب) بيتاً شاهداً على: أَرَبْتُهُ بِرَيْبٍ، وهو:

كَأَنِّي أَرَبْتُهُ بِرَيْبٍ^(٣)

قال الشيخ -رحمه الله-: البيت لخالد بن زهير الهذلي، وقبلة:

يَا قَوْمُ مَالِي وَأَبَا ذُوَيْبٍ

كُنْتُ إِذَا أَتَوْتُهُ مِنْ غَيْبٍ

يَشْمُ عَطْفِي وَيُزُّ ثَوْبِي

والصحيح في هذا الفصل عند المحققين أن رابني بمعنى شككتني وأوجب عندي

رية...»^(٤).

٧- قوله: «وقد قيل غير هذا القول وهو الصحيح»:

ونموذج ذلك: «وذكر الجوهري في فصل (نصب) قولهم: هَمُّ نَاصِبٌ، مثل: تامرٍ، ولابن، قال: ويقال: هو فاعلٌ. بمعنى مفعول فيه، لأنه يُنْصَبُ فيه، ويُتَعَبُّ. قال الشيخ -رحمه الله-: وقد قيل غير هذا القول -وهو الصحيح- وهو أن يكون نَاصِبٌ بمعنى مُنْصَبٍ، مثل: مَكَانٌ بَاقِلٌ. بمعنى مُبْقِلٌ»^(٥).

(١) التنبيه والإيضاح ١/١٤٢ (نصب).

(٢) التنبيه والإيضاح ١/٤٥.

(٣) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٢٠٢].

(٤) التنبيه والإيضاح ١/٨٨ (ريب).

(٥) التنبيه والإيضاح ١/١٤١ (نصب).

٨- وصف قول الجوهري بعدم الصحة:

ونموذج ذلك: «وذكر في فصل (ردب) بيتاً للأخطل شاهداً على الإردب، وهو: مكيالٌ ضخم لأهل مصر...، قال الشيخ -رحمه الله-: «قوله: الإردبُ: مكيالٌ لأهل مصر... ليس بصحيح؛ لأن الإردب لا يُكال به، وإنما يكال بالويبة، والإردب بها ستٌ وبياتٌ»^(١).

٩- ذكره للرأي الصحيح مباشرة:

ونموذج ذلك: «وذكر في فصل (ظماً) أنه يقال للفرس: وإن فُصُوصَه لظِماء، أي: ليست برهلة. قال الشيخ -رحمه الله-: ظِماء -ها هنا- من باب المعتل اللام، وليس المهموز، بدليل قولهم: ساقٌ ظِمْياءٌ...»^(٢).

١٠- قوله: «والصحيح عندي»:

ونموذج ذلك: «والصحيح عندي في هَواجر أنها جمع هاجرة بمعنى الهجر، ويكون من المصادر التي جاءت على فاعلة»^(٣).

١١- تخصيصه للخطأ الذي وقع فيه الجوهري:

ونموذج ذلك: «حكى الجوهري في آخر هذا الفصل عن سيبويه أنه قال: «ولا تُصَعَّرُ (أمس)، كما لا يُصَعَّرُ (غدٌ)، و(البارحة)، و(كيف)، و(أين)، و(متى)، و(أي)، و(ما)، و(عند)، وأسماء الشهور، والأسبوع غير (الجمعة). قال الشيخ -رحمه الله-: والذي حكاه صحيحٌ إلا قوله: غير (الجمعة)؛ لأن (الجمعة) عند سيبويه مثل سائر أيام الأسبوع لا يجوز أن تُصَعَّرَ»^(٤).

١٢- قوله: «الصحيح في تفسير كذا»:

ونموذج ذلك: «وفيه قال: وقول الشاعر:

(١) التنبيه والإيضاح ٨٢/١.

(٢) التنبيه والإيضاح ٢٣/١ (ظماً)

(٣) التنبيه والإيضاح ٢٢٦/٢ (هجر).

(٤) التنبيه والإيضاح ٢٥٨/٢ (أمس).

ولما أن دعوتُ بني قَعَيْنٍ أَتُونِي نَاصِعِينَ إِلَى الصَّيَاحِ^(١)

أي: قاصدين. قال الشيخ - رحمه الله -: الصحيح في تفسير ناصعين: خالصين لا يشوبهم غبرهم^(٢).

١٣- وصف أحد الأقوال بأنه هو الصحيح:

ونموذج ذلك: «وذكر في هذا الفصل قال: قال أبو عمرو: السِّف - بالكسر -: ورقة المرخ، وقال غيره: وعاء ثمر المرخ... قال الشيخ - رحمه الله -: القول الثاني هو الصحيح، وهو قول أهل المعرفة بالمرخ^(٣)».

١٤- قوله: «قول مرغوب عنه»:

ونموذج ذلك: «قال الجوهري: والأوّل نقيض الآخر، وأصله: (أوّل) على (أفعل) مهموز الأوسط، قلبت الهمزة واواً وأدغمت، يدل على ذلك قولهم: هذا أوّل منك... قال الشيخ - رحمه الله -: قوله: «أصل أوّل أوّل» هو قول مرغوب عنه؛ لأنه يجب على هذا إذا خففت همزته أن يقال فيه: (أوّل)؛ لأن تخفيف الهمزة إذا سكن ما قبلها أن تُحذف وتُلقى حركتها على ما قبلها...^(٤)».

١٥- ردّه لقول الجوهري بأحد الأوصاف الآتية:

• السهوّ: ونموذج ذلك: «وذكر في فصل (مزز) أن (المزّاء) - بالضم -: ضربٌ من الأشربة، وهو (فُعلاء) - بفتح العين - فأدغم؛ لأن (فُعلاء) ليس من أبنيتهم. قال الشيخ - رحمه الله -: هذا سهو؛ لأنه لو كانت الهمزة للتأنيث لامتنع الاسم من الصّرف عند الإدغام كما امتنع قبل الإدغام، وإنما (مُزّاء) (فُعلاء) من (المزّ) وهو (الفصل)، والهمزة فيه للإلحاق...^(٥)».

• الوهم: ونموذج ذلك: «ذكر في فصل (هوا) بيتاً شاهداً على المهُوَأَن: الصحراء

(١) البيت من الوافر، انظر: لسان العرب ٢٧٢/١٤ (نضع)، تاج العروس ٢٦١/٢٢ (نضع).

(٢) التنبيه والإيضاح ٢٨٦/٣ (نضع).

(٣) التنبيه والإيضاح ٣٦٦/٣ (سفف).

(٤) التنبيه والإيضاح ٢٣٦/٤ (وأل).

(٥) التنبيه والإيضاح ٢٥١/٢ وما بعدها (مزز).

الواسعة، وهو:

فِي مُهْوَأَنَّ بِاللِّدْبَا مَدْبُوشٍ^(١)

قال الشيخ - رحمه الله -: جعله مُهْوَأَنَّ في فصل (هواً) وهم منه؛ لأن مُهْوَأَنَّ وزنه (مُفَوَعَلٌ)، وكذلك ذكره ابن جني قال: «والواو فيه زائدة؛ لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة»^(٢).

• **الوهم القبيح**: ونموذج ذلك: «قال الجوهرى: ويقال للجلدة التي بين العين والأنف:

سالم، وقال عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - في ابنه سالم:

يُدِيرُونِي عَنْ سَالِمٍ وَأُرِيغُهُ وَجِلْدَةَ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأَنْفِ سَالِمٌ^(٣)

وهذا المعنى أراد عبد الملك في جوابه عن كتاب الحجاج: «أنت عندي كسالم». قال الشيخ - رحمه الله -: هذا وهم قبيح - أي: جعله سالمًا اسمًا للجلدة التي بين العين والأنف - وإنما سالم: ابن عبد الله بن عمر، فجعله - محبته - بمنزلة جلدة بين عينه وأنفه»^(٤).

• **الغلط**: ونموذج ذلك: «وقوله - في هذا الفصل -: إِنَّهُمْ أَبَدَلُوا مِنَ السَّيْنِ فِي (إِسِّ) التَّاءِ،

كما أبدلوا من السَّيْنِ تاءً في قولهم: طَسَّتْ، غَلَطْتُ؛ لأنه كان يجب أن يقال فيه: إِسَّتْ، بقطع الهمزة، ونَسَبَ هذا القول لأبي زيد، ولم يَقُلْه، وإنما ذكر (اسَّتَ الدهر) مع (إِسِّ الدهر)؛ لاتفاقهما في المعنى لا غير»^(٥).

• **الغلط القبيح**: ونموذج ذلك: قال الجوهرى: وقول النابغة:

اجْمَعْ مِحَاشَكَ يَا زَيْدُ فَإِنِّي
أَعْدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمًا^(٦)

(١) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [١٧٤].

(٢) التنبيه والإيضاح ٣٥/١.

(٣) البيت من الطويل، انظر: لسان العرب ٢٤٤/٧ (سلم)، تاج العروس ٣٩٧/٣٢ (سلم).

(٤) التنبيه والإيضاح ٦٧/٥ (سلم).

(٥) التنبيه والإيضاح ١٥٥/١ (است).

(٦) البيت من الكامل، انظر: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عالم المعارف، ط: ٢، ص: ١٠٢ براوية:

جَمْعٌ مِحَاشِكَ.....

وانظر: المقاييس: ٦٥/٢، اللسان ٢٧١/٤ (حوش)، وقد وردت برواية الديوان.

هو من الحشو. قال ابن بري: «قوله في (المحاش) إنه من الحشو غلطٌ قبيحٌ، وإنما هو من المَحْشِ وهو الحرقُ»^(١).

• الخطأ: ونموذج ذلك: «وذكر في فصل (تعجر) المَشْعَجِرُ، قال: وتصغيره مُشْعِجٌ ومُشْعِجٌ. قال الشيخ - رحمه الله - : هذا خطأ، وصوابه تُعْجِرُ»^(٢).

ثانياً: التعقب غير المباشر:

وفي هذا النوع لا يصرح ابن بري برأيه مباشرة بل يتخذ عدداً من الأساليب للتعبير عن رأيه وهي:

١- قوله: «وليس ذلك بمذهب سيبويه»:

ونموذج ذلك: «ذكر في أوله فصل (أجأ) وأهمل فصل (أبأ) وهي الأباءة: لأجمة القَصَبِ، والجمع أباءٌ. وربما ذكر هذا الحرف في باب المعتل، وأن الهمزة أصلها ياء، وليس بمذهب سيبويه، بل يحملها على الظاهر، حتى يقوم دليل على أنها من الياء، أو الواو»^(٣).

٢- ذكر رأي أحد العلماء واعتماده، وهو مخالف لرأي الجوهري:

ونموذج ذلك: «وذكر في فصل (ختأ) بيتاً شاهداً على أن (اختتأ) بمعنى استترَ خوفاً أو حياءً... قال الشيخ - رحمه الله - :... وقال غير الجوهري: أصل (اختتأ) من (ختأ) يَخْتُو خَتْوًا: إذا تَغَيَّرَ من فَزَعٍ أو مَرَضٍ، فعلى هذا كان حقه أن يذكره في فصل (ختأ) من باب المَعْتَلِ»^(٤).

٣- قوله: «وهذا عند البصريين غلط»:

ونموذج ذلك: «وذكر في فصل (زرر) أنه يقال: ازُرُّ عليك قميصك، وزُرَّةٌ وزُرَّةٌ وزُرَّةٌ. قال الشيخ - رحمه الله - : وهذا عند البصريين غلط، وإنما يجوز إذا كان بغير الهاء، نحو قولهم: زُرٌّ، وزُرٌّ، وزُرٌّ، فمن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين، ومن فتح فطلباً للخفة، ومن

(١) التنبيه والإيضاح ٤٦/٦ (حشا).

(٢) التنبيه والإيضاح ٩٣/٢ (تعجر).

(٣) التنبيه والإيضاح ٣/١ (أبأ).

(٤) التنبيه والإيضاح ١٣/١ (ختأ).

ضم فعلى الإتياع لضمة الزاي»^(١).

٤- قوله: «أن المعروف كذا»:

ونموذج ذلك: «وذكر في فصل (كظُر) قال: والكُظُرُ أيضاً ما بين التَّرْقُوتين، هذا حرف نقلته من كتاب من غير سماع. قال الشيخ -رحمه الله-: المعروف أن الكُظُرَ ما حول الكُلَيْتَيْنِ مِنَ الشَّحْمِ إِذَا نَزَعَتِ الكُلَيْةَ»^(٢).

٥- قوله: «ليس في كلام العرب كذا»:

ونموذج ذلك: «وذكر في هذا الفصل قال: خَدَعَهُ يَخْدَعُهُ خَدَعًا وَخَدَعًا أَيضًا، بالكسر مثال: سَحَرَهُ سِحْرًا، أَي: حَتَلَهُ. قال الشيخ -رحمه الله-: ليس في كلام العرب: فَعَلَّ يَفْعَلُ فِعْلًا، إِلَّا قَوْلُهُمْ سَحَرَ يَسْحَرُ سِحْرًا...»^(٣).

٦- قوله: «كان قياسه أن يقال: كذا»:

ونموذج ذلك: «ويقال: إِنَّهُ لَأُمُورٌ بِالْمَعْرُوفِ نَهْوٌ عَنِ الْمُنْكَرِ، عَلَى فَعُولٍ. قال الشيخ -رحمه الله-: كان قياسه أن يقال (نَهَيٌّْ)، لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبق الأول بالسكون قلبت الواو ياءً، قال: ومثل هذا في الشذوذ قولهم في جمع (فَتَى): (فُتُوٌّ)»^(٤).

أما منهج ابن بري في الاعتراض على الجوهري فيمكن بيانه بما يأتي:

١- في بعض التعقبات تبين أنه يوجد عدد من نسخ الصحاح وبعضها محرف، وأشار ابن بري إلى أن النسخة التي معه هي الصحيحة^(٥).

(١) التنبيه والإيضاح ١٢٨/٢ (زرر).

(٢) التنبيه والإيضاح ٢٠٠/٢ (كظُر).

(٣) التنبيه والإيضاح ١٩٦/٣ (خدع).

(٤) التنبيه والإيضاح ١٨٦/٦ (فهي).

(٥) انظر: التنبيه والإيضاح ١١/١ (جياً).

٢- استناده لرأيه بقول أحد العلماء كالخليل بن أحمد^(١)، وسيبويه^(٢)، وأبي عمرو الشيباني^(٣)، وأبي علي الفارسي^(٤)، وابن الأعرابي^(٥)، والقبالي^(٦)، وابن القطاع^(٧)، وابن حمزة^(٨)، والطوسي، وأبي الطيب اللغوي والجواليقي^(٩).

٣- في اعتراضه على الجوهري يحتكم لما قالته العرب، كما قال: إنَّ العرب تصغر دود (دُوَيْد)^(١٠).

٤- تمتد تعقبات ابن بري لتعقبات الجوهري عند نقله للعلماء، فقد يهمل الجوهري هذا النقل، فيأتي ابن بري موضحاً هذا النقل، بل ونراه يقف أيضاً عند قول هذا العالم فيخالفه في رأيه، فقد تعقب الجوهري عند نقله لقول الكسائي فقال: «وحكى الكسائي أن جمع (المَشِيدِ) من قوله تعالى: ﴿وَقَصْرِ مَشِيدٍ﴾^(١١) (مُشِيدٍ) من قوله تعالى: ﴿فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ﴾^(١٢)، وهذا وهمٌ منه على الكسائي، لأنه إنما قال: مُشِيدَةٌ بالهاء، فأما مُشِيدٌ فهو من صفة الواحد، وليس من صفة الجمع. وقد غلط الكسائي في هذا القول، فقليل: المَشِيدُ: المعمول بالشيء، وأما المَشِيدُ فهو المَطْوَلُ، يقال: شِيدْتُ البناء: إذا طَوَّلْتَهُ، فالْمُشِيدَةُ على هذا جمع مُشِيدٍ، لا مَشِيدٍ، وهذا المعنى الذي ذكره الرائد على الكسائي هو المعروف في اللغة»^(١٣).

(١) انظر: التنبيه والإيضاح ١٤٢/٣ (لقط).

(٢) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٥٨/٢ (أمس).

(٣) انظر: التنبيه والإيضاح ٥١/٣ (وقص).

(٤) انظر: التنبيه والإيضاح ٦/٢ (أسد).

(٥) انظر: التنبيه والإيضاح ١٩٨/٣ (خرع).

(٦) انظر: التنبيه والإيضاح ٦٢/٦ (خفا).

(٧) انظر: التنبيه والإيضاح ٦٠/٣ (حرض).

(٨) انظر: التنبيه والإيضاح ١٤٣/٥ (كركم).

(٩) انظر: التنبيه والإيضاح ١٦٩/١ (فخت).

(١٠) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٢/٢ (دود).

(١١) الحج: ٤٥.

(١٢) النساء: ٧٨.

(١٣) التنبيه والإيضاح ٣٠/٢ (شيد).

٥- استناده في اعتراضاته لكثير من القواعد الصرفية العامة نحو: أن فعلاً يجمع على أفْعلة^(١)، وأن التصغير والتكسير والجمع يَرُد الأشياء إلى أصولها^(٢)، وأن (فَعَالاً) بفتح الفاء ليس من أبنية الجموع، وإنما فعال بالكسر^(٣)، وأنه ليس في الكلام (تُفَاعُلُ) ولا (فُعَالُلُ)^(٤).

٦- درايته الكاملة بترتيب الصحاح، ففي بعض تعقباته في نسبة الكلمات إلى جذورها يذكر أن الجوهري ذكرها أيضاً في الوجه الصحيح، نحو: (اللذ) ذكرها الجوهري تحت جذر (لذذ) ويرى ابن بري أن الصواب ذكرها تحت جذر (لذا) ثم أشار إلى أن الجوهري قد ذكرها في ذلك الجذر أيضاً^(٥).

٧- كثيراً ما يلتمس ابن بري العذر للجوهري، ومن ذلك ذكر أن سبب توهم الجوهري في ذكره (اللذ) تحت جذر (لذذ) كونه بغير ياء^(٦).

٨- عنايته بالأمثلة التي يذكرها الجوهري، فقد تعقبه في خلطه لبعض الأمثلة ومن ذلك قوله: «وقوله بعد هذا: إنما هي كـ(حَمَّامَات) و(رجالات)، وهَم في خلطه (رجالات) بـ(حَمَّامَات)؛ لأن (رجالاً) جماعة مؤنثة بدليل قولك: الرِّجَال خرجت وسارت، وأما (حَمَّامَات) فهي جمع (حَمَّام)، والحَمَّام مذكر، وكان قياسه ألا يجمع بالألف والتاء...»^(٧)، وأحياناً يذكر مثلاً خاطئاً فيتعقبه فيه وذلك نحو: «قال ابن خالويه: يَتْنُ، وَأَتْنُ، ووَتْنٌ. قال: ولا نظير له في كلامهم إلا: يَفْعُ، وَأَيْفَعُ، ووَفَعُ. قال الشيخ -رحمه الله-: أَيْفَعُ الهمزة فيه زائدة، وفي الأتْن أصلية، فليست مثله»^(٨).

٩- تنوع أدلته التي يسوقها في تعقباته، فكانت من القرآن الكريم، والحديث الشريف،

(١) انظر: التنبيه والإيضاح ٥٧/٢ (بجد).

(٢) انظر: التنبيه والإيضاح ٩٣/٢ (نعجر).

(٣) انظر: التنبيه والإيضاح ١٤٥/٢ (صبر).

(٤) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٤٢/٣ (ضرع).

(٥) انظر: التنبيه والإيضاح ٧٢/٢ (لذذ).

(٦) انظر: التنبيه والإيضاح ٧٢/٢ (لذذ).

(٧) التنبيه والإيضاح ١٢٩ / ٢ (سبطر).

(٨) التنبيه والإيضاح ٣٤٥/٥ (يتن).

وأمثال العرب، والشعر، والأمثال، وفيما يلي أمثلة على ذلك:

القرآن الكريم:

«وذكر في فصل (أوأ): آء: شجر، على وزن عاع، واحدها: آءة. قال الشيخ -رحمه الله-: الصحيح عند أهل اللغة أن الآء: ثمر السَّرْح، وقال أبو زياد^(١): هو عنب أبيض، يأكله الناس، ويتخذون منه رُبًّا، والعدر للجوهري في ذلك أنهم قد يسمون الشجر باسم ثمره، فيقول أحدهم: عندي في بستاني التفاح، والسفرجل، والمشمش، وهو يريد الأشجار، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَبْتْنَا فِيهَا حَبًّا^(٢٧) وَعِنَبًا وَقَضْبًا^(٢٨) وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا^(٢٩)﴾^(٣).

الحديث الشريف:

«ذكر في هذا الفصل قال: والتتايع: التهافت في الشر واللجاج، ولا يكون التتايع إلا في الشر. قال الشيخ رحمه الله: التتايع في الشر كالتتايع في الخير. وفي الحديث: ((ما يحملكم على أن تتتايعوا في الكذب كما يتتايع الفراش في النار))^(٤).

الشعر:

«وذكر في فصل (جيش) جاشت القدر تجيش: أي غلت. قال الشيخ -رحمه الله-: ذكر غير الجوهري أن الصحيح جاشت القدر: إذا بدأت أن تغلي ولم تغل بعد، ويشهد لصحة ذلك قول الجعدي:

تَجِيْشُ عَلَيْنَا قَدْرُهُمْ فُنْدِيْمُهَا وَنَفَثُوْهَا عَنَّا إِذَا حَمِيْهَا غَلًا^(٥)

أي نسكن قدرهم، وهي كناية عن الحرب إذا بدأت أن تغلي، وتسكينها يكون إما بإخراج الحطب من تحت القدر أو بالماء البارد يُصبّ فيها^(٦).

(١) في اللسان والتاج أبو زيد، انظر: لسان العرب ١٨٨/١ (أوأ)، التاج ١٣٤/١ (أوأ).

(٢) عبس: ٢٧-٢٩.

(٣) التنبيه والإيضاح ٤/١ (أوأ).

(٤) التنبيه والإيضاح ١٨٩/٣ (تيع).

(٥) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٢٢٠].

(٦) التنبيه والإيضاح ٣١٥/٢.

الأمثال:

«وذكر في هذا الفصل قال: الوَطَاط: الخُطَاف، والجمع: الوَطَاطِ. قال الشيخ -رحمه الله-: الخُطَافُ: العصفور الذي يسمى عصفور الجنة، والخُفَّاش: هو الذي يطير بالليل، والوَطَاط: المشهور فيه أنه الخُفَّاش، وقد أجازوا أن يكون هو الخُطَاف، والدليل على أن الوَطَاط الخُفَّاش قولهم: (هو أَبْصَرَ لَيْلاً من الوَطَاطِ)»^(١).

١٠- قد يخلط الجوهري بين كلمتين في الدلالة، ثم يأتي ابن بري ويميز دلالة كلٍّ منها، وذلك نحو: «قال الجوهري: مِثْلٌ: كلمة تَسْوِيَةٌ، يقال: هذا مِثْلُه ومِثْلُه، كما يقال: شَبَّهُهُ وشَبَّهُهُ بمعنى. قال الشيخ -رحمه الله-: الفرق بين المماثلة والمساواة أن المساواة تكون بين المُخْتَلَفَيْن في الجنس والمُتَّفَقَيْن؛ لأن التساوي هو التكافؤ في المقدار لا يزيد ولا ينقص، وأما المماثلة فلا تكون إلا في المُتَّفَقَيْن، تقول: نَحَوُه كَنَحَوُه، وِفْقُهُه كَفِقُهُه...»^(٢).

١١- بلغت عناية ابن بري في التدقيق بكلام الجوهري أنه قد يذكر كلام أحد العلماء دون نسبة، فيتوهم القارئ أنه للجوهري، فيتعقبه ابن بري في هذا وينسب الكلام لصاحبه، وذلك نحو: «قال الجوهري: الأصمعي: النَّاطِلُ: بالكسر غير المهموز: كُوزٌ كان يكال به الخَمْرُ، والجمع: النَّيَاطِلُ. قال الشيخ -رحمه الله-: قول الجوهري: الجمع نَيَاطِلُ، هو قول أبي عمرو الشَّيباني»^(٣).

(١) التنبيه والإيضاح ١٥٦/٣ (وطط).

(٢) التنبيه والإيضاح ٢٢٦/٤ (مثل).

(٣) التنبيه والإيضاح ٢٣٤/٤ (نطل).

المبحث الثاني: منهجه في الاعتماد على المصادر والإفادة منها:

يعد ابن بري من علماء القرن السادس الهجرى، وبذلك سبق بجواهر المؤلفات النحوية والصرفية، فلا غرابة أن يكون كتابه التنبية حافلاً بأراء النحويين واللغويين المتقدمين، وتجدر الإشارة قبل الشروع في هذا المبحث إلى أن د. فراج الحمد قد ذكر في كتابه^(١) مصادر ابن بري في جميع آثاره سواء من الرجال والكتب، لكنني وجدته يغفل ذكر بعض العلماء الذين نقل عنهم ابن بري في تعقباته^(٢).

وكان تصريح ابن بري بمن نقل عنهم من العلماء أكثر من تصريحه بالكتب التي نقل منها، وقبل البدء بذكر أسماء الرجال والكتب أود أن أعرض منهج ابن بري في الاعتماد على مصادره في النقاط التالية:

١- لم ينص ابن بري كثيراً على أسماء الكتب التي رجع إليها، بل اكتفى بذكر اسم العالم الذي نقل عنه.

٢- عُني ابن بري في نسبة كل قول إلى صاحبه، دون زيادة أو نقصان، وقد تعقب الجوهرى إذا لم يكن دقيقاً في النقل^(٣)، أو أغفل نسبة القول لصاحبه^(٤).

٣- في بعض التعقبات ينسب ابن بري الرأي لجماعة دون تحديد، مثل قال أهل اللغة^(٥)، أو قال غير الجوهرى^(٦)، أو قيل غير هذا القول^(٧)، أو قال النحويون^(٨)، أو كما قالوا^(٩).

(١) انظر: آراء ابن بري التصريفية ٢/٩٩٣.

(٢) وهم: النضر بن شميل، وأبو عمرو الشيباني، وأبو زيد الأنصاري، وابن دريد، والمبرد، وابن الأثير، وأبو الطيب اللغوي، والقبالي.

(٣) انظر: التنبية والإيضاح ٢١/١ (شياً)، ١٥٥/١ (است)، ٢٩١/٢ (عنس)، ١٦٦/٥ (نوم)، ٢٥١/٥ (رمن)، ٣٢١/٥ (مأن)، ٢٣/٦ (أيا)، ٥٧/٦ (حيا)، ٢٠٩/٦ (إلى).

(٤) انظر: التنبية والإيضاح ١٧٢/١ (ليت)، ٢٣٤/٤ (نطل).

(٥) انظر: التنبية والإيضاح ٤/١ (أوأ).

(٦) انظر: التنبية والإيضاح ١٣/١ (ختأ)، ٣١٥/٢ (جيش).

(٧) انظر: التنبية والإيضاح ١٤١/١ (نصب).

(٨) انظر: التنبية والإيضاح ١٩٩/١ (حوج).

(٩) انظر: التنبية والإيضاح ١٧٦/٢ (غثر).

أو وقد أجازوا^(١)، أو وأجاز غيره أن يقال^(٢).

٤- لم ينسب ابن بري كل قراءة إلى صاحبها، بل يجمل غالباً دون أن يفصل في القراءات^(٣).

٥- لم يلتزم بالإشارة إلى نهاية النقل، فحيناً يُشير^(٤)، وحيناً يُغفل ذلك.

٦- في موضع واحد من تعقباته أشار إلى أحد مؤلفاته دون أن يسميه فقال: «وغير ذلك مما لم يحضرنى إسناده، وإذا عثرتُ عليه أثبتته إن شاء الله، وقد شرحت هذه اللفظة بأكثر من هذا في غير هذا الموضع، وهي مسألة مفردة مستوفاة»^(٥)، وقد وجدته قد فصل القول فيها في حواشيه هو وابن ظفر على درة الغواص^(٦).

وأما مصادره فقد قسمتها إلى قسمين، هما كالتالي:

أولاً: الرجال:

وأقصد بالرجال العلماء الذين نقل عنهم ابن بري في تعقباته وذكر مذاهبهم وآرائهم، من دون أن يصرح بأسماء كتبهم، أو كتب من نقل عنهم، نحو: قال فلان، أو حكى عن فلان، أو مذهب فلان، أو لا يجوز هذا عند فلان، وفيما يلي حصر لمن استند إليهم في أقوالهم ومذاهبهم في تعقباته، وهم كالتالي:

١- الخليل بن أحمد (ت: ١٧٠هـ):

وقد تردد ذكره في أكثر من موضع في التعقبات، وكان ابن بري يُجل الخليل ويُقدره فينقل أقواله^(٧)، ويصحح للجوهري إذا توهم في النقل عنه^(٨).

(١) انظر: التنبيه والإيضاح ١٥٦/٣ (وطط).

(٢) انظر: التنبيه والإيضاح ١٩٨/٤ (عدل).

(٣) انظر: التنبيه والإيضاح ١٠٩/٣ (خخط).

(٤) انظر: التنبيه والإيضاح ٧٦/٤ (مأق).

(٥) التنبيه والإيضاح ٢٠١/١ (حوج).

(٦) انظر: حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوام الخواص للحريري، تحقيق: د. أحمد طه، ط: ١، ١٤١١هـ، مطبعة الأمانة بالقاهرة، ص: ٨٠-٨٤.

(٧) انظر: التنبيه والإيضاح ١٤٢/٣ (لقط)، ٢٣/٦ (أيا).

(٨) انظر: التنبيه والإيضاح ٢١/١ (شياً).

٢- سِيَّوِيَّهِ (ت: ١٨٠هـ):

أما سِيَّوِيَّهِ فلعله يحتل الصدارة في كثرة ما نقل عنه^(١)، بل إن ابن بري قد رد رأي الجوهري في بعض المسائل؛ لأنها خالفت مذهب سِيَّوِيَّهِ^(٢)، ويصح للجوهري إذا توهم في النقل عنه^(٣).

٣- الفراء (ت: ٢٠٧هـ):

نقل ابن بري في تعقباته عن الفراء في أكثر من موضع^(٤).

٤- أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت: ٢١٥هـ):

نقل عنه عدة مرات^(٥)، وصح نقل الجوهري عندما نقل عنه^(٦).

٥- أبو زيد الأنصاري (ت: ٢١٥هـ):

وقد استند ابن بري على رأيه في إحدى المسائل الدلالية^(٧)، ولكنه لم يكنه (بأبي زيد) وإنما كناه بأبي زياد ولعل ذلك من أخطاء التُّسَاخ؛ لأنه أثبت الرأي في اللسان والتاج منسوباً لأبي زيد، وتعقب ابن بري أيضاً الجوهري في نقله لكلام لأبي زيد هو لم يقله^(٨)، وما وجدته في النوادر يثبت صحة تعقب ابن بري^(٩).

٦- أبو الحسن علي بن عبد الله الطُّوسِي (ت: ٠٠٠هـ):

نقل عنه في ثلاثة مواضع؛ يذكر قوله مباشرة في موضعين^(١٠)، وفي موضع ذكر رأيه

(١) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٢/١ (شياً)، ٦١/٢ (وعد).

(٢) انظر: التنبيه والإيضاح ٣/١ (أباً)، ٣٠/١ (نبأ)، ١٨٢/١ (حدث)، ٣٨/٢ (عدد)، ٣٨٤/٣ (ظرف)، ٤٥١/٣ (حدق)، ١٩٨/٤ (عدل)، ٢٤٧/٤ (أجم)، ١٧/٦ (أشأ)، ٥٤/٦ (حوا).

(٣) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٥٨/٢ (أمس)، ٩٨/٤ (هرق)، ١٨٣/٤ (سرل)، ٢٣/٦ (أيا).

(٤) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٣/١ (شياً)، ١٧٩/١ (بغت)، ١٨٢/١ (حدث)، ٣٢/٦ (ثنا)، ٦٢/٦ (خفا).

(٥) انظر: التنبيه والإيضاح ٢١/١ (شياً)، ١٩١/٦ (هنو).

(٦) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٥١/٥ (رمن).

(٧) انظر: التنبيه والإيضاح ٤/١ (أوأ).

(٨) انظر: التنبيه والإيضاح ١٥٥/١ (است).

(٩) انظر: المسألة الأولى من المبحث الثاني للفصل الأول من هذا البحث في الصفحة رقم [١١١].

(١٠) انظر: التنبيه والإيضاح ١٦٩/١ (فخت)، ٣٦٨/٥ (عضه).

بواسطة ابن الأنباري عن أبيه^(١).

٧- ابن السراج (ت: ٣١٦هـ):

وقد اعتمد ابن بري على ابن السراج، فكان ينقل تفسيره للكلمات^(٢)، ويستشهد برأيه في تعقبه للجوهري^(٣)، وأيضاً نقل رأياً للأخفش بواسطته^(٤).

٨- ابن دريد (ت: ٣٢١هـ):

نقل ابن بري أقواله في ثلاثة مواضع من تعقباته^(٥).

٩- أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ):

حرص ابن بري على ذكر آراء أبي علي ومذهبه^(٦)، وكان تارة يرحح أقواله^(٧)، وتارة أخرى يخالفه في الرأي^(٨)، ونقل بواسطته رأياً لابن السراج^(٩)، وكان ابن بري يكثر من الاستشهاد من كتابه التذكرة^(١٠)، ويسميه أحياناً بكنيته، أو الفارسي، أو البغدادي.

١٠- ابن جني (ت: ٣٩٢هـ):

نقل عنه في أكثر من موضع^(١١).

وهناك جمع من العلماء لم يكثر ابن بري في النقل عنهم في التعقبات، فلم يتجاوز نقله عنهم أكثر من مرتين في التعقبات، وهؤلاء هم: أبو عمرو بن العلاء^(١٢) (ت: ١٥٤هـ)،

(١) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٣٤/٤ (نطل).

(٢) انظر: التنبيه والإيضاح ٤٥١/٣ (حدق).

(٣) انظر: التنبيه والإيضاح ٩٨/٤ (هرق).

(٤) انظر: التنبيه والإيضاح ١٩١/٦ (هنو).

(٥) انظر: التنبيه والإيضاح ٢١٣/١ (عجج)، ١٤٧/٢ (صرر)، ٢٤٣/٥ (دون).

(٦) انظر: التنبيه والإيضاح ٦/٢ (أسد)، ٧٥/٤ (مأق)، ٩٧/١ (سهب).

(٧) انظر: التنبيه والإيضاح ٤٥/١ (ترب).

(٨) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٢/١ (شياً)، ١٤٧/٢ (صرر).

(٩) انظر: التنبيه والإيضاح ٤٤/١ (تأب).

(١٠) انظر: التنبيه والإيضاح ٣٢٣/٥ (مأن).

(١١) انظر: التنبيه والإيضاح ٣٥/١ (هوأ)، ٢٢٥/٢ (هجر)، ٢٤٣/٥ (دون).

(١٢) انظر: التنبيه والإيضاح ١٣٨/٦ (عوى).

والنضر بن شميل^(١) (ت: ٢٠٣هـ)، وأبو عمرو الشيباني^(٢) (٢١٠هـ)، وأبو عبيد القاسم بن سلام الهروي^(٣) (ت: ٢٢٤هـ)، وابن السكِّيت^(٤) (٢٤٤هـ)، والمازني^(٥) (ت: ٢٤٩هـ)، والمبرد^(٦) (ت: ٢٨٥هـ)، وأبو بكر بن مجاهد^(٧) (ت: ٣٢٤هـ)، وابن الأنباري^(٨) (ت: ٣٢٨هـ)، وأبو الطيب اللغوي^(٩) (ت: ٣٥١هـ)، والقبالي^(١٠) (ت: ٣٥٦هـ)، والسيرافي^(١١) (ت: ٣٦٨هـ)، وابن خالويه^(١٢) (ت: ٣٧٠هـ)، والأزهري^(١٣) (ت: ٣٧٠هـ)، وأبو القاسم علي بن حمزة البصري^(١٤) (ت: ٣٧٥هـ)، والزُّبَيْدِي^(١٥) (ت: ٣٧٩هـ)، وابن القطاع^(١٦) (ت: ٥١٥هـ)، والجواليقي (ت: ٥٣٩هـ)^(١٧).

ثانياً: الكتب:

أما الكتب فلم يصرح بأسماء الكتب كثيراً في تعقباته مقارنةً بتصريحه في الرجال، وعلى الرغم من قلتها فقد ذكر بعض أسماء أمهات اللغة والنحو التي تعالج القضايا الصرفية

(١) انظر: التنبيه والإيضاح ١٧٩/١ (بعث)، ٢٧١/١ (مصح).

(٢) انظر: التنبيه والإيضاح ٥١/٣ (وقص).

(٣) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٤٣/٢ (زيز)، ٧٠/٦ (دنا).

(٤) انظر: التنبيه والإيضاح ١١/١ (جياً).

(٥) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٢/١ (شياً).

(٦) انظر: التنبيه والإيضاح ١٩٨/٥ (برن)، والمسألة الرابعة من المبحث الثاني للفصل الأول في الصفحة رقم

[١١٩].

(٧) انظر: التنبيه والإيضاح ٤٦/١ (توب).

(٨) ونقل ابن بري بواسطة ابن الأنباري عن أبيه قولاً للطوسي. انظر: التنبيه والإيضاح ٢٣٤/٤ (نطل).

(٩) انظر: التنبيه والإيضاح ١٦٩/١ (فخت).

(١٠) انظر: التنبيه والإيضاح ٦٢/٦ (خفا).

(١١) انظر: التنبيه والإيضاح ٣٢/٦ (ثنا).

(١٢) انظر: التنبيه والإيضاح ٢١٤/١ (عجج).

(١٣) انظر: التنبيه والإيضاح ٣٤٥/٣ (خلف)، ٣٢٢/٥ (مأن).

(١٤) انظر: التنبيه والإيضاح ٣٦٦/٣ (سلف)، ١٤٣/٥ (كركم).

(١٥) انظر: التنبيه والإيضاح ١١٠/٤ (زنك).

(١٦) انظر: التنبيه والإيضاح ٦٠/٣ (جرض).

(١٧) انظر: التنبيه والإيضاح ١٦٩/١ (فخت).

والدلاية التي تناولها في تعقباته.

أ- كتب النحو:

١- كتاب سيبويه:

اعتمد ابن بري على كتاب سيبويه اعتماداً ظاهراً في تعقباته، فكان من أكثر الكتب التي يتردد ذكرها في تعقباته، ولا عجب من ذلك فهو المصدر الأم لما جاء من بعده من مؤلفات في النحو والصرف، ومن مظاهر تعلقه بالكاتب أنه يسمي أبواب الكتاب التي ورد فيها قول سيبويه^(١).

٢- الفرخ لأبي عمرو الجرمي (ت: ٥٢٢٥هـ):

نقل من كتاب الفرخ في موضع واحد من التعقبات، وحدد اسم الباب الذي نقل منه فقال: «قد ذكر الجرمي في كتابه المعروف بالفرق^(٢) في باب (ما جاء جمعه على غير واحده المستعمل) أنه يقال: مطايب وأطايب، فمن قال: مطايب فهو على غير واحده المستعمل، ومن قال: أطايب، أجراه على واحده المستعمل»^(٣).

٣- التذكرة لأبي علي الفارسي:

(١) انظر: التنبيه والإيضاح ١٨٢/١ (حدث).

(٢) جاء في التنبيه (الفرق)، انظر: التنبيه والإيضاح ١١٠/١ (طيب)، وكذا في اللسان انظر: ١٦٩/٩ (طيب)، والجمع عليه أن للجرمي كتابا اسمه (الفرخ) ومعناه: فرخ كتاب سيبويه، انظر: إنباه الرواة ٨١/٢، معجم الأدياء ٤/٤٤٤، وفيات الأعيان ٤٨٥/٢، وهناك ثلاثة أسباب تثبت أن المقصود بكتاب الجرمي هو (الفرخ) وهي:

١- إجماع من ترجم للجرمي أن له مؤلفاً مختصراً مشهوراً في النحو، ولم يثبت أحد من العلماء أن له كتابا اسمه (الفرق)، انظر: تاريخ مدينة السلام، ٤٢٦/١٠، الأنساب ٢٣٤/٣، نزهة الألباء، ص: ١١٥، بغية الوعاة ٩/٢.

٢- الحجة التي قدمها د. فراج الحمد وهي قول ابن بري عندما استشهد بهذا الكتاب وحدد الباب الذي احتج به وهو: «ما جاء جمعه على غير واحده المستعمل» انظر: التنبيه والإيضاح ١١٠/١ (طيب)، وهو من أبواب كتاب سيبويه، انظر: آراء ابن بري التصريفية ٧٨٠/٢ حاشية رقم (٥).

٣- ما ذكره عبد الكريم العزباوي وهو محقق الجزء الثالث من التاج أنه في الأصل هو (الفرخ)، ولكنه أثبت (الفرق) من اللسان، انظر: ٢٨٦/٣ حاشية رقم (١).

(٣) انظر: التنبيه والإيضاح ١١٠/١ (طيب).

صرّح ابن بري في النقل من التذكرة في موضعين من التعقبات^(١)، بل نراه يحدد الجزء الذي استشهد منه فيقول: «وقد تكلم عليه أبو علي في أول الجزء الثاني والعشرين من التذكرة»^(٢).

ب- كتب اللغة:

١- كتاب العين للخليل:

أكثر ابن بري في النقل عن الخليل، إلا أنه لم يصرح في النقل من كتاب العين إلا في موضع واحد^(٣).

٢- غريب الحديث لابن قتيبة:

استند ابن بري إلى هذا الكتاب لتقوية مذهبه في موضع واحد^(٤).

٣- كتاب الغريبين لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي:

نقل ابن بري من هذا الكتاب في موضع واحد^(٥).

(١) انظر: التنبيه والإيضاح ٣٢٣/٥ (مأن)، ٣٨٢/٥ (هيه).

(٢) انظر: التنبيه والإيضاح ٣٨٢/٥ (هيه).

(٣) انظر: التنبيه والإيضاح ١٤٢/٣ (لقط).

(٤) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٦٤/٤ (قم).

(٥) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٧١/١ (مصح).

المبحث الثالث: أسلوبه وأثر مذهبه النحوي في التعقب:

أسلوبه في التعقب:

اقتضت طبيعة كتاب ابن بري أن تفرض عليه نوعاً معيناً في الأسلوب؛ فالتتبع والنقد سمة ظاهرة في هذا الكتاب؛ لذلك كان لزاماً أن يُعقد مبحث يُبين أسلوبه في تعقباته للجوهري الصرفية والدلالية على حد سواء.

وفي الصفحات السابقة لهذا المبحث تحدثتُ عن منهجه في عرض المسائل والاعتراض عليها، فكان خير مثال للنقد، وجاءت ألفاظه معتدلة ليس فيها عنف ولا تجريح؛ مما تبين أن غايته من التعقبات ليس الإقلال من شأن الجوهري، بل الإفصاح عما كان يتوهمه، ويدل على ذلك عدة مظاهر، من أهمها ما يلي:

١- يلتمس العذر للجوهري في كثير من توهماتهِ، وهذا المظهر شائع في تعقباته وذلك نحو قوله: «وذكر في فصل (دجج) الدَّاجَة وذكُرَ أَمَّا اللَّجَاجَةُ، وذكُرَ الحديث: ((ما تركت من حَاجَةٍ ولا دَاجَةٍ إِلَّا أَتَيْتُ))»، قال الشيخ -رحمه الله-: ذِكْرُهُ (الدَّاجَةُ) الَّتِي هِيَ إِتْبَاعٌ لِلحَاجَةِ فِي فَصْلِ (دجج) وَهَمٌّ؛ لِأَنَّ (الدَّاجَةَ) أَصْلُهَا (دَوَجَةٌ)، وَكَمَا أَنَّ حَاجَةَ أَصْلُهَا حَوَجَةٌ، وَحَكْمُهَا حَكْمُهَا... وَإِنَّمَا ذَكَرَ الجَوْهَرِيُّ (الدَّاجَةَ) فِي فَصْلِ (دجج) لِأَنَّهُ تَوَهَّمَهَا مُخَفَّفَةً مِنَ (الدَّاجَةِ) لِلجَمَاعَةِ الَّذِينَ يَدُجُّونَ عَلَى الأَرْضِ، أَي: يَدُبُّونَ فِي السَّيْرِ، وَليست هذه اللفظة من معنى الحاجة في شيء»^(١).

٢- لا يصدر حكمه مباشرة على الجوهري بل يشير إلى موضع الخطأ بعباراة لطيفة وذلك نحو: «آء: شجر، على وزن عاعٍ، واحِدُهُ: آءٌ، قال الشيخ -رحمه الله-: الصحيح عند أهل اللغة أن الآء: ثمر السَّرْحِ، وقال أبو زياد^(٢): هو عنب أبيض، يأكله الناس، ويتخذون منه رُبًّا، والعذر للجوهري في ذلك أنهم قد يسمون الشجر باسم ثمره، فيقول أحدهم: عندي في بستاني التفاح، والسفرجل، والمشمش، وهو يريد الأشجار، ومنه

(١) التنبيه والإيضاح ٢٠٤/١.

(٢) في اللسان والتاج أبو زيد، انظر: لسان العرب ١٨٨/١ (أوأ)، التاج ١٣٤/١ (أوأ).

قوله تعالى: ﴿فَأَبْتْنَا فِيهَا حَبًّا (٢٧) وَعِنَبًا وَقَضْبًا (٢٨) وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا (٢٩)﴾^(١) «(٢)».

٣- حرصه الشديد على عدم تعقب الجوهري إلا بعد التأكد من أنه كتبه بخطه، وذلك نحو قوله: «وذكر في هذا الفصل قال: وتقول: الحمد لله الذي جاء بك، أي: الحمد لله إذ جئت، ولا تقل: الحمد لله الذي جئت، قال الشيخ -رحمه الله-: الصحيح ما وجدته بخط الجوهري في كتابه -عند هذا الموضع- وهو والحمد لله إذا جئت...»^(٣).

٤- لا يتسرع في الحكم على الجوهري بل يذكر احتمالات لذلك، وذلك نحو قوله: «فقول الجوهري: وهم المرجية -بالتشديد- إن أراد به المنسوبين إلى المرجية -بتخفيف الياء من غير همز- فهو صحيح، وإن أراد به الطائفة نفسها فلا يجوز فيه تشديد الياء، وإنما يكون ذلك في المنسوب إلى هذه الطائفة...»^(٤).

٥- موضوعيته مع الجوهري، فلا يهضمه حقه، وفي كثير من التعقبات للمسائل التي نسبت فيها الكلمات إلى الجذر يذكر أن الجوهري ذكرها تحت الجذر الصحيح، وذلك نحو قوله: «وقد وهم في هذا الفصل بأن جعل (است) في فصل (است) وإنما حقه أن يذكر في فصل (سته) وقد ذكره أيضاً في ذلك الموضع، وهو الصحيح، لأن همزة (است) موصولة بإجماع، وإذا كانت موصولة فهي زائدة...»^(٥).

ولابن بري ملامح ظاهرة عند معالجته لتعقباته الصرفية والدلالية، يمكن تفصيلها بالآتي:

١- الإيجاز:

المراد بالإيجاز: «إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ»^(٦)، وعكسه الإطناب وهو «زيادة اللفظ على المعنى لفائدة»^(٧)، وامتازت عبارات ابن بري بالإيجاز، وربما فرض ذلك

(١) عبس: ٢٧-٢٩.

(٢) التنبيه والإيضاح ٤/١ (أو).

(٣) انظر: ١١/١ (جياً).

(٤) انظر: ١٨/١ (رجأ).

(٥) التنبيه والإيضاح ١٥٥/١ (است)، وانظر: ٦٥/٦ (ددا).

(٦) سر الفصاحة لأبي محمد عبد الله بن سنان الخفاجي، ط: ١، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ، ص: ٢١١.

(٧) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين بن الأثير، تحقيق: د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة، دار نهضة

طبيعة الكتاب، فلم يكن غايته التأليف وعرض المسائل وبسط الكلام فيها، بل أراد تتبع الأخطاء والرد عليها، فهو يقرأ من الصحاح ويتعقب فكان يقف عند الخطأ ويصوبه ثم ينتقل للآخر، وهذا الأسلوب هو الغالب على تعقبات ابن بري في المسائل الصرفية والدلالية، بل إن معظم المسائل التي نسبت فيها الكلمات إلى الجذر أوجز فيها ولم يقف عندها كثيراً، ومن أمثلة إيجازه في تعقباته للمسائل الصرفية:

- قوله: «وذكر في فصل (حبطاً): رجلٌ حَبَّنَطٌ، وَحَبَّنَطَى أيضاً بلا همز، قال الشيخ - رحمه الله -: صواب هذا أن يذكر في فصل (حبط)؛ لأن الهمزة زائدة ليست بأصلية»^(١).
- وقوله: «وذكر في هذا الفصل قال: يقال: حَرَضَ بَرِيْقَهُ يَجْرَضُ، مثال: كَسَرَ يَكْسِرُ، قال الشيخ - رحمه الله -: قال ابن القطاع: صوابه: جَرَضَ يَجْرَضُ؛ مثال: كَبَرَ يَكْبُرُ»^(٢).

ومن أمثلة إيجازه في تعقباته للمسائل الدلالية:

- قوله: «وذكر في هذا الفصل قال: والتَّائِعُ: التَّهَافُتُ فِي الشَّرِّ وَاللَّجَاجِ، وَلَا يَكُونُ التَّائِعُ إِلَّا فِي الشَّرِّ، قال الشيخ - رحمه الله -: التَّائِعُ فِي الشَّرِّ كالتَّائِعُ فِي الْخَيْرِ. وفي الحديث: ((ما يملككم على أن تتنايعوا في الكذب كما يتنايع الفراش في النار))»^(٣).

ومن شدة ميله للإيجاز والاختصار أنه في تعقباته لبعض المسائل لا يفصل القول فيها، ويُشير إلى الرجوع لكتب الصرفيين، نحو إهماله لذكر العلة في عدم جواز تضعيف الثنائي الصحيح إذا سُمي به حيث قال: «وعلة هذا مذكورة في باب التصريف»^(٤)، وقوله في أصل (كَلَّتْ): «وأصلها (كَيْلَتْ)، مُعَيَّرَةٌ عَن (كَيْلَتْ)، وذلك عند اتصال الضمير بها، أعني التاء على ما يُبين في التصريف»^(٥).

ويبدو أنه لا يميل للتكرار فإذا ناقش مسألة في أحد كتبه لا يفضل إعادتها في الكتب الأخرى، ويشير إلى أنه قد فصلها في مؤلف آخر، ويظهر ذلك عندما ساق الشواهد من

(١) ١١/١ (حبطاً).

(٢) ٦٠/٣ (حرض).

(٣) ١٨٨/٣ وما بعدها (تبع).

(٤) ٤٦/٢ (قدد).

(٥) ١٦٦/٥ (نوم).

الأحاديث والشعر لُيُثبت أن (حوائج) لفظ غير مولد، فقال: «وغير ذلك مما لم يحضرنى إسناده، وإذا عثرت عليه أثبتته إن شاء الله، وقد شرحت هذه اللفظة بأكثر من هذا في غير هذا موضع، وهي مسألة مُفردةٌ مُستوفاةٌ»^(١).

وكان ابن بري في بعض المسائل يذكر التعقب باختصار يخل بالأسلوب مما يجعل القارئ يرجع إلى كتب غيره للاستزادة ومن ذلك قوله: «وفيه قال: ائْباقَ علينا بالكلام، إذا ائْبَعَتْ، قال الشيخ -رحمه الله-: (ائْباقَ) صوابه أن نذكره في فصل (بوق)»^(٢).

ونجده في عدد قليل من المسائل أطال التفصيل فيها لكن هذا التفصيل لا يدخله في دائرة الإطناب، بل بما يخدم المسألة ويزيدها تقريراً ووضوحاً كما في مسألة (أشياء)^(٣) السابق ذكرها في المبحث الأول من هذا البحث، وفي الفرق الدلالي في كلمتي (الخلف) و(الخلف)^(٤)، وآراء الصرفيين في (أمس)^(٥).

٢- الوضوح:

تتسم تعقبات ابن بري بالوضوح فكان يفصح عن عبارته بأسلوب واضح سهل، يستطيع القارئ فهم مسائله دون الرجوع إلى غيره، ومن أمثلة وضوح العبارة عنده قوله عندما قال الجوهري: وقد بَدُو الرجل يَبْدُو بَدَاءً، وأصله بَدَاءَةٌ فحذفت الهاء، «صوابه بَدَاوَةٌ، بالواو؛ لأنه من بَدُو، فأما بَدَاءَةٌ بالهمز فإنها مصدر بَدُو، بالهمز، وهما لغتان»^(٦).

وكان لاستعمال القواعد العامة أثرٌ في زيادة وضوح أسلوبه في تعقباته، ويمكن حصر القواعد العامة التي ذكرها في تعقباته بما يلي:

١- أن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة^(٧).

(١) ٢٠١/١ (حوج).

(٢) ٨٢/٤ (نبق)، وانظر: ٨/١ (جأجأ)، ١٥٣/٦ (فقا)، ١٦١/٦ (لحى).

(٣) انظر: ٢١/١ - ٢٣ (شياً).

(٤) انظر: ٣٤٤/٣ وما بعدها (خلف).

(٥) انظر: ٢٥٦/٢ - ٢٥٨ (أمس).

(٦) ٢٤/٦ (بدا).

(٧) انظر: ٣٥/١ (هوا)، ١١٠/٤ (زنك).

- ٢- أن الهمزة لا تزداد وسطاً إلا في ألفاظ معدودة^(١).
- ٣- أن التصغير والجمع يرد الأشياء إلى أصولها^(٢).
- ٤- الواو الساكنة يكون ما قبلها مضموماً، والألف يكون ما قبلها مفتوحاً^(٣).
- ٥- لا يزداد الحرف إلا بدليل^(٤).
- ٦- ليس في الكلام (تُفَاعِلُ) ولا (فُعَالُلُ)^(٥).
- ٧- (فَعِيلٌ) لا يجمع على (أَفْعُلٍ) إلا إذا كان مؤنثاً^(٦).
- ٨- اللَّفِيْفُ المفروق من الأفعال: المعتل الفاء واللام، نحو: وَقَى^(٧).
- ٩- (فاعِل) لا يجمع على (فَيَاعِل)^(٨).
- ١٠- (فُعَلَّةٌ) لا يجمع على (أَفْعَالٍ)^(٩).
- ١١- باب ضَيِّعَمَ أكثر من باب جَهْوَرَ^(١٠).
- ١٢- الحركة لا يقدم عليها إلا بدليل^(١١).
- ١٣- (فَعْلٌ) لا يجمع على (أَفْعَالٍ) إلا شاذاً^(١٢).
- ١٤- الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة^(١٣).
- ١٥- الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياءً^(١٤).

(١) انظر: ٧٠/١ (حوب).

(٢) انظر: ٩٣/٢ (تعجر).

(٣) انظر: ١٢٨/٢ (زرر).

(٤) انظر: ١٨٨/٢ (قسر)، ٢٤٢/٣ (ضرع)، ١٠٣/٤ (بدك).

(٥) انظر: ٢٤٢/٣ (ضرع).

(٦) انظر: ٢٧٨/٣ (مرع).

(٧) انظر: ٤١٣/٣ (لفف).

(٨) انظر: ٢٣٤/٤ (نطل).

(٩) انظر: ١٠٤/٥ (عصم).

(١٠) انظر: ٢٧٨/٥ (ضون).

(١١) انظر: ٣٦٨/٥ (عضه).

(١٢) انظر: ٤٠/٦ (جنى).

(١٣) انظر: ٦٧/٦ (درحي).

١٦- يمنع البدء بالساكن^(٢).

١٧- ما كان عينه واوًا فلامه ياءً حملاً على الأكثر^(٣).

١٨- ما عينه ياءً فلامه ياءً^(٤).

وقد أشار الدكتور فراج الحمد إلى أن الغموض قليلٌ جداً عند ابن بري وذكر من مظاهر الغموض عنده أمرين:

١- سرد الأقوال دون بيان لوجه قوة أو ضعف.

٢- غموض بسبب التناقض^(٥).

أما سرد الأقوال دون بيان لوجه قوة أو ضعف فقد مثل د. الحمد لذلك بقول ابن بري: «وأهمل الجوهري فصل (ورأ) وذلك قولهم: ورأ، وهو يجيء بمعنى قدام، وبمعنى خلف، وتصغيرها عند سيبويه (ورئية) والهمزة عنده أصلية غير منقلبة عن ياء، وقد ذكره الجوهري، في فصل (ورى) في آخر الكتاب، وجعل همزتها منقلبة عن ياء، وهذا مذهب الكوفيين، وتصغيرها عندهم (ورئية) بغير همز»^(٦)، ولم يبين الرأي الراجح عنده^(٧).

إن سكوت العالم عن رأيه في مسألة ما إما أن يكون مقراً لها ومتابعاً، وإما أن يكون رافضاً لها، فابن بري ذكر أكثر من رأي دون ترجيح، فلا يمكن أن تُنسب إليه جميع الآراء، لذلك يمكن القول بأنه أراد الترجيح لكن لم يتبين ذلك لأسباب كثيرة منها أنه لا يحضره أدلة كافية لترجيح رأيه فيؤجل الكلام فيها إلى أن يستكمل البحث والنظر، أو أن يكون الرأي في هذه المسألة معلوماً ومشهوراً، فلا حاجة له أن يعيده^(٨).

وذكر د. الحمد أن من مظاهر التناقض عنده أنه يورد رأيين في المسألة الواحدة في

(١) انظر: ١٨٦/٦ (هـ).

(٢) انظر: ٢١٢/٦ (ب).

(٣) انظر: ٢١٥/٦ (ذ).

(٤) انظر: ٢١٦/٦ (ذ).

(٥) انظر: آراء ابن بري التصريفية ١١٨١/٢ وما بعدها.

(٦) ٣٤/١ (ورأ).

(٧) انظر: آراء ابن بري التصريفية ١١٨١/٢ وما بعدها.

(٨) انظر: تحرير المقال فيما اتضح نسبته للمجتهد من الأقوال للدكتور عياض السلمي، ط: ١، ١٤١٥هـ، ص: ٤٠.

موضعين منفصلين مما يجعل رأيه غير واضح في المسألة، وذلك نحو قول ابن بري: إن (أَقْحُوَانَةَ) تصغر على (أَقِيْحِيَّة) ^(١)، وقال في موضع آخر: تصغر على (أَقِيْحِيَانَةَ) ^(٢). ويمكن إضافة أمر آخر يعد مظهرًا من مظاهر التناقض عنده في التعقبات، فيتعقب الجوهري في بعض المواضع ثم نجده يبحث عن سبب أو مخرج له يدفع عنه هذا الوهم والخطأ ^(٣)، ويظهر ذلك جليًا في بعض المسائل التي نسبت فيها الكلمات إلى الجذر، ومن أمثلة ذلك:

- ذكر الجوهري (جَبَّأى) في باب (جبا) المعتل باللام، وتعقبه ابن بري بأن حقه أن يذكر في باب الهمزة، ثم قال: «وكأن الجوهري يرى أن الجبَّأى التُّراب أصله الهمز فتركت العرب همزة، فلهذا ذكر (جَبَّأى) مع الجبَّأ، فيكون الجبَّأ ما حول البئر من التراب بمنزلة قولهم: الجبَّأة ما حول السُّرَّة من كل دابة» ^(٤).
- قال ابن بري: «ذكر في أوله فصل (أجأ) وأهمل فصل (أبأ) وهي الأباءة: لأجممة القصب، والجمع أباء، وربما ذكر هذا الحرف في باب المعتل، وأن الهمزة أصلها ياء...» ^(٥).

٣- الربط بين التعقبات:

- من جماليات الأسلوب عند ابن بري الربط بين فصول مواد المعجم التي تضم تعقباته، فلا يجعل كلَّ تعقب قائمًا بذاته بل يربط بين المسائل المتشابهة؛ مما يجعل ذهن القارئ والمتعلم حاضرًا عند قراءته، ومن شواهد ذلك قوله:
- «وذكر في فصل (جياً): (جَاءَ أَنِي) - عَلَى فَاعَلَنِي - فَجِئْتُهُ أَجِيئُهُ، أي: غالبني بكثرة المجيء فعَلَبْتُهُ قال الشيخ - رحمه الله -: صوابه - عَلَى ما قدمت ذكره في فصل (بوا) -

(١) انظر: ٢٥٩/٥ (سطن).

(٢) انظر: ١٥٠/٦ (قحا).

(٣) أشار إلى هذا الملمح د. عبد الرزاق الصاعدي، انظر: تداخل الأصول اللغوية ٢/٨٩٤.

(٤) ٣٥ / ٦ (جبا).

(٥) ٣/١ (أبأ).

وهو: (جَائِيَانِي)، ولا يجوز ما ذكره إلا على البدل^(١).

• «وَأَلْكِنِي مِنْ أَلَكٍ، إِذَا أُرْسِلَ، وَأَصْلُهُ: أَلْكِنِي ثُمَّ أَخْرَتِ الْهَمْزَةَ بَعْدَ اللَّامِ فَصَارَ أَلْكِنِي، ثُمَّ خَفَفَتِ الْهَمْزَةُ بِأَنْ نَقَلْتَ حَرَكَتَهَا عَلَى اللَّامِ، وَحَذَفْتَ كَمَا فُعِلَ بِمَلَكٍ، وَأَصْلُهُ: مَأَلَكٌ، ثُمَّ مَلَكَ، ثُمَّ مَلَّكَ. قَالَ: وَحَقُّ هَذَا أَنْ يَكُونَ فِي فَصْلِ (أَلَكٍ) لَا فَصْلِ (لُوكٍ)، وَقَدْ ذَكَرْنَا نَحْنُ هُنَاكَ أَكْثَرَ هَذَا الْبَابِ»^(٢).

• «قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَفَلَانٌ مَكِينٌ عِنْدَ فُلَانٍ بَيْنَ الْمَكَانَةِ، وَالْمَكَانِ وَالْمَكَانَةِ: الْمَوْضِعُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَى مَكَانَتِهِمْ﴾^(٣). وَلَمَّا كَثُرَ لُزُومُ الْمِيمِ تُوَهِّمَتْ أَصْلِيَّةً، فَقِيلَ: تَمَكَّنَ، كَمَا قَالُوا مِنَ الْمَسْكِينِ: تَمَسَّكَ. قَالَ ابْنُ بَرِيٍّ: مَكِينٌ: فَعِيلٌ، وَمَكَانٌ: فَعَالٌ، وَمَكَانَةٌ: فَعَالَةٌ، لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مِنَ الْكَوْنِ، فَهَذَا سَهْوٌ، وَأَمَكِنَةٌ: أَفْعَلَةٌ، وَأَمَّا تَمَسَّكَ، فَهُوَ تَمَفَّعٌ، كَتَمَدَّرَعٌ، مُشْتَقًّا مِنَ الْمَدْرَعَةِ بِزِيَادَةِ، فَعَلَى قِيَاسِهِ يَجِبُ فِي تَمَكَّنَ تَمَكُونٌ؛ لِأَنَّهُ تَمَفَّعٌ عَلَى اشْتِقَاقِهِ، لَا تَمَكَّنَ، وَتَمَكَّنَ وَزَنَهُ تَفَعَّلَ. وَهَذَا كُلُّهُ سَهْوٌ، وَمَوْضِعُهُ فَصْلُ الْمِيمِ مِنْ بَابِ التُّونِ، وَسَنَذَكُرُهُ هُنَاكَ»^(٤).

وفي ختام الحديث عن أسلوبه تجدر الإشارة إلى أنه قد جاءت عند ابن بري بعض الأساليب التي لم تكرر كثيراً، فلم تشكل ظاهرة في كتابه منها فرض الأسئلة والإجابة عنها، فقد كان يطرح أسئلة ويجيب عنها في بعض المسائل الصرفية نحو قوله: «إِنْ (أَشْهَادًا) وَ(أَصْحَابًا) جَمَعَ (شَهْدٍ) وَ(صَحْبٍ) سَهْوٌ مِنْهُ، لِأَنَّ (فَعْلًا) لَا يُجْمَعُ عَلَى (أَفْعَالٍ) إِلَّا شَاذًا، قَالَ: وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ (أَشْهَادًا)، وَ(أَصْحَابًا)، وَ(أَطْيَارًا) جَمَعَ (شَاهِدٍ) وَ(صَاحِبٍ) وَ(طَائِرٍ)، فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ فَعْلًا إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ وَآوًا أَوْ يَاءً جَازَ جَمْعُهُ عَلَى (أَفْعَالٍ) نَحْوِ: شَيْخٍ وَأَشْيَاخٍ، وَحَوْضٍ وَأَحْوَاضٍ، فَهَلَا كَانَ أَطْيَارًا جَمْعًا لِطَيْرٍ؟ فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ طَيْرًا لِلْكَثِيرِ، وَأَطْيَارًا لِلْقَلِيلِ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ: ثَلَاثَةُ أَطْيَارٍ؟ وَلَوْ كَانَ أَطْيَارًا فِي هَذَا جَمْعًا لِطَيْرٍ الَّذِي هُوَ جَمْعُ

(١) التنبيه والإيضاح ١٠/١ وما بعدها (جياً)، وفي اللسان: «ولا يجوز ما ذكره إلا على القلب» ٢٤٨/٣ (جياً).

(٢) ١١٦/٤ وما بعدها (لوك).

(٣) يس: ٦٧.

(٤) انظر: ٣١٣/٥ (كون).

لكان المعنى ثلاثة جموع من الطَّير، ولم يرد ذلك»^(١).

أثر مذهبه النحوي في التعقب:

بعد ظهور النحو ونشأته برز مذهبان مختلفان^(٢)، المذهب الأول هو المذهب البصري، وقد قيل بأنه المذهب الأول؛ لأنه هو من وضع أصول النحو وقواعده، وزعيم هذا المذهب الخليل بن أحمد، ثم ظهر المذهب الكوفي على يد الكسائي وتلميذه الفراء، واستقل هذا المذهب بضوابط خاصة من حيث الاتساع في الرواية، وبسط القياس وقبضه، ووضع مصطلحات جديدة...^(٣).

ويعد الزُّبيدي أول من استعمل كلمة (مذهب) للدلالة على الاتجاه النحوي الذي عُرف به هذا البلد، والآراء النحوية التي عرف بها نحاة هذا البلد^(٤)، واختلف البعض في تسمية الآراء البصرية والكوفية باسم مذهب أو مدرسة، وكان الأكثر شيوعاً هو مصطلح (مذهب)، وقد يُعبر به ويقصدون الرأي الواحد للنحوي الواحد، فيقولون: هذا مذهب سيبويه، أما المحدثون فاستحسنوا مصطلح (المدرسة)، وكان ذلك نتيجة التأثير بالغربيين الذي شاع عندهم هذا المصطلح للدراسات الأدبية وغيرها^(٥).

(١) ٤٠/٦ وما بعدها (جنى).

(٢) وقد زعم جماعة من المحدثين أن هناك مدارس أخرى وهي المدرسة البغدادية، والأندلسية، والمصرية، والمغربية، ونشأ خلاف بينهم حول إثبات هذه المدارس ونفيها، انظر: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، ط: ٧، دار المعارف بمصر، ١١١٩م، ص: ١١، ١٥١، ٢٤٥، ٢٨٨، ٣٢٧، المدارس النحوية للدكتورة خديجة الحديشي، مكتبة اللغة العربية ببغداد، ط: ٣، ١٤٢٢هـ، ص: ١٤-٢٤، مراحل تطور الدرس النحوي للدكتور عبد الله الخثران، دار المعرفة الجامعية بمصر، ١٤١٣هـ، ص: ١٥١-١٦٠، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، للدكتور أحمد مختار عمر، ط: ٦، ١٩٨٨م، عالم الكتب بمصر، ص: ١٢٨-١٣٦.

(٣) انظر: المدارس النحوية لشوقي ضيف ٥.

(٤) انظر: المدارس النحوية للحديشي ٢٢.

(٥) انظر: مراحل تطور الدرس النحوي ١٤٧ وما بعدها، وقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديشي رأياً منصفاً في هذا الصدد فقالت: «لا فرق ظاهراً بين أن نسمي هذه المجموعات (مدارس) أو (مذاهب) أو (مجموعات) أو (نزعات) مادام التقسيم جارياً على النسبة إلى البلد، وسواء أسمينا النحو والنحاة في البصرة (مدرسة البصرة النحوية) أم (مذهب البصرة النحوي) أم (نحو البصرة) أم (النحويين البصريين)، فالجموعة واحدة، وإنما تختلف الدلالة الجزئية...»، المدارس النحوية ٢٣.

وعرّف الدكتور أحمد مختار عمر المدرسة النحوية بقوله: «وجود جماعة من النحاة يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو، ولا بد أن يكون هناك الرائد الذي يرسم الخطة ويحدد المنهج، والتابعون أو المؤيدون الذين يعتنقون خطاه، ويتبنون منهجه، ويعملون على تطويره والدفاع عنه»^(١).

وكان ابن بري قد فرّق في تعقباته بين آراء البصريين والكوفيين، ويمكن بيان مذهبه من خلال تناول النقاط التالية:

١- الآراء التي صرّح بنسبتها إلى مذهب بعينه:

في بعض تعقبات ابن بري يشير إلى نسبة هذا الرأي إلى المذهب البصري أو الكوفي، وكان يميل إلى المذهب البصري، وكثيراً ما يعبر عنه بمذهب سيبويه وأصحابه، ويظهر ذلك واضحاً في اختياراته الآتية:

- ذهب ابن بري إلى أن الهمزة أصلية في (أبأ)، وهو مذهب سيبويه فلا يحكم بزيادة الحرف إلا بدليل^(٢)، أما الجوهري فذكر (أبأ) في باب المعتل^(٣)، وكذلك في (تمعدد)، فيرى ابن بري أن الميم أصلية تابعاً لذلك لسببويه، أما الجوهري فيرى أن الميم زائدة^(٤).
- ذكر الجوهري في فصل (ورى) وراء وهو يجيء بمعنى قدام، ومعنى خلف، وبين ابن بري أن مذهب سيبويه أن الهمزة أصلية في وراء بدليل أنه يقال في تصغيرها: ورِيئة، أما الجوهري فيرى أن الهمزة منقلبة عن ياء وهو مذهب الكوفيين، وتابع ابن بري في هذا رأي البصريين، لأنه ذكرها في فصل (ورأ)^(٥).
- ذهب الخليل وسبويه وتبعهم ابن بري إلى أن (أشياء) اسم جمع لا جمع، على وزن (لفعاء)، وأصلها (شيئاء) على وزن (فعلاء)، ومنعت من الصرف لألف التأنيث

(١) البحث اللغوي عند العرب ١٢٨.

(٢) انظر: ٣/١ (أبأ).

(٣) انظر: الصحاح ٢٢٥٩/٦ (أبأ).

(٤) ٣٨/٢ (عدد).

(٥) انظر: ٣٤/١ (ورأ).

الممدودة^(١).

• ذهب الجوهري إلى أنه يقال: ائْتَعَدَ يَأْتَعِدُ، فهو مؤْتَعِدٌ بالهمز، وذهب ابن بري إلى أنه لا يجوز الهمز، ولا أصل له محتجاً بمذهب سيبويه وأصحابه بأنهم يُعْلُونَهُ على حركة ما قبل الحرف المعتل، فيجعلونه ياءً إن انكسر ما قبلها وهكذا، وأضاف في نهاية رأيه قائلاً: «وعلى ذلك نصَّ سيبويه وجميع النحويين (البصريين)^(٢)»^(٣).

• «ذكر الجوهري في فصل (زرر) أنه يقال: ازُرُّ عليك قميصك، وزُرَّه، وزُرُّه وزُرُّه، قال الشيخ: وهذا عند البصريين غلط، وإنما يجوز إذا كان بغير الهاء، نحو قولهم: زُرُّ، وزُرُّ، وزُرُّ، فمن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين، ومن فتح فلطلب الحفَّة، ومن كسر فعلى الإتيان لضمة الزاي، فأما إذا اتصل بالهاء التي هي ضمير المذكر، كقولك: زُرُّه فإنه لا يجوز فيه إلا الضم، لأن الهاء حاجزٌ غير حصين، فكأنه قال: زُرُّوه، والواو الساكنة لا يكون ما قبلها إلا مضموماً، فإن اتصل به هاء المؤنث نحو: زُرُّها لم يجز فيه إلا الفتح لكون الهاء خفيفة كأنها مُطْرَحَةٌ، فيصير زُرُّها كأنه زُرَّا، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً»^(٤)، تبين من النص السابق أنه تعقب الجوهري بناءً على معطيات المذهب البصري عنده بدليل قوله: «وهذا عند البصريين غلط».

• ذهب الجوهري إلى أن (حَمَّامات) جمع مذكر، وذهب ابن بري إلى أن (حَمَّامات) جمع (حَمَّام) والحَمَّام مذكر وجمعوها بالألف والتاء، وهي مذكوره لامتناع تكسيرها، وهو ما ذهب إليه سيبويه^(٥).

• ذكر الجوهري أنه يجمع ظرف على: ظِرَاف، وقيل: ظُرُف، وتعقبه ابن بري بناءً على

(١) انظر: ٢١/١ وما بعدها، المسألة الثالثة من القلب المكاني من المبحث الأول للفصل الأول في الصفحة رقم [٦٤].

(٢) ذكر محقق التنبيه عبد العليم الطحاوي بأن (البصريين) تكلمة من اللسان يقتضيها السياق. ٦١/٢ حاشية رقم (٧).

(٣) ٦١/٢ (وعد).

(٤) ١٢٨/٢ (زرر).

(٥) انظر: ١٣٠/٢ (سبطر).

رأى سَيِّوِيَهٍ فقد قال: ظُرُوفٌ^(١).

- قال ابن بري: «وقوله: إن (أَشْهَادًا) و(أَصْحَابًا) جمع (شَهْدٍ) و(صَحْبٍ) سهوٌ منه، لأن (فَعْلًا) لا يُجمع على (أَفْعَالٍ) إلا شاذًا، قال: ومذهب البصريين أن (أَشْهَادًا)، و(أَصْحَابًا)، و(أَطْيَارًا) جمع (شاهدٍ) و(صاحبٍ) و(طائرٍ)...»^(٢).
- تابع ابن بري البصريين بأن أصل اللام في (شَفَّةً) هاء^(٣).

- ذهب الجوهري إلى أن النون في (حَنْدُقُوقٍ) حرف زائد لذلك أدرجه تحت فصل (حدق)، أما ابن بري فيرى أن النون أصلية ووزنه (فَعْلُلُولُ)، تابعًا بذلك لرأى سَيِّوِيَهٍ^(٤).

- تعقب ابن بري الجوهري بعدم تفريقه بين (العَدِيلِ) و(العَدْلِ)، وذكر كلام لسَيِّوِيَهٍ لبيان الفرق بينهما، فالعَدِيلُ للإنسان لا يكون إلا إنسانًا مثله، أما (العَدْلُ) فلا يكون إلا للمتاع^(٥).

- قال ابن بري: «قوله: (أصل أوَّلٌ أوَّلٍ) هو قول مرغوبٌ عنه؛ لأنَّه يجب على هذا إذا حُفِّفت همزته أن يقال فيه: (أوَّلٌ)؛ لأنَّ تخفيف الهمزة إذا سكن ما قبلها أن تُحذف وتُلقي حركتها على ما قبلها، قال: ولا يصح أيضًا أن يكون أصله (وَوَّأَلٌ)، على (فَوَعَلٌ)؛ لأنه يجب على هذا صرفه، إذ (فَوَعَلٌ) مصروفٌ، و(أوَّلٌ) غير مصروف في قولك: مررت برجل أوَّلٍ، ولا يصح قلب الهمزة واوًّا في (وَوَّأَلٌ) على ما قدمت ذكره

(١) قال السيرافي: «أما الخليل فإنه يجعل (ظُرُوفًا) اسمًا للجمع في (ظريف)، أو يجعله جمعًا لـ(ظرفٍ)، وإن كان لا يستعمل ويكون (ظرفٌ) في معنى (ظريف)، كما يقال: (عدلٌ) في معنى (عادل)، فيكون (ظرفٌ) و(ظُرُوفٌ) كقولنا: (فلس) و(فلوس)، كما أن (مذاكير) وإن كان جمعًا لذكر فالتقدير أنه جمع لـ(مذكارٍ)، و(مذكارٌ) في معنى ذكر وإن لم يستعمل، قال أبو عمر الجرمي: (ظُرُوفٌ) جمع لـ(ظريف)، وإن كان الباب في (ظريف) ألاَّ يجمع على (ظُرُوفٍ)، كما أن كثيرًا من الجموع قد خرجت من باهما حملًا على غيرها...». شرح كتاب سَيِّوِيَهٍ لأبي سعيد السيرافي، ٢٢/١٥.

(٢) ٤٠/٦ (جنى).

(٣) ٣٦٣/٥ وما بعدها (شفه).

(٤) ٤٥١/٥ (حدق).

(٥) ١٩٧/٤ وما بعدها (عدل).

في الوجه الأول، فثبت أن الصحيح فيها ألها (أفعل) من (وول)، فهي من باب (دَوْدَن) و(كَوَكَب)، مما جاء فاؤه وعينه من موضع واحد، قال: وهذا مذهب سيبويه وأصحابه»^(١).

• ذهب الجوهري إلى أنه يُجمع (الحواء) و(حاوية) على (حَوَاو) على وزن (فَوَاعِل)، وقال ابن بري: «(حَوَاو) لا يجوز عند سيبويه لأنه يجب قلب الواو التي بعد ألف الجمع همزةً لكون الألف قد اكتنفها واوان، وعلى هذا قالوا في جمع (شاوية): (شَوَايا)، ولم يقولوا: (شَوَاو)، والصحيح أن يقال في جمع (حاوية) و(حاوية): (حَوَايا)، ويكون وزنها (فَوَاعِل)...»^(٢).

• قال ابن بري عند قول الجوهري بأن جمع القُدَم: قَدَائِم: «و(قَدَائِم): جمع قَدُومٍ لا قُدُم، وكذلك قَلَائِصُ: جمع قَلُوصٍ لا قُلُوصٍ، وهذا مذهب سيبويه وجميع النحويين»^(٣).

٢- الآراء التي لم يصرح بنسبتها إلى مذهب بعينه:

في بعض التعقبات يتعقب ابن بري الجوهري دون أن ينسب هذا الرأي إلى مذهب بعينه، فمثلاً يذكر رأي البصريين دون أن ينسب هذا الرأي لهم ويظهر ذلك فيما يلي:

- ذهب ابن بري أن (فُعَلَلًا) غير موجود^(٤).
- أثبت وزن (فَيْعِل) في المعتل، نحو: (رَيْق)^(٥).

(١) ٢٣٦/٤ وما بعدها (وأل).

(٢) ٥٤/٦ (حو).

(٣) ١٢٨/٥ (قدم).

(٤) انظر: ٤٤/٥ (رخم)، وتبين هذا الرأي عند ابن بري عندما تعقب الجوهري في تنظيره لـ(تُرْخَم) و(تُرْخُم) بـ(جُنْدَب) و(جُنْدَب)، ويرى أن الصواب في التنظير هو أيكون (تُرْخُم) مثل (تُرْثَب)، و(تُرْخَم) مثل (تُرْثَب)، أما (جُنْدَب) و(جُنْدَب) فاختلف العلماء في وزنها فذهب الأخفش ألها على وزن (فُعَلَل)، ونسب هذا الرأي للكوفيين، انظر: الجمهرة ١١١٢/٢، المنصف ٢٧/١، التبصرة ٧٨٤/٢، أمالي ابن الشجري ٣٣٣/٢، شرح الملوكي ٢٦، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٦، شرح الشافية للرضي ٤٨/١، ارتشاف الضرب ١٢٣/١، المزهري ٢٨/٢، أما سيبويه ومن تبعه من العلماء فذهبوا إلى أن وزنه (فُعَلَل) وإلى هذا ذهب ابن بري. انظر: الكتاب ٣٢٠/٤، ٣٢١، ٤٢٥، المقتضب ١٩٧/١، الأصول ٢٠٥/٣، المنصف ٢٧/١، ١٣٧ وما بعدها، الاقتضاب ٣١٦/٢، المتع ٨٢/١، آراء ابن بري التصريفية ١٥٦/١-١٦١.

(٥) انظر: ٤٨٠/٣ (ريق)، انظر: المسألة رقم (١٨) من المبحث الثاني من الفصل الأول لهذا البحث في الصفحة رقم

- قال ابن بري: «حَقُّ (أُرَيْقِي) أن يذكر في فصل (ورق)؛ لأنه تصغير (أورَق) تصغير ترخيم كقولهم في (أسود): (سويد)»^(١)، وقد ذهب البصريون إلى أنه يجوز تصغير الترخيم في الأعلام وغير الأعلام^(٢).
- قال ابن بري: «قيل: إن (هُدَاهِدًا) تصغير (هُدْهُدٍ)، وأصله (هُدَيْهَدٍ)، فأبدلت الياء الساكنة ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، كما قيل في (يئأس): (يئأس)...»^(٣)، وتابع ابن بري في رأيه هذا البصريين الذين يرون أن الألف لا تكون علامة للتصغير^(٤).
- ذهب الجوهري إلى أن أصل (كَيْنُونَةٌ) (كَيْنُونَةٌ) —بتشديد الياء— قال ابن بري: «أصلُ (كَيْنُونَةٌ): (كَيْوُونُهُ)، ووزنها (فَيْعُلُولَةٌ) ثم قلبت الواو ياءً، فصار (كَيْنُونَةٌ)، ثم حذفت الياء تخفيفًا، فصار (كَيْنُونَةٌ) وقد جاءت بالتشديد على الأصل...»^(٥)، وهو مذهب البصريين^(٦).
- قال ابن بري: «(بُلْهَنِيَّةٌ) حَقُّها أن تذكر في (بله) في حرف الهاء؛ لأنها مشتقة من البَلْه، أي: عَيْشٌ أَبْلَهُ قد غفل، والنون والياء فيه زائدتان للإلحاق بـ(خُنْعِنَنَةٌ)، والإلحاق هو بالياء في الأصل، فأما ألف (مِعْزَى) فإنها بدلٌ من ياء الإلحاق»^(٧)، ذهب كثير من العلماء إلى أن الألف الواقعة آخرًا منقلبة عن ياء، ونسبه ابن مالك إلى المحققين من

[١٤٩].

(١) ٤٣٠/٣ (أرق).

(٢) انظر: الكتاب ٤٧٦/٣، الأصول ٦٠/٣، شرح كتاب سَيِّوِيَه لِأبي سعيد السيرافي، ١٨٦/١٣، التكملة ٥١٣ وما بعدها، التبصرة ٧٠٨/٢، آراء ابن بري التصريفية ١٨٣/١-١٨٦.

(٣) ٦٣/٢ (هدد).

(٤) انظر: المسألة رقم (٢) من مسائل الإعلال من المبحث الأول من الفصل الأول في الصفحة رقم [٩١].

(٥) ٣١٢/٥ (كون).

(٦) انظر: الكتاب ٣٦٦/٤، المقتضب ١٢٥/١، الأصول ٢٦٢/٣، مجالس العلماء ٢٣٧، المنصف ١٠/٢، شرح التصريف للثمانيني ٤٧٧ وما بعدها، الإنصاف ٧٩٦/٢-٧٩٨، شرح المفصل ٦٩/١٠، المتع ٥٠٢/٢، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الأصل (كُونُونَةٌ)، إلا أنهم فتحوا أوله لكثرة ما يجيء من هذه المصادر مصادر ذوات ياء. انظر: أدب الكتاب ٦١٠ وما بعدها، مجالس العلماء ٢٣٧، دقائق التصريف ٢٦٤، الإنصاف ٧٩٨/٢، المتع ٥٠٢/٢-٥٠٤، شرح الشافية للرضي ١٥٥/٣، آراء ابن بري التصريفية ٩٥٢/٢-٩٥٥.

(٧) التنبيه والإيضاح ٢٠١/٥ (بلهن).

البصريين، وهو ما ذهب إليه ابن بري^(١).
وقد تبين من خلال عرض النماذج السابقة ولع ابن بري الشديد بمذهب البصريين،
فقد تابعهم في مذهبهم، بل ويصح النقل عنهم إذا توهم الجوهري في ذلك^(٢)، وقد أثر
هذا الميل على تعقباته للجوهري؛ فنجده كثيراً ما يتعقب الجوهري بناء على آراء
البصريين.

(١) انظر: المسألة رقم (٧) من المبحث الثاني من الفصل الأول لهذا البحث في الصفحة رقم [١٢٥].

(٢) انظر: آراء ابن بري التصريفية ٢/١١٢٩.

الفصل الثالث

الأدلة التي اعتمد عليها في الاعتراض على الجوهري
وتقوية مذهبه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: استدلاله بالأصول النحوية.

المبحث الثاني: استدلاله بالقرائن السياقية.

المبحث الأول: استدلاله بالأصول النحوية:

الدليل هو ما يرشد إلى المطلوب، وقيل: «هو ما أمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطراراً»^(١).

ويقصد بالأصل لغة: أسفل كل شيء، ويجمع على أصول^(٢).

أما في عرف النحويين فالمراد بالأصول النحوية: «أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصوله»^(٣)، أو هو: «العلم الذي يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية؛ من حيث أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل»^(٤).

هذا وقد عُرف مصطلح (أصول النحو) في وقت مبكر، إلا أن هناك تبايناً في دلالاته؛ ففي بداية الأمر كان يُعنى به القواعد الأساسية للنحو، يدُلُّ على ذلك قول علي بن أبي طالب: «سمعتُ ببلدكم لحنًا فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية»^(٥)، وقال أبو الأسود: «ألقى إليَّ عليٌّ أصولاً احتذيت بها»^(٦)، ثم تطور مصطلح أصول النحو بعد نشأة النحو بقرون ليبدل على أدلة النحو^(٧)، وكأنه قد حدث لمصطلح (أصول النحو) تخصيص في الدلالة، فكان يدل على النحو وقواعده، ثم خُصصت دلالاته ليبدل على جزء من النحو، وهو الأدلة التي تثبت بها القاعدة.

وقد انتبه ابن جني إلى وجود علاقة وثيقة بين أصول النحو وأصول الكلام والفقهاء^(٨)،

(١) انظر: لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ، ص: ٨١.

(٢) انظر: لسان العرب ١١٤/١ (أصل).

(٣) لمع الأدلة ٨٠.

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي، تعليق: محمود ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ، ص: ١٣.

(٥) إنباه الرواة ٣٩/١.

(٦) طبقات النحويين اللغويين لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: ٢، دار المعارف بمصر، ص: ٢١.

(٧) انظر: المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء لعبد الوهاب الغامدي (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، ص: ١٨٤.

(٨) انظر: الخصائص ٢/١.

وقسم هذه الأصول إلى السماع، والإجماع، والقياس^(١)، وجاء بعده أبو البركات ابن الأنباري صاحب الرسالتين (الإعراب في جدل الإعراب) و(لمع الأدلة) في أصول النحو، وقسم الأصول إلى السماع، والقياس، واستصحاب الحال^(٢)، وقال سعيد الأفغاني محقق الرسالتين: إنه لم يُنسج بعده على منواله أحد مدة أربعمئة سنة^(٣)، ثم جاء السيوطي الذي اكتمل على يديه علم أصول النحو وصنف كتابه الموسوم بـ(الاقتراح) واستفاد من تقسيم ابن جني وابن الأنباري، فقسم هذا العلم إلى السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال^(٤).

ولا شك أن لأصول النحو فائدة عظيمة؛ قال ابن الأنباري: «وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى إيقاع الاطلاع على الدليل؛ فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب»^(٥).

وقد أدرك ابن بري أهمية الاستدلال بالأصول النحوية على تعقباته، ونوع فيها ما بين السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، ويمكن تفصيلها كما يلي:

أولاً: السماع:

بين السيوطي المقصود بالسماع بقوله: «وأعني به ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته؛ فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر»^(٦). وقد تعددت مصادر السماع عند ابن بري فشملت ما يلي:

(١) انظر: الاقتراح ١٤.

(٢) انظر: لمع الأدلة ٨١.

(٣) انظر: الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ٢١.

(٤) انظر: الاقتراح ١٤.

(٥) لمع الأدلة ٨٠.

(٦) الاقتراح ٧٤.

القرآن الكريم وقراءاته:

استدل ابن بري بالقرآن الكريم في تعقباته الصرفية والدلالية في مواضع كثيرة، وقد يذكر أكثر من آية لتقرير قاعدة واحدة ويظهر ذلك عندما وجّه قول الجوهري أن يُحمل (الحرباء) على الجنس، وهو جمع في المعنى كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ﴾^(١)، فجعل السماء جنساً يدخل تحته جميع السموات، وكقوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾^(٢)، فأراد بالطفل الجنس الذي يدخل تحته جميع الأطفال، وأيضاً استدل بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾^(٣)، وأرادوا بالطاغوت جميع الطواغيت^(٤).

وفي تعقب ابن بري للجوهري عندما ذكر أن (كائِنٌ) بمنزلة بائع وسائر، ويُن أن الأصل فيها (أي) دخلت عليها كاف التشبيه، ثم قُدمت الياء المشددة، ثم خففت فصارت (كبيء)، ثم أبدلت الياء ألفاً، فقالوا: كاءٍ، كما قالوا في طيء: طاءٍ، قال تعالى: ﴿وَكَايِنٍ مِّن نَّبِيٍّ﴾^{(٥)(٦)}.

كما تعقب ابن بري الجوهري عندما قال: إن الألف في (ذواتا) منقلبة من واو في قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾^(٧)، وصحح ابن بري قول الجوهري فقال: إنها منقلبة من ياء^(٨). واستدل ابن بري من القرآن في تعقباته للمسائل الدلالية، وذلك عندما التمس العذر للجوهري في توهمه بأن (الآء) تطلق على الشجر، وهو في الأصل اسم لثمرة، رفع توهمه بأن العرب كثيراً ما تسمي الشجرة باسم الثمرة واستدل بقوله تعالى: ﴿فَأَبْتْنَا فِيهَا جَبَّارًا ۖ وَعَيْنًا وَقَضْبًا﴾

(١) البقرة: ٢٩ .

(٢) النور: ٣١ .

(٣) الزُّمَر: ١٧ .

(٤) انظر: ٦٠/١ وما بعدها (حرب).

(٥) آل عمران: ١٤٦ .

(٦) انظر: ٣١٣/٥ وما بعدها .

(٧) الرحمن: ٤٨ .

(٨) انظر: ٢١٥/٦ (ذا).

﴿٢٨﴾ وَزَيَّنُونَا وَنَحَلْنَا ﴿٢٩﴾^(١)، وأيضاً من استدلاله في القرآن بالمسائل الدلالية عندما ذهب الجوهري إلى أن معنى (المُبْتَسِّس) الكاره، وذهب ابن بري إلى أنه من البأس الذي هو الشدة، واحتج بقوله تعالى: ﴿فَلَا نُبْتَسِّسُ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٢)، أي فلا يشتد عليك أمرهم^(٣).

واعتمد ابن بري على توضيح الفرق الدلالي لكلمة (الخَلْف) و(الخَلْف) بالاستدلال بالآيات المتضمنة لهذه الكلمات، فيرى أن (الخالف) المُتخلف عن قومه في الغزو وغيره قال تعالى: ﴿رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾^(٤)، واستدل على أن (الخَلْف) المتخلفون عن الأولين؛ أي الباقون بقوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ﴾^(٥)، ودل ابن بري أيضاً على قوله: خَلَفْتَهُ خَلْفًا: جئت بعده واسم الفاعل من خَلَفَ: خَالَفَ وخَالَفَةً، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ﴾^{(٦)(٧)}.

أما القراءات القرآنية فقد استشهد بها في بضعة مواضع، ولم يعتن في تعقباته بنسبة القراءات لأصحابها، وذلك نحو قوله: «من جعل (الخَمَط) الأراك، فحقَّ القراءة بالإضافة؛ لأن الأكل: الجنى، فأضافه إلى (الخمط)، ومن جعل (الخمط) ثمر الأراك فحقَّ القراءة أن تكون بالتنوين، ويكون (الخمط) بدلاً من الأكل، وبكل قرأته القُرَاء»^(٨).

وقد تعقب ابن بري الجوهري عند تخريجه لقراءة: ﴿إِنْ هَذَا لَسَجْرَانٌ﴾^(٩)، فيرى الجوهري أن هذه القراءة تُقرأ لمن أسقط ألف التثنية، ومن أسقط ألف (ذا) قرأ ﴿إِنْ هَذَا لَسَجْرَانٌ﴾

(١) عبس: ٢٧-٢٩.

(٢) هود: ٣٦.

(٣) انظر: ٢٦١/٢ (بأس).

(٤) التوبة: ٨٧، ٩٣.

(٥) الأعراف: ١٦٩، ومريم: ٥٩.

(٦) التوبة: ٨٣.

(٧) انظر: ٣٤٥/٣ وما بعدها (خلف).

(٨) ١٠٩/٣ (خمط).

(٩) طه: ٦٣.

لساحران { فأعرب، قال ابن بري: «هذا وهم من الجوهرى؛ لأن ألف التثنية حرفٌ زيد لمعنى، فلا يسقط وتبقى الألف الأصلية، كما لم يسقط التنوين في (هذا قاضٍ) وتبقى الياء الأصلية؛ لأن التنوين زيد لمعنى فلا يصحُّ حذفه»^(١).

الحديث النبوي وآثار الصحابة:

احتج ابن بري بالحديث النبوي في تعقباته - وإن لم يكن منه - وإذا اجتمع دليل من الحديث ودليل من الشعر قدّم الاستدلال بالشعر على الحديث الشريف، وذلك نحو تعقبه للجوهرى عندما ذكر (حوائج) لفظ مولد فقال: «وأما قوله: إنه مولد، فخطأ منه؛ لأنه قد جاء ذلك في أشعار العرب الفصحاء، وفي حديث الرسول ﷺ...»^(٢)، ويدل على قوله بثلاثة شواهد من الحديث النبوي اعتنى بأول شاهد بذكر السند فقال: «كما أخبرنا به أبو صادق قراءة عليه، وأنا أسمع، أخبرنا أبو الحسن محمد بن الحسين النيسابوري، المعروف بابن الطّفّال، أخبرنا أبو الطيّب العبّاس ابن أحمد الهاشمي، المعروف بالشافعي، حدثنا عثمان بن عبد الله بن عفّان الجرجرائي المعروف بالعسولي، بأنطاكية، حدثنا أحمد بن عبد الرحمن الكزبراني، حدثنا عبد الله بن إبراهيم بن أبي عمرو الغفاري، من أهل المدينة، حدثنا عبد الرحمن بن أسلم عن أبيه، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن الله عبادًا خلقهم لحوائج الناس، يفرع الناس إليهم في حوائجهم، أولئك الآمنون يوم القيامة))»^(٣)، ثم أعقب هذا الحديث بمحدثين آخرين لم يذكر سندهما فقال: «وقوله أيضًا: ((اطلبوا الحوائج إلى حسان الوجوه))، وقوله: ((استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان))»^(٤).

وتعقب ابن بري الجوهرى عندما قال: «وأما الحديث: ((ما تركت من حاجةٍ ولا داجةٍ إلا أتيت))، فهو مخفف إتيان للحاجة»^(٥)، قال ابن بري: «وأما الحديث فإنه كان لرجل أتى النبي ﷺ فقال له: ((ما تركت من حاجةٍ ولا داجةٍ إلا أتيت))، أي: ما تركت شيئًا دعنتني

(١) ٢١٤/٦ (ذا).

(٢) ١٩٩/١ (حوج).

(٣) ٢٠٠/١ وما بعدها (حوج).

(٤) ٢٠١/١ (حوج).

(٥) الصحاح ٣١٣/١ (دجج).

إليه نفسي إلا وقد ارتكبه، يعني من المعاصي»^(١)، من خلال عرض كلامه السابق تبين أنه ذكر مناسبة هذا الحديث، وتعقب الجوهرى في تفسير كلمة (الداجة) وقد سبق، وقد فصل القول فيها^(٢).

وأيضاً من استدلاله بالحديث النبوي في تعقبه للجوهرى عندما ذكر أن تُضَارِعَ: اسم موضع، فقال ابن بري: الصواب: تُضَارِعُ - بكسر الراء-؛ لأنه ليس في الكلام (تُفَاعِلُ) ولا (فُعَالِلُ)، واستدل بقول الرسول ﷺ: ((إذا أخصبت تُضَارِعُ أخصبت البلاد))^(٣).

واستدل بالحديث النبوي في المسائل الدلالية، ومن ذلك تعقبه للجوهرى في تفسيره لدلالات بعض الكلمات، من ذلك ما ذكره الجوهرى من أن دلالة (التتابع) لا تكون إلا في الشر، وذكر ابن بري أن دلالاتها تكون للخير والشر وفي الحديث: ((ما يحملكم على أن تتتابعوا في الكذب، كما يتتابع الفراش في النار))^(٤)، وأيضاً تعقب ابن بري الجوهرى في قوله: «وفي الحديث: ((أقروا^(٥) الطير على مكناهما))... ويجوز أن يراد بها: على أمكنتها، أي: على مواضعها التي جعلها الله تعالى لها، فلا تزجروها»^(٦)، قال ابن بري عند قول الجوهرى في شرح هذا الحديث: «لا يصح أن يقال في المكنة: إنه المكان إلا على التوسع؛ لأن المكنة إنما هي بمعنى: التمكن، مثل: الطلبة بمعنى: التطلب، والتبعة بمعنى: التتبع، يقال: إن فلاناً لذو مكنة من السلطان، فسمى موضع الطير: مكنة، لتمكُّنه فيه»^(٧)، وأيضاً استدل على أن (الخلف) بمعنى البدل، ومنه في الحديث: ((اللهم أعط لمنفق خلفاً ولممسك تلفاً)) أي: عوضاً^(٨).

(١) ٢٠٤/١ (دحج)، وانظر: المسألة الخامسة عشرة من المبحث الثاني من الفصل الأول لهذا البحث في الصفحة رقم [١٤٢].

(٢) انظر: المسألة رقم (١٥) من المبحث الثاني من الفصل الأول لهذا البحث في الصفحة رقم [١٤٢].

(٣) انظر: ٢٤١/٣ وما بعدها (ضرع).

(٤) انظر: ١٨٨/٣ وما بعدها (تبع).

(٥) روي هذا الحديث في التنبيه: ((أمرؤا الطير على مكناهما)). انظر: ٣٢٨/٥ (مكن).

(٦) الصحاح ٢٢٠٦/٦ (مكن).

(٧) ٣٢٩/٥ (مكن).

(٨) انظر: ٣٤٥/٣ (خلف).

واستشهد ابن بري بأقوال الصحابة رضوان الله عليهم، وقد يطلق الجوهري كلمة (الحديث) لأقوال الصحابة رضي الله عنهم فبيّن ابن بري بأن قصده هو حديث أحد الصحابة كقول الجوهري: «وفي الحديث: ((رَعَاعٌ غَثْرَةٌ))»^(١)، قال ابن بري: «قوله: في الحديث يعني حديث عثمان رضي الله عنه حين دخل عليه القوم ليقتلوه فقال: ((إِنَّ هَؤُلَاءِ رَعَاعٌ غَثْرَةٌ))»^(٢)، واستدل أيضا بقول أبي بكر الصديق^(٣)، ومعاذ بن جبل^(٤) رضي الله عنهما، كما استدل بأقوال التابعين كأبي وائل^(٥).

أقوال العرب وأمثالهم:

استشهد ابن بري بأقوال العرب في مواضع كثيرة في تعقباته^(٦)، وكان يتعقب الجوهري بسبب أن ما سُمع من العرب مخالف لما ذكره، وذلك نحو قول الجوهري: إن القياس في تصغير (دود): (دُوَيْدَة)، رد عليه ابن بري بأن القياس (دُوَيْد) كما صغّرته العرب^(٧)، وقوله: «أَثَانِينُ لَيْسَ بِمَسْمُوعٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ الْفِرَاءِ وَقِيَاسِهِ، قَالَ: وَهُوَ بَعِيدٌ فِي الْقِيَاسِ، قَالَ: وَالْمَسْمُوعُ فِي جَمْعِ الْإِثْنَيْنِ: أَثْنَاءٌ عَلَى مَا حَكَاهُ سَيَبَوَيْهٍ...»^(٨).

وعني ابن بري بلغات العرب^(٩) ومن مظاهر ذلك أنه لمّا ذكر الجوهري أن من العرب من يبني (أمس) على الكسر، ومنهم من يعربها فصّل ابن بري القول في هذا، ونسب كل ظاهرة إلى أهلها فقال: «اعلم أن أمس مبنية على الكسر عند أهل الحجاز، وبنو تميم

(١) الصحاح ٧٦٦/٢ (غثر)، انظر: غريب الحديث لابن الجوزي ١٤٦/٢، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٣٥/٢.

(٢) ١٧٦/٢ (غثر).

(٣) انظر: ٣٤٥/٣ (خلف).

(٤) انظر: ٥١/٣ (وقص).

(٥) انظر: ٢٧٤/٥ (صفن).

(٦) انظر على سبيل المثال: ٢٣/١ (ظمأ)، ١٧٩/١ (بغث)، ٢٣٣/١ (دحج)، ١٣٠/٢ (سبطر)، ٢٣١/٢ (يسر)، ٣٤٥/٣ (خلف)، ٢٨٠/٥ (طين)، ٣٤٥/٥ (يتن)، ٣٨٠/٥ (وقه)، ١٥٠/٦ (قحا)، ٢٠٩/٦ (إلى).

(٧) انظر: ٢٢/٢ (دود).

(٨) ٣٢/٦ (ثنا).

(٩) انظر على سبيل المثال: ٢١٩/٥ (جون)، ٢٧٤/٥ (صفن)، ٢٤/٦ (بذا)، ١٠٣/٦ (سوا).

يوافقونهم في بنائها على الكسر في حال النصب والجر، فإذا كان أمس في موضع رفع أعربوها فقالوا: ذهب أمس بما فيه، وأهل الحجاز يقولون: ذهب أمس بما فيه...»^(١). هذا ولم تقتصر عناية ابن بري في نسبة اللغات إلى أصحابها، بل يصنفها إلى شاذة، ونادرة، ومشهورة^(٢).

وابن بري يستشهد كذلك بأمثال العرب^(٣)، ويضمن تعقباته معنى المثل ومناسبتها نحو قوله: «الصحيح في هذا المثل ما رواه الأصمعي «دُهِدْرَيْنِ سَعْدُ الْقَيْنِ» من غير واو عطف، وكون دُهِدْرَيْنِ متصل غير منفصل، قال أبو علي: هو تشية دُهِدْرٌ؛ وهو الباطل، ومثله الدُّهُدُنُّ في اسم الباطل أيضاً، فجعله عربياً، قال: والحقيقة فيه أنه اسم لبطل كسرعان وهيئات اسم لسرُع وبعُد، وسَعْدُ: فاعلٌ به، والقَيْنُ نعته، وحُذِفَ التنوين منه لالتقاء الساكنين، ويكون على حذف مضاف تقديره قول سَعْدِ الْقَيْنِ، ويكون المعنى -على ما فسَّرَ أبو علي: أن سعد القين كان من عادته أن ينزل في الحيِّ، فيُشيع أنه غير مقيم، وأنه في هذه الليلة يسري غير مُصَبَّح، ليبادر إليه من عنده ما يعملهُ ويُصلِحُهُ له، فقالت العرب: إذا سمعت بُسْرَى الْقَيْنِ فإنه مُصَبَّحٌ»^(٤).

وكان يحتج بما ورد من أمثال العرب في تعقباته الدلالية، من ذلك أنه عندما ذهب الجوهري إلى أن الوَطَاط: الخُطَّاف، وذهب ابن بري إلى أن المشهور في الوَطَاط أنه الخُفَّاش، والدليل على ذلك قولهم: «هو أبصر ليلاً من الوَطَاط»^(٥).

الشعر:

حظي الشعر بمنزلة كبيرة عند ابن بري من بين المصادر السماعية الأخرى، وتنوعت ما بين أبيات وأرجاز^(٦)، ولم يكن فقط يستحضر الشاهد الشعري ويذكره، بل تعددت

(١) ٢٥٦/٢ (أمس).

(٢) انظر: ٩٨/٤ (هرق).

(٣) انظر: ٢٦٠/٢ (بأس)، ٤٠/٦ (جنى).

(٤) ١٢١/٢ وما بعدها (در).

(٥) انظر: ١٥٦/٣ (وطط).

(٦) انظر على سبيل المثال: ٢٣/١ (ظماً)، ١٤١/١ (نصب)، ٢٧٦/١ (نصح)، ٦/٢ (أسد)، ٨٦/٢ (بعر)، ١٤٤/٢

مظاهر ذلك بملامح عديدة أهمها:

١- إذا ذكر الجوهرى صدر البيت يُكمل ابن بري عجزه، والعكس، وهذا أمر شائع عنده^(١).

٢- إذا استشهد الجوهرى ببيت شعري، يعتني ابن بري بنسبة البيت لصاحبه^(٢).

٣- يتعقب ابن بري الجوهرى في ضبطه للأبيات الشعرية، ويعلل لذلك، وذلك نحو قوله: «وذكر في فصل (حجاً) صدر بيت شاهداً على التَّحاجي في المشي، وهو التَّباطؤ، وهو:

دَعُوا التَّحاجِيَّءَ وَاَمْشُوا مِشْيَةً سُجْحًا^(٣)

قال الشيخ -رحمه الله-: البيت لحسان بن ثابت، وعجزه:

إِنَّ الرَّجَالَ ذَوُو عَصَبٍ وَتَذْكَيرٍ^(٤)

والصواب أن يقول: دَعُوا التَّحاجُؤَ، والتَّحاجُؤُ في المشي: التَّباطؤُ؛ لأن باب (التَّفَاعِل) في مصدر (تَفَاعَلَ) حَقُّه أن يكون مضموم العين، نحو: (التَّقَاتِلُ)، و(التَّضَارُبُ)، ولا تكون العين مكسورةً إلا في المعتل اللام، نحو: (التَّغَايِي)، و(التَّرَامِي)، وكذلك الصواب في إنشاد البيت: «دَعُوا التَّحاجُؤَ» على ما تقدم ذكره...»^(٥).

وأيضاً يتعقب الجوهرى في ضبطه للبيت بناءً على ما قبله؛ مما يبين حافظته الشعرية للأبيات، وذلك نحو: «وذكر الجوهرى في فصل (خدب) صدر بيت شاهداً على الخَدْبَاءِ، وهي: الدرع اللينة، وهو:

وما بعدها (صبر)، ١٤٧/٢ (صرر)، ١٧٧/٢ (غثر)، ٢٢٦/٢ (هجر)، ٢٥٦/٢ وما بعدها (أمس)، ١٤٢/٣

(لقط)، ٣٤٦/٣ (خلف)، ٩٥/٤ (ولق)، ٩٧/٤ وما بعدها (هرق)، ٢٣١/٤ (ندل)، ٢٦٤/٤ وما بعدها (تمم)،

١٤٣/٥ (كركم)، ٢٩٩/٥ (قبن)، ٣٢٠/٥ (لهن)، ١٠٣/٦ (سوا).

(١) انظر على سبيل المثال: ١٣/١ (حجاً)، ٧١/١ (خدب)، ١٨٨/٢ (قسر).

(٢) انظر على سبيل المثال: ٨/١ (حجاً).

(٣) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٩٨].

(٤) البيت من البسيط، انظر: ديوانه ٢١٩/١، العين ٣٠٨/١، جمهرة اللغة ١٠٣٨/٢، الخصائص ١١٦/٢، المحكم

٥٩/٣، وبلا نسبة في الكتاب ٢٤٤/٤. وكانت الرواية في هذه الكتب جميعها (التَّحاجُؤ).

(٥) ١٣/١ (حجاً).

خَدْبَاءُ يَحْفِرُهَا نِجَادٌ مُهَنَّدٌ^(١)

قال الشيخ - رحمه الله -: البيت لكعب بن مالك الأنصاري، وعجزه:

صافي الحديدة صارم ذي روثق

وصوابه: خَدْبَاءُ - بفتح الهمزة - والفتحة هنا علامة الخفض؛ لأن قبله:

في كلِّ سَابِغَةٍ تَخُطُّ فُضُولُهَا كَالنَّهْيِ هَبَّتْ رِيحُهُ الْمُتَرَقِّقِ^(٢)

فخَدْبَاءُ - على هذا -: صفة لسابغة، وعلامة الخفض فيها الفتحة^(٣).

٤ - يوضح ابن بري معاني كلمات البيت الذي يستشهد به، وذلك نحو قوله: «ذكر غير الجوهري أن الصحيح جاشت القدر: إذا بدأت تغلي ولم تغل بعد، ويشهد لصحة ذلك قول الجعدي:

تَجِيشٌ عَلَيْنَا قَدْرُهُمْ فُنْدِيْمُهَا وَنَفَثُوْهَا عَنَّا إِذَا حَمِيْهَا غَلَا^(٤)

أي نسكن قدرهم، وهي كناية عن الحرب إذا بدأت تغلي، وتسكينها يكون إما بإخراج الحطب من تحت القدر أو بالماء البارد يُصبُّ فيها، ومعنى نُدِيمُهَا: نُسَكِّنُهَا، ومنه الحديث: ((لا يُبولن أحدكم في الماء الدائم)) أي: الساكن، ثم قال: وَنَفَثُوْهَا عَنَّا إِذَا غَلَّتْ وَفَارَتْ وَذَلِكَ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ^(٥).

٥ - يُرْجَحُ الرِّوَايَةَ الصَّحِيْحَةَ لِلْأَبْيَاتِ وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِ: «وَأَمَّا أَرَابُ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى فَمَعْنَاهُ أَتَى بَرِيَّةً، كَمَا تَقُولُ: أَلَامَ: إِذَا أَتَى بِمَا يَلَامُ عَلَيْهِ، وَعَلَى هَذَا يَتَوَجَّهُ الْبَيْتُ الْمُنْسُوبُ إِلَى الْمُتَلَمَّسِ - أَوْ بَشَارِ بْنِ بَرْدٍ^(٦) وَهُوَ:

(١) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٢٠٧].

(٢) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٢٠٧].

(٣) انظر: التنبيه والإيضاح ١ / ٧١، وانظر المسألة الأولى من المبحث الثالث (دلالة التراكيب) من الفصل الأول في الصفحة رقم [٢٠٧].

(٤) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٢٢٠].

(٥) التنبيه والإيضاح ٢ / ٣١٥ (جيش)، وانظر: المسألة الثالثة من المبحث الثالث (دلالة الكلمة المفردة) من الفصل الأول لهذا البحث في الصفحة رقم [٢٢٠].

(٦) البيت لبشار بن برد في ديوانه ١ / ٣٢٦، طبقات الشعراء ٢٧، الحماسة البصرية ٢ / ٨٠٦، وجاء في ملحق ديوان المتلمس ٢٦٨.

أخوك الذي إن ربته قال: إنما أربت، وإن لا يئته لأن جانبه^(١)

وهذه الرواية الصحيحة، أعني أربت -بضم التاء- أي: أخوك الذي إن ربته بريية قال: أنا الذي أربت، أي: أنا صاحب الرئية، حيث تتوهم فيه الرئية، ومن رواه: (قال إنما أربت) -بفتح التاء- فإنه زعم إن ربته، بمعنى أوجبت له الرئية، ولم تكن واجبة مقطوعاً بها^(٢).

٦- يقدم ابن بري الشعر على الحديث النبوي في الاستشهاد، ولا يكتفي بشاهد واحد، وذلك نحو تعقبه للجوهري الذي يرى أن كلمة (حوائج) مولدة، بينما يرى ابن بري أن هذا خطأ من الجوهري فقال: «لأنه قد جاء ذلك في أشعار العرب الفصحاء، وفي حديث الرسول ﷺ، من ذلك قول أبي سلمة المَحَاربي:

ثَمَمْتُ حَوَائِجِي وَوَدَّاتُ بِشْرًا فَبَيْسَ مُعْرَسُ الرِّكْبِ السَّغَابِ^(٣)
وقال الشَّمَاخُ:

تَقَطَّعُ بَيْنَنَا الْحَاجَاتُ إِلَّا حَوَائِجَ يَعْتَسِفْنَ مَعَ الْجَرِيِّ^(٤)
وقال الأعشى:

النَّاسُ حَوْلَ قِيَابِهِ أَهْلُ الْحَوَائِجِ وَالْمَسَائِلِ^(٥)
وقال الفرزدق:

وَلِي بِلَادِ السِّنْدِ عِنْدَ أَمِيرِهَا حَوَائِجَ حَمَّاتٍ وَعِنْدِي ثَوَابُهَا^(٦)
وقال ابن هرمة:

(١) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٢٠٣].

(٢) التنبيه والإيضاح ١/٨٨-٨٩، وانظر: المسألة العاشرة من المبحث الثالث (دلالة الصيغ الصرفية) من الفصل الأول لهذا البحث في الصفحة رقم [٢٠٢].

(٣) البيت من الوافر، انظر: مقاييس اللغة ١/٣٧٠ (ثم)، لسان العرب ٣/٤٢ (ثم)، ٤/٢٦٠ (حوج)، ١٨٦/١٥ (وذا).

(٤) البيت من الوافر، انظر: ملحق ديوان الشماخ ٤٦٣، المخصص ١٢/٢٢٢، الأشباه والنظائر ٧/٢٢٣.

(٥) من مجزوء الكامل، انظر: الأشباه والنظائر ٧/٢٢٤، درة الغواص ٢٤١.

(٦) البيت من الطويل، انظر: الأشباه والنظائر ٧/٢٢٤، درة الغواص ٢٤١.

إِنِّي رَأَيْتُ ذَوِي الْحَوَائِجِ إِذْ عَرَوْا فَآتَوْكَ قَصْرًا أَوْ أَتَوْكَ طُرُوقًا^(١)
وقال هَمِيانُ بْنُ قُحَافَةَ:

حَتَّى إِذَا مَا قَضَيْتَ الْحَوَائِجَا
وَمَالَاتٍ حَلَابَهَا الْخَالَانِجَا^(٢)

٧- وكان لخيرة ابن بري بالأبيات الشعرية ومناسبتها أثر في تعقبه للجوهري؛ نحو تفسير الجوهري لكلمة سالم: للجلدة التي بين العين والأنف، واستدل بقول عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- في ابنه سالم:

يُدِيرُونِي عَنْ سَالِمٍ وَأُرِيغُهُ وَجِلْدَةٌ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأَنْفِ سَالِمٌ^(٣)

قال ابن بري: «هذا وهم قبيح -أي: جعله سالمًا اسمًا للجلدة التي بين العين والأنف- وإنما سالم: ابن عبد الله بن عمر، فجعله -محبته- بمنزلة جلدة بين عينه وأنفه»^(٤)، وأيضا نحو قوله: «وذكر في فصل (بيب) رجزًا شاهدًا على أن بَيْتَةَ: اسم جارية، وهو:

لَأُنْكَحَ حَنَّ بَيْتَهُ
جَارِيَةً خَدَّبَهُ
مُكْرَمَةً مُحَبَّبَهُ
تَحُبُّ أَهْلَ الْكَعْبَةِ^(٥)

قال الشيخ -رحمه الله-: هذا سهو؛ لأن بَيْتَةَ -ها هنا-: لقب عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم، والرجز لأمه هند بنت أبي سفيان، وكانت تُرَقِّصُهُ بهذا الرجز»^(٦).

(١) البيت من الكامل، لم أقف عليه في ديوان ابن هرمة، انظر: الأشباه والنظائر ٢٢٦/٧.

(٢) من الرجز، انظر: الصحاح ٣١٢/١ (خلج)، التنبيه والإيضاح ١٩٩/١ وما بعدها (حوج)، الأشباه والنظائر ٢٢٥/٧.

(٣) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٢٣٦].

(٤) ٦٧/٥ (سلم).

(٥) من الرجز، انظر: لسان العرب ١١/٢ (بيب)، تاج العروس ٤٣/٢ (بيب).

(٦) ٤٢/١ (بيب).

٨- مثلُ بأبيات بعد عصر الاحتجاج، نحو استشهاده بشعر المولدين نحو استدلاله بشعر

بشار بن برد (ت: ١٦٧ هـ) في قوله:

أخوكَ الذي إن ربته قال: إنما أربتُ، وإن لا يئته لأن جانبه^(١)

واستشهد أيضاً بشعر المتنبي (ت: ٣٥٤ هـ) في موضعين، الأول في قوله:

في سرجِ ظاميةِ الفُصُوصِ طمِرةٍ يَأبى تفرُّدها لها التمثيلاً^(٢)

والثاني في قوله:

أيدري ما أرابك من يُريب^(٣)

٩- حكم ابن بري على بعض الأبيات بالضرورة الشعرية، وذلك نحو قوله: «قال

الجوهري: الرَّجُلُ: خلافُ المرأة، والجمع: رجالٌ ورجالاتٌ، مثل: جمالٌ وجمالاتٌ،

وأرجلٌ، قال أبو ذؤيب:

أهمَّ بنيه صيفُهُم وشتاؤُهُم فقالوا تعدَّ واغزُ وسطَ الأراجِلِ^(٤)

يقول: أهمُّهم نفقة صيفهم وشتائهم، وقالوا لأبيهم: تعدَّ، أي انصرف عتاً.

قال ابن بري: الأراجِلُ هنا جمعُ أرجالٍ، وأرجالٌ جمعُ راجِلٍ، مثل: صاحبٍ وأصحابٍ

وأصاحبٍ، إلا أنه حذف الياء من الأراجيل لضرورة الشعر، قال أبو المثلّم الهذلي:

يا صخرُ ورآدَ ماءٍ قد تتابعهُ سَوْمُ الأراجيلِ حتّى ماؤه طحل^(٥)

وقال آخر:

كَأَنَّ رَحلي على حَقَباءِ قارِبَةٍ أحمى عليها أبانينِ الأراجيلِ^(٦)

أبانان: جبالان.

وقال أبو الأسود الدؤلي:

(١) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٢٠٣].

(٢) البيت من الكامل، انظر: التنبيه والإيضاح ٢٣/١ (ظماً)، لسان العرب ١٩٥/٩ (ظماً).

(٣) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٢٠٢].

(٤) البيت من الطويل، انظر: شرح أشعار الهذليين ١/١٦١، الصحاح ٤/١٧٠٥ (رجل).

(٥) البيت من البسيط، انظر: شرح أشعار الهذليين ١/٢٧٥.

(٦) البيت من البسيط، انظر: التنبيه والإيضاح ٤/١٧٢ وما بعدها (رجل).

كَأَنَّ مَصَامَاتِ الْأَسْوَدِ يَبْطِنُهُ مَرَاغٌ وَآثَارُ الْأَرَاجِيلِ مَلْعَبٌ^(١)
 وفي قصيدة كعب بن زهير:
 تَظَلُّ مِنْهُ سِبَاعُ الْجَوِّ ضَامِرَةً وَلَا تَمَشِّي بَوَادِيهِ الْأَرَاجِيلُ^(٢)
 وقال كثير في الأراجيل:
 لَهُ بِحُبُوبِ الْقَادِسِيَّةِ فَالْشَّبَابِ مَوَاطِنٌ لَا تَمَشِّي بِهِنَّ الْأَرَاجِيلُ^(٣)

ثانياً: الإجماع:

الإجماع في اللغة: الإعداد والعزيمة على الأمر^(٤)، وجمع أمره، أجمعه، وأجمع عليه: عزم عليه كأنه جمع نفسه له^(٥)، ومن معاني الإجماع أيضاً الاتفاق، يقال: هذا أمرٌ مُجمَعٌ عليه، أي: مُتَّفَقٌ عليه^(٦)، والجمع بعد التفرق يطلق عليه اجتماع، يقال: جمع الشيء عن تفرقه، يجمعه جمعاً، وجمعه وأجمعه، فاجتمع^(٧).

ويقصد النحويون بالإجماع: «إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة»^(٨).

وعدّ ابن بري الإجماع أصلاً من الأصول النحوية، واستعمله في بعض تعقباته، إلا أنه أقل من سابقه - السماع والقياس - ومن أمثلة استعمال ابن بري للإجماع:

- تعقبه للجوهري عندما جعل (استأ) في فصل (است)؛ والصواب أن تكون في فصل (سته)، احتج بأن همزة (است) موصولة بالإجماع، وإذا كانت كذلك تصبح

(١) البيت من الطويل، انظر: ديوان الأسود الدؤلي لأبي سعيد الحسن السكري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط: ٢، بيروت: دار الهلال، ١٤١٨هـ، ص: ٧٧، ٢٣٦، المحتسب ٧٩/٢.

(٢) البيت من البسيط، انظر: ديوان كعب بن زهير لأبي سعيد السكري، شرح: د. مفيد قميحة، ط: ١، الرياض: دار الشوآف، ١٤١٠هـ، ص: ١١٥، التنبيه والإيضاح ١٧٢/٤ وما بعدها (رجل).

(٣) البيت من الطويل، انظر: المحتسب ٧٩/٢، التنبيه والإيضاح ١٧٢/٤ وما بعدها (رجل)، وأشار د. فراج الحمد إلى موقف ابن بري من الضرائر الشعرية، انظر: آراء ابن بري التصريفية ١٠٥١/٢.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ٣٩٦/١.

(٥) انظر: اللسان ١٩٨/٣ (جمع).

(٦) انظر: المفردات في غريب القرآن ١٢٦، تاج العروس ٤٥١/٢٠ (جمع).

(٧) انظر: الحكم ٢١١/١.

(٨) الاقتراح ١٨٧.

زائدة^(١).

• ذكر ابن بري أن (عُنْظُونَ)، و(عُنْفُونَ) على وزن (فُعْلُونَ) إجماعاً، وذلك عندما تعقب الجوهري الذي أنكر زيادة الألف والنون بعد الواو الزائدة كما في (أَسْطَوَانَةٌ)^(٢).

• ذكر الجوهري بأنه قد قيل: (احْوَوِي) - بالتشديد - وتعقبه ابن بري في ذلك وقال: «وقد أجمعوا أنه لم يجيء في كلامهم فعلٌ في آخره ثلاثة أحرف من جنس واحد إلا حرفٌ واحدٌ وهو (أَبْيَضٌ)»^(٣).

وأشار د. فراج الحمد إلى أن ابن بري يعتد بإجماع البصريين وقد مثل لذلك^(٤)، ومما مثل به ما يأتي:

• ذهب الجوهري إلى أن (الْقَدُوم) تجمع على (قُدُم)، و(قُدُم) تجمع على (قَدَائِم)، فقال ابن بري: وقَدَائِمُ: جمع قَدُومٍ لا قُدُم، وهذا مذهب سيبويه وجميع النحويين^(٥).

• ذكر الجوهري أن (افْتَعَلَ) من باب الوعد يهمز عند البعض فيقال: (اتْتَعَدَ)، فتعقبه ابن بري وقال: الصواب من غير همز؛ لأن سيبويه وأصحابه يُعلُّونه على حركة ما قبل الحرف المعتل، ولا يجوز الهمز؛ لأنه لا أصل له في باب الوعد واليسر، وعلى ذلك نص سيبويه وجميع النحويين البصريين^(٦).

ثالثاً: القياس:

يدل معنى القياس اللغوي على التقدير فيقال: «قاس الشيء يقيسه، قياساً، إذا قدره على

(١) انظر: ١٥٥/١ (است).

(٢) انظر: ٢٥٩/٥ (سطن).

(٣) ٥٣/٦ (حوا).

(٤) انظر: ١٠٥٧/٢ وما بعدها.

(٥) ذكر د. الحمد (مذهب سيبويه وجميع البصريين) انظر: ١٠٥٨/٢، أما ما جاء في التنبيه برواية ابن منظور (وجميع النحويين) انظر: ١٢٨/٥ (قدم)، وهو ما وجدته في اللسان. انظر: اللسان ١٢ / ٤٥ (قدم).

(٦) انظر: ٦١/٢ (وعد)، وذكر عبد العليم الطحاوي محقق التنبيه أن إضافة (البصريين) تكملة من اللسان يقتضيها السياق.

مثاله»^(١)، «والمقيس: المقدار»^(٢).

أما القياس في عُرف النحويين فقد عرفوه بعدة تعريفات منها:

١- «الجمع بين أول وثنان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول»^(٣).

٢- وعرفه أبو البركات الأنباري بتعريفات متقاربة منها: «حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع»، وقيل: «هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع»^(٤).

٣- «حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجدد من تعبير على ما اختزنه الذاكرة ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت»^(٥).

وللقياس مكانته الهامة في النحو العربي، قال الكسائي:

إِنَّمَا النُّحُو قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعُ

وأركان القياس أربعة: مقيس عليه (أصل)، مقيس (فرع)، وعلة جامعة، وحكم.

وقد اهتم ابن بري اهتماماً بالغاً بالقياس على اعتبار أنه أصل من الأصول النحوية، ويظهر ذلك في وعيه لمفهوم القياس، الأمر الذي ترتب عليه تعقبه للجوهري في قياسه لبعض الأحكام الصرفية ومن أمثلة ذلك:

• تعقب ابن بري الجوهري عندما ذكر أن العرب أبدلوا من السين في (إِسُّ) التاء، كما أبدلوا من السين تاءً في قولهم: طَسُّ، فقالوا: طَسْتُ^(٦)، فقياس الجوهري إبدال إحدى السينين تاءً في (الطَسُّ)، على ما حدث في (أَسْتُ)، قال ابن بري: «وقوله - في هذا الفصل - : إنَّهم أبدلوا من السين في (إِسُّ) التاء، كما أبدلوا من السين تاءً في قولهم: طَسْتُ، غلط؛ لأنه كان يجب أن يقال فيه: إِسْتُ، بقطع الهمزة، ونَسَب هذا القول

(١) لسان العرب ٢٣٤/١٢ (قيس).

(٢) تهذيب اللغة ٩/٢٢٥.

(٣) الحدود في النحو. للرماني. تحقيق: بتول قاسم ناصر. مجلة المورد. ع ١، ج ٢٣، ص ٣٧.

(٤) لمع الأدلة ٩٣.

(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي ببيروت، ط: ٢، ١٤٠٦هـ، ص: ٢٠.

(٦) انظر: الصحاح ١/٢٤١ (أست).

لأبي زيد، ولم يُقله، وإنما ذكر (استَ الدهر) مع (إسَّ الدهر)؛ لاتفاقهما في المعنى لا غير^(١).

• ذهب الجوهري إلى أن القياس في تصغير دُوْدَةٍ: دُوَيْدَةٌ، وتعقبه ابن بري بأن القياس: دُوَيْدٌ، كما صغرتَه العرب^(٢).

• قال ابن بري: «وقوله: أَحَاطَ^(٣) على غير قياس وهم منه؛ بل أَحَاطَ جمع: أَحْظُ، وأصلها: أَحْظُظُ، فقلبت الظاء الثانية ياءً فصارت أَحْظُ، ثم جُمعت على: أَحَاطَ^(٤). وأقرَّ ابن بري القياس في كثير من تعقباته ومن أمثلة ذلك:

• قوله في (غَثَرَة): «وقياسه أن يقال فيه: أَعَزَلْ وَعُزَلْ، وَأَعَثَرْ وَغُثَرْ، فلولا حملها على معنى فاعل لم يجمعاً على غَثَرَة، وَعُزَلْ^(٥).

• وقوله—عندما ذكر الجوهري أن جمع النَّاطِلِ: النَّيَاطِلُ—: «القياس منعه؛ لأنَّ فاعلاً لا يُجمع على فَيَاعِلِ، قال: والصواب أن نَيَاطِلِ جمع نَيَطِلِ، لغة في النَّاطِلِ^(٦).

• وقوله: «وأما الذي ذكره الجوهري من أن مصدر (أَهْرَاق) و(أَسْطَاع) (إِهْرِيَاقًا) و(اسْطِيَاعًا)، فغلط منه؛ لأنه غير معروف، والقياس: (إِهْرَاقًا) و(اسْطَاعًا)...^(٧).

• وقوله: «...وأما (تَمَسَّكَن) فهو (تَمَفَّعَل)، كـ(تَمَدَّرَع)، مشتقاً من المِدرَعَة بزيادته، فعلى قياسه يجب في تَمَكَّن تَمَكُون؛ لأنه تَمَفَّعَل على اشتقاقه، لا تَمَكَّن، وتَمَكَّن وزنه تَفَّعَل^(٨).

وللقياس دلالات أخرى عند ابن بري غير ما عُهد في عُرف النحويين، من ذلك

(١) التنبيه والإيضاح ١٥٥/١ (است)، وانظر: المسألة الأولى من المبحث الأول من الفصل الأول لهذا البحث في الصفحة رقم [٥١].

(٢) انظر: ٢٢/٢ (دود).

(٣) يقصد الجوهري أن أحاط جمع حَظُّ؛ على غير قياس، كأنه جمع أَحْظُ، انظر: الصحاح ١١٧٢/٣ (حظظ).

(٤) ١٦٢/٣ (حظظ).

(٥) ١٧٦/٢ وما بعدها (غثر).

(٦) ٢٣٤/٤ (نطل).

(٧) ٩٨/٤ وما بعدها.

(٨) ٣١٣/٥ (كون).

استعماله القياس بمعنى الأصل كما في قوله: «وأما قول الجوهرية: قال الخليل: لو كان (مَفْعَلَةً) لكان (مَعِينَةً)، قال: صوابه أن يقول: لو كان (مَفْعَلَةً) من (الْأَيْنِ) دون (الأوْنِ)؛ لأنَّ قياسها من الأَيْنِ: مَعِينَةٌ ومن الأوْنِ: مَوْوَنَةٌ...»^(١).

واستعمله بمعنى الرأي في قوله: «وعلى قياس مذهب الأخفش أن (مَفْعَلَةً) من الأَيْنِ مَوْوَنَةٌ، خلاف قول الخليل، وأصلها -على مذهب الأخفش- مَائِنَةٌ، فُنُقِلَتْ حركة الياء إلى الهمزة، فصارت: مَوْوِنَةٌ، فانقلبت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، قال: وهذا مذهب الأخفش»^(٢).

وجاء القياس -عنده- أيضا بمعنى القاعدة وذلك نحو المواضع الآتية:

- عندما ذكر الجوهرية أن النسبة إلى اللَّحْيِ: لَحْوِي-: «القياس: لَحْيِيٌّ»^(٣).
 - وفي قوله -عند قول الجوهرية: والنسبة إلى رَامَةٍ: رَامِيٌّ على غير قياس- قال: وهو على القياس^(٤).
 - قوله: «يجوز أن يكون (يتبأوا) على القلب، كما قالوا: جاءني، والقياس جايأني في المَفَاعَلَةِ، من جاءني وجئتُه»^(٥).
 - وقال أيضًا -عندما ذكر الجوهرية أن الأَرْضِي على غير قياس كأنهم جمعوا: أَرْضًا-: «صوابه أن يقول: جمعوا أَرْضِي مثل: أَرْضِي، وأما أَرْضٌ فقياس جمعه: أَوْارِضٌ»^(٦).
- إن الأصل (المقيس عليه) نوعان: إما ما صح نقله ويقصد بذلك السماع، وإما الأحكام النحوية التي تثبت بالإجماع، أو القياس، أو الاستنباط، بحيث عُدَّت أصلاً يقاس عليه غيره من الأحكام^(٧).

(١) ٣٢١/٥ (مأن).

(٢) التنبيه والإيضاح ٣٢١/٥ وما بعدها (مأن).

(٣) ١٦١/٦ (لحي).

(٤) انظر: ٥١/٥ (روم).

(٥) ٨/١ (بوا).

(٦) ٥٣/٣ (أرض).

(٧) انظر: الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي، لعبد الرحمن الطلحي. رسالة دكتوراه، جامعة أم

ومن قياس ابن بري على السماع^(١) قوله -عندما ذهب الجوهري إلى أن (الأقحوان) يصغر على أفئحِيٍّ-: «هذا غلط منه وصوابه أفئحِيَانٌ، والواحدة أفئحِيَانَةٌ لقولهم: أقأحِيٍّ، كما قالوا: ظُرِّيَانٌ في تصغير ظُرْبَانٍ لقولهم: ظُرَابِيٍّ»^(٢).

وإذا كان المقيس عليه من قبيل السماع والرواية فهو إما أن يكون كثيرًا أو قليلاً، ومنه أيضاً ما يعد من الضرورة الشعرية^(٣).

أما القياس على القليل فقد منعه ابن بري -كغيره من البصريين-^(٤) وذلك ظاهر عند تعقبه لبعض المسائل، منها رفضه حمل (تَمَعَّدَد) على (تَمَفَعَل) مثل: تَمَسَكَن؛ لقلته ونزارته^(٥)، وحكمه على (أُسْطُوَانَةٌ) بأنها على وزن (أَفْعُوَالَةٌ) بعدم الجواز؛ لقله هذا الوزن وعدم نظيره^(٦).

وهذا بخلاف القياس على الكثير فقياس عليه ابن بري ويظهر ذلك في قوله: «وضيَّونٌ، فَيَعْلٌ لا فَعَوْلٌ؛ لأن باب ضَيَّعَم أكثر من باب جَهْوَر»^(٧)، وقوله -عندما ذكر الجوهري تثنية ذَوِي: ذَوَوَانٌ-: «صوابه: كان يلزم في التثنية ذَوِيَانٌ، قال: لأن عينه واوٌ، وما كان عينه واوًا فلامه ياءٌ حملاً على الأكثر»^(٨).

وقد قسم السيوطي القياس إلى أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد^(٩)، وقرر ابن بري بعض هذه الأنواع في تعقباته ويمكن بيان أمثلة ذلك بالآتي:

(١) انظر على سبيل المثال: ٤٥/١ (ترب)، ٢٢/٢ (دود)، ٧٥/٤ (مأق).

(٢) ١٥٠/٦ (قحا).

(٣) انظر: الأدلة النحوية الإجمالية ٣١٩.

(٤) انظر: المدارس النحوية للحديثي ٧٦.

(٥) انظر: ٣٨/٢ (عدد).

(٦) انظر: ٢٥٩/٥ (سطن).

(٧) ٢٧٨/٥ (ضون).

(٨) ٢١٥/٦ (ذا).

(٩) انظر: الاقتراح ٢٢٠، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لأبي عبد الله الطيب الفاسي، تحقيق: د. محمد

يوسف فجال، ط: ٢، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، ١٤٢٣هـ، ٧٨٤/٢.

- حمل فرع على أصل: وذلك عندما حمل الصفة على الاسم في قوله: «وأبغث: صفة بدليل قولهم: أبغث بين البغثة، كما تقول: أحمر بين الحمرة، وجمعه بُغْث، مثل: أحمر وحُمر، وقد يجمع على أباغث، لما استعمل استعمال الأسماء، كما قالوا: أبطح وأباطح، وأجرع وأجارع»^(١).
- أما الحمل على النظير فمن أمثلة ذلك: ذكر ابن بري أن الميم في (مَأْقِي العين) قد تكون أصلاً، على وزن (فَعْلِي)، ونظير (مَأْقِي) (مَعْدِي)، فيمن جعله من (مَعْد)، أي: أبعد، ووزنه (فَعْلِي)^(٢)، وقول ابن بري: (تُرْحَمُ)، (تُفْعَلُ)، مثل: (تُرْتَبُ)، و(تُرْحَمُ) مثل: (تُرْتَبُ)^(٣)، وأيضاً ذكر ابن بري أن الياء لا تحذف مع الألف والتاء والنون في (أَيَعِرُ)، و(تَيَعِرُ)، و(نَيَعِرُ)، كما لم تحذف مع الياء في (يَيَعِرُ)^(٤).

رابعاً: الاستصحاب:

عرّف ابن الأنباري الاستصحاب بقوله: «وأمّا استصحاب الحال بإبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنياً لأن الأصل في الأفعال البناء»^(٥)، وقيل: هو استمرار الحكم، وإبقاء ما كان على ما كان^(٦). وذكر ابن الأنباري أنه من الأدلة المعتبرة^(٧)، واستدل ابن بري بالاستصحاب في تعقباته وذلك نحو:

- تعقب ابن بري الجوهري عندما قال: إن أصل العِضَةِ: عِضْهَةٌ، وقال: الصواب: عِضْهَةٌ؛ لأن الحركة لا يقدم عليها إلا بدليل^(٨)، فاستدل بأن الأصل سكون الحرف.

(١) ١٧٩/١ (بغث).

(٢) انظر: ٧٥/٤ (مأق).

(٣) ٤٤/٥ (رحم).

(٤) انظر: ٢٣١/٢ (يسر).

(٥) الإعراب في جدل الإعراب ٤٦.

(٦) انظر: الإصباح في شرح الاقتراح للدكتور محمود فجال، دار القلم بدمشق، ط: ١، ١٤٠٩هـ، الحاشية الأولى ص:

٣٥٣.

(٧) انظر: الإعراب في جدل الإعراب ٤٦.

(٨) انظر: ٣٦٨/٥ (عضه).

- ذكر ابن بري في أكثر من تعقب أن الأصل عدم الزيادة، ولا نحكم على الزيادة إلا بدليل^(١).
- أجاز ابن بري قول: (زُرُّ) -بتشديد الراء وكسرها- وذلك على أصل التقاء الساكنين^(٢).

(١) انظر: ١٨٨/٢ (قسر)، ٢٤٢/٣ (ضرع)، ١٠٣/٤ (بدك).

(٢) انظر: ١٢٨/٢ (زرر).

التعليل عند ابن بري:

يقصد بالعلة لغة: السبب^(١)، وهي «كل أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه»^(٢).

ويقصد بالعلة عند النحويين هي: «الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم»، أو: «الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة»^(٣)، وهي ركن من أركان القياس، قال ابن الأنباري: «ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم»^(٤).

لقد كان للبحث عن العلل النحوية شأنٌ كبير عند علماء اللغة قديمًا وحديثًا، فقد أشار الزجاجي إلى أن أول من تكلم في العلل النحوية الخليل بن أحمد، حيث سئل: «عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب قد نطقت على سجيته وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه»^(٥).

ومما لا شك فيه أن لكل حكم نحوي علة تدعو إليه، لذلك كان البحث في مجال العلل النحوية واسع النطاق، لأهميتها في تقعيد الأحكام، وتثبيت الحكم النحوي في أذهان كثير من المتعلمين، وأضاف أحد الباحثين إلى أن هناك سببًا رئيسًا لنشأة التعليل، وهو المزية التي انفردت بها اللغة العربية عن غيرها من اللغات الإنسانية، وخلوها من الاضطراب والخلط^(٦). ومن مظاهر عنايتهم بالعلة النحوية تنوع أقسامها، فقد قسمها الزجاجي إلى ثلاثة أقسام

(١) انظر: لسان العرب ٢٦١/١٠ (علل)، القاموس المحيط. تحقيق: أنس الشامي وزكريا جابر. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ، ١١٣٦ (علل)، التاج ٨٤/٣٠ (علل).

(٢) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، ط: ٢، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ، ص: ٥٩٩.

(٣) النحو العربي العلة النحوية نشأها وتطورها للدكتور مازن المبارك، ط: ٢، ١٣٩١هـ، دار الفكر، ص: ٩٠.

(٤) لمع الأدلة ٩٣.

(٥) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، ط: ٣، دار النفائس ببيروت، ١٣٩٩هـ، ص: ٦٦.

(٦) انظر: أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم، دار غريب بالقاهرة، ١٥٠٠.

هي:

١- العلل التعليمية: وعرفها الزجاجي بأنها: «التي يتوصل بها إلى كلام العرب؛ لأننا لم نسمع نحن وغيرنا كل كلامنا منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره»^(١)، وذلك نحو العلة في نصب زيد في قولنا: إن زيدا قائمٌ هي أنه سبق بـ(إن) التي تنصب الاسم وترفع الخبر^(٢)، وتسمى بالعلل الأوائل^(٣).

٢- العلل القياسية: ومثل لها الزجاجي بمثال هو: لماذا (إن) يجب أن تنصب الاسم؟ فأجاب: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول^(٤)، وتسمى بالعلل الثواني^(٥).

٣- العلل الجدلية النظرية: ومثل لها الزجاجي مباشرة كما في سابقتها فقال: «فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شأمت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبلماضية، أم المستقبلية، أم الحادثة الحال...»^(٦)، فهي الأجوبة الثالثة في أحكام الإعراب والبناء، وتسمى بالعلل الثوالت^(٧).

ولم يُهمل ابن بري العلة عند تعقباته للجوهري، بل أخذ بها، وعلل لأغلب أحكامه الصرفية والدلالية، إلا أنه في أغلب تعليقاته لا يفصلها بل يختصرها، ومن مظاهر عنايته بالعلة أنه يتعقب الجوهري في العلل التي يذكرها، ويصوبها؛ مما يبين عمق المنهج النقدي لديه، ومن ذلك:

• «قال الجوهري: وأما (كَلَّت) فإنما كسروها لتدل على الياء الساقطة، قال ابن بري: وهذا وهمٌ أيضاً، وإنما كسروها للكسرة التي على الياء أيضاً لا للياء»^(٨).

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٤.

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو ٦٤.

(٣) انظر: المعجم المفصل في النحو العربي. للدكتورة عزيزة فوال، ط: ١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣هـ / ٦٨٢/٢.

(٤) انظر: الإيضاح في علل النحو ٦٤.

(٥) انظر: المعجم المفصل في النحو العربي ٦٨٣/٢.

(٦) الإيضاح في علل النحو ٦٥.

(٧) انظر: المعجم المفصل في النحو العربي، ٦٨٣/٢.

(٨) ١٦٦/٥ (نوم).

- «قال الجوهري: وأوَيْت لفلان فأنا آوى له أُوِيَّةً وإِيَّةً أيضاً، تقلب الواو ياءً لسكون ما قبلها وتدغم... قال ابن بري: صوابه لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون»^(١).
- «قال الجوهري: وإذا قالوا: لم أُبَلِّ حذفوا تخفيفاً، لكثرة الاستعمال... قال ابن بري: لم يحذف الألف من قولهم لم أُبَلِّ تخفيفاً، وإنما حذفت لالتقاء الساكنين»^(٢).
- قال الجوهري في أصل (دُنْ): «وأصله (دُنُوٌّ) فحذفت الواو لاجتماع الساكنين، قال ابن بري: صوابه: فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وهما الألف والتنوين»^(٣).
- قال ابن بري في قول الجوهري: «إلا أن العرب تهمز الواو والياء إذا جاءتا بعد الألف؛ لأن الهمزة أحمل للحركة منهما، قال: هذا ليس سبب قلبها، وإنما ذلك لكونها متطرفة بعد ألف زائدة»^(٤).
- قال الجوهري في (تنسوا): إن أصلها (تَنَسِيُوا) فسكنت الياء وأسقطت لاجتماع الساكنين. قال ابن بري: «صوابه: فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين»^(٥).
- قال الجوهري: وإن شئت جعلت الأَوَّلُقَ (أَفْعَل) لأنه يقال: أُلِقَ الرجل، ويرى ابن بري أن هذا وهمٌ وقع فيه الجوهري، والصواب: وُلِقَ الرجل يَلِقُ، أما (أُلِقَ) فهو دليل على أن الهمزة أصلٌ لا زائدة^(٦).

ويمكن تقسيم التعليل في تعقبات ابن بري إلى ما يلي:

١ - تعليل صرفي:

وقد تعددت أنواع العلل الصرفية عند ابن بري؛ مما أعطى اختياراته قبولاً للمتلقى،

(١) ١٩/٦ (أو).

(٢) ٢٨/٦ (بلا).

(٣) ٧٠/٦ (دنا).

(٤) ١٣٢/٦ (عطا).

(٥) ١٨٣/٦ (نسا).

(٦) انظر: ٤٣٣/٣ (ألُق).

ويمكن تصنيف هذه العلل بما يلي:

أ- **علل تعليمية:** لقد ضمّن ابن بري أغلب آرائه الصرفية عللاً تعليمية في كثير جداً من تعقباته، ويمكن ضرب أمثلة لذلك نحو قوله:

• ذهب إلى أن الصواب أن يذكر (دد) في فصل (ددا) من المعتل؛ لأنه ثنائي محذوف اللام^(١).

• يرى أن الصواب أن يذكر (تَمَعَّدَد) في فصل (معد)، لا كما ذكره الجوهري في فصل (عدد)؛ لأن الميم أصلية^(٢).

• ذهب الجوهري إلى أن (أَنْجِدَة) جمع (نُجُود) وهو جمع الجمع، أما ابن بري فقد ذهب إلى أنه جمع (نِجَاد)؛ لأن (فِعَالاً) يجمع على (أَفْعَلَة)، ولا يجمع (فُعُول) على (أَفْعَلَة)^(٣).

• يرى أن حقَّ (يَبْرِين) أن يذكر في فصل (برى)، والدليل على صحة ذلك قولهم: (يَبْرُون) في الرفع، و(يَبْرِين) في النصب والجر، وهذا قاطع بزيادة النون^(٤).

ب- **علل قياسية:** وقد تنوعت عنده، وهي كالتالي:

• **علة حمل على المعنى:** نحو قوله: «وذكر في فصل (غثر) العُثْرُ: سَفَلَة الناس وكذلك العَيْثَرَة، وفي الحديث: ((رَعَاعُ غَثْرَة))^(٥) ونرى أن أصله (غَيْثَرَة) فحذفت منه الياء. قال الشيخ: قوله: في الحديث يعني حديث عثمان رضي الله عنه حين دخل عليه القوم ليقتلوه فقال: إِنَّ هؤُلاءِ رَعَاعُ غَثْرَة، والأجود في (غَثْرَة) أن يقال: هو جمع غاثر، مثل: كافر وكفرة، وقيل: هو جمع أَعَثْر فجمع جمع فاعل، كما قالوا: أَعَزَلُ وَعُزَلُّ، فجاء مثل: شاهد وشهد، وقياسه أن يقال فيه: أَعَزَلُ وَعُزَلُّ، وَأَعَثْرُ وَغُثْرُ، فلولا حملها على معنى

(١) انظر: ٢١/٢ (دد).

(٢) انظر: ٣٨ / ٢ (عدد).

(٣) انظر: ٥٧/٢.

(٤) انظر: ١٩٨/٥ (برن).

(٥) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي ١٤٦/٢، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٣٥/٢.

فاعل لم يجمعاً على غَثْرَةٍ، وَعُزِّلَ»^(١).

• **علة سماع:** «قال الجوهري: قال سيبويه: ألف (إلى) و(على) مُنْقَلَبَتَانِ مِنْ وَائِينَ، لِأَنَّ الْأَلْفَاتِ لَا تَكُونُ فِيهَا الْإِمَالَةُ، وَلَوْ سُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ قِيلَ فِي تَنْثِيثِهِ: إِلْوَانٌ وَعَلْوَانٌ.

قال ابن بري: وقد وهم الجوهري فيما حكاه عنه، فإذا سُمِّيَتْ بِهَا لِحَقَّتْ بِالْأَسْمَاءِ فَجُعِلَتْ الْأَلْفُ فِيهَا مُنْقَلَبَةً عَنِ الْيَاءِ وَعَنِ الْوَائِ نَحْوَ (بَلَى) وَ(إِلَى) وَ(عَلَى)، فَمَا سُمِعَ فِيهِ الْإِمَالَةُ يُثْنَى بِالْيَاءِ، نَحْوَ (بَلَى)، تَقُولُ فِيهَا بَلْيَانٌ، وَمَا لَمْ يُسْمَعْ فِيهِ الْإِمَالَةُ تُثْنَى بِالْوَاوِ نَحْوَ (إِلَى) وَ(عَلَى)، تَقُولُ فِي تَنْثِيثِهِمَا اسْمَيْنِ: إِلْوَانٌ وَعَلْوَانٌ»^(٢).

• **علة تشبيه:** «قال الجوهري: الباء: حرفٌ من حروف الشَّفَّةِ، بُنِيَتْ عَلَى الْكَسْرِ لِاسْتِحَالَةِ الْإِبْتِدَاءِ بِالْمَوْقُوفِ، قَالَ ابْنُ بَرِيٍّ: صَوَابُهُ بُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ؛ لِاسْتِحَالَةِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ، وَخُصَّتْ بِالْكَسْرِ دُونَ الْفَتْحِ تَشْبِيهًا بِعَمَلِهَا وَفَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا يَكُونُ اسْمًا وَحَرْفًا»^(٣)، وَأَيْضًا تَنْدَرِجُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَحْتَ عِلَّةِ الْفَرْقِ.

• **علة استغناء:** «وذكر في فصل (شيد) أَنَّ الْمَشِيدَ هُوَ الْمَعْمُولُ بِالشَّيْدِ، وَهُوَ الْجِصُّ. وَحَكَى الْكَسَائِيُّ أَنَّ جَمْعَ الْمَشِيدِ مِنْ قَوْلِهِ **عَكَكْ**: **﴿وَقَصْرٍ مَشِيدٍ﴾**^(٤)، مُشِيدٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ﴾**^(٥)... وَقَدْ يَتَّجِهُ عِنْدِي قَوْلُ الْكَسَائِيِّ عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَرَى أَنَّ قَوْلَهُمْ: قُصُورٌ مُشِيدَةٌ، أَي: مُجَصَّصَةٌ بِالشَّيْدِ، فَيَكُونُ مُشِيدٌ وَمَشِيدٌ بِمَعْنَى، إِلَّا أَنَّ مَشِيدًا لَا تَدْخُلُهُ الْهَاءُ لِلْجَمَاعَةِ، فَيَقَالُ: قُصُورٌ مُشِيدَةٌ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ مَا يَسْتَعْنَى فِيهِ عَنِ اللَّفْظَةِ بِغَيْرِهَا، كَاسْتَعْنَاهُمْ بِـ(تَرَكَ) عَنِ (وَدَعَ)، وَكَاسْتَعْنَاهُمْ عَنِ وَاحِدَةِ الْمَخَاضِ بِقَوْلِهِمْ: خَلْفَةٌ. فَعَلَى هَذَا يَتَّجِهُ قَوْلُ الْكَسَائِيِّ»^(٦).

(١) ١٧٦/٢ وما بعدها (غثر).

(٢) ٢٠٩/٦ وما بعدها (إلى).

(٣) ٢١٢/٦ (با).

(٤) الحج: ٤٥.

(٥) النساء: ٧٨.

(٦) ٣٠/٢.

• **علة خفة:** كتعليه لمن فتح الراء في (زُرَّ) طلباً للخفة^(١)، وقلب الواو ياءً في (التياف) على جهة التخفيف^(٢).

• **علة عدم النظير:** قال ابن بري -عند قول الجوهري إنَّ أُسْطُوَانَةَ أُفْعُوَالَةٌ مثل أُفْحُوَانَةٍ- قال: «وزنها (أفعلانة) وليست (أفْعُوَالَةٌ) كما ذكر، يدلُّك على زيادة النون قولهم في الجمع أقاحي وأقاح، وقولهم في التصغير أُسَيْطِينَةٌ كَسْرِيْحِينَ. قال: ولا يجوز أن يكون وزنها أُفْعُوَالَةٌ؛ لقلة هذا الوزن؛ وعدم نظيره»^(٣).

وذهب ابن بري إلى أنه لا يجوز أن يكون (يَيْرِين) على وزن (فَعْلِين)؛ لأنه لم يأت نظيره^(٤).

ج- علل جدلية: ومن نماذجها علة التقوية وهي كما يلي:

قال ابن بري: «وذكر في هذا الفصل أنه لا تُحذف الياء من (يَيْسِر) كما تحذف الواو في (يَعِد)، فقال: ولم تحذف الياء في (يَيْعِر) و(يَيْنِع) كما حذفت في (يَعِد) لتقوي إحدى الياءين بالأخرى... ثم اعترض الجوهري على نفسه فقال: كيف لم يحذفوها مع التاء والألف والنون؟ قيل له: هذه الثلاثة مُبدلة من الياء، والياء هي الأصل. قال الشيخ: إنما اعترض بهذا لأنه زعم أنما صحَّت الياء في (يَيْعِر) لتقويها بالياء التي قبلها، فاعترض على نفسه، فقال: إنَّ الياء ثبتت وإن لم يكن قبلها ياء في مثل: تَيْعِر، وَيَيْعِر، وَأَيْعِر، فأجاب بأنَّ هذه الثلاثة بدلٌ من الياء، والياء هي الأصل. وهذا شيء لم يذهب إليه أحدٌ غيره، ألا ترى أنه لا يصح أن يقال: إنَّ همزة المتكلم في نحو أعد بدل من ياء الغيبة في يَعِد، وكذلك لا يقال في تاء المخاطب: أنت تعد إنها بدل من ياء الغيبة في يَعِد...»^(٥).

ولم يغفل ابن بري علة كثرة الاستعمال، هذه العلة التي لها شأنها في اللغة، فقد أشار ابن جني إلى أنه إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال، قُدم ما كثر استعماله، وإن خرج عن

(١) انظر: ١٢٨/٢ (زرر).

(٢) انظر: ٤٢١/٣ (نيف).

(٣) ٢٥٩/٥ (سطن).

(٤) انظر: ١٩٨/٥ (برن).

(٥) ٢٣١/٢ (يسر).

القياس^(١)، ويظهر ذلك عند ابن بري في قوله: «وَضِيُونٌ، فَيَعْلُ لَا فَعُولٌ؛ لأن باب ضِيَعَم أكثر من باب جَهْوَر»^(٢).

٢- تعليل دلالي:

علل ابن بري بعض اختياراته بناء على المعنى، فكان المعنى في بعض تعقباته هو المحور الأساسي في تخطيطه الجوهري ومن نماذج ذلك:

• ذكر الجوهري في فصل (دحج): اُنْدَحَّ بَطْنُهُ: اُتَّسَع، وتعقبه ابن بري في قوله هذا فقال: إن الصواب أن يكون في فصل (ندح)؛ لأنه من معنى السَّعَة، لا من معنى القَصْرِ^(٣).

• جعل ابن بري معنى (الخَمَط) هو الأساس للقراءة في قوله تعالى: ﴿وَيَدَّلْنَهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾^(٤) فقال: «من جعل (الخَمَط) الأراك فحق القراءة بالإضافة؛ لأن الأُكُل: الجنى، فأضافه إلى (الخمط)، ومن جعل (الخمط) ثمر الأراك فحق القراءة أن تكون بالتنوين، ويكون (الخمط) بدلاً من الأكل، وبكل قرأته القُرَاء»^(٥).

• قال الجوهري: والمَنْدَلِيُّ: عَطْرٌ يَنْسَبُ إِلَى الْمَنْدَلِ، وتعقبه ابن بري على قوله هذا فقال: «الصواب أن يقول: والمَنْدَلِيُّ: عودٌ يَنْسَبُ إِلَى مَنْدَلٍ؛ لأن مَنْدَل اسم علم لموضع بالهند يُجلب منه العود»^(٦).

٣- التعليل بالاشتقاق:

استعمل ابن بري الاشتقاق لتعليل بعض تعقباته، وكان أغلب تعليلاته بالاشتقاق في نسبة الكلمات للجذر، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

(١) انظر: الخصائص ١/١٢٤.

(٢) ٢٧٨/٥ (ضون).

(٣) ٢٣٣/١ (دحج).

(٤) سبأ: ١٦.

(٥) التنبيه والإيضاح ٣/١٠٩.

(٦) ٢٣١/٤ (ندل).

- قال ابن بري- عندما نقل الجوهري عن الفراء أن أصل شَيْءٍ شَيْءٌ، فجمع على أفعلاء، مثل: هَيِّنْ وَأَهِينِاءَ-: هذا سهوٌ، والصواب: أهوناء، واحتج بأنه مشتق من الهون، وهو اللين^(١).
- ذهب الجوهري أن (تَرَبُّوت) أصله من التراب، أما ابن بري فاختار ما ذهب إليه أبو علي؛ وهو أن (تَرَبُّوت) مشتق من الدُّرْبَةِ، فأبدل من الدال تاء^(٢).
- تعقب ابن بري الجوهري عندما ذكر (الدَّاجَةِ) في فصل (دجج)، وذكر أن هذا وهم منه؛ لأن أصل (الدَّاجَةِ) دَوْجَةٌ^(٣).
- ذكر الجوهري (رَيْقُ الشَّبَابِ) في فصل (ريق)، وذهب ابن بري إلى أن الصواب أن تذكر في فصل (روق)؛ لأنها من رَاقِنِي الشيء يَرُوقُنِي؛ أي: أعجيني^(٤).
- ذهب الجوهري إلى أن أصل (أَرَاق): أَرَيْق، وذهب ابن بري إلى أن أصله أَرُوق بالواو؛ لأنه يقال: رَاقِ المَاءَ رَوْقَانًا: انصب^(٥).
- يرى ابن بري أن حقَّ (بُلْهَنِيَّة) أن تذكر في فصل (بله)؛ لأنها مشتقة من البَلْه^(٦).
- تعقب ابن بري الجوهري عندما ذكر (اللَّات) في فصل (ليه)، وقال: إن حقَّه أن يذكر في فصل (لوي)؛ لأن أصله (لَوِيَّة)^(٧).
- قال الجوهري: بَدُو الرجل يَبْدُو بَدَاءً، ورد عليه ابن بري فقال: الصواب: بَدَاوَةٌ - بالواو-؛ لأنه من بدو، أما بَدَاءَةٌ -بالهمز- فإنها من مصدر بَدُو^(٨).
- يرى الجوهري أن الهاء في (الفِئَةِ) عوضٌ من الياء، وتعقبه ابن بري في قوله هذا، ويرى أن الصواب: أن الهاء عوضٌ من الواو؛ واحتج بأن الفِئَةِ: الفرقة من الناس، من

(١) انظر: ٢٣/١ (شياً).

(٢) انظر: ٤٥/١ (ترب).

(٣) انظر: ٢٠٤/١ (دجج).

(٤) انظر: ٤٨٠/٣ (ريق).

(٥) انظر: ٩٧/٤ (هرق).

(٦) انظر: ٢٠١/٥ (بلهن).

(٧) انظر: ٣٧٥/٥ (ليه).

(٨) انظر: ٢٤/٦ (بدا).

(فَأَوْتُ) بالواو، أي: فَرَّقْتُ وشَقَّقْتُ^(١).

وقد أشار أحد الباحثين إلى تنوع التعليل عند ابن بري^(٢)، ومن ذلك أنه قد علل بالإعراب بالحروف كتعليله بأن حقَّ (يَبْرِين) أن يذكر في فصل (بري) فقال: «والدليل على صحة قولهم: قولهم: يَبْرُون في الرفع، وَيَبْرِين في النصب والجر؛ وهذا قاطع بزيادة النون...»^(٣)، كما استعان بالجمع والتصغير فقال: «وزنهما (أَفْعَلَانَةٌ)، وليست (أَفْعُولَةٌ) كما ذكر، يَدُلُّك على زيادة النون قولهم في الجمع: أَقَاحِيٌّ وَأَقَاحٍ، وقولهم في التصغير: أُسَيْطِينَةٌ كَسُرَيْجِين»^(٤).

وتجدر الإشارة في الختام إلى أن ابن بري أغفل ذكر العلة في بعض أحكامه واختياراته الصرفية، وذلك فيما يلي:

- ١- ذكر الجوهري قولهم: هَمُّ نَاصِبٍ... ويقال: هو فاعِلٌ بمعنى مفعول فيه، قال ابن بري: الصحيح نَاصِبٍ بمعنى مُنْصَبٍ... أما نَاصِبٌ بمعنى مَنصُوبٍ فيه، فليس بشيء^(٥).
- ٢- يرى ابن بري أنه قد يجيء الجمع على غير واحده المستعمل نحو: أُحْدُوثة^(٦).
- ٣- ذكر ابن بري أن حقَّ (دد) أن يذكر في فصل (ددن) لا (دد) ولم يعلل لذلك^(٧).
- ٤- تعقب ابن بري الجوهري في (مابد) بأن حقها أن تذكر في فصل (مبد) لا (ميد)^(٨).
- ٥- ذكر الجوهري صدر بيت شاهداً على اللذِّ بمعنى النوم وهو:

وَلَذُّ كَطَعْمِ الصَّرْخَدِيِّ.....

وذكر ابن بري أن البيت للرَّاعي، وعجزه:

(١) انظر: ١٤٥/٦ (فأو).

(٢) انظر: تداخل الأصول اللغوية للدكتور عبد الرزاق الصاعدي ٨٩٠/٢.

(٣) ١٩٨/٥ (برن).

(٤) ٢٥٩/٥ (سطن).

(٥) انظر: ١٤١/١ (نصب).

(٦) انظر: ١٨٢/١ (حدث).

(٧) انظر: ٢١/٢ (دد).

(٨) انظر: ٥٦/٢ (ميد).

..... دَفَعْتُهُ . عَشِيَّةَ خَمْسِ الْقَوْمِ وَالْعَيْنُ عَاشِقُهُ^(١)

وذكره الجوهرى في فصل (لذذ)، وذهب ابن برى إلى أن الصواب أن يُذكر في فصل (لذا)، ولم يعلل لذلك^(٢).

٦- ذهب الجوهرى إلى أن (أباعر) جمع (بَعِير)، وذهب ابن برى إلى أنه جمع (أْبَعْرَة)^(٣).

٧- يرى ابن برى أن الصحيح (هَوَاجِر) جمع (هَاجِرَة). بمعنى الهَجْر، بخلاف الجوهرى الذي يرى أنه جمع (هَجْر)^(٤).

٨- ذكر الجوهرى أن (إِشْفَى) على وزن (فَعْلَى)، ويرى ابن برى أن الصواب (إِفْعَل)، والهمزة زائدة، وهو ممنون مصروف^(٥).

٩- ذهب ابن برى إلى أن (سَلَّافٌ) ليس بجمع لـ(سَلَف) كما يراه الجوهرى، بل هو جمع (سَالِف)^(٦).

١٠- قال الجوهرى: وقومٌ ظُرَفَاءُ، وظُرَافٌ، وقيل: ظُرْفٌ، وصحح ابن برى قوله وقال: بأن الذي جاء في الكتاب: ظُرُوفٌ^(٧).

١١- ذهب ابن برى إلى أن الصواب في (انْبَاق) أن يُذكر في فصل (بوق) لا (نبق)^(٨).

١٢- قال ابن برى: «جعل الجوهرى (انْظَلَمَ) مُطَاوِعَ (ظَلَمْتَهُ) -بالتشديد- وهمٌ، وإنما (انْظَلَمَ) مُطَاوِعُهُ (ظَلَمْتَهُ) -بالتخفيف-»^(٩).

(١) انظر: ديوان الراعى النميرى ١٨٦، المقاييس ٢٠٤/٥ دون نسبة، اللسان ١٩٢/١٣ (لذذ).

(٢) انظر: ٧١/٢ وما بعدها (لذذ).

(٣) انظر: ٨٦/٢ (بعر).

(٤) انظر: ٢٢٥/٢ (هجر).

(٥) انظر: ٣٢٥/٣ (أشف).

(٦) انظر: ٣٦٥/٣ (سلف).

(٧) انظر: ٣٨٤/٣ (ظرف).

(٨) انظر: ٨٢/٤ (نبق).

(٩) انظر: ٩٥/٥ (ظلم).

- ١٣- قال ابن بري: ظاهر كلام الجوهري أن (كائن) بمنزلة (بائع)، و(سائر)، وذلك غلط^(١).
- ١٤- ذهب ابن بري إلى أن الميم في (فم) بدل من الواو، وليست عوضاً من الهاء، كما ذهب إليه الجوهري^(٢).
- ١٥- يرى الجوهري أن النون زائدة في كلمة (قَفِينَةٌ)، أما ابن بري فيرى أن النون بدل من الياء التي هي لام الكلمة^(٣).
- ١٦- ذهب الجوهري إلى أن النسبة إلى (اللحي): لَحَوِيٌّ، أما ابن بري فالقياس عنده لَحْيِيٌّ^(٤).
- ١٧- قال الجوهري: إذا قلت: ذي أمة الله، فإن وقفت عليها قلت: ذه بهاء موقوفة، وهي بدل من الياء وليست للتأنيث وإنما هي صلة. قال ابن بري: صوابه: وليست للتأنيث وإنما هي بدل من الياء^(٥).
- وقد حلت أيضاً بعض التعقبات الدلالية من العلة ومن أمثلة ذلك ما يلي:
- ١- ذكر الجوهري أن الإردب: مكيالٌ ضخماً لأهل مصر، وتعقبه ابن بري في ذكره لمعنى (الإردب) لأنه لا يكال به، ولم يبين تعليلاً لهذا المعنى^(٦).
- ٢- تعقب ابن بري الجوهري عندما ذكر أن الكُظْرُ: ما بين الترقوتين، فقال: المعروف أنه ما حول الكليتين من الشحم إذا نُزعت الكلية، ولم يذكر تعليلاً لهذا المعنى^(٧).
- ٣- ذهب الجوهري إلى أن معنى (التَّائِبُ) التهافت في الشرِّ، وذهب ابن بري أنه يكون في الخير والشرِّ، ولم يعلل لقوله^(٨).

(١) انظر: ٣١٣/٥ (كين).

(٢) انظر: ٣٧٠/٥ (فوه).

(٣) انظر: ١٥٣/٦ (قفا).

(٤) انظر: ١٦١/٦ (لحي).

(٥) انظر: ٢١٤/٦ (ذا).

(٦) انظر: ٨٢/١ (ردب).

(٧) انظر: ٢٠٠/٢ (كظر).

(٨) انظر: ١٨٨/٣ وما بعدها (تبع).

٤- ذكر الجوهرى أن الهون: مصدر هان عليه الشيء، أي: خَفَّ، وتعقبه ابن بري بأن الهون: هوان الشيء الحقيق الميّن، الذي لا كرامة له^(١).

(١) انظر: ٣٤٤/٥ (هون).

المبحث الثاني: استدلاله بالقرائن السياقية:

مفهوم القرينة:

القرينة لغة: القرينة مؤنث (القرين) على وزن (فَعِيلَة)، بمعنى مفعولة^(١) من الاقتران بمعنى المصاحبة، يقال: القَرِين: الصاحب الذي يقارن، قال تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَكُ مُمْتَرِنِينَ﴾^(٢) أي: مُتقارنين^(٣)، وجاءت عند الراغب بمعنى الازدواج فقال: «الاقتران كالازدواج في كونه اجتماع شيئين أو أشياء في معنى من المعاني»^(٤).

وأطلق أصحاب المعاجم لفظ (القرينة) على عدة معانٍ منها: الزوجة، والنفس، والناقة تُشد إلى أخرى، وأطلقوا لفظ (القرين) على: المصاحب، والنفس، والأسير، والبعير المقرون إلى الآخر^(٥).

أما في الاصطلاح فقد عرّف الجُرْحَانِي القرينة بقوله: «أمرٌ يشير إلى المطلوب»^(٦)، وعرفها أحد الباحثين بقوله: «هي الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحض المدلول وتصرفه إلى المراد منه، مع منع غيره من الدخول فيه»^(٧).

واهتم الأصوليون بالقرينة فحددوا معناها بأنها: «بيان لما أريد باللفظ في عرف الشرع والعادة»^(٨).

وقد استقر مفهوم القرينة عند النحويين الأوائل، وإن كان ليس بهذا اللفظ بل حلَّ محله

(١) انظر: اللسان ٨٨/١٢ (قرن).

(٢) الزُّخْرُف: ٥٣.

(٣) انظر: العين ٣٨٣/٣.

(٤) المفردات ٥١٨/٢ (قرن).

(٥) انظر: العين ٣٨٣/٣ (قرن)، الصحاح ٢١٨٢/٥ (قرن)، اللسان ٨٨/١٢-٩٠ (قرن)، التاج ٥٤٠/٣٥ وما بعدها (قرن).

(٦) التعريفات ١٤٦.

(٧) معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير اللبدي، ط: ١، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، ص: ١٨٦.

(٨) التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الكلوزاني، تحقيق: مفيد أبو عمشه، ط: ١، دار المدني بجدة، ١٤٠٦هـ، ١٨٣/١.

لفظ (الآية)^(١)، و(الدليل)^(٢)، و(الأمانة)^(٣)؛ مما يبين وعيهم بالقرينة^(٤)، وعلى يد الرماني صُرح بلفظ (القرينة) عند النحويين في القرن الرابع الهجري، فقال في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلِأَجْلِ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾^(٥): «تأويل الآية على ما قالوه^(٦)، لكنه لا يمتنع أن يوضع البعض في موضع الكل إذا كانت هناك قرينة تدل عليه، كما يجوز وضع الكل في موضع البعض بقرينة»^(٧).

تبين من خلال عرض المعنى اللغوي والاصطلاحي للقرينة الارتباط الظاهر بين المعنيين ففي اللغة تفيد المصاحبة والازدواج، وفي الاصطلاح هي بمثابة مفتاح للمعنى المقصود، أو ما يدل عليه.

وقسم الأصوليون القرائن إلى قسمين: لفظية، وغير لفظية؛ حتى يتمكنوا من تخصيص الدلالة، ويطلق على القرائن اللفظية في علم اللغة الحديث (السياق اللغوي)، وهي نوعان: متصلة، ومنفصلة^(٨)، والقرينة المتصلة هي: «كل ما يتصل بكلمة، فيبطل ظهورها، ويوجه المعنى العام للسياق الوجهة التي تنسجم معه، أما المنفصلة فمثل سابقتها إلا أنها لا تأتي متصلة

(١) جاء ذلك عند سيبويه في حديث عن الحذف الذي يعمد إليه الناطق اعتماداً على القرائن الحالية المصاحبة للكلام فقال: «...أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله» الكتاب ١٣٠/٢.

(٢) وجاء ذلك عند ابن السراج عندما تحدث عن العلل وعدد الدليل منها فقال: «ألا ترى أنك تقول: زيد أضربه، وزيد تضربه، فإن كان موضع الفعل اسم فاعل لم تقل إلا زيد ضاربه أنا وأنت؛ لأن في تصاريف الفعل ما يدل على مضمرة ما هو» الأصول ٧١/١ وما بعدها.

(٣) ظهر هذا المصطلح عند الزمخشري في قوله: «لما تمكّن اللبس في نحو قولك: زيد عمرو ضاربه، ولم يعلم أيهما الضارب، فضرب إبراز الضمير أمانة فاصلة استمر على ذلك وأطرد في كل مكان لتقوية الأمانة وشد عضدها»، المحاجة في المسائل النحوية لجماعة النحويين، تحقيق: د. بهيجة الحسيني، مطبعة أسد ببغداد، ١٩٧٣م، ص: ١٤٧.

(٤) انظر: قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية لأمل باقر، ص ٦ وما بعدها، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ١٤٢٩هـ.

(٥) آل عمران: ٥٠.

(٦) يقصد من فسر هذه الآية بأن قومًا من اليهود حرموا على أنفسهم أشياء لم يجرمها الله عليهم.

(٧) التبيان في تفسير غريب القرآن لأبي جعفر الطوسي، تحقيق: أحمد العاملي، دار إحياء التراث العربي، ٤٧٢/٢.

(٨) انظر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي للدكتور هادي نمر، دار الأمل بالأردن، ط: ١، ١٤٢٧هـ، ص: ٣٥.

بسياق الكلام نفسه بل منفصلة عنه»^(١).

وتتعلق القرائن غير اللفظية بكل ما يتصل بالحدث الكلامي، وما يلابسه من ظروف، فيدخل فيها سياق الحال أو المقام^(٢).

مفهوم السياق:

تدور معاني السياق في اللغة حول التتابع، والتوالي، والجمع، والاتصال، والتسلسل، دلّ على ذلك ما وُجد عند أصحاب المعاجم^(٣)، قال ابن الأثير: أصل كلمة السياق: سَوَاقٌ، فُقِلت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، وهي مصدر من سَاقٍ يَسُوقُ^(٤).

وقال ابن فارس: «السين والواو والقاف أصل واحد، وهو حَدُّ الشَّيْءِ، يقال: سَاقَهُ يُسَوِّقُهُ سَوَاقًا، والسَّيِّقَةُ: ما استيق من الدواب، ويقال: سَقْتُ إلى امرأتِي صَدَاقَهَا، وَأَسَقْتُه، والسُّوقُ مشتقَّةٌ من هذا، لما يُسَاقُ إليها من كل شيء، والجمع أسواق، والساق للإنسان وغيره، والجمع سُوقٌ؛ إنما سميت بذلك لأن الماشي يَسَاقُ عليها...»^(٥).

ونقل الأزهرى عن أبي عبيد قوله: وَتَسَاوَقَتِ الْإِبِلُ تَسَاوُقًا: إذا تتابعت^(٦)، ويقال: ولدت فلانةً ثلاثةً بنين على سَاقٍ واحد، أي: بعضهم على إثر بعض، ليست بينهم جارية^(٧)، وقال الزمخشري: «ومن المجاز... وهو يسوق الحديث أحسن سياق، و(إليك يُسَاقُ الحديث)، وهذا الكلام مَسَاقَةٌ إلى كذا، وجئتك بالحديث على سَوَاقِهِ: على سَرْدِهِ»^(٨).

أما في الاصطلاح فعلى الرغم من ورود لفظ السياق في كتب التراث، إلا أنه لم يوضع

-
- (١) دروس في علم الأصول لمحمد باقر الصدر، ط: ٢، دار الكتاب اللبناني بيروت، ١٤٠٦هـ، ٩٢/١ .
 (٢) انظر: علم الدلالة التطبيقي ٣٨، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط لأحمد خضير عباس رسالة دكتوراه، جامعة الكوفة، ١٤٣١هـ، ص: ١٢ .
 (٣) انظر: الصحاح ٤/١٤٩٩ (سوق)، اللسان ٧/٣٠٤-٣٠٦ (سوق)، التاج ٢٥/٤٧٤-٤٧٩ (سوق).
 (٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٤٢٤ .
 (٥) مقاييس اللغة ٣/١١٧ .
 (٦) انظر: تهذيب اللغة ٩/٢٣٤ .
 (٧) انظر: الصحاح ٤/١٤٩٩ (سوق).
 (٨) أساس البلاغة ١/٤٦٨ (سوق).

له تعريف معين في كتب الاصطلاح^(١)، وفسّر ذلك أحد الباحثين بقوله: «قد يشيع المصطلح العلمي بين الدارسين إلى درجة الابتذال، فيتوهم البعض أن هذا المصطلح واضح مفهوم، فإذا ما حاولوا تحديد المعنى الذي ظنوا أنهم يفهمونه بدا الأمر عسيراً غاية العسرة، وغامضاً أشد الغموض، ومن تلك المصطلحات اللغوية الشائعة الاستعمال، العصبية على التحديد الدقيق بشكل متفق عليه بين الدارسين مصطلح الكلمة، ومصطلح الجملة، ومصطلح السياق»^(٢).

وقد تناول كثير من الباحثين مسألة تعريف السياق (اصطلاحاً) حسب ما اقتضته طبيعة أبحاثهم، فعرفوه عند المفسرين^(٣)، وترجع أهمية السياق عند المفسرين للحاجة الملحة إليه في تفسير القرآن الكريم، ومما لا شك فيه أن معرفة أسباب النزول وما يرتبط بها من ظروف وأحوال أثر كبير في فهم الآيات، قال ابن تيمية: «ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب»^(٤) وهذا ما عرف الآن بسياق الموقف أو الحال، وبيّن المفسرون أن السياق هو المرجع الأساسي في التفسير، قال السعدي رحمه الله: «وقد كثرت تفاسير الأئمة -رحمهم الله- لكتاب الله، فمن مطول خارج في أكثر بحوثه عن المقصود، ومن مقصر يقتصر على حل بعض الألفاظ اللغوية بقطع النظر عن المراد، وكان الذي ينبغي في ذلك، أن يجعل المعنى هو المقصود واللفظ وسيلة إليه، فينظر في سياق الكلام

(١) انظر: دلالة السياق لردة الله الطلحي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ٤١/١، وقد ذكر الباحث أنه بحث في كتب التعريفات ولم يجد للسياق تعريفاً، مثل: التعريفات للجرجاني، والكليات للكفوي، والتوقيف على مهمات التعاريف لابن المناوي، ومعجم المصطلحات البلاغية لأحمد مطلوب. مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ، ومعجم البلاغة العربية لبدوي طبانه. ط: ٣. جدة: دار المنارة، ١٤٠٨هـ.

(٢) البحث الدلالي عند الأصوليين لمحمد يوسف حبص، ط: ١، ١٤١١هـ، مكتبة عالم الكتب، ص: ٢٨.

(٣) انظر: دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه اللفظي في قصة موسى عليه السلام دراسة نظرية تطبيقية لفهد الشتوي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٦هـ، ص: ١٤ - ٢٨، السياق القرآني وأثره في التفسير دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير لعبد الرحمن عبد الله المطيري، جامعة أم القرى، رسالة ماجستير، ١٤٢٩هـ، ص: ٦٤ - ٧٣.

(٤) مقدمة في أصول التفسير لتقي الدين ابن تيمية، تحقيق: فواز زمري، دار ابن حزم، ط: ١، ١٤١٤هـ، ص: ٣٨.

وما سيق لأجله»^(١).

ويمكن القول بأن العلماء السابقين قد أدركوا أهمية السياق ودوره البارز في اللغة، ومن ثم جاءت مقولة البلاغيين المشهورة: (لكل مقام مقال)، فالكلمة خارج السياق لها معنى، وفي السياق لها معنى، وفي سياق آخر لها معنى آخر، بل إنها تختلف حسب زمان المتكلم ومكانه.

وقد اهتم علماء اللغة الغربيون اهتماماً كبيراً بالسياق، ونضج مفهومه عند (جون روبرت فيرث)^(٢) الذي أسس نظرية السياق، وإن كان قد استفاد كثيراً من غيره خصوصاً فيما يتعلق بسياق الموقف^(٣)، والذي دفعه إلى ذلك تعميمه في دراسة اللغة، يقول مصطفى لطفى: «... أن دراسة اللغة بشكل عام، وكذلك دراسة عناصرها من كلمات وأصوات وجمل هي دراسة دلالية لمعاني هذه العناصر، حتى إنه ذهب إلى اعتبار مهمة البحث اللغوي منحصرة في تقصي هذه المعاني دون سواها»^(٤).

والحديث عن تعريف السياق ودلالته وأهميته في الجملة أكبر من أن يحصر بهذا المبحث، وقد أفرد كثير من الباحثين مؤلفاتهم ورسائلهم بالحديث عن السياق عند القدماء والمحدثين، وغايته من ذكره هنا تقديم موجز لبيان مكانة دلالة السياق في ترجيح المعنى.

والذي يعيننا في هذا المبحث هو السياق اللغوي ويقصد به: «الوعاء النحوي والبلاغي الذي جاءت فيه الكلمة أو العبارة، فيفهم المعنى بالنظر إلى الأسلوب الذي اكتنف العبارة

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لعبد الرحمن السعدي، تحقيق: عبد الرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط: ٢، ١٤٢٣هـ، ص: ٢٩ وما بعدها.

(٢) جون روبرت فيرث (١٨٩٠م - ١٩٦٠م) وهو أحد رواد البحث اللساني، ومؤسس مدرسة لندن اللغوية أحد أهم مدارس الدرس اللغوي الحديث، وكانت أهم إنجازاته اللغوية (نظرية السياق). انظر: أعلام الفكر اللغوي التقليدي الغربي في القرن العشرين لجون إي جوزيف وآخرون، ترجمة: د. أحمد شاكر الكلاي، ط: ١، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٦م، ١٠١/٢-١٠٦، السياق اللغوي في الدرس اللساني الحديث. لغنية تومي. مجلة المخبر، ع٦، ٢٠١٠م، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

(٣) انظر: دلالة السياق ١٨٨ وما بعدها.

(٤) انظر: اللغة العربية في إطارها الاجتماعي لمصطفى لطفى، دار الإنماء العربي، ص: ٣٢.

بالنظر إلى ما قبلها وما بعدها من كلام^(١).

وبذلك يتخذ السياق اللغوي الكلمة والجملة موضوعاً له؛ لذلك لا بد أن تتداخل العوامل الخارجية (سياق الموقف) لارتباط الكلمات بالخارج بالقوة أو الفعل^(٢)، وقد فرّق الأسلوبيون بين نوعين من السياقات هما:

١- السياق الصغير: ويقصد به ما يجاور اللفظ مما قبله أو بعده.

٢- السياق الكبير: وهو أكبر من الصغير، فيمتد إلى الجملة أو الفقرة أو الخطاب جملة^(٣).

إن الدلالة المعجمية للألفاظ متعددة كما في الأضداد والمشارك، لكن أشار اللغويون إلى أن هذا التعدد لا يكون إلا خارج السياق، ففي السياق دلالة واحدة فقط^(٤)، قال ابن الأنباري: «إن كلام العرب يصحح بعضه بعضاً، ويرتبط أوله بآخره، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه، واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين؛ لأنها يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحداً^(٥)، وأضاف قائلاً: «ومجرى حروف الأضداد، مجرى الحروف التي تقع على المعاني المختلفة، وإن لم تكن مضادة، فلا يعرف المعنى المقصود منها إلا بما يتقدم الحرف، ويتأخر بعده مما يوضح تأويله»^(٦).

وقد عرّف الشيخ العطار قرينة السياق بقوله: «هي ما يؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود أو سابقه»^(٧).

ولما كانت تعقبات ابن بري حول المعجم، فإن طبيعة البحث تفترض ضرورة توضيح

(١) بحث (السياق اللغوي وأثره في فقه الحديث النبوي حديث: ((من تقرب إلي شبراً...)) نموذجاً) لياسر أحمد الشمالي. مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون. م (٣٨)، ع ١، ص ١٩٥، ٢٠١١م، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية.

(٢) انظر: دلالة السياق ٥٣ وما بعدها.

(٣) انظر: الأسلوبية والأسلوب للدكتور عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ط: ٣، ص: ١٧٥.

(٤) انظر: دلالة السياق ٦٤.

(٥) الأضداد لمحمد الأنباري تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٠م، ص: ٢.

(٦) الأضداد ٣ وما بعدها.

(٧) حاشية العطار على جمع الجوامع لحسن العطار، دار الكتب العلمية بيروت، ٣٠/١.

الفرق بين المعنى المعجمي والمعنى السياقي، فالمعنى المعجمي هو الذي نستقيه من أحد المعاجم اللغوية، ويمثل المعنى الوضعي الأصلي أو الأساسي للفظ، أما المعنى السياقي فهو الذي يؤخذ من النظم اللفظي والمعنوي للكلمة وموقعها من ذلك النظم، أو من سياق الكلام العام، ويسمى بالمعنى الإضافي أو الهامشي أو ظلال المعنى، والفارق الجوهري بين المعنيين هو تعدد الأول وتحدد الثاني؛ وهذا مما يبين مكانة السياق الهامة التي أدركها السابقون وتبعهم اللاحقون، بل عدَّ (ستيفن أولمان)^(١) نظرية السياق حجر الأساس في دراسة المعنى^(٢).

لقد كان تعامل أصحاب المعاجم مع اللغة تطبيقاً عملياً لإدراكهم للسياق، يقول أحد الباحثين: «يمكن عدُّ صنيع المعجميين العرب القدامى في أكثر أوجهه وصفاً للاستعمال الفعلي للغة، وهذا الوصف مستند أساساً إلى ملاحظتهم السياق أو المقام الذي تجري فيه اللغة نشاطاً تواصلياً، لا يمكن الوقوف على دلالة بعض نصوصه الإبداعية من غير الإحاطة بالظروف التاريخية أو الاجتماعية، أو السياسية، أو الدينية، أو الأعراف والتقاليد والأذواق التي أحاطت به، والحيز الزماني والمكاني الذي أنتج فيه، أو اكتنف لحظات إبداعه، وهو حيز مقامي حالي أساساً»^(٣).

وقد استعان ابن بري بدلالة القرائن السياقية في تعقباته للجوهري، يظهر ذلك جلياً في تعقباته الدلالية، ومن نماذج ذلك ما يلي:

- عندما تعقب ابن بري الجوهري في قوله بأن (بَيْة) اسم جارية في قول الراجز:

لَأُنْكَحَ نَنْ بَيْةً هـ

جاريةً خَدْبَ هـ

مُكْرَمَةً مُجَبَّ هـ^(٤)

(١) ستيفن أولمان: هو أستاذ علم اللغة بجامعة (ليدز) بإنجلترا، وله مكانته عند اللغويين خصوصاً بعدما ألف كتابيه (أسس علم المعنى)، و(دور الكلمة في اللغة). انظر: دور الكلمة في اللغة لستيفن أولمان، ترجمة: الدكتور كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، ص: ٦-٧.

(٢) انظر: مقال دلالة اللفظ بين المعجم والسياق لبن الدين بخولة، جامعة وهران، الجزائر، على الرابط التالي:

<http://www.bukja.net/archives/30491>

(٣) علم الدلالة التطبيقي للدكتور هادي نمر ٢٨٤ وما بعدها.

(٤) سبق تخريج الأبيات في الصفحة رقم [٢٧٧].

حيث قال: إن (بَيْه) -ها هنا- لقب لعبد الله بن الحارث^(١)، ويدل أيضا على ذلك دلالة هذه الأبيات فقد سيقت لرجل، وقرينة ذلك قوله: (جارية) فهذا يدل على صحة ما ذهب إليه ابن بري بأن (بَيْه) هو لقب لرجل، لأنها تريد أن تنكحه جارية بصفات معينة، وهذا يتعارض مع قول الجوهرى بأن (بَيْه) اسم جارية.

• ومثل هذه المسألة تعقبه للجوهرى عندما ذكر أن الوَحَوَح بمعنى الوَحَوَاح في قول النابغة الجعدي:

وَمِنْ قَبْلِهِ مَا قَدْ رُزِئْتُ بِوَحَوَحٍ وَكَانَ ابْنُ أُمِّيِّ وَالْخَلِيلَ الْمُصَافِيَا^(٢)

فقال: وَحَوَحٌ في البيت السابق: اسمٌ علمٌ لأخيه، وليس بصفة، استعان ابن بري في قوله هذا بقرينة في سياق البيت وهو قوله: وكان ابن أمي، وأيضا بمناسبة هذه القصيدة وهي في رثاء مُحَارِبِ بن قيس بن عَدَسٍ من بني عَمَّة، وَوَحَوَاحٍ أخيه^(٣).

• وأيضا في تعقبه في تفسيره لقول عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- في ابنه سالم:

يُدِيرُونِي عَنِ سَالِمٍ وَأُرِيغُهُ وَجِلْدَةٌ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأَنْفِ سَالِمٌ^(٤)

قال: يقال للجلدة التي بين العين والأنف: سالم، ووصف ابن بري هذا التفسير بالوهم القبيح؛ لأن سالما هو ابن عبد الله بن عمر، فجعله -لمحبته- بمنزلة جلدة بين عينه وأنفه^(٥).

• في تعقب ابن بري للجوهرى عندما فسر (خَدْبَاء) في قول الشاعر:

خَدْبَاءُ يَحْفَرُهَا نَجَادٌ مُهْتَدٍ^(٦)

بمعنى: الدَّرْع اللينة، قال: الصواب: الخَدْبَاءُ صفة لـ(سابعة) الواردة في البيت الذي قبل

هذا البيت، وهو:

(١) انظر: ٤٢/١ (بب).

(٢) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٢١٧].

(٣) انظر: ٢٧٩/١ (وحج).

(٤) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٢٣٦].

(٥) انظر: ٦٧/٥ (سلم).

(٦) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٢٠٧].

فِي كُلِّ سَابِعَةٍ تَخُطُّ فُضُولُهَا كَالنَّهْيِ هَبَّتْ رِيحُهُ الْمُرْتَقِرِقِ^(١)

إن تفسير ابن بري لـ(خَدْبَاء) مبني على سياق البيت الذي قبله، دل على صواب ما ذهب إليه أن (خَدْبَاء) جاءت مفتوحة، والفتحة علامة الجر؛ لأنها ممنوعة من الصرف؛ لذلك تبين أنها صفة لـ(سابعة) الجرورة.

• ذكر الجوهرى أن الوَطَاط: الخُطَّاف، وتعبه ابن بري فقال: إن المشهور أن الوَطَاط بمعنى الخُفَّاش (طائر بالليل)، واستدل بقولهم: هو أبصر ليلاً من الوَطَاط^(٢)، وفي استشهاده بهذا المثل هناك قرينة لفظية تدل على أن معنى الوَطَاط هو الخُفَّاش وهي كلمة (ليلاً) مما يدل على أنه يطير بالليل.

• جعل الجوهرى دلالة (الخَلْف)، و(الخَلْف) واحدة وهي: ما جاء من بعد، وتعبه ابن بري في تعميمه هذا، وقال: إن الخَلْف خلف الإنسان الذي يَخْلُفه من بعده، بمعنى البذل، واستدل بقوله ﷺ: ((اللهم أعط لمنفق خلفاً ولممسك تَلْفاً))^(٤)، إن السياق العام لهذا الحديث يوحى بصحة ما ذهب إليه ابن بري، فقوله عليه الصلاة والسلام: (لمنفق خلفاً) وهو يدعو يدل على العوض ولا سيما أنه أعقبه بجملة مقابلة وهي قوله: (ولممسك تَلْفاً)، فالإنفاق عكسه الإمساك، والإتلاف عكسه العوض والبذل.

أما (الخَلْف) -ساكن الوسط- يدل على من يجيء بعد الأول، بمنزلة القرْن بعد القرْن^(٥)، واستدل بقوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ﴾^(٦)، فقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ قرينة دالة على أن (الخَلْف) هنا بمعنى الباقيين، أي جاؤوا بعد الأولين، وأيضاً استشهد بقول حسان بن ثابت:

(١) سبق تحريج البيت في الصفحة رقم [٢٠٧].

(٢) انظر: ٧١/١ (خدب).

(٣) انظر: ١٥٦/٣ (وطط)، انظر: مجمع الأمثال ١١٦/١، جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق: د. أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية بيروت، ط: ١، ١٤٠٨هـ، ١٩٥٥.

(٤) انظر: ٣٤٥/٣ (خلف)، وأخرج الحديث البخاري في صحيحه في (كتاب الزكاة)، باب (٢٧)، وأيضاً أخرجه مسلم في صحيحه، باب في المنفق والممسك، (١٠١٠)، ٧٠٠/٢.

(٥) انظر: ٣٤٥/٣ وما بعدها (خلف).

(٦) الأعراف: ١٦٩، ومريم: ٥٩.

لَنَا الْقَدَمُ الْأُولَى إِلَيْكَ، وَخَلَفْنَا لِأَوْلَانَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَابِعٌ^(١)

فـ(خَلَفْنَا) هنا بمعنى من جاء بعد الأول والدليل قوله: (لأولنا).

• استدل ابن بري بدلالة عامة تخص كل ما جاء على وزن (فُعَلَةٌ)، وهي المبالغة؛ لذا تعقب الجوهري عندما ذكر معنى (مُسَكَّةً) بقولين لم يرجح أحدهما، وهما: البخيل، أو هو الذي لا يعلق بشيء فيتخلص منه، وذكر ابن بري أن الصواب هو التفسير الثاني؛ واحتج بأن بناء (فُعَلَةٌ) يختص بمن يكثر منه الشيء^(٢).

• عمم ابن بري بأن المَكْنَةَ، والطَّلِبَةَ، والتَّبِعَةَ، تكون بمعنى: التَّمَكُّن، والتَّطَلُّب، والتَّتَبُّع؛ لذا تعقب الجوهري -عندما فسّر الحديث: ((أَمِرُوا الطَّيْرَ عَلَى مَكَنَاتِهَا))^(٣) أنه بمعنى: على مواضعها التي جعلها الله تعالى - فقال: لا يجوز أن يقال ذلك إلا على التوسع^(٤).

• قال النابغة الذبياني:

اجْمَعِ مِحَاشِكَ يَا زَيْدُ فَإِنِّي أَعْدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمًا^(٥)

ذكر الجوهري أن (مِحَاشِك) من (الحَشْو)، وقال ابن بري في ذلك: «قوله في المِحَاش: إنه من الحَشْو غلطٌ قبيح، وإنما هو من المَحْش وهو الحَرْقُ»^(٦)، وذكر الأصمعي أن المِحَاش أربعة أحياء من فرارة ومُرَّة، إذا اجتمعوا يطلق عليهم: المِحَاش، وقيل: مَحَشَتُهُ النار: إذا احرقته وأفسدته^(٧).

• قال الشاعر:

(١) البيت من الطويل، انظر: ديوان حسان بن ثابت ٢٦٧/١، اللسان ١٣٥/٥ (خلف)، التاج ٢٤٦/٢٣ (خلف).

(٢) انظر: ١١٧/٤ (مسك).

(٣) أخرجه الشافعي في السنن، تحقيق: خليل إبراهيم، دار القبلة للثقافة الإسلامية بمكة، ط: ١، ١٤٠٩هـ، ٦٢ / ٢

رقم الحديث (٤١٠)، والحميدي في مسنده، تحقيق: حسين سليم، دار السقا بدمشق، ط: ١، ١٩٩٦م، ٣٤٠/٣

(٣٥٠)، ورؤي الحديث عندهما بـ((أَقْرُوا الطَّيْرَ...)).

(٤) انظر: ٣٢٩/٥ (مكن).

(٥) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٢٣٦].

(٦) ٤٦/٦ (حشا).

(٧) انظر: ديوان النابغة ١٠٢.

وَحَبَّذَا حِينَ تُمَسِّي الرِّيحُ بَارِدَةً وَاوَادِي أُشَيِّ وَفَتِيَانٌ بِهِ هُضْمٌ^(١)
يرى الجوهرى أن (أشَي) الواردة في البيت تصغير (أشَاءة) والهمزة ليست أصلية بل منقلبة من ياء، لأنها تصغر على (أشَي)، واستدل على قوله بالبيت السابق، وتعقبه ابن بري بأن (أشَي) الوارد ذكرها في البيت ليست تصغير (أشَاء) بمعنى صغار النخل التي ذكرها الجوهرى، بل هي اسم موضع^(٢).

(١) البيت من البسيط، ذكر العطار أن البيت لزياد بن منقذ، وأضاف أنه في ديوان الحماسة لزياد بن حمل، انظر: الصحاح ٢٢٦٩/٦، حاشية رقم (١) (أشأ)، ونسبه ابن دريد للمرار بن منقذ ٢٤١/١، واختار الحموي أنه لزياد بن منقذ معجم البلدان ٢٠٣/١.
(٢) انظر: ١٦/٦ وما بعدها.

الفصل الرابع

تأثيره وتأثيره

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تأثيره بمن قبله.

المبحث الثاني: أثره فيمن بعده.

لاشك أن للسابق أثرًا في اللاحق، فهذه سنة العلوم والمعارف، ومن الظواهر الطبيعية التي نجدتها في علوم اللغة العربية أنها مبنية على ما جاء به الأول، ثم يضيف الثاني وبعده الثالث إلى أن يستوي العلم على ساقه، وابن بري شأنه شأن باقي العلماء ممن سبقه، وعاصره، وجاء بعده، وقد تحدث الدكتور فراج الحمد عن قضية التأثير والتأثر عند ابن بري في فصل خاص في كتابيه آراء ابن بري النحوية^(١)، والصرفية^(٢).

وقد أفردت ذكر (التأثير والتأثر عند ابن بري) في فصل خاص بهذا البحث؛ لبيان عظيم تأثير ابن بري بمن سبقه في تعقباته، فهو يستند في تتبعه للجوهري على كثير من العلماء، وأيضًا ترك أثرًا لمن جاء بعده؛ مما يبين مكانة هذه التعقبات وأهميتها، وهذا هو الفرق بين هذا المبحث وبين ما جاء به د. الحمد.

المبحث الأول: تأثيره بمن قبله:

لم يكن من نصيب ابن بري فضل السبق في تعقباته للجوهري؛ فقد تناول الصحاح بالنقد عدة كتب قبله، وهي:

- ١- «حواشي الصحاح»، لأبي الحسن علي بن حمزة (ت: ٤٣٠هـ).
- ٢- «تعليقات على الصحاح»، لأبي سهل محمد بن علي الهروي (ت: ٤٣٣هـ)^(٣).
- ٣- «حواشي الصحاح»، لعلي بن جعفر السعدي، المعروف بابن القطاع (ت: ٥١٥هـ).
- ٤- «قيد الأوابد من الفوائد»^(٤)، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، (ت: ٥١٨هـ)^(٥)، وذهب بروكلمان إلى أنه نقد فيه الجوهري.
- ٥- «الإصلاح لما وقع من الخلل في الصحاح»، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن

(١) انظر: ١٣٤٢/٢.

(٢) انظر: ١١٤٩/٢.

(٣) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٥٧٩/٦ وما بعدها، وقد ذكر الصفدي في مقدمته أن حواشي علي بن حمزة والهروي جاء بقدر ضئيل، انظر: نفوذ السهم ٤٢ وما بعدها.

(٤) يقارن الميداني في هذا الكتاب بين معجمين هما: تهذيب اللغة للأزهري، والصحاح للجوهري، وحقق هذا الكتاب سامية عبد الرحيم سندي كرسالة نالت بها درجة الماجستير في جامعة أم القرى، ١٤٠٦هـ.

(٥) انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٣٥٦/١ وما بعدها، معجم الأدباء ٥١١/٢ وما بعدها.

يوسف القفطي (ت: ٥٦٨هـ)^(١).

وتأثر ابن بري بمن قبله ينقسم إلى قسمين:

تأثر مباشر:

ويقصد به تأثيره بأساتذته المباشرين الذين التقى بهم، وأخذ منهم العلم.

تأثر غير مباشر:

ويقصد به من تأثر به من العلماء الذين لم يلتق بهم ممن سبقوه، كسيبويه والخليل وغيرهم، وتم حصر العلماء الذين تأثر بهم ابن بري في تعقباته للجوهري وهم كالتالي:

(١) الجوهري:

لقد تأثر ابن بري تأثراً كبيراً بمعجم الصحاح للجوهري، الأمر الذي دفعه إلى تأليف حواشٍ عليه، فهو المصدر الأساسي في تعقبات ابن بري؛ ولذا نجده يطلق عليه اسم (التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح)، ومن خلال عنوان الكتاب يتضح أن لابن بري موقفين من هذا الكتاب، الأول: موقف المنبه على أخطاء الجوهري والمستدرك لما أهمله من مواد لغوية، أو معانٍ لم تذكر، والثاني: موقف الموضح لما يتصل بشواهد الجوهري، وقد عدَّ أحد الباحثين أن في توضيحه نقداً أيضاً^(٢).

(٢) سيبويه:

تقدم القول عن أن أكثر المصادر التي اعتمد عليها ابن بري هو كتاب سيبويه، ولا عجب في ذلك، فقد تأثر به كثيراً، بل يعد أكثر شخصية تأثر بها ابن بري في تعقباته، يدل على ذلك مخالفته للجوهري بناءً على رأي ذكره سيبويه، سواء أكان في المسائل الصرفية المجردة، أم في نسبة الكلمات إلى جذرها الصحيح، أم في المسائل الدلالية، ويمكن تفصيل ذلك بالآتي:

نماذج من تعقب ابن بري للجوهري في المسائل الصرفية المجردة تأثراً بسيبويه:

١ - ذكر الجوهري أن (النَّبِيَّ) تصغر على (نُبِّيَّ) - بالهمز - وتعقبه ابن بري بقوله: «لأن

(١) انظر: مقدمة الصحاح ١٨٢ وما بعدها.

(٢) انظر: ابن بري وجهوده في النحو واللغة والتصريف ١٢٢.

سَيِّوِيَهٍ قَالَ: من جمع (نَبِيًّا) على (نُبَاءً) قال في تصغيره (نُبِّيٌّ) -على وزن (عُلَيْمٍ) - بالهمز، ومن جمع (نَبِيًّا) على (أَنْبِيَاءٍ) قال في تصغيره: (نُبِّيٌّ) على وزن (حُنِيٍّ) -بغير همز-^(١)، يريد من لزم الهمز في الجمع لزمه في التصغير، ومن ترك الهمز في الجمع تركه في التصغير»^(٢).

٢- ذكر الجوهري -حاكيًا عن الفراء- أن الأحاديث جمع أُحْدُوْثَةٌ، وتعقبه ابن بري بأن واحد الأحاديث حديث، وقد ذكر سَيِّوِيَهٍ في باب (ما جاء جمعه على غير واحده المستعمل)^(٣).

٣- يرى الجوهري أنه يجمع (ظريف) على: ظرفاء، وظرفاء، وظرف، وتعقبه ابن بري بأن الذي ذكره سَيِّوِيَهٍ هو: ظُرُوفٌ^(٤).

٤- (أَجَمٌ) على وزن (فَاعِلٍ) عند الجوهري، وتعقبه ابن بري بأن الذي ذكره سَيِّوِيَهٍ على وزن (فَعِلٍ) فقال: أَجَمٌ يَأْجَمُ، فهو أَجَمٌ^(٥).

٥- ذهب الجوهري إلى أن (الحوياء) تجمع على (حَوَاوٍ)، ورفض ابن بري مذهب الجوهري لأنه لا يجوز عند سَيِّوِيَهٍ (حَوَاوٍ)، لأنه يجب قلب الواو التي بعد ألف الجمع همزةً لكون الألف قد اكتنفها واوان، والصواب أن يقال في جمع حاوية وحاوياء: حَوَايَا على زنة (فَوَاعِلٍ)^(٦).

تعقب ابن بري للجوهري في نسبة الكلمات لجذرها الصحيح تأثرًا بسَيِّوِيَهٍ :

- ١- أن أصل (الأبَاءة) همزة من (أبأ)، لا حرف معتل^(٧).
- ٢- ذكر الجوهري (تَمَعَّدِد) في فصل (عدد)، وتعقبه ابن بري بأن الصواب أن تذكر في

(١) انظر: الكتاب ٤٦٠/٣.

(٢) التنبيه والإيضاح ٣٠/١.

(٣) انظر: ١٨٢/١ (حدث).

(٤) انظر: ٣٨٤/٣ (ظرف).

(٥) انظر: ٢٤٧/٤ (أجم).

(٦) انظر: ٥٤/٦ (حوا).

(٧) انظر: ٣/١ (أبأ).

فصل (معد)، فقد ذكر سَيَّوِيَه قَوْلهم: مَعَدُّ، فقال: الميم أصلية لقولهم: تَمَعَّد الرجل^(١).
 ٣- ذكر الجوهري (حَنْدُقُوق) في فصل (حدق)، وتعقبه ابن بري في ذلك ويرى أن الصواب ذكره في فصل (حدق)، بناءً على رأي سَيَّوِيَه^(٢).
 ٤- ذهب الجوهري إلى أن لام (أَشَاءَة) همزة منقلبة عن ياء، أما ابن بري فتعقبه في ذلك؛ لأن سَيَّوِيَه ذهب إلى أن لام (أَشَاءَة) همزة^(٣).
 تعقب ابن بري للجوهري في المسائل الدلالية تأثراً بسَيَّوِيَه :
 لم يفرق الجوهري عندما ذكر معنى (العديل) بين الإنسان والجماد، وتعقبه ابن بري في ذلك؛ لأن سَيَّوِيَه فرَّق بين (العديل) و(العَدْل)، فيرى أن عَدِيل الإنسان لا يكون إلا إنساناً مثله، والعَدْل لا يكون إلا للمتاع خاصَّة^(٤).

٣) أبو علي الفارسي:

يأتي بعد سَيَّوِيَه في قوة التأثير في ابن بري أبو علي الفارسي، فقد تأثر به كثيراً في تعقباته، ويمكن تفسير ذلك التأثير بأن ابن بري نُسِب إليه شرح كتاب أبي علي الفارسي (شرح شواهد الإيضاح)^(٥)، مما هياً له فرصة الاطلاع على علم هذا الرجل، والرغبة بالاستزادة بما لديه من آراء وأفكار، وقد أثر ذلك في تعقبات ابن بري للجوهري، فنراه يتعقب الجوهري بناءً على مذهب أبي علي الفارسي، وذلك في المسائل الآتية:

• ذهب الجوهري إلى أن (تَرَبُّوت) أصله من التُّراب، وتعقبه ابن بري في ذلك؛ لأنه يرى أن الصواب في ذلك ما ذكره الفارسي بأن (تَرَبُّوت) أصله (دَرَبُّوت) من (الدَّرَبَة)، فأُبدل من الدال تاء^(٦).

• ذكر أن أبا علي قال: ويقال: أُسْدِي وأُسْتِي، وهو جمع سَدَى وَسْتَى، وساق كلامه هذا

(١) انظر: ٣٨/٢ (عدد).

(٢) انظر: ٤٥١/٣ (حدق).

(٣) انظر: ١٧/٦ (أشا).

(٤) انظر: ١٩٨/٤ (عدل).

(٥) سبق التعريف بهذا الكتاب في التمهيد في الصفحة رقم [٢٧].

(٦) انظر: ٤٥/١ (ترب).

عندما تعقب الجوهري في أنه ذكر (الأسدي) -بفتح الهمزة وإسكان السين- في فصل (أسد) والصواب في فصل (سدا)^(١).

• ذهب الجوهري إلى أن الياء في (مَاقِي العين) زيدت للإلحاق، وأن (مَاقِي) على وزن (فَعْلِي)، وتعقبه ابن بري تابعاً بذلك لرأي الفارسي، فذهب إلى أنه يجوز أن تكون الياء بدلاً من واو بمنزلة (عَرَق)، والأصل (عَرَقُو)، فانقلبت الواو ياءً لتطرفها وانضمام ما قبلها، وأنها قلبت ياءً لما بُنيت الكلمة على التذكير^(٢).

• ذكر الجوهري (المِنَّة) في فصل (مأن)، وتعقبه ابن بري في ذلك، فيرى أن الصواب أن تُذكر في فصل (أنن)، وهو ما ذكره أبو علي الفارسي في كتابه التذكرة^(٣).

• تعقب ابن بري الجوهري في نقله عن الكسائي بأن من كسر التاء في (هَيْهَات) وقف عليها بالهاء، فيقال: هَيْهَاه، ومن نصبها وقف عليها بالتاء أو الهاء، وذهب ابن بري إلى ما ذكره الفارسي وحدد موضع كلامه في الجزء الثاني والعشرين من التذكرة، فيرى أن من فتح التاء، وقف عليها بالهاء؛ لأنها اسمٌ مفردٌ، ومن كسرها وقف عليها بالتاء؛ لأنها جمع (هَيْهَات) المفتوحة^(٤).

• واستند على رأي الفارسي في بيان الفرق الدلالي بين (مُسَهَب) و(مُسَهَب)، فيرى أنه يقال: رَجُلٌ مُسَهَبٌ -بالفتح-: إذا أكثر الكلام في الخطأ، ويقال: رَجُلٌ مُسَهَبٌ -بالكسر-: إذا كان كذلك في صوابٍ، متعقباً بذلك الجوهري الذي ذكر أن (مُسَهَب): إذا أكثر الجدل بالكلام، ولم يفرق بين ما إذا كان هذا الكلام صواباً أو خطأ، وقال: بأن الكسر نادر^(٥).

ولم يُسَلِّم ابن بري لجميع آراء الفارسي بالقبول، بل اعترض عليه في مسألتين هما:

• في مسألة (أشياء) كان أبو علي يُجيزُ قول أبي الحسن أن يكون واحداً (شَيْئاً)، ويكون

(١) انظر: ٦/٢ (أسد).

(٢) انظر: ٧٥/٤ (مَاق).

(٣) انظر: ٣٢٣/٥ (مأن).

(٤) انظر: ٣٨٢/٥ (هيه).

(٥) انظر: ٩٧/١ (سهب).

(أَفْعَلَاء) جمعاً لـ(فَعَلَ) في هذا، كما جُمع فَعَلَ على (فُعَلَاء)، نحو: (سَمَح) و(سَمَحَاء)، ورد عليه ابن بري بقوله: «وهو وهمٌ من أبي علي لأن (شيئاً) اسمٌ، و(سَمَحًا) صفة، بمعنى (سَمِيح)؛ لأن اسم الفاعل من (سَمَح) قياسه (سَمِيحٌ)، و(سَمِيح) يجمع على (سَمَحَاء)، كـ(ظَرِيفٍ) و(ظُرَفَاء)، ومثله (خَصَمٌ) و(خُصَمَاء)؛ لأنه في معنى خَصِيم»^(١).

• ذهب أبو علي إلى أن (صُرَاء) مفرد، مثل حُسَّان للحسن، وجمعه (صَرَاري)^(٢)، واحتج بقول الفرزدق:

أشاربُ قَهْوَةٍ وَخَدِينِ زِيرٍ وَصُرَاءَ لَفَسْوَتِهِ بُخَارٌ^(٣)

ورد عليه ابن بري بقوله: ولا حجة لأبي علي في هذا البيت؛ لأن (الصَّراري) الذي هو عنده جمعٌ؛ بدليل قول المُسَيَّب بن عَلسٍ يصف غائصًا أصاب دُرَّةً وهو:

وترى الصَّراري يسجدون لها ويضمُّها بيديه للنَّخْرِ^(٤)

قد استعمله الفرزدق للواحد، فقال:

ترى الصَّراري والأمواج تضربه لو يستطيع إلى بريَّةٍ عَبْرًا^(٥)

كذلك قول خَلْف بن جميل الطُّهوي:

ترى الصَرَاري في غَبْرَاءَ مُظْلَمَةٍ تَعْلوه طَوْرًا ويعلو فوقها تيرا^(٦)

٤) الفراء:

نقل ابن بري آراء الفراء في تعقباته ليقويها، ومن ثم نجد أنه يتوافق معه في بعض الآراء وذلك في:

• تعقب ابن بري الجوهرى عندما ذكر أن البَغَاث: طائر أَبَعَث إلى العُبْرَة، ويرى ابن بري

(١) ٢٢/١ وما بعدها (شيأ).

(٢) انظر: إيضاح الشعر ١٤٧، الحجة ٣٥٣/٥ - ٣٥٠/٦.

(٣) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [١٥٢].

(٤) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [١٥٣].

(٥) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [١٥٣].

(٦) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [١٥٣].

أنه أخطأ من وجهين: الأول: أن البغاث اسم جنس واحده (بَغَاثَةٌ)، والثاني: أن البغاث مالا يصيد من الطير، أما الأَبْغَثُ فهو صفة لبيان لون الطير، وقد يكون صائداً وغير صائد، بخلاف البَغَاثِ الذي يكون منه شيءٌ صائداً، واستدل بقول الفراء: بَغَاثِ الطير شرارها، وما لا يصيد منها^(١).

• منع الجوهري أن يقال: اخْتَفَيْتَ، وذكر ابن بري أنه جاء عند الفراء اخْتَفَيْتَ بمعنى اسْتَخْفَيْتَ، واستدل بقول الشاعر:

أَصْبَحَ الثَّغْلَبُ يَسْمُو لِلْعَلَا واخْتَفَى مِنْ شِدَّةِ الْخَوْفِ الْأَسَدُ^(٢)

واعترض عليه في بعض آرائه، وذلك نحو الآتي:

• تعقبه ابن بري -عندما نقل عنه الجوهري بأن أصل شَيْءٍ شَيْءٌ، فجمع على (أَفْعَالٍ)، مثل: هَيْينٌ وَأَهْيِنَاءٌ- فقال: هذا سهوٌ، والصواب: أَهْوِنَاءٌ؛ وعلل ذلك لأنه من الهَوْنِ وهو اللين^(٣).

• نقل الجوهري عن الفراء بأن واحد الأحاديث أُحْدُوْثَةٌ، وتعقبه ابن بري؛ بأنه الأُحْدُوْثَةُ بمعنى الأعجوبة، بخلاف الأحاديث فإن واحدها (حديثٌ)^(٤).

• رفض ابن بري قياس الفراء في جمعه (الاثنين) بـ(أثنانين)، لأنه يخالف المسموع وهو (أثناء)^(٥).

وبذلك يعد سيبويه والفارسي والفراء من أكثر الشخصيات المؤثرة في تعقبات ابن بري، وما يليهم يتساوون في عدد المسائل التي أثروا فيها على ابن بري وهم ما يلي:

٥) الخليل بن أحمد:

• اختار ابن بري رأي الخليل في تعقبه للجوهري، بل ويصحح نقل الجوهري إذا أخطأ في نقله عن الخليل، وذلك في ترجيحه لرأي الخليل في (أشياء) بأنها اسم واحد، بمنزلة

(١) انظر: ١٧٩/١ (بغث).

(٢) سبق تحريج البيت في الصفحة رقم [١٨١].

(٣) انظر: ٢٣/١ (شيء).

(٤) انظر: ١٨٢/١ (حدث).

(٥) انظر: ٣٢/٦ (ثنا).

(الطَّرْفَاء)، وساق أدلة على ترجيحه هذا^(١).

- تعقب الجوهري عندما ذكر أن اللَّقَطَ -بتحريك القاف-: ما التُّقَطَ من الشيء، ويرى ابن بري أن الصواب ما ذكره الخليل في (العين) أن اللَّقَطَةَ: اسم ما لُقِطَ، واللُّقَطَةَ -بفتح القاف-: المُلْتَقَطُ، وساق دليلين لذلك، الأول: لأنَّ الفُعْلَةَ للمفعول، والفُعْلَةَ للفاعل، والثاني: قول الكُمَيْت:

أَلْقَطَةَ هُدْهُدٍ وَجُنُودٍ أُتْنَى مَبْرُشِمَةَ أَلْحَمِي تَأْكُلُونَا^(٢)

- تابع ابن بري الخليل بأن (آية) على وزن (فَعْلَةٌ)^(٣).

٦) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأَخْفَش:

- نقل ابن بري رأي الأَخْفَش في أن (أشياء) جمع تكسير، واعترض عليه فقال: «ولو كانت جمعاً مكسراً -كما ذهب إليه الأَخْفَش- لقليل في تصغيرها: (شُيَيْتَاتُ)، كما يفعل بالجموع المكسرة...»^(٤).
- بعد أن ذكر الجوهري الخلاف بين البصريين والكوفيين^(٥) في أصل الهاء في كلمة (هَنَاهُ)، ذكر ابن بري رأي الأَخْفَش بواسطة ابن السَّرَّاج وهو أن الهاء في (هَنَاهُ) هاء السكت، بدليل قولهم: يَاهَنَانِيَه، واستبعد قول الكوفيين؛ لأنه يجب أن يقال: يَاهَنَاهَان في التثنية، والمشهور يَاهَنَانِيَه^(٦).
- ذكر الجوهري أن الأَخْفَش قال: إن (فُعَالاً) أكثر من (فُعَلَانِ)، وتعقبه ابن بري في نقله هذا، وذكر أنه أخطأ فيه، والأمر خلاف ذلك، والذي قاله: أن (فُعَالاً) يكثر في النبات^(٧).

(١) انظر: ٢١/١ (شياً).

(٢) البيت من الوافر، انظر: المخصص ١١٧/١، التنبيه والإيضاح ١٤٢/٣ (لقط).

(٣) انظر: ٣٢/٦ (أيا).

(٤) ٢٢/١ (شياً).

(٥) ذكر الجوهري أن الهاء عند الكوفيين للوقف، أما البصريون فهي بدل من الواو في (هَنُوكَ)، و(هَنَوَاتِ). انظر:

الصحاح ١٩١/٦ (هنو).

(٦) انظر: ١٩١/٦ (هنو).

(٧) انظر: ٢٥١/٥ (رمن).

٧) أبو زيد الأنصاري:

- ذكر الجوهري أن (الآء) شجر، وتعقبه ابن بري بأنه ثمر السَّرْح، واستشهد بقول أبي زيد: بأن (الآء) عنب أبيض، يأكله الناس^(١).
- تعقب ابن بري الجوهري في قول نسبه لأبي زيد وهو لم يقله، فقد ذكر الجوهري أن أبا زيد قال: مازال على استِ الدهر مجنوناً، أي: لم يزل يُعرف بالجنون؛ وهو مثل أسِّ الدهر فأبدلوا من إحدى السنين تاءً، كما قالوا للطَّسِّ: طَسْتُ، قال ابن بري: «ونَسَبَ هذا القول لأبي زيد، ولم يُقله، وإنما ذكر (استِ الدهر) مع (إسِّ الدهر)؛ لاتفاقهما في المعنى لا غير»^(٢).

٨) أبو الحسن الطُّوسي:

- تعقب ابن بري ما نقله الجوهري عن الكسائي بأن العِضَّة: الكَذِبُ والبهتان، وصوبَ هذا النقل بناءً على ما قاله الطُّوسي، وهو: «هذا تصحيف، وإنما الكذب: العِضَّة، وكذلك العِضَّة»^(٣).
- تعقب ابن بري الجوهري عندما قال: الفَخْتُ: ضوء القمر، فقال: «ذكر الطُّوسي: أنه سَمِعَ الفراء والأخفش يقولان: الفَخْتُ: ظِلُّ القَمَر»^(٤)، ثم عَقَّب قول الطُّوسي بقول أبي الطَّيِّب اللغوي: هذا هو الصحيح^(٥).
- تعقب ابن بري الجوهري عندما ذكر أن جمع النَّاطِلِ: النَّيَّاطِلُ، فقال: «الصواب أن نَيَّاطِلِ جمع نَيَّاطِلٍ، لغة في النَّاطِلِ، حكاه ابن الأنباري عن أبيه عن الطُّوسي»^(٦).

٩) ابن السَّرَّاج:

- اهتم ابن بري بنقل تفسير ابن السَّرَّاج لكلام سَيِّوِيَه، وذلك نحو قوله: «صواب

(١) انظر: ٤/١ (أوأ).

(٢) التنبيه والإيضاح ١٥٥/١ (است).

(٣) ٣٦٨/٥ (عضه).

(٤) ١٦٩/١ (فخت).

(٥) انظر: ١٦٩/١ (فخت).

(٦) انظر: ٢٣٤/٤ (نطل).

- (حَنْدُقُوق) أن يذكر في فصل (حندق)؛ لأن النون أصلية، ووزنه (فَعْلُلُول)، وكذا ذكره سَيِّبُوَيْهِ^(١)، وهو عنده صفة، وفسره ابن السَّرَّاج بأنه الطويل المضطرب شبه المخبون^(٢) «^(٣)».
- ذكر الجوهري أن مصدر أَهْرَاقٍ: إِهْرِيَاقًا، وتعقبه ابن بري في ذلك وقال: إن الصواب إِهْرَاقَةٌ، وقد قال ذلك ابن السَّرَّاج^(٤).
- ذكر الجوهري أن الأخفش روى أن الهاء في (هَنَاه) هاء السكت، وتعقبه ابن بري في هذه الرواية فقال: «حكى ابن السَّرَّاج عن الأخفش أن الهاء في (هَنَاه) هاء السكت، بدليل قولهم: يا هَنَانِيَه»^(٥).

١٠ ابن دريد:

- استشهد بقوله عندما ذكر أصل دلالة (العُجَّة) بأنها دقيق يُعجن بِسَمْنٍ^(٦).
- ذكر الجوهري (صَرَارِي) في فصل (صرر)، وتعقبه ابن بري في ذلك، لأن حَقَّ (صَرَارِي) أن تذكر في فصل (صرا) المعتل اللام؛ لأن واحدها (صارٍ)، وجمعه (صُرَاء) واستشهد بقول ابن دريد في ذلك^(٧).
- ذهب الجوهري إلى أن أصل الياء واو في (الدِّيوان)؛ لأنه يجمع على (دواوين)، فلو كانت الياء أصلية لقالوا: (دَيَاوين)، وذكر ابن بري أن ابن دريد ذهب إلى أنه يقال في الجمع: (دَيَاوين)^(٨).

١١ ابن جني:

- تعقب ابن بري الجوهري عندما ذكر (مُهَوَّأًا) في فصل (هوا)، واحتج ابن بري بوزنه فهو

(١) انظر: الكتاب ٤/٢٩٢.

(٢) انظر: الأصول ٣/٢١٦.

(٣) التنبيه والإيضاح ٤/٥٨٠ (حديق).

(٤) انظر: ٤/٩٨ (هرق).

(٥) انظر: ٦/١٩١ (هنو).

(٦) انظر: ١/٢١٣ (عجج).

(٧) انظر: ٢/١٤٧ (صرر).

(٨) انظر: ٥/٢٤٣ (دون).

على (مُفَوِّعًا)، وهو ما ذكره ابن جني^(١).

- تعقب ابن بري ابن جني عندما ذهب إلى أن (المواجِر) جمع (هَجْرٌ)، ويرى أنها من الجموع الشاذة وكان واحدها (هاجِرَةٌ)، في حين ذهب ابن بري إلى أن الصحيح أن (المواجِر) جمع (هاجِرَةٌ). بمعنى (الهَجْرُ)^(٢).
- ذهب الجوهري إلى أن أصل الياء واو في (الدِّيوان)؛ لأنه يجمع على (دواوين)، فلو كانت الياء أصلية لقالوا: (دِياوين)، وذكر ابن بري أن ابن جني ذهب إلى أنه يقال في الجمع: (دِياوين)^(٣).

وقد تأثر ابن بري بطائفة أخرى من العلماء، لكن تأثيرهم أقل من العلماء السابقين، فلم يتجاوز التأثير بهم إلا بمسألة أو بمسألتين وهم كالتالي:

- ١- أبو عمرو بن العلاء^(٤) (ت: ١٥٤هـ).
- ٢- النضر بن شميل^(٥) (ت: ٢٠٣هـ).
- ٣- أبو عمرو الشيباني^(٦) (٢١٠هـ).
- ٤- أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي^(٧) (ت: ٢٢٤هـ).
- ٥- ابن السكِّيت^(٨) (٢٤٤هـ).
- ٦- المازني^(٩) (ت: ٢٤٩هـ).
- ٧- الميرد^(١٠) (ت: ٢٨٥هـ).

(١) انظر: ٣٥/١ (هوأ).

(٢) انظر: ٢٢٥/٢ وما بعدها (هجر).

(٣) انظر: ٢٤٣/٥ (دون).

(٤) انظر: التنبيه والإيضاح ١٣٨/٦ (عوى).

(٥) انظر: التنبيه والإيضاح ١٧٩/١ (بغت)، ٢٧١/١ (مصح).

(٦) انظر: التنبيه والإيضاح ٥١/٣ (وقص).

(٧) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٤٣/٢ (زيز)، ٧٠/٦ (دنا).

(٨) انظر: التنبيه والإيضاح ١١/١ (جياً).

(٩) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٢/١ (شياً).

(١٠) انظر: التنبيه والإيضاح ١٩٨/٥ (برن)، والمسألة الرابعة من المبحث الثاني للفصل الأول في الصفحة رقم

- ٨- أبو بكر بن مجاهد^(١) (ت: ٣٢٤هـ).
- ٩- ابن الأنباري^(٢) (ت: ٣٢٨هـ).
- ١٠- أبو الطيب اللغوي^(٣) (ت: ٣٥١هـ).
- ١١- القاضي^(٤) (ت: ٣٥٦هـ).
- ١٢- السيرافي^(٥) (ت: ٣٦٨هـ).
- ١٣- ابن خالويه^(٦) (ت: ٣٧٠هـ).
- ١٤- الأزهرى^(٧) (ت: ٣٧٠هـ).
- ١٥- أبو القاسم علي بن حمزة البصري^(٨) (ت: ٣٧٥هـ).
- ١٦- الزبيدي^(٩) (ت: ٣٧٩هـ).
- ١٧- ابن القطاع^(١٠) (ت: ٥١٥هـ).
- ١٨- الجواليقي^(١١) (ت: ٥٣٩هـ).

(١) انظر: التنبيه والإيضاح ٤٦/١ (توب).

(٢) ونقل ابن بري بواسطة ابن الأنباري عن أبيه قولاً للطوسي. انظر: التنبيه والإيضاح ٢٣٤/٤ (نطل).

(٣) انظر: التنبيه والإيضاح ١٦٩/١ (فخت).

(٤) انظر: التنبيه والإيضاح ٦٢/٦ (خفا).

(٥) انظر: التنبيه والإيضاح ٣٢/٦ (ثنا).

(٦) انظر: التنبيه والإيضاح ٢١٤/١ (عجج).

(٧) انظر: التنبيه والإيضاح ٣٤٥/٣ (خلف)، ٣٢٢/٥ (مأن).

(٨) انظر: التنبيه والإيضاح ٣٦٦/٣ (سلف)، ١٤٣/٥ (كركم).

(٩) انظر: التنبيه والإيضاح ١١٠/٤ (زنك).

(١٠) انظر: التنبيه والإيضاح ٦٠/٣ (جرض).

(١١) انظر: التنبيه والإيضاح ١٦٩/١ (فخت).

المبحث الثاني: أثره فيمن بعده:

لقد تركت تعقبات ابن بري صدى كبيراً عند من جاء بعده من العلماء، خصوصاً ممن عُني بالنقد المعجمي، وأول كتاب ظهر بعد ابن بري هو كتاب الصَّغَانِي (ت: ٦٥٠هـ) الموسوم بـ «التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية»^(١)، فيضم كتابه عنصرين أساسيين هما: التكملة، والنقد، وسار على مثل منهج الجوهري في ترتيب كتابه؛ فراعى الحرف الأخير من الكلمة على نظام الباب والفصل، وجمع مادته من نحو ألف كتاب من غريب الحديث، واللغة، والنحو، وأخبار العرب، وغيرها^(٢).

وعلى الرغم من قرب الفترة الزمنية بين ابن بري والصَّغَانِي إلا أنه لم ينقل أو يتأثر بتعقبات ابن بري على الصحاح، دلَّ على ذلك عدم ذكره إياه عندما ذكر قائمة مصادره^(٣)، ولم يكن له ذكر كذلك في ثنايا كتابه^(٤)، وقد وقفت على تأثر الصغاني بتعقبات ابن بري في موضع واحد إلا أنه لم ينسبه إليه حيث قال: «وذكر الجوهري القنَّسَرِي في (قسر) ظناً منه أن النون زائدة، واشتقاق (تَقَنَّسَر) منه يدفع ذلك، وموضع ذكره هذا الموضع»^(٥)، وسبقه ابن بري بقوله: «...وصوابه أن يذكر في (قنسر)؛ لأنه لا يقوم دليل على زيادة النون»^(٦)، فهو في كتابه نقد الجوهري ولم يكن له فضل السبق بذلك، فقد سبقه بعض العلماء الذين تقدم ذكرهم في المبحث الأول من هذا الفصل، إضافة إلى ابن بري في التنبيه، وإن لم يجعله من مصادره.

ويمكن تقسيم هذا التأثير إلى قسمين هما:

أثر خاص:

ويقصد به الأثر الذي خلفته تعقبات ابن بري على اللغويين الذين ألفوا المعاجم اللغوية،

(١) يقع في ستة مجلدات، من تحقيق عبد العليم الطحاوي، ومراجعة عبد الحميد حسن.

(٢) انظر: التكملة ٧/١.

(٣) انظر: التكملة ٧/١ وما بعدها.

(٤) انظر: تداخل الأصول اللغوية ٩٠٧/٢.

(٥) التكملة ١٧٨/٣ (قنسر).

(٦) التنبيه والإيضاح ١٨٨/٢ (قسر).

وهم كالتالي:

• كتاب (نُفُوذُ السَّهْمِ فيما وقع للجوهري من الوهم): لصلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفدي (ت: ٥٧٦٤هـ):

عُني الصَّفدي بمعجم الصحاح عناية ظاهرة، يدل على ذلك تأليفه لأربعة مؤلفات تدور حول هذا المعجم وهي: (حُلِّيُّ التَّوَاهِدِ على ما في الصحاح من الشَّوَاهِدِ)، (غوامض الصحاح)، (نَجْدُ الفلاح في مختصر الصحاح)، (نُفُوذُ السَّهْمِ فيما وقع للجوهري من الوهم)^(١)، وظاهر أسماء هذه المصنفات تبين أن الذي عُني فيه بنقد الصحاح هو المصنف الأخير، وذكر في مقدمته غايته من تأليفه فقال: «...لأني رأيت من تتبَّع ذلك ونَبَّه عليه في الحواشي، وأتى بشيء قليل القدر متلاشٍ، كالشيخ أبي سهل الهروي، وعلي بن حمزة، ومن لم يعلم الفضلاء قصده ولا رمزه، أمَّا الشيخ ابن بري، فإنه مدَّ أطناب إطنابه، وسها طرف السُّهَى إلى ما أتى به من إسهابه، ولكنه:

بَدَا وَلَهُ وَعَدُّ السَّحَابَةِ بِالرَّوَى وَصَدَّ وَفِينَا غُلَّةُ الْبَلَدِ الْمَحَلِّ

لأن سبيله غادر كثيرًا ممَّا احتحف، وأعرى جملة وافرة لما التحف، من الهدايا الرائقة والتُّحف، فعدت على إثره متتبعًا ما أهمل، متطلعًا إلى ما ترك تفصيله لمَّا أجمل، فجمعت ما قيل إلى ما قلت، ومشيت فيه على سجيَّتي وما حُلْتُ، على أنَّني أضربت فيه صفحًا عن أشياء ذكرها يليقُ بمن تعنَّت، لا بمن ميَّلَ عطفه سجع الحمائم إذا تغنَّت...»^(٢).

وما وصل إلينا من هذا الكتاب إلى مادة (همق)؛ لذا فيُعد الكتاب ناقصًا، وقد رتبته مثل ترتيب الصحاح، أما عن تأثيره بابن بري فقد كان كبيرًا، بل ونسب آراء ابن بري لنفسه، وقد قيل عنه: «قلَّد فيه ابن بري؛ فلا يكاد يذكر مسألة من عنده إلا بعض أديبات، والاستدلال ببعض الأبيات»^(٣)، وقال أحمد عبد الغفور عطار: «لم يأت في كتابه بشيء جديد مذكور؛ بل تضيَّف ابن بري، وأخذ نقوده بعد تجريدها من الشرح، وتكملة

(١) من تحقيق وتعليق: محمد عايش.

(٢) نفوذ السهم ٤٢ وما بعدها.

(٣) البلغة في أصول اللغة ل محمد صديق القنوجي، تحقيق: سهاد السامرائي، (رسالة ماجستير)، جامعة تكريت،

الشواهد، وأحل محل ما حذفه بعض أدبيات»^(١).

ويمكن بيان ذلك التأثر بما يلي:

- ١- تأثره بمنهج ابن بري في التعقبات، فكان ينقل غالباً قول الجوهري، ثم يرد عليه.
- ٢- اعتماده اعتماداً كبيراً على تعقبات ابن بري، ولهذا الاعتماد وجهان؛ الوجه الأول: نقل في نحو خمسة وأربعين موضعاً تعقبات ابن بري دون أن ينسبها إليه، بل ينسبها لنفسه^(٢)، فكثيراً ما يعبر عن رأي ابن بري بقوله: «قُلْتُ»، أما الوجه الثاني: فنقل تعقبات ابن بري منسوبةً إليه في نحو سبعة وثلاثين موضعاً^(٣).

• لسان العرب: لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرريقي (ت: ٥٧١١هـ):

رَكَّز ابن منظور عند تأليف هذا المعجم على أمرين رئيسين؛ الأول: الاستقصاء، والثاني: الترتيب، فذكر في مقدمته أن المعاجم السابقة اهتمت بأحد الأمرين، فالتهذيب والمحكم مثلاً اهتمتا بالأمر الأول، والصحاح اهتم بالثاني، وأراد هو أن يجمعها في معجمه؛ لذلك لم يأت بشيء جديد، وقد ذكر ذلك فقال: «وليس لي في هذا الكتاب فضيلة أمت بها، ولا وسيلة

(١) مقدمة الصحاح ١٨٤.

(٢) انظر: ٤٦ وما بعدها، وانظر: التنبيه ٩/١ وما بعدها، ٤٨ وما بعدها (حبطاً)، ٥١ (حتاً)، ٥٩ (ظماً)، ٦٠ (فياً)، ٦٤ وما بعدها (نبأ)، ٦٦ (ورأ)، ٦٨ (هواً)، ٦٩ (بيب)، ٧٠ (ترب)، ٧١ وما بعدها (توب)، ٧٦ (حرب)، ٧٩ (حوب)، ٧٩ وما بعدها (حذب)، ٩٠ (سهب)، ١٢١ (ليت)، ١٢٦ (حدث)، ١٤٣ وما بعدها (دحج)، ١٤٤ وما بعدها (ريح)، ١٥٢ (قلحم)، ١٦٥ (أسد)، ١٧١ (دد)، ١٨١ (عدد)، ١٨٤ (قدد)، ١٨٨ (ميد)، ١٨٩ وما بعدها (وعد)، ٢٠١ (بدر)، ٢١٢ (حمر)، ٢١٦ وما بعدها (در)، ٢٣٥ (غثر)، ٢٤٠ (قسر)، ٢٤١ (كظر)، ٢٥٢ (هور)، ٢٥٢ (يسر)، ٢٥٨ وما بعدها (زير)، ٢٧٩ (جيش)، ٢٨٣ (صيص)، ٢٨٦ (جرض)، ٢٩٥ (لقط)، ٣٠٩ (ضرع)، ٣١٤ (نيع)، ٣٢٠ (سنف)، ٣٣٤ (حدق)، ٣٣٦ (روق)، ٣٣٧ (ريق)، ٣٤٣ (نبق).

(٣) انظر: ٤٧ وما بعدها (جياً)، ٥١ (حجاً)، ٥٤ (رجاً)، ٥٦-٥٨ (شياً)، ٧١ (تلب)، ٨٥ (ردب)، ٩٤ (طيب)، ١٠٨ (نصب)، ١١٢ (أست)، ١١٨ (فخت)، ١٢٤ (بغت)، ١٣٢ (حوج)، ١٣٥ (دحج)، ١٥٩ (نصح)، ١٦١ (وحج)، ١٧١ (دود)، ١٧٧ (شيد)، ١٨٨ (نجد)، ١٨٩ (وعد)، ١٩٠ (هدد)، ١٩٥ (لذذ)، ٢٠٢ (بسر)، ٢٠٣ (بعر)، ٢٠٧ (ثعجر)، ٢٢٠ (ززر)، ٢١٢ (سبطر)، ٢٢٨ (صير)، ٢٢٨ وما بعدها (صرر)، ٢٥٣ (يسر)، ٢٦٠ (مزز)، ٢٦٢ (أمس)، ٢٦٣ (بأس)، ٢٨٤ (أرض)، ٣١٣ (مرع)، ٣١٧ (أشف)، ٣٢٧ (نيف)، ٣٢٩ (أرق).

أَتَمَسَّكُ بِسَبَبِهَا، سَوَى أَنِّي جَمَعْتُ فِيهِ مَا تَفَرَّقَ فِي تِلْكَ الْكُتُبِ مِنَ الْعُلُومِ...»^(١).
 وصرَّح ابن منظور في مقدمته على مصادر الخمسة التي اعتمد عليها في اللسان وهي:
 تهذيب اللغة للأزهري^(٢)، والمحكم لابن سيده، وصحاح الجوهري، وأمالي ابن بري، والنهاية
 في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، وقد وصف د. حسين نصار منهج ابن منظور في نقله
 لتعقبات ابن بري فقال: «فإذا ما أتم ابن بري الجوهري بالتصحيح أو الخطأ أورد كلام
 الجوهري على حاله، ثم ذكر نقد ابن بري عليه ولم يحاول أن يصلحه من عنده فهذه
 الحواشي لم تكن مرجعاً له في المادة اللغوية كبقية المراجع، وإنما في الشواهد وإصلاح
 الصحاح»^(٣).

لقد نقل ابن منظور أغلب حواشي ابن بري على الصحاح، فلا تكاد تخلو صفحتان من
 اللسان بدون ذكر كلام ابن بري^(٤)، وكان لنقل ابن منظور لكلام ابن بري فضل في جمع
 باقي كتاب التنبيه فما وجد في المخطوط إلى نهاية الجزء الثالث من التنبيه فقط، أما الأجزاء
 الباقية فكانت برواية ابن منظور في اللسان.

• القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي (ت: ٨١٧هـ)^(٥):

حظي هذا المعجم بشهرة كبيرة، فقد جمع فيه الفيروز آبادي خلاصة (المحكم) لابن
 سيده، و(العباب) للصَّغاني، وهو يعد من الكتب التي اشتهر مؤلفوها بالنقد المعجمي؛ لذا

(١) لسان العرب ١/١٢.

(٢) عدَّ ابن حجر صحاح الجوهري وحواشي ابن بري مصدرًا واحدًا وأضاف مصدرًا خامسًا وهو جمهرة اللغة لابن
 دريد، انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، ٤/٢٦٣، وتبعه بذلك الزبيدي، انظر:
 التاج ١/٥، وأخرجه د. حسين نصار. انظر: المعجم العربي ٢/٥٠٩، ٤٤٩.

(٣) المعجم العربي ٢/٤٤٩.

(٤) انظر على سبيل المثال: ٣١/١ (أب)، ١٨٨/١ (أو)، ١٧٥/٢ (بو)، ٦١/٣ (جأ)، ٢٤٨/٣ (جيا)، ١٨/٤
 (حبط)، ١٧/٥ (ختأ)، ٢٢/٥ (خجأ).

(٥) يقع في أربعة أجزاء (الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ١٣٠١هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب)، وقد حققه أنس
 الشامي، وزكريا جابر أحمد في مجلد واحد، دار الحديث، ١٤٢٩هـ، وقد نال القاموس قدرًا كبيرًا من البحث
 والدراسة من مختلف النواحي، فقد شُرح، ونُقِد، ودُوِّفِع عنه، واختُصِر، وخُلِّفَت هذه الدراسات أكثر من أربعة
 وخمسين كتابًا، كلها تدور حول القاموس، لعل من أشهرها تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، وقد ذكر
 أغلب هذه الدراسات محقق الصحاح في مقدمته. انظر: ١٧٣ - ١٧٩.

فقد قرّن بـ(التنبيه والإيضاح)، و(نفوذ السهم) التي عُرف عنها نقدها لصحاح الجوهري، وإن كان هناك اختلافٌ في المنهج^(١)، وذكر الفيروزآبادي في مقدمته سبب اختياره للصحاح في قوله: «واختصتُ كتاب الجوهري من بين الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة، والأغلاط الفاضحة، لتداوله واشتهاره بخصوصه، واعتماد المُدرسين على نقوله ونصوصه...»^(٢)، ثم إنه نقد الجوهري في قاموسه فقال: «ثم إنّي نبهت فيه على أشياء ركب فيها الجوهري -رحمه الله- خلاف الصواب؛ غير طاعن فيه، ولا قاصدٌ بذلك تنديداً له، وإزراءً عليه وغَضاً منه؛ بل استيضاحاً للصواب، واسترباحاً للشواب، وتحرزاً وحادراً من أن ينمى إلى التصحيف، أو يعزى إلى الغلط والتحريف»^(٣)، وأشار إلى ذلك ابن العطار فقال: «استدرك فيه على الجوهري موادٌ كثيرة، ووهّمه كثيراً، وعَلّم على المستدرك بالأحمر مفاخرة منه وإظهاراً لفضله، وقدرته، وعلمه، وبيانا لعجز الجوهري، وانتقاصاً له»^(٤).

وجاء نقد الصحاح في القاموس في أكثر من ثلاثمائة موضع^(٥)، ولم يشير إلى مصادره في مقدمته، لكن عند نقده نجده ينقل عن الصغاني كثيراً، وابن بري، والصفدي.

وتجدر الإشارة هنا إلى تأثير الفيروز في نقده للصحاح بتعقبات ابن بري، وكان ينقل تعقبات ابن بري بواسطة ابن منظور، وذكر د. الصاعدي أنه نقل عن ابن بري في خمسة عشر موضعاً، لكنه لم يذكرها^(٦)، ألا أنني وجدت الفيروز قد تأثر بتعقبات ابن بري في سبعة وعشرين موضعاً^(٧)، دون أن ينسبها إليه، ويمكن بيانها بالآتي:

(١) انظر: تداخل الأصول اللغوية ٩٢٣/٢.

(٢) القاموس ٤/١.

(٣) القاموس ٤/١.

(٤) مقدمة الصحاح ١٧٢.

(٥) انظر: البلغة في أصول اللغة ٢٠٤.

(٦) انظر: تداخل الأصول اللغوية ٩٢٨/٢.

(٧) انظر: القاموس المحيط. تحقيق: أنس الشامي وزكريا جابر. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ، ٢٩ (أب)، ٨١ (أو)،

٣١٤ (جياً)، ٣٢٣ (حيطاً)، ٤٤٢ (حجاً)، ٦١٩ (رجاً)، ٩٠٣ (شياً)، ١٥٧١ (نبأ)، ١٧٤٣ (ورأ)، ١٧١٤

(هواً)، ٨٩ (بيب)، ١٨١ (تأب)، ٥٤ (أست)، ٦٠٨ (ريح)، ١٣٥٤ (قلح)، ٩٠٥ (شيد)، ١٠٥٩ (عدد)،

١٢٩٢ (قدد)، ١٥٦٧ (ميد)، ١٤٦٧ (لذذ)، ٢١٤ (شعجر)، ١٥٧٥ (نبح)، ١٥٧٦ (نبق)، ١٤٩٦ (لوك)،

١٥٩٧ (ندل)، ٧٩٧ (سلم)، ٥٦ (أشأ).

- ١- تعقب الفيروز الجوهري في ذكره (الأبءة) في فصل المعتل، والصواب أن تكون تحت جذر (أبأ)^(١).
- ٢- حكم الفيروز على الجوهري بالوهم عندما ذكر أن (أء) شجر، والصواب أنها ثم هذا الشجر^(٢)، وقد سبقه بذلك ابن بري^(٣).
- ٣- تعقب الفيروز الجوهري عندما ذكر أن جاءني -على فاعلني- والصواب جايأني؛ لأنه معتل العين مهموز اللام^(٤)، وقد سبقه ابن بري^(٥).
- ٤- تعقب الفيروز الجوهري في ذكره (حَبْنَطًا) في فصل (حَبَطًا) بعد تركيب (حَطًا)^(٦)، ولم يذكر الصواب، وسبقه ابن بري وذكر الصواب^(٧).
- ٥- تعقب الفيروز الجوهري عندما ذكر التَّخاجي، وبيّن أن الصواب التخاجي بالياء، يهمز إذا ضم، وتترك الهمزة إذا كُسِر^(٨)، وسبقه ابن بري^(٩).
- ٦- ذكر الجوهري أن النسبة إلى المُرْجِيَّة: مُرْجِيٌّ -إذا همزت- وإذا لم تهمز يقال: رجلٌ مُرْجٍ، وهم المُرْجِيَّةُ -بالتشديد- تعقبه الفيروز في قوله هذا فقال: «ووهم الجوهري، وهو المُرْجِيَّةُ بالهمز، والمُرْجِيَّةُ بالياء مخففة لا مشددة، ووهم الجوهري»^(١٠). وقد سبقه بهذا التعقب ابن بري ولم ينسب قوله إلا أنه فصل قول الجوهري^(١١).

(١) انظر: التنبيه والإيضاح ٣/١ (أبأ)، القاموس. تحقيق: أنس الشامي وزكريا جابر. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ، ٢٩ (أبأ).

(٢) انظر: القاموس. تحقيق: أنس الشامي وزكريا جابر. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ، ٧/١.

(٣) انظر: التنبيه ٤/١ (أوأ).

(٤) انظر: القاموس. تحقيق: أنس الشامي وزكريا جابر. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ، ٣١٤ (جياً).

(٥) انظر: ١١/١ (جياً).

(٦) انظر: القاموس. تحقيق: أنس الشامي وزكريا جابر. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ، ٣٢٣ (حبطاً).

(٧) انظر: ١١/١ (حبطاً).

(٨) انظر: القاموس. تحقيق: أنس الشامي وزكريا جابر. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ، ٤٤٢ (حجاً).

(٩) انظر: ١٣/١ (حجاً).

(١٠) انظر: القاموس. تحقيق: أنس الشامي وزكريا جابر. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ، ٦١٩ (رجأ).

(١١) انظر: ١٧/١ (رجأ).

٧- تعقب الفيروز الجوهري في أصل أشياء^(١)، وسبقه ابن بري ولم ينسب إليه هذا التعقب^(٢).

٨- ذكر الجوهري في تصغير (النبي) نُبيِّئٌ - بالهمز - على القطع بذلك، وتعقبه الفيروز فقال: «... وكان نُبيِّئٌ سَوْءٌ، تصغير نبيءٍ، هذا فيمن يجمعه على (نُبَاءً)، وأما من يجمعه على (أنبياء) يصغره على (نُبيِّئٌ)، وأخطأ الجوهري في الإطلاق»^(٣)، وقد سبقه ابن بري في هذا التعقب ولم يشر إليه^(٤).

٩- يرى الفيروز أن الجوهري وهم عندما ذكر (وراء) في فصل (ورى) من المعتل، والصواب أنه مهموز^(٥)، وسبقه ابن بري في هذا التعقب^(٦).

١٠- نقل الفيروز تعقب ابن بري للجوهري عندما ذكر (مُهَوَّأً) في فصل (هواً)؛ لأن وزنه (مُفَوَّعَلٌ)، والواو زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة^(٧)، ولم ينسبه لابن بري^(٨).

١١- نقل الفيروز تعقب ابن بري على الجوهري عندما ذكر أن (بَّه) في بيت الراجز اسم لجارية، وأن الصواب لقب لعبد الله بن الحارث، ولم ينسبه لابن بري.

١٢- تعقب الجوهري في ذكره (التَّوَابَانِيَان) في فصل (تأب)، والصواب (وأب).

١٣- تعقب الجوهري في ذكره (أُسْتِي الثوب) في فصل (أست)^(٩).

١٤- عاب على الجوهري قوله: الرياح دويبة يجلب منها الكافور؛ لأن الكافور صمغ شجر

(١) انظر: القاموس. تحقيق: أنس الشامي وزكريا جابر. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ، ٩٠٣ (شيأ).

(٢) انظر: ٢١/١ وما بعدها (شيأ).

(٣) انظر: القاموس. تحقيق: أنس الشامي وزكريا جابر. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ، ١٥٧١ (نبأ).

(٤) انظر: ١: ٣٠ (نبأ).

(٥) انظر: القاموس. تحقيق: أنس الشامي وزكريا جابر. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ، ١٧٤٣ (ورأ).

(٦) انظر: ٣٤/١ (ورأ).

(٧) انظر: القاموس. تحقيق: أنس الشامي وزكريا جابر. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ، ١٧١٤ (هواً).

(٨) انظر: ٣٥/١ (هواً).

(٩) انظر: ٥٤ (أست).

يكون داخل الخشب^(١).

١٥- تعقب الجوهري في ذكره (الفلح) في فصل (قلح)، والصواب في الميم^(٢).

١٦- خطأ الفيروز الجوهري عندما قال: المَشِيد: للجمع، بل المَشِيدَة: جمع المَشِيد^(٣).

١٧- ذكر الفيروز أن الميم أصلية في (تعدد)، مخالفاً بذلك الجوهري الذي يرى أنها زائدة حيث ذكرها في فصل (عدد)^(٤).

١٨- تعقب الجوهري عندما رأى أن (قد) - إذا كانت اسماً - يشدد، والصواب أن يشدد ما كان معتلاً الآخر^(٥).

١٩- تعقب الجوهري في ذكره (مائد) في فصل (ميد)، والصواب (مأبد)^(٦).

٢٠- يرى الفيروز أن الجوهري قد توهم في ذكره (اللذ) في فصل (لذذ)، والصواب ذكره في المعتل^(٧).

٢١- تعقب الجوهري عند قوله بأن تصغير ثعجر: مُثَعِّجٌ ومُثَعِّجٌ، والصواب: تُعَجِّر^(٨).

٢٢- تعقب الفيروز من ذكر (انباع) في فصل (نبع)، والصواب ذكره في (بوع)^(٩).

٢٣- حكم الفيروز على الجوهري بالوهم عندما ذكر (انباق) في فصل (نبق)، والصواب (بوق)^(١٠).

٢٤- وحكم أيضاً عليه بالوهم عندما ذكر (ألكني) في (لوك)، والصواب (لأك)^(١١).

(١) انظر: ٦٠٨ (ريح).

(٢) انظر: ١٣٥٤ (قلح).

(٣) انظر: ٩٠٥ (شيد).

(٤) انظر: ١٠٥٩ (عدد).

(٥) انظر: ١٢٩٣ (قد).

(٦) انظر: ١٥٦٧ (ميد).

(٧) انظر: ١٤٦٧ (لذذ).

(٨) انظر: ٢١٤ (ثعجر).

(٩) انظر: ١٥٧٥ (نبع).

(١٠) انظر: ١٥٧٦ (نبق).

(١١) انظر: ١٤٩٦ (لوك).

- ٢٥- وكذلك تعقبه عندما ذكر (أندال بطئته) في فصل (ندل)، والصواب (دول)^(١).
- ٢٦- تعقب الجوهري عندما ذكر أنه يقال للجلدة التي بين العين والألف: سالم، واستشهاده ببيت عبد الله بن عمر باطل^(٢).
- ٢٧- ذكر الفيروز أن الجوهري توهم في ذكره (الأشياء) في فصل (أشأ)؛ لأن همزته أصلية^(٣).

• تاج العروس من جواهر القاموس للسيد مرتضى الزبيدي:

ذكر الزبيدي في مقدمته الهدف من تأليفه للتاج بعد أن ذكر فضل القاموس والدراسات الكثيرة التي قامت حوله فقال: «... واستسعيت يعبوب اعتنائي، في وضع شرح عليه، مزوج العبارة، جامع لمواده بالتصريح في بعض وفي بعض بالإشارة، واف بيان ما اختلف من نُسخته، والتصويب لما صحَّ منا من صحيح الأصول، حاوٍ لذكر نُكته ونوادره، والكشف عن معانيه والإنباه عن مضاربه وماآخذه بصريح النقول، والتقاط أبيات الشواهد له، مستمداً ذلك من الكتب التي يسرَّ الله تعالى بفضله وقوفي عليها، وحصل الاستمداد عليه منها، ونقلتُ بالمباشرة لا بالوسائط عنها...»^(٤).

وكانت مصادر الزبيدي كثيرة ومتنوعة، وقد صنفها د. حسين نصار في أحد عشر صنفاً، فتضمنت المعاجم، والرسائل اللغوية، وكتب الأمثال، وكتب النحو والصرف، وكتب التاريخ والطبقات والأنساب، وكتب الأدب، وعلوم القرآن والقراءات، وكتب البلدان، وكتب الحيوان والنبات، وأخيراً كتب السياسة^(٥).

وكان على رأس المعاجم اللغوية الصحاح وحواشيه، ومن هنا نستطيع القول بأن حواشي ابن بري كانت مصدرًا من مصادر التاج، كما فعل ابن منظور، ومن هنا كان تأثير

(١) انظر: ١٥٩٧ (ندل).

(٢) انظر: ٧٩٧ (سلم).

(٣) انظر: ٥٦ (أشأ).

(٤) التاج ٤/١ وما بعدها.

(٥) انظر: المعجم العربي ٥١٠/٢.

الزبيدي بابن بري عن طريق لسان العرب^(١)، لكن اختلف الزبيدي عن ابن منظور في أنه يكتب رأيه، فابن منظور هدفه الجمع، بينما نجد الزبيدي يعلق على بعض المسائل، وقد أشار د. الحمد إلى مواقف الزبيدي من ابن بري في التاج^(٢)، ومن ذلك موازنته بين قول ابن بري والفيروز عندما تعقبا كلاهما الجوهري، فقال: «قال ابن بري: ذكر الجوهري في تصغير النَّبِيَّ (نُبِّيٌّ)، بالهمز على القطع بذلك، قال: وليس الأمر كذلك، لأن سَبِيوَيْهِ قال: (هذا فيمن يجمعه) أي نَبِيئًا على (نُبَاء) ككُرَّماء، أي فيصغره بالهمز، (وأما من يجمعه على أنبياء فيصغره على نُبِيٍّ) بغير همزٍ، يريد: من لزم الهمز في الجمع، لزمه في التصغير، ومن ترك الهمز في الجمع تركه في التصغير، كذا في لسان العرب (وأخطأ الجوهري في الإطلاق) حسبما ذكرنا، وهو إيراد ابن بري، ولكن ما أحلى تعبيره بقوله: وليس الأمر كذلك، فانظر أين هذا من قوله أخطأ، على أنه لا خطأ، فإنه إنما تعرض لتصغير المهموز فقط، وهو كما قال...»^(٣).

وأيضًا من ذلك قوله عند قياس الجوهري في (أَلِكْنِي) بأنه يقال: أَلَاكُهُ يُلِيكُهُ إِلاَكَةٌ: «قال ابن بري: وَأَلِكْنِي من أَلَك: إذا أرسل، وأصله أَلَلِكْنِي، ثم أُخْرَتِ الهمزة بعد اللام، فصار أَلَلِكْنِي، ثم خُفِفتِ الهمزة بأن نُقِلت حركتها على اللام، وحُذفت، كما فعل بَمَلَك، وأصله مَأَلَك، ثم مَلَأَك ثم مَلَك، قال: وحقُّ هذا أن يكون في فصل (لَأَك) هكذا في نُسخ الكتاب والصواب في (أَلَك) كما هو في نص ابن بري، لا فصل (لوك)... ثم لم يكتفِ المصنف بالتَّوْهيم حتى زاد فقال: (وكل ما ذكره هنا من القياس تَخْبِيْطٌ) وهذا فيه تشنيع شديد، والمسألة خلافية، وناهيك بأبي زيد ومن تبعه، مثل ابن عصفور وأبي حيان، فإنهما قد ذكرا ما يُؤيِّد قياس الجوهري، وكذا الصغاني فإنه ذكر هذا القياس وسلّمه، فالأولى تَرَك هذا التخبيط الذي لا يليق بالبحر المحيط، وقد شدد شيخنا عليه التّكبير في ذلك، والله يسامح الجميع، ويتغمّدهم برحمته الواسعة، آمين»^(٤).

(١) انظر: ابن بري وجهوده في النحو واللغة والتصريف ١٢٥.

(٢) انظر: آراء ابن بري التصريفية ١١٧٠/٢ وما بعدها.

(٣) التاج ٤٥٠/١ (نبا).

(٤) التاج ٣٢٦/٢٧ (لوك).

وكان الزبيدي يوضح كلام ابن بري في تعقباته فيشرح قوله، من ذلك قوله عند قول ابن بري في البيت الذي ساقه الجوهري:

كَأَنَّ ثِقَالَ السُّمْنِ بَيْنَ تُضَارِعٍ وَشَابَةَ بَرَكٍ مِنْ جُدَامٍ لَبِيحٍ^(١)

«صوابه (تُضَارِع) - بكسر الراء - وكذا هو في بيت أبي ذؤيب، فأما بضم التاء والراء فهو غلط؛ لأنه ليس في الكلام تُفَاعِلٌ ولا فُعَالٌ، قال ابن جني: ينبغي أن يكون تُضَارِع فُعَالًا بمنزلة عُدَاْفِرٍ، ولا نحكم على التاء بالزيادة إلا بدليل»^(٢)، قال الزبيدي: «قلت: قول ابن بري صوابه إلى آخره يحتمل أن يكون بضم التاء، كما يفهم ذلك من إطلاقه، أو بفتحها مع كسر الراء، وهو رواية الباهلي في شرح أبي ذؤيب، وما ذكره المصنف عن الموعب فقد وُجد هكذا في بعض نسخ الديوان، وهي رواية الأخفش، ووُجد في هامش الصحاح: ولم أجد ضمَّ الراء في تُضَارِعٍ لغير الجوهري، قلت: أي: مع ضمَّ التاء، وأما مع فتحها فلا، كما عرفت»^(٣).

أثر عام:

امتد أثر تعقبات ابن بري ليتعدى المعاجم اللغوية إلى غيرها من علوم اللغة العربية، وفيما يلي سأعرض أسماء العلماء الذين تأثروا بتعقبات ابن بري في كتبهم وهم كالتالي:

١- أبو الحسن علي بن محمد السخاوي (ت: ٦٤٣هـ):

ومن مظاهر تأثر السخاوي بتعقبات ابن بري في كتابه (سفر السعادة وسفير الإفادة) ما يلي:

- نقل عن ابن بري أن الهمزة في (أولق) أصل ووزنه: (فَوَعْلٌ)^(٤).
- نقل عن ابن بري أن (بُلْهَيْيَّة) على وزن (فُعَلْنِيَّة)، من (بله)^(٥).
- تابع ابن بري وأكثر النحويين في أن الميم والنون في (مَنْجُون) أصلان من أصول

(١) البيت من الطويل، انظر: ديوان الهذليين ٥٥/١.

(٢) التنبيه والإيضاح ٢٤٢/٣ (ضرع).

(٣) التاج ٤١٢/٢١ (ضرع).

(٤) انظر: سفر السعادة ٩٤/١، التنبيه والإيضاح ٩٥/٤.

(٥) انظر: سفر السعادة ١٧٠/١، التنبيه والإيضاح ١٠٢/٥ (بلهن).

الكلمة؛ لأن جمعه (مَنَاجِين)، ووزنه (فَعْلُول)^(١).

• نقل عن ابن بري أن (الْحَوَّابُ) أصله (حَاب) والواو فيه زائدة^(٢).

٢- عبد القادر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ):

لقد أثبت البغدادي في مقدمته مصادره التي اعتمد عليها في الخزانة، ومنها كتب ابن بري، إلا أنه لم يحدد كتاباً بعينه^(٣).

ومن مظاهر تأثر البغدادي في كتبه بتعقبات ابن بري ما يلي:

- كان التنبيه مصدرًا للبغدادي في الخزانة، وشرح أبيات مغني اللبيب، وحاشيته على شرح بانة سعاد، حيث لجأ إليه عند نسبة الأبيات الشعرية موافقاً له^(٤)، وقد ذكر د. عيد درويش أن تأثر البغدادي بابن بري في مجمله تأثر إيجابي^(٥).
- أشار البغدادي في شرحه لشواهد الشافية إلى أن ابن بري لم يعلق على قول الجوهري بأن (قَبَان) في قولهم: (حمار قَبَان)^(٦)، والصحيح خلاف ذلك^(٧)، وذكر د. الحمد سبباً لذلك وهو أن الجوهري ذكرها مرتين، الأولى: تحت جذر (قَب) ولم يعلق عليها الجوهري، والثانية: تحت جذر (قَبِن) وعلق عليها الجوهري^(٨).

٣- جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ):

ومن مظاهر تأثر السيوطي بتعقبات ابن بري في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو) ما

(١) انظر: سفر السعادة ٤٦٧/١، التنبيه والإيضاح ٣٣٤/٥ (منحن).

(٢) انظر: سفر السعادة ٢٣٨/١، التنبيه والإيضاح ٧٠/١ (حوب).

(٣) انظر: الخزانة ٢٥/١.

(٤) انظر: الخزانة ٢٨٣/٤، الخزانة ٢٢٠/٣، شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث بدمشق، ط: ٢، ١٤٠٧هـ، ١/١١٤، ٥/٢٨١، حاشية البغدادي على شرح بانة سعاد لابن هشام، تحقيق: نظيف حواجه، ط: ١، ١٤١٠هـ، دار صادر ببيروت، ١/٢٢٧، ٢/١٥٥.

(٥) انظر: ابن بري وجهوده في النحو واللغة والتصريف ١٢٦.

(٦) انظر: شرح شواهد الشافية لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، ١٧١/٤.

(٧) انظر: التنبيه والإيضاح: (قبن).

(٨) انظر: آراء ابن بري التصريفية ٢٢٩/١ وما بعدها.

يلي:

• تأثر بابن بري في أن (حوائج) واردة في كلام العرب، وذكر الشواهد التي ذكرها ابن بري^(١).

• تأثر بابن بري ومن سبقه بأنه يمتنع أن يكون واحد الأحاديث: أحدوثه^(٢).

٤- محمد بن إبراهيم بن الحنبلي (ت: ٩٧١):

وقد أثبت الحنبلي تأثيره بتعقبات ابن بري في كتابه (بجر العوام فيما أصاب فيه العوام)، وكان متأثراً بما يلي:

- نقل تعقب ابن بري في أن (أراض) جمع تكسير على غير واحده المستعمل^(٣).
- نقل تعقب ابن بري في أن (حوائج) واردة في كلام العرب، وذكر الشواهد التي ذكرها ابن بري^(٤).

٥- محمد الأمين بن فضل الله المحبي (ت: ١١١١هـ):

وكان هذا التأثر في كتابه (قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل) وذلك عندما نقل تعقب ابن بري في أن (حائجة) كلمة واردة في اللغة، خلافاً لمن زعم غير ذلك، نقل بعض شواهد ابن بري على إثبات استعمالها في اللغة^(٥).

٦- مجمع اللغة العربية:

كان لابن بري منزلة عند أصحاب المجمع اللغوي، وساهمت هذه الخطوة الكبيرة في ظهور كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح إلى النور؛ فخرج الجزء الأول من الكتاب عام (١٩٨٠م) الذي حققه الأستاذ مصطفى حجازي المدير العام للمعجمات

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٧/٢٢٠-٢٣٠، التنبيه والإيضاح ١/١٩٩-٢٠١ (حوج).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ٦/٧٤، التنبيه والإيضاح ١/١٨٢ (حدث).

(٣) انظر: التنبيه والإيضاح، بجر العوام فيما أصاب فيه العوام لابن الحنبلي، تحقيق: د. شعبان صلاح، دار غريب بالقاهرة، ط: ١، ٢٠٠٦م، ص: ١٩٢ وما بعدها.

(٤) انظر: التنبيه والإيضاح ١/١٩٩-٢٠١ (حوج)، بجر العوام ١٩٤-١٩٦.

(٥) انظر: التنبيه والإيضاح ١/١٩٩-٢٠١ (حوج)، قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل لمحمد الأمين المحبي، تحقيق: د. عثمان الصيني، مكتبة التوبة بالرياض، ط: ١، ١٤١٥هـ، ١/٤٤٢ وما بعدها.

وإحياء التراث بالمجمع، وراجعه الأستاذ علي النجدي عضو المجمع، ثم خرج الجزء الثاني (١٩٨١م) من تحقيق: عبد العليم الطحاوي، ومراجعة عبد السلام هارون، ثم طالت المدة في خروج الجزء الثالث؛ وذلك بسبب عدم تمكن المجمع من العثور على بقية أجزاء الكتاب، وعقدوا العزم بأن يستخلصوا بقية الأجزاء من اللسان فحواشي ابن بري واحدة من الأصول الخمسة التي صنّف منها ابن منظور معجمه، ولمّا شرع أصحاب المجمع بجمع الحواشي من اللسان، عثُر على مخطوطة الجزء الثالث منه في مكتبة يوسف أغا بتركيا^(١)، وبالتالي خرج الجزء الثالث من الكتاب عام (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م) من تحقيق د. رجب عبد الجواد إبراهيم الخبير بالمجمع، ومراجعة الأستاذ مصطفى حجازي، أما الأجزاء الباقية من الكتاب فتمّ جمعها من اللسان فحققت ثم طبعت عام (١٤٣١هـ-٢٠١٠م)، وكان الجزء الرابع من تحقيق الأستاذ عبد الصمد محروس الخبير بالمجمع، ومراجعة د. محمد حسن عبد العزيز، وهو عضو بالمجمع، أما الجزء الخامس فكان من تحقيق الأستاذة إقبال زكي سليمان الخبيرة بالمجمع، ومراجعة الأستاذ مصطفى حجازي، وأخيراً الجزء السادس من تحقيق الأستاذ عبد الوهاب عوض الله الخبير بالمجمع، ومراجعة د. عبد الحميد مدكور العضو في المجمع.

وكان من آثار تأثر أصحاب مجمع اللغة العربية بأن انبرى أحدهم بعد أن قضى خمس سنوات بالعمل فيه كخبير بأن يؤلف كتاباً بعنوان (ابن بري وجهوده في النحو واللغة والتصريف) وهو د. عيد مصطفى درويش، فدرس حياة ابن بري وعرض لكتبه، وجمع جهود ابن بري في اللغة والنحو والتصريف، وقارنها بآراء الآخرين.

(١) انظر: التنبيه والإيضاح ٣/٣-٦.

الفصل الخامس

التقويم

وفيه ما يلي:

أولاً: السمات.

ثانياً: المآخذ.

أولاً: السمات:

لقد تبوأ حواشي ابن بري على الصحاح مكانة عند العلماء، وأشار إلى ذلك ابن خلكان عندما ترجم لابن بري فقال: «وله على كتاب الصحاح حواشٍ فائقة، أتى فيها بالغرائب، واستدرك عليه فيها مواضع كثيرة، وهي دالة على سعة علمه وغزارة مادته وعظم اطلاعه»^(١).

فلا غرابة أن يضم هذا الكتاب كثيراً من السمات التي تبرز مكانته وأهميته، ويمكن أن تحمل هذه السمات بالآتي:

١ - السمة النقدية عند ابن بري:

لم يكن الصحاح وحده الذي تصدى فيه ابن بري للنقد، بل يبدو أن التعقب ظاهرة شائعة في مؤلفاته؛ فقد تعقب الحريري في درة الغواص في أوهام الخواص، وحاشيته على المعرب للجواليقي، وأيضاً ردّ على أبي نزار الحسن بن صافي المعروف بملك النحاة في المسائل العشر التي وضعها وأجاب عنها وسمّاها: جواب المسائل العشر المتعبات إلى الحشر.

ومن ثم كان التنبيه والإيضاح امتداداً لمنهج سلكه ابن بري وهو النقد والتعقب لمن سبقه، وبذلك يعد هذا الكتاب من أهم الكتب التي ظهرت في بداية النقد المعجمي عند العرب، وتأليف ابن بري لهذا الكتاب مهّد لكثير ممن جاء بعده طريق النقد؛ حيث كان الناس معجبين بالصحاح بدرجة كبيرة، فلماً أملى ابن بري على طلابه هذه الحواشي في جامع عمرو بمصر، بدأ الناس يتراجعون عن تلك المنزلة التي حلها الصحاح في أذهانهم، وتفتحت الأذهان لنقده، فانبرى جماعة من العلماء بعده سلكوا مسلكه، مثل: الصغاني، والصفدي، والفيروز آبادي، وغيرهم^(٢).

٢ - اهتمامه بترتيب الكتاب:

اعتمد ابن بري في كتابه على ترتيب مدرسة القافية؛ بأن يجعل الحرف الأخير باباً، والحرف الأول فصلاً، وهو ما سار عليه الجوهري في صحاحه، فكان يحرص عند ذكره

(١) وفيات الأعيان ٣/١٠٨.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق التنبيه والإيضاح ١/٤٩.

لتعقباته على أن يسبقها بعنوان الباب والفصل، مما جعل كتابه مرتباً منظماً.

٣- عنايته بالمتن الذي يتعقبه:

عُني ابن بري بذكر النص كما هو موجود في الصحاح، بل يغلب على الظن أن عند ابن بري نسخة للصحاح بخط الجوهري، وهذا يدل على حرصه الشديد على ألا يتعقب إلا بعد التأكد من أن هذا القول ذكره الجوهري ولم تمتد إليه يد النساخ مما قد يوقع أحياناً بالتصحيح والخطأ، دل على ذلك قوله: «وذكر في هذا الفصل قال: وتقول: الحمد لله الذي جاء بك، أي: الحمد لله إذ جئت، ولا تقل: الحمد لله الذي جئت، قال الشيخ -رحمه الله-: الصحيح ما وجدته بخط الجوهري في كتابه -عند هذا الموضع- وهو والحمد لله إذا جئت...»^(١).

وقد كان لعناية ابن بري بمتن الصحاح الفضل في بيان الاختلاف في رواية الأبيات الشعرية بين مخطوط الصحاح ومطبوعه وذلك نحو قول الجوهري في فصل (خجأ) صدر بيت شاهداً على التَّحاجي في المشي، وهو التَّباطؤ، وهو:

دَعُوا التَّحاجِيَّ وَاَمْشُوا مِشْيَةَ سُجْحًا^(٢)

فتعقبه ابن بري قائلاً: والصواب أن يقول: «دَعُوا التَّحاجُوْ، والتَّحاجُوْ في المشي: التَّباطؤ؛ لأن باب (التَّفَاعُل) في مصدر (تَفَاعَلَ) حَقُّهُ أن يكون مضموم العين...»^(٣). وما وجدته في مطبوع الصحاح (التحاجي) ولو كانت الكلمة كما أثبت في المطبوع لكان تعقب ابن بري لا معنى له.

٤- اهتمامه بتوثيق آراء العلماء:

اهتم ابن بري اهتماماً بالغاً في نسبة الآراء لأصحابها، بل إنه يتعقب الجوهري إذا أخطأ في نسبة القول لصاحبه^(٤)، أو ترك القول بلا نسبة، وذلك نحو قوله: «قال الجوهري:

(١) التنبية ١١/١ (جياً)، وانظر كذلك: ٢٣٥/١ (ريح)

(٢) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٩٨].

(٣) التنبية والإيضاح ١٣/١ وما بعدها.

(٤) انظر: التنبية والإيضاح ٢١/١ (شياً)، ١٥٥/١ (است)، ٢٩١/٢ (عنس)، ١٦٦/٥ (نوم)، ٢٥١/٥ (رمن)،

٣٢١/٥ (مأن)، ٢٣/٦ (أياً)، ٥٧/٦ (حياً)، ٢٠٩/٦ (إلى).

الأصمعي: النَّاطِلُ: بالكسر غير المهموز: كُوزٌ كان يكال به الخمر، والجمع: النَّيَاطِلُ. قال الشيخ - رحمه الله -: قول الجوهري: الجمع نَيَاطِلٌ، هو قول أبي عمرو الشَّيباني»^(١).

٥- جمال أسلوبه، ووضوح عبارته:

ترك ابن بري فضول القول عند تعقبه للجوهري، فلم يغلظ عليه القول، أو يتحامل عليه، بل كان ناقدًا منصفًا له؛ فكان يلتبس العذر له^(٢)، ويحمل قوله على أحد الأوجه الجائزة^(٣).

كانت عبارة ابن بري واضحةً خاليةً من التعقيد والغرابة، مفهومًا منها الغرض من التعقب، وما مر معنا من المسائل كفيلاً ببيان ذلك.

وقد كان الإيجاز هو الأسلوب الغالب عليه في تعقباته، فكان يذكر موضع الخطأ، ثم يعقبه بالصواب، وسبب ذلك، ولا يطيل في الشرح إلا عندما تدعو الحاجة إلى ذلك^(٤).

٦- قوة حججه وبراهينه:

استند ابن بري في تعقباته على الحججة؛ مما جعل لآرائه قبولاً وانتشاراً، وتنوعت هذه الحجج عنده، وقد تقدم القول في الصفحات السابقة لهذا البحث عن استخدام ابن بري للتعليل وأنواعه.

(١) التنبيه والإيضاح ٢٣٤/٤ (نطل).

(٢) انظر على سبيل المثال: التنبيه والإيضاح ٢٠٤/١.

(٣) انظر: ١٨/١ (رجأ).

(٤) انظر: المبحث الثالث من الفصل الثاني.

ثانياً: المآخذ:

لا يخلو أي جهد بشري من المآخذ، وتتفاوت هذه المآخذ عند البعض قلةً وكثرةً، وقد وقفت على شيءٍ منها في تعقبات ابن بري للجوهري وهي:

١- لم يكن ابن بري متحاملاً على الجوهري في النقد، إلا أنه يؤخذ عليه في قوله عن الجوهري: «وأسقط ذكر تيهور الرمل الذي ينهار؛ لأنه يحتاج إلى فضل صنعة من جهة العربية»^(١)، كأنه بهذا الأسلوب قلل من شأن الجوهري من الناحية اللغوية.

٢- الخطأ في الصرف والتركيب، ومن ذلك عدم مراعاته الميزان الصرفي في القلب المكاني، فجعل وزن (تيهور) إذا كان من (تهير) بعد القلب (تَفْعُول)، وجعل وزن (تيهور) إذا كان من (تهور) بعد القلب (عَيْفُول)، وهذا خطأً منه^(٢).

أما في التركيب ففي قوله: «ذكر غير الجوهري أن الصحيح جاشت القدر: إذا بدأت أن تغلي ولم تغل بعد...»^(٣)، والصواب أن يقول: إذا بدأت تغلي، لأن دخول (أن) على خبر أفعال الشروع ممتنع.

٣- سوء التمثيل وذلك في قوله: «...وصوابه (أَفِيحِيَانُ)، والواحدة أَفِيحِيَانَةٌ لقولهم: (أَقَاحِيٌّ)، كما قالوا: (ظُرِّيَان) في تصغير (ظُرْبَان)^(٤) لقولهم (ظُرَابِيٌّ)»^(٥)، فالألف والنون في (أَقْحُون) وقعت بعد أربعة أحرف، أما (ظُرْبَان) فالألف والنون وقعت بعد ثلاثة أحرف، ولكل منهما حكم عند التصغير، فإذا كان قبل الألف والنون ثلاثة أحرف فإما أن تقلب فيه الألف ياءً في التصغير، أو لا تقلب، والفرق بينهما؛ أن الذي قلبت فيه الألف ياءً يجعلون النون فيه للإلحاق، والذين لا يقلبون فيه الألف ياءً يجعلون

(١) التنبيه ٢٢٩/٢ (هير).

(٢) انظر: التنبيه ٢٢٩/٢ وما بعدها (هير)، المسألة الأولى من القلب المكاني من المبحث الأول من هذا البحث في الصفحة رقم [٥٧].

(٣) التنبيه والإيضاح ٣١٥/٢.

(٤) الظُرْبَان: دُوَيْبَةٌ شَبِهَ الكَلْب، أَصْلَمَ الأذْنين، صِمَاخَاهُ يَهْوِيَان، طويل الخرطوم، أسود السراة، أبيض البطن، متن الرائحة. انظر: المخصص ٨٤/٨.

(٥) التنبيه والإيضاح ١٥٠/٦.

النون والألف فيه بمنزلة ألفي التأنيث، أما (ظَرَبَان) فلا يجوز أن يكون ملحقاً؛ لأنه ليس في كلام العرب (فَعَلَال)، فلما جمعته العرب على (ظَرَابِي) تبين لنا أنهم لم يجعلوا الجمع ملحقاً كما لم يجعلوا الواحد ملحقاً بواحد، فجاء تصغيره على (ظُرِّيَّان)، وجمعه على (ظَرَابِي)؛ لأنهم جعلوا النون كالبدل من الألف^(١).

٤- الوهم: تعجل ابن بري في تعقب الجوهرى مما أوقعه في الوهم، فبعد البحث وجدت أنه قد وافق رأي الجوهرى كثير من العلماء، ومن ذلك عندما ذكر (اثْلَاب) في فصل (تلب)، فيكون وزنها (أَفْعَالٌ) وهو موافق لما ذكره الخليل والأزهري^(٢).

وأيضاً نجد ابن بري يتعقب الجوهرى في ذكره لـ(دد) في فصل (دد) وهي لغة ثابتة عن العرب ذكرها الخليل بن أحمد، وابن الأعرابي وغيرهم^(٣).

٥- اعتماده على الإيجاز الشديد في بعض المسائل، الأمر الذي دفعه إلى إهمال ذكر سبب تعقبه، من ذلك قوله عندما ذكر الجوهرى النسب إلى اللَّحْي: لَحَوِيٌّ: «القياس: (لَحْيِيٌّ)»^(٤).

٦- الغموض في قليل من تعقباته: وقد سبق الحديث في سمات تعقبات ابن بري أن عبارته واضحة، إلا أنه في مواضع قليلة جداً نلمس بعض الغموض، وذلك عندما يذكر بعض الآراء دون أن يرجح أحدها، مما يسبب غموضاً في رأيه وذلك نحو قوله: «وأهمل الجوهرى فصل (ورأ) وذلك قولهم: ورأ، وهو يجيء بمعنى قُدَّام، وبمعنى خَلْف، وتصغيرها عند سيبويه (وُرَيْتَةٌ) والهمزة عنده أصلية غير منقلبة عن ياء، وقد ذكره الجوهرى، في فصل (ورى) في آخر الكتاب، وجعل همزتها منقلبة عن ياء، وهذا مذهب

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ١٣/١٢١ - ١٢٤، التكملة ٥٠٥، المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. أحمد الدويش، ط: ١، ١٤٢٨هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ١٠٢١/٢.

(٢) انظر: التنبيه ٤٥/١، وانظر على سبيل المثال: ٤٥/١ وما بعدها، ٣٢٢/٥ (مأن)، ٥٤٠/٤ (نيف)، ٣٥/١ (هوا)، ٩٥/٥ وما بعدها (ظلم)، ١١٢/٤ (عرك).

(٣) انظر: التنبيه ٢١/٢ (دد).

(٤) التنبيه والإيضاح ١٦١/٦.

الكوفيين، وتصغيرها عندهم (وُرِيَّةٌ) بغير همز»^(١)، ولم يُبيِّن الرأي الراجح عنده^(٢)، وأيضاً يذكر رأيين في مسألة واحدة مما يسبب عدم وضوح رأيه، وذلك نحو قوله: تصغر (أَفْحَوَانَةٌ) على (أَفِيحِيَّةٍ)^(٣)، وفي موضع آخر ذكر أنها تصغر على (أَفِيحِيَانَةٌ)^(٤).

٧- أخيراً يؤخذ على ابن بري عدم التطبيق العملي لتعقباته، وذلك في نسبة الكلمات لجذرها الصحيح، فنجده في كتابه يتعقب الجوهرى في ذكره للكلمات تحت جذر خاطئ ويبين الجذر الصحيح، ولم يذكرها فعلياً تحت ذلك الجذر، وربما لأنه أراد أن يلتزم بترتيب الصحاح.

(١) ٣٤/١ (ورأى).

(٢) انظر: آراء ابن بري التصريفية ١١٨١/٢ وما بعدها.

(٣) انظر: التنبيه ٢٥٩/٥ (سطن).

(٤) انظر: التنبيه ١٥٠/٦ (قحا)، وانظر: آراء ابن بري التصريفية ١١٨٢/٢.

الخاتمة

لقد هيأت لي دراسة المسائل التي تعقب فيها ابن بري الجوهري -صرفياً ودلائياً- ومناقشة الآراء، والخلاف الوارد حول تلك المسائل الوصول إلى نتائج أساسية هي:

١- حرص ابن بري على عدم توجيه النقد للجوهري إلا بعد التثبت من أنه وجد في الصحاح.

٢- استخدم ابن بري النقد الموضوعي للجوهري، تاركاً فضول القول.

٣- كان ابن بري متبعاً في أغلب تعقباته للجوهري رأي جمهور العلماء.

٤- كانت تعقبات ابن بري الصرفية أكثر من التعقبات الدلالية في كتابه التنبيه والإيضاح.

٥- مجموع المسائل في هذا البحث ست وستون مسألة؛ منها إحدى وعشرون مسألة صرفية، وسبع وعشرون مسألة من المسائل التي نسبت فيها الكلمات إلى الجذر، وثمان وعشرون مسألة دلالية، وصح في نظري قول الجوهري في ثمان مسائل، وهي أنه لا توجد الفاء والعين من جنس واحد بلا فاصل وهما متحركان إلا في (ددن) و(ددان)^(١)، وأن الجذر الصحيح لـ(يبرين) هو (برن)، و(صفين) هو (صفن)، و(فلسطين) هو (طين)^(٢)، و(جأجات) هو (جأجأ)^(٣)، وأن (الصراري) مفرد لا كما ذهب إليه ابن بري أنه جمع^(٤)، وأن المعنى الصحيح لـ(جاشت): الغليان^(٥)، والمعنى لـ(الإردب): المكيال^(٦)، وأرى أيضاً أن ابن بري استعجل في تعقبته في موضع واحد^(٧)، وأما ما عدا ما ذكر فقد وافقت رأي ابن بري.

٦- في تعقبات دلالة الصيغ الصرفية بين لنا ابن بري أثر دلالة الكلمة لبيان جذرها

(١) انظر: صفحة رقم [٥٤] من هذا البحث.

(٢) انظر: صفحة رقم [١٢٠] من هذا البحث.

(٣) انظر: صفحة رقم [١٣٤] من هذا البحث.

(٤) انظر: صفحة رقم [١٥٢] من هذا البحث.

(٥) انظر: صفحة رقم [٢٢٠] من هذا البحث.

(٦) انظر: صفحة رقم [٢٢٥] من هذا البحث.

(٧) انظر: المبحث الثالث من الفصل الأول من هذا البحث في الصفحة رقم [١٧٦].

- الصحيح، فتحديد معنى الكلمة هو السبيل للوصول إلى الجذر الصحيح^(١).
- ٧- اهتم ابن بري اهتماماً ظاهراً في تعقبات المسائل التي نسبت فيها الكلمات للجذر أكثر من غيرها، وغالباً ما يربط الصرف في نسبة الكلمة للجذر الصحيح، ولاحظتُ أن ابن بري في تعقباته لهذه المسائل يتعقب الجوهري في ذكره للكلمة تحت جذر خاطئ، بينما يكرر خطأ الجوهري في ذكره للكلمة تحت الجذر نفسه.
- ٨- من خلال هذا البحث تبين لي أهمية دلالة التراكيب في تحديد معنى الكلمة، فقد كان الموقع الإعرابي للكلمة هو الفيصل في تحديد المعنى، وخصوصاً إذا احتملت الكلمة أكثر من معنى.
- ٩- دعم ابن بري تعقباته بالتعليل المقنع؛ مما ساهم بقبول هذه التعقبات، فقلما نجد يخطئ الجوهري بدون أن يذكر السبب، كما كان يعلل حيناً للأحكام الجائزة، وحيناً آخر للأحكام الممنوعة، كما جعل لتعليقات الجوهري نصيباً من تعقباته.
- وختاماً أوصي باستكمال باقي المسائل التابعة لتعقبات ابن بري للجوهري، والتي لم يُتطرق إليها، كما أوصي بأن يُهتم في دراسة التعقبات المثبوتة في كثير من المعاجم من مختلف النواحي؛ الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، فهي ميدان خصب للباحثين، بالإضافة إلى إعادة ترتيب هذه المعاجم بناءً على معطيات هذه التعقبات وذلك بعد التثبت والدراسة بأنها تعقبات صائبة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد

خاتم الأنبياء وسيد المرسلين

وعلى آله وصحبه

أجمعين.

(١) انظر: المبحث الأول من الفصل الأول من هذا البحث في الصفحة رقم [٥١].

الفهارس الفنية للرسالة

وتشمل الفهارس الآتية:

- ١ - فهرس الآيات الكريمة.
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة والآثار.
- ٣ - فهرس الأعلام المترجم لهم.
- ٤ - فهرس أقوال العرب وأمثالهم والأمثلة النحوية.
- ٥ - فهرس الأبيات الشعرية.
- ٦ - فهرس المسائل.
- ٧ - فهرس المصادر والمراجع.
- ٨ - فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

| الصفحة | رقمها | الآية | السورة |
|-----------|-------|--|----------|
| ٢٦٨ | ٢٩ | ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ﴾ | البقرة |
| ٤٥ | ١٦٤ | ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ﴾ | البقرة |
| ٣٠٠ | ٥٠ | ﴿وَلِأَحَدٍ لَّكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُمْكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ | آل عمران |
| ٢٦٨ | ١٤٦ | ﴿وَكَايِنٍ مِّن نَّبِيِّ﴾ | آل عمران |
| ٢٩١ ، ٢٣٩ | ٧٨ | ﴿فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾ | النساء |
| ٢٢٧ | ٤٨ | ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شُرَعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ | المائدة |
| ٣٠٧ ، ٢٦٩ | ١٦٩ | ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ﴾ | الأعراف |
| ٢٦٩ | ٨٣ | ﴿فَأَقْعُدُوا مَعَ الْخَلِيفِينَ﴾ | التوبة |
| ٢٦٩ | ٨٧ | ﴿رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾ | التوبة |
| ٢٦٩ | ٩٣ | ﴿رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾ | التوبة |
| ٢٦٩ | ٣٦ | ﴿فَلَا تَبْتَسِ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ | هود |
| ٢١٢ | ٢٥ | ﴿تُوْتِي أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ | إبراهيم |
| ٦ | ٩ | ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ | الحجر |
| ٣٠٧ ، ٢٦٩ | ٥٩ | ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ﴾ | مریم |
| ٢٦٩ | ٦٣ | ﴿إِن هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ | طه |
| ٢٩١ ، ٢٣٩ | ٤٥ | ﴿وَقَصْرِ مَشِيدٍ﴾ | الحج |
| ١١٧ | ١٥ | ﴿إِذ تَلَقَّوْنَهُ بِالسِّنِّكُمْ﴾ | النور |
| ٢٦٨ | ٣١ | ﴿أَوِ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَتِ النِّسَاءِ﴾ | النور |
| ٧٤ | ٥٠ | ﴿وَأَمْرًا مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ | الأحزاب |

| الصفحة | رقمها | الآية | السورة |
|-----------------------------|-------|--|---------|
| ٧٤ | ٥٣ | ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرِ بْنِ إِنَّهُ﴾ | الأحزاب |
| ٢٩٣ ، ٢٠٩ | ١٦ | ﴿وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أَكْلِ خَمٍِّ وَأَثَلٍ وَشَىءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾ | سبأ |
| ٢٥٧ | ٦٧ | ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَى مَكَانَتِهِمْ﴾ | يس |
| ٢٦٨ | ١٧ | ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّعُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ | الزمر |
| ٢٩٩ | ٥٣ | ﴿أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقَرَّرِينَ﴾ | الزخرف |
| ١٦٤ | ١٩ | ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ﴾ | النجم |
| ٢٦٨ | ٤٨ | ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ | الرحمن |
| ٢١٩ ، ٢٤١ ، ٢٦٨ ، ٢٥١ | ٢٩—٢٧ | ﴿فَأَبْتَنَّا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٢٩﴾﴾ | عبس |
| ٩٤ | ٥ | ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَانْفَعَىٰ﴾ | الليل |
| ١٩٠ | ١ | ﴿وَبِلِّ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ | الهمزة |

فهرس الحديث الشريف والآثار

| الصفحة | طرف الحديث أو الأثر | م |
|-----------------|---|----|
| ٢٧١ | إذا أخصبت تُضَارِعُ أخصبت البلاد... | ١ |
| ٢٧٠ | استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان... | ٢ |
| ٢٧٠ | اطلبوا الحوائج إلى حسان الوجوه... | ٣ |
| ٢٧١ | أَقْرُوا الطير على مَكَانِهَا... | ٤ |
| ١٨٩ | ألا إنَّ المُمَزَّاتِ حرامٌ... | ٥ |
| ٥١ | ألا أنبئكم ما العضة؟ هي النميمة القالة بين الناس... | ٦ |
| ٦١ | أمرهم أن يتبأؤوا... | ٧ |
| ٣٠٨ ، ٢٧١ | أمرؤا الطير على مَكَانِهَا... | ٨ |
| ١٤٢ | أن أبا الطويل قال للنبي ﷺ: رأيت رجلاً عمل الذنوب كلها وهو في ذلك لا يترك حاجة ولا داجة... | ٩ |
| ١٦٨ | إنَّ طول الصلاة وقصر الخطبة مئة من فقه الرجل... | ١٠ |
| ٢٧٠ | إن لله عبادة خلقهم لحوائج الناس... | ١١ |
| ٢٧٢ | إنَّ هؤلاء رعاغ غثرة... | ١٢ |
| ٢١٩ | بين نخلة وضالة وسدره وآءة... | ١٣ |
| ٢٩٠ ، ٢٧٢ | رعاغ غثرة... | ١٤ |
| ٢٧٥ | لا يُبولن أحدكم في الماء الدائم... | ١٥ |
| ٣٠٧ ، ٢٧١ | اللهم أعط لمنفق خلفاً ولممسك تلفاً... | ١٦ |
| ١٤٧ | ما أنا من دد ولا الدد مني... | ١٧ |
| ٢٧٠ ، ٢٥٠ ، ١٤٢ | ما تركت من حاجة ولا داجة إلا أتيت... | ١٨ |
| ٢٧١ ، ٢٥٢ ، ٢٤١ | ما يحملكم على أن تتأيعوا في الكذب... | ١٩ |
| ٣٠٤ | من تقرب إلي شبراً... | ٢٠ |

| الصفحة | طرف الحديث أو الأثر | م |
|--------|---|----|
| ١٤٢ | وهو في ذلك لا يترك حاجة ولا داجة إلا اقتطعها بيمينه... | ٢١ |

فهرس الأعلام المترجم لهم

| الصفحة | العَلَم | م |
|--------|--|----|
| ٨٥ | إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (أبو إسحاق) | ١ |
| ٦٥ | إبراهيم بن سفيان الزياتي (أبو إسحاق) | ٢ |
| ١٩١ | إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو (النخعي) | ٣ |
| ٢٠ | أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر (ابن قاضي شهبة) | ٤ |
| ٣٩ | أحمد بن داود بن وند (أبو حنيفة الدينوري) | ٥ |
| ١٩٣ | أحمد بن عبد الله بن سليمان (أبو العلاء) | ٦ |
| ١٦ | أحمد بن فارس بن زكريا (أبو الحسين) | ٧ |
| ٦٧ | أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي (النحاس أبو جعفر) | ٨ |
| ٣٩ | أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري (ابن ولادة أبو العباس) | ٩ |
| ١٢٣ | أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي | ١٠ |
| ٧٤ | أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (أبو بكر) | ١١ |
| ٣٨ | أحمد بن يحيى (ثعلب) | ١٢ |
| ١٩٤ | أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري البلي | ١٣ |
| ١٦ | إسماعيل بن القاسم البغدادي المعروف بالقالي | ١٤ |
| ١٩ | إسماعيل بن عمر بن كثير البصري الدمشقي (عماد الدين) | ١٥ |
| ٦٥ | بكر بن محمد بن بقية المازني (أبو عثمان) | ١٦ |
| ٩٦ | تميم بن أبي بن مقبل بن عوف | ١٧ |
| ١١٣ | جرول بن أوس (الحطيئة أبو مليكة) | ١٨ |
| ٣٠٣ | جون روبرت فيرث | ١٩ |
| ٩٨ | حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصاري الخزرجي (أبو الوليد) | ٢٠ |
| ٢٠٦ | الحسن بن الحسين بن عبد الله بن عبد الرحمن السكري (أبو سعيد) | ٢١ |
| ٣٢ | الحسن بن محمد بن الحسن العمري الصغاني (رضي الدين) | ٢٢ |

| الصفحة | العَلَم | م |
|--------|---|----|
| ٣٩ | الحسين بن أحمد بن خالويه (أبو عبد الله) | ٢٣ |
| ٢١١ | الحسين بن محمد الراغب الأصبهاني (أبو القاسم) | ٢٤ |
| ٢٠٩ | حمزة بن حبيب الزيات | ٢٥ |
| ١٨ | خليل بن أبيك بن عبد الله صلاح الدين الصفدي | ٢٦ |
| ٦ | الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي | ٢٧ |
| ٥٧ | رؤبة بن العجاج البصري التميمي (أبو محمد) | ٢٨ |
| ١٨٣ | زهير بن ربيعة بن رباح بن قرط | ٢٩ |
| ٣٠٥ | ستيفن أولمان | ٣٠ |
| ٩١ | سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله (ابن الدهان) | ٣١ |
| ١١١ | سعيد بن أوس الأنصاري (أبو زيد) | ٣٢ |
| ٦٤ | سعيد بن مسعدة الأخفش (أبو الحسن) | ٣٣ |
| ١٩١ | سليمان بن مهران (الأعمش) | ٣٤ |
| ١١٩ | شقيق بن سلمة الأسدي (أبو وائل) | ٣٥ |
| ٧٨ | صالح بن إسحاق الجرمي (أبو عمر) | ٣٦ |
| ٢٠٩ | عاصم بن أبي النجود (أبو بكر) | ٣٧ |
| ٢٠٠ | العباس بن مرداس السلمي | ٣٨ |
| ٧٣ | العباس بن مرداس بن أبي عامر | ٣٩ |
| ١٣٨ | عبد الرحمن بن الخطيب السهيلي (أبو القاسم) | ٤٠ |
| ١٩٢ | عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني | ٤١ |
| ٢٢ | عبد الله بن أحمد (ابن الخشاب البغدادي أبو محمد) | ٤٢ |
| ٢٨ | عبد الله بن الحسين بن عبد الله (أبو البقاء العكبري) | ٤٣ |
| ١٦٤ | عبد الله بن العباس بن المطلب بن هشام بن عبد مناف | ٤٤ |
| ٢٠٩ | عبد الله بن عامر اليحصبي المقرئ | ٤٥ |
| ٥٥ | عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل بن عبد الله بن محمد | ٤٦ |

| م | العَلَم | الصفحة |
|----|---|--------|
| ٤٧ | عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ناصر الدين أبو سعيد) | ١٦٦ |
| ٤٨ | عبد الله بن قيس، من جعدة بن كعب بن ربيعة | ٢١٧ |
| ٤٩ | عبد الله بن كثير (أبو سعيد) | ٢٠٩ |
| ٥٠ | عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب (صحابي) | ١٦٨ |
| ٥١ | عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (أبو محمد) | ٣٩ |
| ٥٢ | عبد الملك بن قريب أبو بكر (الأصمعي) | ٣٨ |
| ٥٣ | عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (أبو منصور) | ١٣ |
| ٥٤ | عبيد بن حصين بن الحارث بن نمير (الراعي) | ٩١ |
| ٥٥ | عثمان بن جني النحوي (أبو الفتح) | ٤٨ |
| ٥٦ | عثمان بن عمر الدؤني (ابن الحاجب) | ٥٨ |
| ٥٧ | علي بن إسماعيل بن سيده اللغوي (أبو الحسن) | ١٦ |
| ٥٨ | علي بن الحسن الهنائي (كراع النمل) | ٥٦ |
| ٥٩ | علي بن المبارك الأحمر | ١٤٧ |
| ٦٠ | علي بن المبارك اللّحيانِيّ (أبو الحسن) | ١٦٩ |
| ٦١ | علي بن حمزة البصري اللغوي (أبو النعيم) | ٣٩ |
| ٦٢ | علي بن حمزة الكسائي (أبو الحسن) | ٥١ |
| ٦٣ | علي بن عبد الله بن سنان الطوسي (أبو الحسن) | ٥١ |
| ٦٤ | علي بن عيسى (الرماني أبو الحسن) | ٤٦ |
| ٦٥ | علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الأشبيلي (ابن عصفور أبو الحسن) | ٤٦ |
| ٦٦ | علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد الهمداني السخاوي | ١١٦ |
| ٦٧ | علي بن محمد بن علي الحضرمي (ابن خروف أبو الحسن) | ١٩٤ |
| ٦٨ | علي بن يوسف بن إبراهيم، يعرف بالقاضي الأكرم (القفطي) | ١٥ |
| ٦٩ | عمرو بن عثمان بن قنبر (سَيِّوِيَه) | ٣٨ |

| م | العَلَم | الصفحة |
|----|--|--------|
| ٧٠ | عمير بن شُييم بن عمرو بن عباد بن بكر بن عامر (القطامي) | ١٥٥ |
| ٧١ | عنتر بن عمرو بن شداد بن عمرو | ١٧٦ |
| ٧٢ | غياث بن غوث (الأحطل) | ١٨٧ |
| ٧٣ | القاسم بن سلام (أبو عبيد) | ٦٢ |
| ٧٤ | القاسم بن علي الحريري (أبو محمد) | ٢٢ |
| ٧٥ | الكميت بن زيد الأسدي | ١٠٨ |
| ٧٦ | لبيد بن ربيعة بن مالك العامري | ٤٣ |
| ٧٧ | المبارك بن محمد بن محمد الشيباني (ابن الأثير أبو السعادات) | ٥٢ |
| ٧٨ | محمد بن أبي بكر عمر المدني الأصفهاني (أبو موسى) | ١٨٨ |
| ٧٩ | محمد بن أحمد الأزهرى (أبو منصور) | ٦ |
| ٨٠ | محمد بن أحمد بن كيسان النحوي (أبو الحسن) | ٧٨ |
| ٨١ | محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم اللخمي | ١٩٤ |
| ٨٢ | محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (رضي الدين) | ٤٦ |
| ٨٣ | محمد بن الحسن بن دريد (أبو بكر) | ٦ |
| ٨٤ | محمد بن الحسن بن عبد الله الزبيدي (أبو بكر) | ١٧١ |
| ٨٥ | محمد بن السري (ابن السراج أبو بكر) | ٩٦ |
| ٨٦ | محمد بن جعفر التميمي النحوي (القزاز القيراواني أبو عبد الله) | ٣٩ |
| ٨٧ | محمد بن زياد (ابن الأعرابي أبو عبد الله) | ٣٩ |
| ٨٨ | محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (أبو عبد الله جمال الدين) | ١٠٤ |
| ٨٩ | محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي (أبو عبد الله) | ١٢٧ |
| ٩٠ | محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الشمالي (المبرد أبو العباس) | ٧٨ |
| ٩١ | محمد بن يعقوب الشيرازي (أبو الطاهر مجد الدين) | ٣٢ |
| ٩٢ | محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفزي الأندلسي | ٤٤ |

| الصفحة | العَلَم | م |
|--------|--|-----|
| ٤٣ | محمود بن عمر الزمخشري (أبو القاسم) | ٩٣ |
| ١٣٤ | معاذ الهراء (أبو مسلم) | ٩٤ |
| ٣٨ | معمر بن المثنى (أبو عبيدة) | ٩٥ |
| ١٥٨ | معن بن أوس بن نصر بن زياد المزني | ٩٦ |
| ٢٧ | موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي اللغوي (أبو منصور) | ٩٧ |
| ٧٤ | نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم (أبو رويم) | ٩٨ |
| ٢٠٠ | النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد بن كلثوم | ٩٩ |
| ١٩٢ | هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي (ابن الشجري أبو السعادات) | ١٠٠ |
| ١٥٢ | همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال (الفرزدق) | ١٠١ |
| ١٣ | ياقوت بن عبد الله (أبو عبد الله) | ١٠٢ |
| ٢٠٩ | يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي المقرئ (اليزيدي) | ١٠٣ |
| ٥٤ | يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (أبو زكريا) | ١٠٤ |
| ٥١ | يحيى بن شرف النووي (محي الدين أبو زكريا) | ١٠٥ |
| ١٦ | يحيى بن علي الشيباني الخطيب التبريزي (أبو زكريا) | ١٠٦ |
| ٢٠٩ | يزيد بن القعقاع القارئ (أبو جعفر المدني) | ١٠٧ |
| ٢٠٩ | يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي البصري (أبو محمد) | ١٠٨ |
| ٣٩ | يعقوب بن السكيت (أبو يوسف) | ١٠٩ |
| ٦٣ | يعيش بن علي بن يعيش بن محمد (أبو البقاء موفق الدين) | ١١٠ |
| ٨٥ | يونس بن حبيب البصري | ١١١ |

فهرس أقوال العرب وأمثالهم والأمثلة النحوية

| م | القول أو المثل | الصفحة |
|----|--|--------------|
| ١ | أَبْطَحُ وَأَبَاطِحُ | ٢٨٥ |
| ٢ | أَنْنَاءُ | ٣١٧، ٢٧٢ |
| ٣ | أَجْرَعُ وَأَجَارِعُ | ٢٨٥ |
| ٤ | أَخْفَيْتَهُ فَاخْتَفَى | ١٨١، ١٨١ |
| ٥ | أَرَابِنِي أَمْرِهِ | ٢٠٦ |
| ٦ | أَرَابِنِي فَلَانٍ | ٢٠٤، ٢٠٢ |
| ٧ | أَسْطَاعٌ يُسْطِيعُ اسْطِيعَاءً | ١٠٠ |
| ٨ | أَفَفْتُ عَلَيْهِ عَنَبْرَةَ الشِّتَاءِ | ١٧٧ |
| ٩ | أَقَاحِيَّ | ٣٤١، ٢٨٤، ٧٠ |
| ١٠ | أَلِقَ الرَّجُلُ فَهُوَ مَأْلُوقٌ | ١١٨، ١١٥ |
| ١١ | امْرَأَةٌ أَلْقَى | ١١٥ |
| ١٢ | إِنِ الْبَعَاثُ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرِ | ٢٠٠ |
| ١٣ | إِنَّ فُصُوصَهُ لِظْمَاءٌ | ٢٣٤ |
| ١٤ | أَنْتَ عِنْدِي كَسَالِمٍ | ٢٣٦ |
| ١٥ | انْتَصِحْنِي إِنِّي لَكَ نَاصِحٌ | ١٩٧، ١٩٦ |
| ١٦ | أَنْدَالُ بَطْنُهُ | ٣٣١ |
| ١٧ | أَنْدَحَّ بَطْنُهُ | ١٥١ |
| ١٨ | أَنْعَمُ لِي فَلَانٍ | ١٧٠ |
| ١٩ | إِنَّهُ لَأَمُورٌ بِالْمَعْرُوفِ نَهْوٌ عَنِ الْمُنْكَرِ | ٢٣٨، ٨٨ |
| ٢٠ | أَهْرَاقٌ يُهْرِيْقُ إِهْرِيَاقًا | ١٠٠ |
| ٢١ | أُورِدَ إِبْلَهُ الْعِرَاكُ | ٢١٤ |
| ٢٢ | أَيْسَارُ الْجَزُورِ | ٩٣ |

| م | القول أو المثل | الصفحة |
|----|--|-----------------------|
| ٢٣ | تَظَنَيْتِ | ١٧٧ |
| ٢٤ | تَمَعَّدَ الرَّجُلُ | ٣١٤ ، ١٥٨ |
| ٢٥ | تَنَبَّأَ مُسَيَّلِمَةَ | ٧٦ ، ٧٤ |
| ٢٦ | جَاءَ أَيْ فَجِئْتُهُ | ٦٢ |
| ٢٧ | جَاءَتِ الْإِبِلُ تَلْقُ | ١١٧ |
| ٢٨ | جَأَجَأَتُ الْإِبِلُ | ١٣٤ |
| ٢٩ | الْجَبَابَةُ مَا حَوْلَ السُّرَّةِ مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ | ٢٥٦ |
| ٣٠ | حَمَارٌ قَبَانٌ | ٣٣٤ |
| ٣١ | الْحَمْدُ لِلَّهِ | ٢١٤ |
| ٣٢ | الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَاءَ بِكَ | ٢٥١ |
| ٣٣ | حَوَارِي الرَّجُلِ | ١٥٣ |
| ٣٤ | دَدٌ | ١٤٧ |
| ٣٥ | دَدَا | ١٤٧ |
| ٣٦ | دَدَنٌ | ١٤٧ |
| ٣٧ | دُهِدْرَيْنِ سَعْدُ الْقَيْنِ | ٢٧٣ |
| ٣٨ | دُوَيْدٌ | ٢٣٩ |
| ٣٩ | ذَهَبَ أَمْسٌ بِمَا فِيهِ | ٢٧٣ |
| ٤٠ | ذَهَبَ أَمْسٌ بِمَا فِيهِ | ٢٧٣ |
| ٤١ | رَجُلٌ مُسَكَّةٌ | ١٩٠ |
| ٤٢ | رَيْقُ الشَّبَابِ | ٢٩٤ ، ١٥١ ، ١٥٠ ، ١٤٩ |
| ٤٣ | رَيْقُ الْمَطْرِ | ١٥١ ، ١٥٠ ، ١٤٩ |
| ٤٤ | سَاقٌ ظَمِيَاءٌ | ٢٣٤ |
| ٤٥ | سَأَلْتُكَ حَاجَةً فَلَا لَيْتَ فِيهَا | ١٧٠ |
| ٤٦ | سَحَرَ يَسْحَرُ سِحْرًا | ٢٣٨ |

| م | القول أو المثل | الصفحة |
|----|--|---------------------------|
| ٤٧ | ظُرِّيَّان | ٣٤٢ ، ٣٤١ ، ٢٨٤ ، ٧١ ، ٧٠ |
| ٤٨ | عَيْشٌ أَبْلَه | ٢٦٣ ، ١٢٦ ، ١٢٥ |
| ٤٩ | فُتُو | ٢٣٨ ، ٨٩ ، ٨٨ |
| ٥٠ | كَانَتْ نُبَيْئَةٌ مُسَيَّلِمَةٌ نُبَيْئَةٌ سَوْءٌ | ٧٣ |
| ٥١ | لَقَدْ سَأَلْتَ مَزِيْرًا | ١٨٧ |
| ٥٢ | مَازَالَ عَلِيٌّ اسْتِ الدَّهْرِ مَجْنُونًا | ٣١٩ ، ١١٢ ، ١١١ |
| ٥٣ | مَالِي عَنْهُ مَنَّوْحَةٌ | ١٤٥ |
| ٥٤ | مَانَ الْقَوْمِ يَمُونُهُمْ | ١٧٩ |
| ٥٥ | مَأْنَتْ الْقَوْمِ أَمْوُنُهُمْ مَأْنَا | ١٧٩ |
| ٥٦ | مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ | ٢١٤ |
| ٥٧ | مَعَدَّ فِي الْأَرْضِ | ١٥٨ |
| ٥٨ | هَارَ الْجُرْفُ يَهِيْرُ | ٦٠ |
| ٥٩ | هَجَرَ الشَّيْءَ ، وَأَهْجَرَهُ | ٢٠٥ |
| ٦٠ | هُوَ أَبْصَرَ لَيْلًا مِنَ الْوَطْوَاطِ | ٣٠٧ ، ٢٧٣ ، ٢٤٢ |
| ٦١ | وَلَقَّ الرَّجُلُ يَلِقُ | ٢٨٩ ، ١١٦ ، ١١٥ |

فهرس الأبيات الشعرية

| م | أول البيت | آخر البيت | البحر | القائل | الصفحة |
|----|------------------------|------------|---------|--------------------------------|-------------------------|
| ١ | إِشْرَافَ | صُرَّائِهِ | الرجز | أبو نجم العجلي | ١٥٤ |
| ٢ | مُسْتَهْلِكُ الْوَرْدِ | رُغْبًا | البيسط | الْحُطَيْئَةُ | ١١٣ |
| ٣ | قد رابني | اضطرابها | الرجز | عنبر بن عمرو بن تميم | ٢٠٢ |
| ٤ | ولي ببلاد | ثوابها | الطويل | الفرزدق | ٢٧٦ |
| ٥ | كَأَنَّ مَصَامَاتِ | مَلْعَبُ | الطويل | أبو الأسود الدؤلي | ٢٧٩ |
| ٦ | أخوك الذي | جائبة | الطويل | بشار بن برد | ٢٠٣، ٢٠٥ ٢٧٨، ٢٧٦ |
| ٧ | أيدري | الخطوب | الوافر | أبو الطيب المتنبي | ٢٧٨، ٢٠٢ |
| ٨ | ثَمَّتُ | السَّعَابِ | الوافر | أبو سلمة المحاري | ٢٧٦ |
| ٩ | هذا كتاب | في الأدب | المنسرح | أبو محمد إسماعيل النيسابوري | ١٨ |
| ١٠ | كَأَنِّي أَرَبُّهُ | بريب | الرجز | خالد بن زهير الهذلي | ٢٠٢، ٢٠٣ ٢٠٣، ٢٣٣ |
| ١١ | لَأُنْكِحَنَّ | ببه | الرجز | _____ | ٣٠٥، ٢٧٧ |
| ١٢ | حَتَّى إِذَا | الحوائج | الرجز | هميان بن قحافة | ٢٧٧ |
| ١٣ | كَأَنَّ ثِقَالَ | لبيح | الطويل | أبو ذؤيب الهذلي | ٣٣٣ |
| ١٤ | إِنَّ اكْتِحَالَ | الأبلح | الرجز | _____ | ١٦٨ |
| ١٥ | كُهْدَاهِدِ | جناحه | الكامل | الراعي النميري | ٩١ |
| ١٦ | ولما أن دعوت | الصباح | الوافر | _____ | ٢٣٥ |
| ١٧ | ياربَّ شَيْخِ | وحوح | الرجز | _____ | ٢١٧ |
| ١٨ | قفا إنَّها | تمعددا | الطويل | معن بن أوس | ١٥٨ |
| ١٩ | من الحفرات | تعيدها | الطويل | كثير عزة | ١٩٥ |
| ٢٠ | أصبح الثعلب | الأسد | الرملي | _____ | ٣١٧، ١٨١ |

| م | أول البيت | آخر البيت | البحر | القائل | الصفحة |
|----|----------------------|---------------|----------|-------------------------|-----------------|
| ٢١ | ترى الصَّراري | عَبْرَا | البيسط | الفرزدق | ١٥٣، ٣١٦،١٥٥ |
| ٢٢ | ترى الصراري | تيرا | البيسط | خَلْفَ بن جميل الطُّهوي | ١٥٣، ٣١٦،١٥٥ |
| ٢٣ | أشاربُ قَهْوَةٍ | بُخَارُ | الوافر | الفرزدق | ٣١٦،١٥٢ |
| ٢٤ | موشحة بالطرَّتينِ | قصارها | الطويل | أبو ذؤيب الهذلي | ٢١٢ |
| ٢٥ | تَكَادُ يَدِي | الْحُضْرُ | الطويل | أبو صخر الهذلي | ٢١ |
| ٢٦ | بَسَّ الصُّحَاةُ | والسَّكْرُ | البيسط | الأحطل | ١٨٧ |
| ٢٧ | بُعَاثُ الطَّيرِ | نَزُورُ | الوافر | العباس بن مرداس | ٢٠٠ |
| ٢٨ | وترى الصَّراري | للتَّحْرُ | الكامل | المُسَيَّبُ بن عَلسٍ | ٣١٦،١٥٣ |
| ٢٩ | إلى أَرَاطٍ | تَيْهُورِ | الرجز | العجاج | ٥٧ |
| ٣٠ | جَذَبَ | بالمُكْرورِ | الرجز | العجاج | ١٥٢ |
| ٣١ | فإن يكن | تَيْقورِي | الرجز | العجاج | ٥٧ |
| ٣٢ | دَعُوا التَّنَاجِيءَ | وتذْكِيرِ | البيسط | حسان بن ثابت | ٢٧٤،٩٨، ٣٣٩ |
| ٣٣ | وقد رَأَيْني | بِشْرُ | المتقارب | امرؤ القيس | ٢٠٤ |
| ٣٤ | في مُهَوَّانٍ | مَدْبُوشٍ | الرجز | رؤبة | ٢٣٦،١٧٤ |
| ٣٥ | لَمَّا سَمَعْتُ | هَقَطُ | الرجز | — | ٢٢٨ |
| ٣٦ | ولها بالمَطَرِونِ | جَمَعَا | المديد | أبو دهبل الجمحي | ١٢٢ |
| ٣٧ | لنا القَدَمُ | تَابِعُ | الطويل | حسان بن ثابت | ٣٠٨ |
| ٣٨ | إنما النحوُ | يُنْتَفِعُ | المديد | الكسائي | ٢٨١ |
| ٣٩ | إنني رأيتُ | طُرُوقًا | الكامل | ابن هرمة | ٢٧٧ |
| ٤٠ | ولَدٌ | عاشقُهُ | الطويل | للرَّاعي | ٢٩٥ |
| ٤١ | مُزَّةٌ قبل | يدوقُ | الخفيف | عدي بن زيد | ١٨٩ |
| ٤٢ | في كلِّ سَابِغَةٍ | المُتَرَفِّقِ | الكامل | كعب بن مالك الأنصاري | ٢٠٧، ٣٠٧،٢٠٨ |
| ٤٣ | تُرَاقِبُ عيناها | أولِقِ | الطويل | أبو زيد | ١١٦ |

| م | أول البيت | آخر البيت | البحر | القائل | الصفحة |
|----|------------------------|---------------|-----------------|----------------------|------------------|
| ٤٤ | خَدْبَاءُ | رَوْتَقِ | الكامل | كعب بن مالك الأنصاري | ٢٠٧، ٣٠٦، ٢٧٥ |
| ٤٥ | جَاءَتْ بِهِ | تَلِقُ | الرجز | قلاخ بن حزن المنقري | ١١٧ |
| ٤٦ | يَا خَاتِمَ | هُدَاكَا | الكامل | العباس بن مردّاس | ٧٣ |
| ٤٧ | تَجِيشُ | غَلَا | الطويل | النابغة الجعدي | ٢٤١، ٢٢٠، ٢٧٥ |
| ٤٨ | تفور علينا | غلا | الطويل | النابغة الجعدي | ٢٢٠، ٢٢١ |
| ٤٩ | فَمَرَّتْ | يَتَفَلِّغَا | الطويل | ابن مقبل | ٩٦ |
| ٥٠ | في سَرَجٍ | التَّمْثِيلَا | الكامل | المتني | ٢٧٨ |
| ٥١ | في وزن أشياء | أَفْعَالُ | البيسيط | — | ٦٥ |
| ٥٢ | له بِحَبُوبٍ | الأَرَاجِلُ | الطويل | كثير | ٢٧٩ |
| ٥٣ | تَظَلُّ مِنْهُ سِبَاعُ | الأَرَاجِلُ | البيسيط | كعب بن زهير | ٢٧٩ |
| ٥٤ | كَأَنَّ رَحْلِي | الأَرَاجِلُ | البيسيط | — | ٢٧٨ |
| ٥٥ | يَا صَخْرُ | الأَرَاجِلُ | البيسيط | كعب بن زهير | ٢٧٨ |
| ٥٦ | فأوردها العرّاكُ | الدَّخَالِ | الوافر | ليبد بن ربيعة | ٢١٤ |
| ٥٧ | أَهْمَ بَنِيهِ | الأَرَاجِلِ | الطويل | أبو ذؤيب | ٢٧٨ |
| ٥٨ | بَدَا وَلَهُ | المَحَلِ | الطويل | — | ٣٢٤ |
| ٥٩ | عَتَوْا إِذَا | الأَجَادِلِ | الطويل | — | ٢٠١ |
| ٦٠ | الناسُ حول | والمَسَائِلِ | مجزوء الكامل | الأعشى | ٢٧٦ |
| ٦١ | في ذي جُلُولِ | ارتسما | البيسيط | القطامي | ١٥٥ |
| ٦٢ | اجْمَعْ مَحَاشِكَ | وَتَمِيمَا | الكامل | النابغة الذبياني | ٣٠٨، ٢٣٦ |
| ٦٣ | وَحَبِّدَا حِينَ | هُضُمُ | البيسيط | زياد بن منقذ | ٣٠٩ |
| ٦٤ | هو الجَوَادُ | فَيَنْظِلُ | البيسيط | زهير بن أبي سلمى | ١٨٣ |
| ٦٥ | يُدِيرُونِي | سَالِمُ | الطويل | عبد الله بن عمر | ٢٣٦، ٣٠٦، ٢٧٧ |
| ٦٦ | حتى تَهَجَّرَ | المَظْلُومُ | الكامل | ليبد بن ربيعة | ٤٣ |

| م | أول البيت | آخر البيت | البحر | القائل | الصفحة |
|----|------------------------|----------------|--------|----------------------|----------|
| ٦٧ | تَسْعَى حَلَاتُنَا | والشُّبْرُمِ | الكامل | عنتره بن شداد | ١٧٦ |
| ٦٨ | أَرْقَيْتِ اللَّيْلَةَ | يَنَمُّ | الرجز | — | ٨٧ |
| ٦٩ | قَدْ كُنْتُ | الْقَلْحَمِّ | الرجز | رؤبة بن العجاج | ١٦٢ |
| ٧٠ | أَلْقَطَةَ هُدُودٍ | تَأْكُلُونَا | الوافر | الكميت بن زيد | ٣١٨ |
| ٧١ | وَمَا وَجَدْتُ | وَأَحْمَرِينَا | الوافر | الكميت بن زيد | ١٠٨ |
| ٧٢ | فِيَّائِي وَتَرْكِي | يَدِينَهَا | الطويل | عمرو بن الجعيد | ١٦٥ |
| ٧٣ | فَقَلْتُ: انْتَصِحْنِي | بَأَمِينِ | الطويل | جابر بن ثعلب الجرمي | ١٩٦ |
| ٧٤ | ومن قبله | المصافيا | الطويل | النابغة الجعدي | ٣٠٦، ٢١٧ |
| ٧٥ | وما كان | امتداحيكا | الهزج | معاذ الهراء | ١٣٤ |
| ٧٦ | وكم منزلٍ | مُنْهَوِي | الطويل | يزيد بن الحكم الثقفي | ١٨٥ |
| ٧٧ | أَطْرَبًا | فَيْسَرِيُّ | الرجز | العجاج | ١٦٠ |
| ٧٨ | تَقَطُّعُ بَيْنَا | الْجَرِيِّ | الوافر | الشَّمَّاحُ | ٢٧٦ |
| ٧٩ | كَانَ مَكَانَ | حَقْوِيَّةَ | الرجز | أبو جندب الهذلي | ٢٩ |

فهرس المسائل

- ٥٠ المسائل التي تعقب فيها ابن بري الجوهرى:
- ٥١ المسائل الصرفية المجردة:
- ٥١ أولاً: الميزان الصرفي:
- ٥١ المسألة الأولى: أصل الحرف من حيث السكون والحركة
- ٥٤ المسألة الثانية: استثقال تماثل الفاء والعين في الثلاثي بلا فصل
- ٥٧ ثانياً: القلب المكاني:
- ٥٧ المسألة الأولى: (تَيُّهُور)
- ٦١ المسألة الثانية: (يتبأون)
- ٦٤ المسألة الثالثة: (أشياء)
- ٧٠ ثالثاً: التصغير:
- ٧٠ المسألة الأولى: تصغير ما كان آخره ألفاً ونوناً زائدتين
- ٧٣ المسألة الثانية: تصغير المهموز
- ٧٧ المسألة الثالثة: ما لا يصغر
- ٨٢ رابعاً: النسب:
- ٨٢ المسألة الأولى: النسب إلى (نَصِيْبِيْن)
- ٨٤ المسألة الثانية: النسب إلى الثلاثي معتل اللام بالياء ومسبوق بصحيح ساكن
- ٨٦ المسألة الثالثة: حذف إحدى ياءي النسب والتعويض عنها
- ٨٨ خامساً: الإعلال:
- ٨٨ المسألة الأولى: حكم الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون
- ٩١ المسألة الثانية: قلب ياء التصغير ألفاً
- ٩٣ المسألة الثالثة: إعلال مضارع (أَفْتَعَلَ) مما فاؤه واو أو ياء

- ٩٥ **سادساً: الإبدال:**
- ٩٥ المسألة الأولى: إبدال الهمزة واوًا.
- ٩٦ المسألة الثانية: إبدال الواو تاءً.
- ٩٨ **سابعاً: مسائل متفرقة:**
- ٩٨ المسألة الأولى: مصادر غير الثلاثي (التَّفَاعُلُ).
- ١٠٠ المسألة الثانية: مصدر الفعل المزيد بحرف عوضاً من حركة العين.
- ١٠٣ المسألة الثالثة: جمع (فَعْلَةٌ) معتل اللام بالواو.
- ١٠٥ المسألة الرابعة: جمع الاسم المذكر بالألف والتاء.
- ١٠٨ المسألة الخامسة: حكم جمع (فَعْلَاءُ أَفْعَلُ) بالألف والتاء.
- ١١١ **المسائل التي نسبت فيها الكلمات إلى الجذر:**
- ١١١ المسألة الأولى: است.
- ١١٣ المسألة الثانية: أسد.
- ١١٥ المسألة الثالثة: أولق.
- ١١٩ المسألة الرابعة: برن.
- ١١٩ المسألة الخامسة: صفن.
- ١٢٠ المسألة السادسة: طين.
- ١٢٥ المسألة السابعة: بلهن.
- ١٢٥ المسألة الثامنة: رفهن.
- ١٢٩ المسألة التاسعة: تلب.
- ١٣١ المسألة العاشرة: توب.
- ١٣٤ المسألة الحادية عشرة: جأجأ.
- ١٣٦ المسألة الثانية عشرة: جنن، وحقق.
- ١٣٦ المسألة الثالثة عشرة: حدق.
- ١٤١ المسألة الرابعة عشرة: حوب.
- ١٤٢ المسألة الخامسة عشرة: دجج.

- المسألة السادسة عشرة: دحج ١٤٥
- المسألة السابعة عشرة: دد ١٤٧
- المسألة الثامنة عشرة: ريق ١٤٩
- المسألة التاسعة عشرة: صرر ١٥٢
- المسألة العشرون: صيص ١٥٧
- المسألة الحادية والعشرون: عدد ١٥٨
- المسألة الثانية والعشرون: قسر ١٦٠
- المسألة الثالثة والعشرون: قلع ١٦٢
- المسألة الرابعة والعشرون: ليه ١٦٤
- المسألة الخامسة والعشرون: مأن ١٦٨
- المسألة السادسة والعشرون: نيف ١٧١
- المسألة السابعة والعشرون: هوأ ١٧٤
- المسائل الدلالية: ١٧٦**
- الضرب الأول: دلالة الصيغ الصرفية: ١٧٦**
- المسألة الأولى: معنى (تَفِيئَة) ١٧٦
- المسألة الثانية: معنى (المَمْرُوتَة) ١٧٨
- المسألة الثالثة: معنى (اِخْتَفَيْت) ١٨١
- المسألة الرابعة: معنى (اَنْظَلَم) ١٨٣
- المسألة الخامسة: معنى (المُزَاء) ١٨٧
- المسألة السادسة: معنى (مُسَكَّة) ١٩٠
- المسألة السابعة: معنى (أحدوثة) ١٩٢
- المسألة الثامنة: معنى (انتصح) ١٩٦
- المسألة التاسعة: معنى (البَغَاث) ١٩٨
- المسألة العاشرة: معنى (أراب) ٢٠٢

- الضرب الثاني: دلالة التراكيب: ٢٠٧.....
- المسألة الأولى: معنى (الحدباء) ٢٠٧.....
- المسألة الثانية: معنى (الخمط) ٢٠٩.....
- المسألة الثالثة: معنى (العراك) ٢١٤.....
- الضرب الثالث: دلالة الكلمة المفردة: ٢١٧.....
- المسألة الأولى: معنى (وَحَوَّاح) ٢١٧.....
- المسألة الثانية: معنى (الآء) ٢١٩.....
- المسألة الثالثة: معنى (جاشت) ٢٢٠.....
- المسألة الرابعة: معنى (الرَّبَّاح) ٢٢٢.....
- المسألة الخامسة: معنى (الإردب) ٢٢٥.....

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة:

- ١- ابن الطراوة النحوي: للدكتور عياد الثبيتي. ط: ١. الطائف: مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ١٤٠٣هـ.
- ٢- ابن بري وجهوده في النحو واللغة والتصريف: للدكتور عيد مصطفى درويش. ط: ١. القاهرة: مكتبة الزهراء، ١٤٠٥هـ.
- ٣- ابن يسعون النحوي حياته وآراؤه مع دراسة كتابه المصباح في شرح أبيات الإيضاح: للدكتور عبد الله الحسيني هلال. ط: ١. القاهرة: ١٤١٠هـ.
- ٤- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: لابن القطاع الصقلي. تحقيق: د. أحمد عبد الدايم. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م.
- ٥- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: للدكتورة خديجة الحديثي. ط: ١. بغداد: منشورات مكتبة النهضة، ١٣٨٥هـ.
- ٦- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات: لأحمد البناء. تحقيق: د. شعبان محمد. ط: ١، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٧هـ.
- ٧- أدب الكاتب: لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي. تحقيق: محمد بهجة الأثري. بغداد: المكتبة العربية.
- ٨- آراء ابن بري التصريفية جمعاً ودراسة: للدكتور فراج الحمد. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٧هـ.
- ٩- آراء ابن بري النحوية جمعاً ودراسة: للدكتور فراج الحمد. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٩هـ.

- ١٠- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. رجب عثمان ود. رمضان عبد التواب، ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.
- ١١- إرشاد المرید إلى مقصود القصید في القراءات السبع: لعلي محمد الضباع. طنطا: دار الصحابة للتراث، ١٤٢٧هـ.
- ١٢- أساس البلاغة: لجار الله محمود الزمخشري. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٤١هـ.
- ١٣- أسد الغابة في معرفة الصحابة: لعز الدين بن الأثير الجزري. بلا بيانات نشر.
- ١٤- أسس علم اللغة: لمايو باي. ترجمة: أحمد مختار عمر. ط: ٨. القاهرة: عالم الكتب، ١٤١٩هـ.
- ١٥- الأسلوبية والأسلوب: للدكتور عبد السلام المسدي. ط: ٣. الدار العربية للكتاب.
- ١٦- إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين: لعبد الباقي اليماني. تحقيق: د. عبد المجيد دياب. ط: ١. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٦هـ.
- ١٧- الأشباه والنظائر في النحو: لجلال الدين السيوطي. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. ط: ٣. القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٣هـ.
- ١٨- الأشباه والنظائر من الأشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين: الخالديون أبو بكر محمد وأبو عثمان سعيد ابنا هاشم. تحقيق: د. السيد محمد يوسف. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- ١٩- الاشتقاق: لأبي بكر محمد بن دريد. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ١. بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ.

- ٢٠- الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلانيّ. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٨٥٣م.
- ٢١- الإصباح في شرح الاقتراح: للدكتور محمود فجال. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٩هـ.
- ٢٢- إصلاح المنطق: لابن السكّيت. تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. ط: ٣. مصر: دار المعارف.
- ٢٣- الأضداد: لأبي المنذر هشام الكلبي. تحقيق: أحمد زكي باشا. ط: ٣. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م.
- ٢٤- أصول التفكير النحوي: للدكتور علي أبو المكارم. ط: ١. القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٧م.
- ٢٥- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السراج. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط: ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.
- ٢٦- الأضداد في كلام العرب: لأبي الطيب عبد الواحد اللغوي. تحقيق: د. عزة حسن. ط: ٢. دمشق: دار طلاس للدراسات، ١٩٩٦م.
- ٢٧- الأضداد: لمحمد الأنباري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الكويت: مطبعة الحكومة، ١٩٦٠م.
- ٢٨- إعراب القراءات السبع وعللها: لأبي عبد الله الحسين بن خالويه. بلا بيانات نشر.
- ٢٩- إعراب القراءات الشواذ: لأبي البقاء العكبريّ. تحقيق: محمد السيد. عالم الكتب.

- ٣٠- إعراب القرآن وبيانه: لمحي الدين الدرؤش. ط:٧. دمشق: دار ابن كثير للطباعة، ١٤٢٠هـ.
- ٣١- إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس. تحقيق: زهير زاهد. ط:٢. عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.
- ٣٢- أعلام الفكر اللغوي التقليد الغربي في القرن العشرين: لجون إي جوزيف وآخرون. ترجمة: د. أحمد شاكر الكلابي. ط:١. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٦م.
- ٣٣- الأعلام: لخير الدين الزرّكلّي. ط:١٥. بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.
- ٣٤- الأفعال: لابن القوطية. تحقيق: علي فوده. ط:٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٣م.
- ٣٥- الأفعال: لأبي عثمان سعيد السَّرْقُسْطِيّ. تحقيق: د. حسين محمد شرف ود. محمد علام. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٥هـ.
- ٣٦- الاقتراح في علم أصول النحو: لجلال الدين السيوطي. تعليق: محمود ياقوت. طنطا: دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ.
- ٣٧- أمالي ابن الشجري: تحقيق: محمود الطناحي. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ٣٨- أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد: للشريف المرتضى العلوي. حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط:١. دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٣هـ.
- ٣٩- الأمالي: لأبي علي إسماعيل القالي: بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٤٠- إنباه الرواة على أنباه النحاة: لجمال الدين أبي الحسن القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط:١. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠٦هـ.

- ٤١- الانتصار لسببويه على المبرد: لأبي العباس أحمد بن ولاد. تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ.
- ٤٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات الأنباري. ط: ٤. مصر: مطبعة السعادة، ١٣٨٠هـ.
- ٤٣- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير: لناصر الدين البيضاوي. ط: ١. بيروت: دار صادر، ٢٠٠١م.
- ٤٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري. بيروت: منشورات المكتبة العصرية.
- ٤٥- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: لإسماعيل باشا. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ٤٦- الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك. ط: ٣. بيروت: دار النفائس، ١٣٩٩هـ.
- ٤٧- الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان: لأبي العباس بن رفعة الأنصاري. تحقيق: د. محمد الخاروف. دمشق: دار الفكر، ١٤٠٠هـ.
- ٤٨- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: للحافظ ابن كثير. شرح: أحمد محمد شاكر. تعليق: ناصر الدين الألباني. ط: ٢. الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٧هـ.
- ٤٩- البحث الدلالي عند الأصوليين: لمحمد يوسف حبص. ط: ١. مكتبة عالم الكتب، ١٤١١هـ.
- ٥٠- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر: للدكتور أحمد مختار عمر. ط: ٦. مصر: عالم الكتب، ١٩٨٨م.

- ٥١- بحر العوام فيما أصاب فيه العوام: لابن الحنبلي. تحقيق: د. شعبان صلاح. ط: ١. القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٦م.
- ٥٢- البحر المحيط في أصول الفقه: لبدر الدين محمد الزركشي. تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني. ط: ٢. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٣هـ.
- ٥٣- البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
- ٥٤- البداية والنهاية: لإسماعيل بن كثير. تحقيق: د. عبد الله التركي. ط: ١. هجر للطباعة، ١٤١٩هـ.
- ٥٥- البسيط في شرح جمل الزجاجي: لابن أبي الربيع عبيد الله القرشي. تحقيق: د. عياد الشبيبي. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
- ٥٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: ٢. دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- ٥٧- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. طه عبد الحميد. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.
- ٥٨- تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد مرتضى الزبيدي. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٣٥٨هـ.
- ٥٩- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قُطانها من العلماء من غير أهلها ووارديها: للخطيب البغدادي. تحقيق: د. بشار عواد. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ.
- ٦٠- التبصرة والتذكرة: لأبي محمد عبد الله الصيمري. تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى. ط: ١. دمشق: دار الفكر، ١٤٠٢هـ.

- ٦١- التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العُكْبَرِيّ. تحقيق: علي محمد البحاوي. بلا بيانات نشر.
- ٦٢- التبيان في تفسير غريب القرآن: لأبي جعفر الطوسي. تحقيق: أحمد العاملّي. دار إحياء التراث العربي.
- ٦٣- تحرير المقال فيما اتضح نسبته للمجتهد من الأقوال: للدكتور عياض السلمي. ط: ١. ١٤١٥هـ.
- ٦٤- التخمير: للقاسم الخُوَارِزْمِيّ. تحقيق: د. عبد الرحمن العُثَيْمِيْن. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م.
- ٦٥- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم: للدكتور عبد الرزاق فراج الصاعدي. ط: ١. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٢٢هـ.
- ٦٦- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. حسن هندراوي. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤١٩.
- ٦٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لجمال الدين بن مالك. مكة: المطبعة المنيرية، ١٣١٩هـ.
- ٦٨- تصحيح الفصح وشرحه: لابن دَرَسْتَوَيْه. تحقيق: د. محمد المختون. مصر: وزارة الأوقاف، ١٤١٩هـ.
- ٦٩- تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات: للدكتور صالح الفخري. القاهرة: عصمي للنشر والتوزيع، ١٩٩٦م.
- ٧٠- التصريف الملوكي: لأبي الفتح عثمان ابن جني. عنى بتصحيحه: محمد سعيد النعسان. ط: ١. مصر: مطبعة شركة التمدن الصناعية.

- ٧١- التعليقة على كتاب سَيَّوِيَه: لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. عوض القوزي. ط: ١. القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٤١٠هـ.
- ٧٢- تفسير القرآن العظيم: لعماد الدين بن كثير الدمشقي. تحقيق: مصطفى السيد وآخرون. ط: ١. القاهرة: مؤسسة قرطبة، ١٤٢١هـ.
- ٧٣- تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب: لجمال الدين الصابوني. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ.
- ٧٤- التكملة لوفيات النقلة: لزكي الدين عبد العظيم المنذري. تحقيق: بشار عواد معروف. ط: ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- ٧٥- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية: للحسن الصغاني. تحقيق: عبد العليم الطحاوي وآخرون. القاهرة: مطبعة دار الكتاب، ١٩٧٠م.
- ٧٦- التكملة: لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. كاظم المرجان. ط: ٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ.
- ٧٧- التمهيد في أصول الفقه: لأبي الخطاب الكلوزاني. تحقيق: مفيد أبو عمشه. ط: ١. جدة: دار المدني، ١٤٠٦هـ.
- ٧٨- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: لأبي محمد عبد الله بن بري. تحقيق: مصطفى حجازي وآخرون. ط: ١. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
- ٧٩- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: لأبي محمد عبد الله بن بري. تحقيق: عاطف المغاوري. ط: ١. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٠هـ.
- ٨٠- تهذيب اللغة: لأبي منصور الأزهري. تحقيق: عبد السلام هارون. الدر المصرية للتأليف والترجمة.

- ٨١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي. تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان. ط: ١. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ.
- ٨٢- التوقيف على مهمات التعاريف: لابن المناوي.
- ٨٣- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: لعبد الرحمن السعدي. تحقيق: عبد الرحمن اللويحق. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٣هـ.
- ٨٤- التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو الداني. بلا بيانات نشر.
- ٨٥- الثقات: لمحمد بن حبان. ط: ١. طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة الهندية، ١٣٩٣م.
- ٨٦- الجامع الصحيح المسند من حديث الرسول ﷺ وسننه وأيامه: لأبي عبد الله محمد البخاري. تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون. ط: ١. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٤٠٠هـ.
- ٨٧- الجامع في غريب الحديث: لأبي عبد الله عبد السلام علوش. ط: ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٢هـ.
- ٨٨- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: لأبي عبد الله محمد القرطبي. تحقيق: د. عبد الله التركي. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ.
- ٨٩- الجمل: للزجاجي. تحقيق: ابن أبي شنب. الجزائر: مطبعة جول كربونل، ١٩٢٦م.
- ٩٠- جمهرة الأمثال: لأبي هلال العسكري. تحقيق: د. أحمد عبد السلام. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.

- ٩١- **جمهرة اللغة:** لأبي بكر محمد بن دريد. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. ط: ١. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.
- ٩٢- **جمهرة أنساب العرب:** لأبي محمد علي بن حزم الأندلسي. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٥. القاهرة: دار المعارف.
- ٩٣- **جواب المسائل العشر:** لعبد الله بن بري. تحقيق: د. محمد الدالي. ط: ١. دمشق: دار البشائر، ١٤١٣هـ.
- ٩٤- **الجيم:** لأبي عمرو الشيباني. تحقيق: إبراهيم الأنباري وآخرون. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٤هـ.
- ٩٥- **حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد:** لابن هشام. تحقيق: نظيف حواجه. ط: ١. بيروت: دار صادر، ١٤١٠هـ.
- ٩٦- **حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** لعلي بن محمد الأشموني. تحقيق: طه عبد الرؤوف. المكتبة التوقيفية.
- ٩٧- **حاشية العطار على جمع الجوامع:** لحسن العطار. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٩٨- **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق الشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد:** لأبي علي الفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي وآخرون. ط: ١. دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٤هـ.
- ٩٩- **حروف المقصور والمدود:** لابن السكيت. تحقيق: د. محمد سعيد. ط: ١. مصر: مطبعة الأمانة، ١٤٠٥هـ.
- ١٠٠- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة:** لجلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: ١. مصر: دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٧هـ.

- ١٠١- الحماسة البصرية: لعل بن أبل الفرء. ءءقء: ء. عادل سللمان. ط: ١. القاهرة: مءءبة الءناءى، ١٤٢٠هـ.
- ١٠٢- ءواشى ابن برى وابن ظفر على ءرة الغواص فى أوهام الءواص: للءربرى: ءءقء: ء. أءمء طه. ط: ١. القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٤١١هـ.
- ١٠٣- ءياة الءوان الكبرى: لكمال الءن محمد الءمبرى. ءمشق: طلاس للءشر، ١٩٩٢.
- ١٠٤- ءزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبء القاءر البءءاءى. ءءقء: عبء السلام هارون. ط: ٤. القاهرة: مءءبة الءناءى، ١٤١٨هـ.
- ١٠٥- الءصائص: لابن ءنى. ءءقء: محمد على نءار. المءءبة العلمفة.
- ١٠٦- الءلاف الءصرفى وأءره الءلالى فى القرآن الكرىم: لفرىء بن عبء العزفر الءامل السلفم. ط: ١. ءار ابن الءوزى، ١٤٢٧هـ.
- ١٠٧- الءر المصون فى علوم الكءاب المءنون: للسمفن الءلبى. ءءقء: أءمء الءراط. ءمشق: ءار القلم.
- ١٠٨- ءرة الغواص وشرءها وءواشىها وءكملاءها: للقامس على الءربرى. ءءقء: عبء الءففظ القرنى. ط: ١. القاهرة: مءءبة الءراء الإسلامى، ١٤١٧هـ.
- ١٠٩- الءرر الكامنة فى أعلان المائة الءامنة: لابن ءر الءسقلانى. بلا بفاءاء نشر.
- ١١٠- ءروس فى علم الأصول: لمءمء باقر الصءر. ط: ٢. بفرء: ءار الكءاب اللبناى، ١٤٠٦هـ.
- ١١١- ءقائق الءصرفى: للقامس المؤءب. ءءقء: أءمء ناى وآءرون. مطبعة الءمع العلمى العراقى، ١٤٠٧هـ.

- ١١٢ - دلالة الألفاظ: للدكتور إبراهيم أنيس. ط: ٤. مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤م.
- ١١٣ - الدلالة اللغوية عند العرب: للدكتور عبد الكريم مجاهد. عمان: دار الضياء.
- ١١٤ - دور الكلمة في اللغة: لستيفن أولمان. ترجمة: الدكتور كمال محمد بشر. مكتبة الشباب.
- ١١٥ - ديوان ابن مقبل: تحقيق: الدكتور عزة حسن. بيروت: دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ.
- ١١٦ - ديوان أبي النجم العجلي: تحقيق: د. محمد أديب. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤٢٧هـ.
- ١١٧ - ديوان أبي دهب الجمحي رواية أبي عمرو الشيباني: تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن. ط: ١. ١٣٩٢هـ.
- ١١٨ - ديوان الأحوص الأنصاري: تحقيق: عادل سليمان جمال. ط: ٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ.
- ١١٩ - ديوان الأخطل: لشرحه مهدي محمد ناصر الدين. ط: ٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ.
- ١٢٠ - ديوان الأدب: لأبي إبراهيم إسحاق الفارابي. تحقيق: الدكتور أحمد مختار عمر. القاهرة: مجمع اللغة العربية.
- ١٢١ - ديوان الأسود الدؤلي: لأبي سعيد الحسن السكري. تحقيق: محمد حسن آل ياسين. ط: ٢. بيروت: دار الهلال، ١٤١٨هـ.
- ١٢٢ - ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت: تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٧هـ.

- ١٢٣- ديوان الراعي النميري: تحقيق: راينهت فايرت. بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ١٤٠١هـ.
- ١٢٤- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني: تحقيق: صلاح الدين الهادي. مصر: دار المعارف.
- ١٢٥- ديوان العباس بن مرداس السلمي: تحقيق: د. يحيى الجبوري. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ.
- ١٢٦- ديوان العجاج: تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي. دمشق: مكتبة أطلس.
- ١٢٧- ديوان القطامي: تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. ط: ١. بيروت: دار الثقافة، ١٩٩٠م.
- ١٢٨- ديوان الكميث الأسدي: تحقيق: الدكتور محمد نبيل. ط: ١. بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠م.
- ١٢٩- ديوان النابغة الجعدي: تحقيق: واضح الصمد. ط: ١. بيروت: دار صادر، ١٩٩٨م.
- ١٣٠- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: ٢. القاهرة: عالم المعارف.
- ١٣١- ديوان الهذليين: ط: ٢. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٥هـ.
- ١٣٢- ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري: تحقيق: الدكتور أنور عليان والدكتور محمد الشوابكة. ط: ١. مركز زايد للتراث، ١٤٢١هـ.
- ١٣٣- ديوان بشار بن برد: تحقيق: محمد الطاهر عاشور. الجزائر: وزارة الثقافة، ٢٠٠٧م.

- ١٣٤ - ديوان حسان بن ثابت: تحقيق: وليد عرفات. بيروت: دار صادر، ٢٠٠٦م.
- ١٣٥ - ديوان شعر المتلمس الضبعي برواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي: تحقيق: حسن الصيرفي. معهد المخطوطات العربية.
- ١٣٦ - ديوان عدي بن زيد العبادي: جمع وتحقيق: محمد جبار المعيد. بغداد: شركة دار الجمهورية، ١٣٨٥هـ.
- ١٣٧ - ديوان كثير عزة: جمعه الدكتور إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، ١٣٩١هـ.
- ١٣٨ - ديوان كعب بن زهير: لأبي سعيد السكري. شرح: د. مفيد قميحة. ط: ١. الرياض: دار الشوآف، ١٤١٠هـ.
- ١٣٩ - ديوان كعب بن مالك الأنصاري: تحقيق: شامي العاني. ط: ١. بغداد: منشورات مكتبة النهضة، ١٩٦٦م.
- ١٤٠ - ديوان معن ابن أوس: للدكتور نودي القيسي وحاتم الضامن. بغداد: مطبعة دار الجاحظ.
- ١٤١ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لشهاب الدين الآلوسي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ١٤٢ - الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: لعبد الرحمن السهيلي. تحقيق: عبد الرحمن الوكيل. ط: ١. القاهرة: دار الكتب الإسلامية، ١٣٨٧هـ.
- ١٤٣ - الزاهر في معاني كلمات الناس: لأبي بكر الأنباري. تحقيق: د. حاتم الضامن. ط: ٢. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧م.
- ١٤٤ - السبعة في القراءات: لابن مجاهد. تحقيق: د. شوقي ضيف. مصر: دار المعارف.

- ١٤٥- سر الفصاحة: لأبي محمد عبد الله بن سنان الخفاجي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.
- ١٤٦- سر صناعة الإعراب: لابن جني. تحقيق: حسن هندراوي. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ.
- ١٤٧- سفر السعادة وسفير الإفادة: لأبي الحسن السخاوي. تحقيق: د. محمد أحمد الدالي. ط: ٢. بيروت: دار صادر، ١٤١٥هـ.
- ١٤٨- سمط اللآلي المحتوي على اللآلي في شرح أمالي القاضي: لأبي عبيد البكري. تحقيق: عبد العزيز الميميني. مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٣٥٤هـ.
- ١٤٩- السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد البيهقي. تحقيق: محمد عطا. ط: ٣. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.
- ١٥٠- السنن: لأبي عبد الله محمد الشافعي. تحقيق: خليل إبراهيم. ط: ١. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤٠٩هـ.
- ١٥١- سير أعلام النبلاء: لشمس الدين محمد الذهبي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ.
- ١٥٢- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: تحقيق: عبد المنعم فائز. ط: ١. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٣.
- ١٥٣- سيرة النبي صلى الله عليه وسلم: لأبي محمد بن هشام. تحقيق: مجدي السيد. ط: ١. طنطنا: دار الصحابة للتراث، ١٤١٦هـ.
- ١٥٤- الشافية في علم التصريف: لابن الحاجب. تحقيق: حسن أحمد العثمان. ط: ١. مكة المكرمة: المكتبة الملكية، ١٤١٥هـ.

- ١٥٥- شذا العرف في فن الصرف: لأحمد الحملاوي. دار الكيان.
- ١٥٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن عماد شهاب الدين الحنبلي الدمشقي. تحقيق: محمود الأرناؤوط. ط: ١. دمشق: دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ.
- ١٥٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لبهاء الدين بن عقيل العقيلي. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط: ٢. بيروت: المكتبة العصرية.
- ١٥٨- شرح أبيات إصلاح المنطق: لأبي محمد يوسف السيرافي. تحقيق: ياسين السواس. ط: ١. دمشق: الدار المتحدة، ١٤١٢هـ.
- ١٥٩- شرح أبيات سيبويه: لأبي جعفر النحاس. تحقيق: أحمد خطاب. ط: ١. حلب: مطابع المكتبة العربية، ١٣٩٤هـ.
- ١٦٠- شرح أبيات سيبويه: لأبي محمد يوسف السيرافي. تحقيق: د. محمد علي سلطاني. ط: ١. دمشق: دار العصماء، ١٤٢٩هـ.
- ١٦١- شرح أبيات مغني اللبيب: لعبد القادر البغدادي. تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد دقاق. ط: ٢. دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٧هـ.
- ١٦٢- شرح أدب الكاتب: لموهوب الجواليقي. تحقيق: د. طيبة بودي. ط: ١. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٤١٥هـ.
- ١٦٣- شرح التسهيل: لابن مالك. تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي. ط: ١. هجر للطباعة، ١٤١٠هـ.
- ١٦٤- شرح التصريح على التوضيح: لخالد الأزهرري. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.

- ١٦٥- شرح التصريف: لعمر الثمانيني. تحقيق: د. إبراهيم البعيمي. ط: ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ.
- ١٦٦- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: تحقيق: د. يحيى بشير مصري. ط: ١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ.
- ١٦٧- شرح الفصيح: لابن هشام اللخمي. تحقيق: د. مهدي عبيد. ط: ١. ١٤٠٩هـ.
- ١٦٨- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات: لأبي بكر الأنباري. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٥. القاهرة: دار المعارف، ١١١٩م.
- ١٦٩- شرح الكافية الشافية: لجمال الدين ابن مالك. تحقيق: د. عبد المنعم هريدي. دار المأمون للتراث.
- ١٧٠- شرح المفصل: لابن علي بن يعيش. مصر: إدارة الطباعة المنيرية.
- ١٧١- شرح الملوكي في التصريف: لابن يعيش. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط: ١. حلب: المكتبة العربية، ١٣٩٣هـ.
- ١٧٢- شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور الأشبيلي. تحقيق: صاحب أبو جناح. بلا بيانات نشر.
- ١٧٣- شرح ديوان الحماسة: لأبي زكريا يحيى التبريزي. بيروت: عالم الكتب.
- ١٧٤- شرح ديوان الحماسة: لأبي علي أحمد المرزوقي. نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون. ط: ٢. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٨٧هـ.
- ١٧٥- شرح ديوان الفرزدق: تحقيق: عبد الله الصاوي. ط: ١. مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٤هـ.
- ١٧٦- شرح ديوان المتنبي: لعبد الرحمن البرقوقي. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي.

- ١٧٧- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: لأبي العباس ثعلب. ط: ٢. مصر: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م.
- ١٧٨- شرح ديوان عنتره: للخطيب التبريزي. تحقيق: مجيد طراد. ط: ١. دار الكتاب العربي، ١٤١٢هـ.
- ١٧٩- شرح ديوان ليبد بن ربيعة العامري: تحقيق: د. إحسان عباس. الكويت: وزارة الإرشاد والأبناء، ١٩٦٢م.
- ١٨٠- شرح شافية ابن الحاجب: لرضي الدين الأسترآبادي. تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٨١- شرح شواهد الإيضاح: لعبد الله بن بري. تحقيق: د. عيد مصطفى درويش. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ.
- ١٨٢- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي. تحقيق: أحمد حسن مهدي وزميله. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.
- ١٨٣- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي. تحقيق: د. محمد عبد الله جبر وآخرون. ط: ٣. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٤م.
- ١٨٤- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرير: لأبي أحمد الحسن العسكري. تحقيق: عبد العزيز أحمد. ط: ١. مصر: مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٨٣هـ.
- ١٨٥- شرح مقامات الحريري: لأبي العباس أحمد الشريشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٣هـ.
- ١٨٦- الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب: لأبي علي الفارسي. تحقيق: محمد الطناحي. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ.

- ١٨٧- شعر نصيب بن رباح: جمعه د. داود سلوم. بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٧م.
- ١٨٨- الشعر والشعراء: لابن قتيبة. تحقيق: أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار المعارف.
- ١٨٩- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط: ٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ.
- ١٩٠- صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ.
- ١٩١- صفة الصفوة: لجمال الدين ابن الجزري. تحقيق: محمود فاحوري. ط: ٣. بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٥هـ.
- ١٩٢- صفوة التفاسير: لمحمد الصابوني. ط: ٤. بيروت: دار القرآن الكريم، ١٤٠٢هـ.
- ١٩٣- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لشمس الدين محمد السخاوي. بيروت: دار مكتبة الحياة.
- ١٩٤- طبقات الشافعية الكبرى: لأبي نصر السُّبكي. تحقيق: عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي. دار إحياء الكتب العربية.
- ١٩٥- طبقات الشافعية: لأبي بكر أحمد ابن قاضي شهبة. تحقيق: د. عبد العليم خان. ط: ١. طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة الهندية، ١٣٩٩هـ.
- ١٩٦- طبقات النحويين اللغويين: لأبي بكر الزُّبيدي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: ٢، مصر: دار المعارف.
- ١٩٧- طبقات فحول الشعراء: لابن سلام الجمحي. تحقيق: محمود شاكر. بلا بيانات نشر.

- ١٩٨ - العباب الزاخر واللباب الفاخر: للحسن الصغاني، تحقيق: فير محمد حسن. ط: ١. العراق: مطبعة الجامع العلمي العراقي، ١٣٩٨هـ.
- ١٩٩ - العبر في خبر من غير: للحافظ الذهبي، تحقيق: محمد السعيد. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.
- ٢٠٠ - عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان: لبدر الدين محمود العيني. تحقيق: محمود رزق محمود. ط: ٢. القاهرة: مطبعة دار الكتب القومية، ١٤٣١هـ.
- ٢٠١ - علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: للدكتور هادي نمر. ط: ١. الأردن: دار الأمل، ١٤٢٧هـ.
- ٢٠٢ - علم الدلالة: للدكتور أحمد مختار عمر. ط: ٥. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٨م.
- ٢٠٣ - علم اللغة: للدكتور علي عبد الواحد وافي. مصر: نهضة مصر للطباعة.
- ٢٠٤ - العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.
- ٢٠٥ - غريب الحديث: لابن الجوزي. تحقيق: د. عبد المعطي أمين. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.
- ٢٠٦ - غريب الحديث: لأبي سليمان حمد الخطابي. تحقيق: عبد الكريم العزباوي. ط: ٢. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٠٧ - غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: محمد حسين شرف. القاهرة: الهيئة العامة للشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٤م.
- ٢٠٨ - الغريب المصنف: لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: د. محمد مختار. ط: ٢. تونس: الجمع التونسي للعلوم ودار سحنون للنشر، ١٤١٦هـ.

- ٢٠٩- غوامض الصحاح: لصلاح الدين خليل الصفدي. تحقيق: عبد الإله نبهان. ط: ١. لبنان: مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
- ٢١٠- الفائق في غريب الحديث: لجار الله محمود الزمخشري. تحقيق: علي محمد البجادي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.
- ٢١١- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير: لجمال الدين محمد المعروف بيحرق. تحقيق: د. مصطفى النحاس. الكويت: كلية الآداب بجامعة الكويت، ١٤١٣هـ.
- ٢١٢- فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب: لأبي سعيد السيرافي. تحقيق: د. محمد البكاء. ط: ١. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٠م.
- ٢١٣- في النحو العربي نقد وتوجيه: للدكتور مهدي المخزومي. ط: ٢. بيروت: دار الرائد العربي، ١٤٠٦هـ.
- ٢١٤- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: لأبي عبد الله الطيب الفاسي. تحقيق: د. محمد يوسف فجال. ط: ٢. دبي: دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ١٤٢٣هـ.
- ٢١٥- القاموس المحيط: لمجد الدين محمد الفيروز آبادي. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٢١٦- القاموس المحيط: لمجد الدين محمد الفيروز آبادي. تحقيق: أنس الشامي وزكريا جابر. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ.
- ٢١٧- قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل: لمحمد الأمين المحيي. تحقيق: د. عثمان الصبني. ط: ١. الرياض: مكتبة التوبة، ١٤١٥هـ.
- ٢١٨- قطب السرور في أوصاف الأنبذة والخمور: للرفيق القيرواني. بلا بيانات نشر.

- ٢١٩- الكامل في اللغة: لأبي العباس محمد المبرد. تحقيق: د. محمد الدالي. مؤسسة الرسالة.
- ٢٢٠- كبوات اليراع: لأبي تراب الظاهري. ط: ١. جدة: دار البلاد، ١٤٠٢هـ.
- ٢٢١- الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان المعروف بسبيويه. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٤. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٥هـ.
- ٢٢٢- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لجار الله الزمخشري. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعي محمد معوض. ط: ١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ.
- ٢٢٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة. اعتنى بتصحيحه: محمد شرف الدين. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ٢٢٤- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: لأبي البقاء الكفوي. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ.
- ٢٢٥- لسان العرب: لابن منظور. ط: ٦. بيروت: دار صادر، ٢٠٠٨م.
- ٢٢٦- اللغة العربية في إطارها الاجتماعي: لمصطفى لطفي. دار الإنماء العربي.
- ٢٢٧- مع الأدلة في أصول النحو: لأبي البركات الأنباري. تحقيق: سعيد الأفغاني. سوريا: مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ.
- ٢٢٨- ليس في كلام العرب: للحسين بن خالويه. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط: ٢. مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ.
- ٢٢٩- ما جاء على فَعَلْتِ وَأَفَعَلْتِ بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم: لأبي منصور الجواليقي. تحقيق: ماجد الذهبي. دمشق: دار الفكر، ١٤٠٢هـ.

- ٢٣٠- ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحاق الزجاج. تحقيق: هدى محمود قراعة. القاهرة، ١٣٩١م.
- ٢٣١- المبسوط في القراءات العشر: لأبي بكر أحمد الأصبهاني. تحقيق: سبيع حمزة. دمشق: مجمع اللغة العربية.
- ٢٣٢- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة: لابن جني. تحقيق: د. حسن هندراوي. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ.
- ٢٣٣- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: لضياء الدين بن الأثير. تحقيق: د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبائنه. مصر: دار نهضة.
- ٢٣٤- مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر التميمي. تحقيق: محمد فؤاد. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ٢٣٥- مجالس العلماء: لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: عبد السلام هارون. الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م.
- ٢٣٦- مجالس ثعلب: لأبي العباس يحيى ثعلب. تحقيق: عبد السلام هارون، ط: ٢. مصر: دار المعارف.
- ٢٣٧- المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها: لأبي الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل. تحقيق: د. محمد العمري. ط: ١. مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٨هـ.
- ٢٣٨- مجمع الأمثال: لأبي الفضل الميداني. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ.
- ٢٣٩- مجمل اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس. تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. ط: ٢. مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

- ٢٤٠- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق: وليم بن الورد. الكويت: دار ابن قتيبة.
- ٢٤١- المجموع المغيث في غربي القرآن والحديث: لأبي موسى محمد المدني الأصفهاني. تحقيق: عبد الكريم العزباوي. ط: ١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٣هـ.
- ٢٤٢- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط: متن الشافية وشرحها: للجابري وحاشية الجابري لابن جماعة. عالم الكتب.
- ٢٤٣- المحاجة في المسائل النحوية: لجار الله الزمخشري. تحقيق: د. بهيجة الحسيني. بغداد: مطبعة أسد، ١٩٧٣م.
- ٢٤٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لابن جني. تحقيق: علي نجدي ناصف وآخرون. القاهرة: ١٤١٥هـ. بلا بيانات نشر.
- ٢٤٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد بن عطية الأندلسي. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.
- ٢٤٦- المحكم والمحيط الأعظم: لابن سيده. تحقيق: عبد الستار فراج. ط: ١. ١٣٧٧هـ.
- ٢٤٧- مختار الصحاح: لأبي بكر الرازي. لبنان: مكتبة لبنان، ١٩٦٨م.
- ٢٤٨- مختصر في شواذ القرآن من الكتاب البديع: لابن خالويه. القاهرة: مكتبة المتنبى.
- ٢٤٩- المخصص: لابن سيده. ط: ١. مصر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣١٦هـ.
- ٢٥٠- المدارس النحوية: للدكتور شوقي ضيف. ط: ٧. مصر: دار المعارف، ١١١٩م.
- ٢٥١- المدارس النحوية: للدكتورة خديجة الحديثي. ط: ٣. بغداد: مكتبة اللغة العربية، ١٤٢٢هـ.

- ٢٥٢- المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان: لأبي عبد الله محمد اللخمي. تحقيق: مأمون الجنان. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.
- ٢٥٣- مراحل تطور الدرس النحوي: للدكتور عبد الله الخثران. مصر: دار المعرفة الجامعية، ١٤١٣هـ.
- ٢٥٤- المزهري في علوم اللغة وأنواعها: لجلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون. ط: ٣. القاهرة: مكتبة دار التراث.
- ٢٥٥- المسائل البصريات: لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. محمد الشاطر. ط: ١. مصر: مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ.
- ٢٥٦- المسائل الحلييات: لأبي علي الفارسي. تحقيق: حسن هندراوي. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ.
- ٢٥٧- المسائل الشيرازيات: لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. حسن هندراوي. ط: ١. كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ.
- ٢٥٨- المسائل العضديات: لأبي علي الفارسي. تحقيق: علي المنصوري. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ.
- ٢٥٩- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: لأبي علي النحوي. تحقيق: صلاح الدين السنكاوي. بغداد: مطبعة العاني.
- ٢٦٠- المسائل المنثورة: لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. شريف النجار. دار عمار للنشر والتوزيع.
- ٢٦١- المساعد على تسهيل الفوائد: لبهاء الدين بن عقيل. تحقيق: د. محمد كامل بركات. دمشق: دار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ.

- ٢٦٢- مسند أبي يعلى الموصلي: لأحمد المثنى التميمي،، تحقيق: حسين أسد. دمشق: دار المأمون للتراث.
- ٢٦٣- مسند الحميدي: تحقيق: حسين سليم. ط: ١. دمشق: دار السقا، ١٩٩٦م.
- ٢٦٤- المصباح المنير: لأحمد الفيومي. مكتبة لبنان.
- ٢٦٥- المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: لأبي الحجاج يوسف بن يسعون. تحقيق: د. محمد الدعجاني، ط: ١. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٢٩هـ.
- ٢٦٦- معاني القرآن وإعرابه: للزجاج. تحقيق: د. عبد الجليل شلي. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.
- ٢٦٧- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى الفراء. ط: ٣. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
- ٢٦٨- المعاني الكبير في أبيات المعاني: لابن قتيبة الدينوري. صححه: سالم الكرونوكي. بيروت: دار النهضة الحديثة، ١٩٥٣م.
- ٢٦٩- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: لياقوت الحموي. تحقيق: د. إحسان عباس. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.
- ٢٧٠- معجم البلاغة العربية: للدكتور بدوي طبانه. ط: ٣. جدة: دار المنارة، ١٤٠٨هـ.
- ٢٧١- معجم البلدان: لياقوت الحموي. بيروت: دار صادر، ١٣٩٧هـ.
- ٢٧٢- معجم التعريفات: للشريف الجرجاني. تحقيق: محمد صديق المنشاوي. دار الفضيلة.
- ٢٧٣- المعجم العربي نشأته وتطوره: للدكتور حسين نصار. ط: ٤. مصر: دار مصر للطباعة، ١٤٠٨هـ.
- ٢٧٤- معجم القراءات: لعبد اللطيف الخطيب. ط: ١. دمشق: دار سعد الدين، ١٤٢٢هـ.

- ٢٧٥- معجم المصطلحات البلاغية: لأحمد مطلوب. مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ.
- ٢٧٦- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: للدكتور محمد سمير اللبدي. ط: ١. مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- ٢٧٧- المعجم المفصل في النحو العربي: للدكتورة عزيزة فوال. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
- ٢٧٨- العرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: لأبي منصور الجواليقي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط: ٢. دار الكتب، ١٣٨٩هـ.
- ٢٧٩- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: للحافظ الذهبي. تحقيق: د. طيار التي قولاج. استابول: عيون التراث الإسلامي، ١٤١٦هـ.
- ٢٨٠- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: لمحمد بن الخطيب الشربيني. تحقيق: محمد خليل. ط: ١. بيروت: دار المعرفة، ١٤١٨هـ.
- ٢٨١- المفردات في غريب القرآن: لأبي القاسم الراغب الأصفهاني. تحقيق: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز. مكتبة نزار الباز.
- ٢٨٢- المفصل في علم العربية: لأبي القاسم محمود الزمخشري. ط: ٢. دار الجيل.
- ٢٨٣- مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس. تحقيق: عبد السلام هارون. دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- ٢٨٤- المقتصد في شرح التكملة: لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق: د. أحمد الدويش. ط: ١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ.

- ٢٨٥- المقتضب: لأبي العباس محمد المررد. تحقيق: محمد عبد الخالق عظمة. القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٥هـ.
- ٢٨٦- مقدمة في أصول التفسير: لتقي الدين ابن تيمية. تحقيق: فواز زمري. ط: ١. بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٤هـ.
- ٢٨٧- المقرب: لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور. تحقيق: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري. ط: ١. ١٣٩٢هـ.
- ٢٨٨- المقصور والممدود: لأبي علي القالي. تحقيق: الدكتور أحمد هريدي. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٩هـ.
- ٢٨٩- الممتع في التصريف: لابن عصفور الأشبيلي. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط: ١. بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ.
- ٢٩٠- من لغات العرب لغة هذيل: للدكتور عبد الجواد الطيب. بلا بيانات نشر.
- ٢٩١- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة: للدكتور حسن هندراوي. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٩هـ.
- ٢٩٢- المنتخب من غريب كلام العرب: لأبي الحسن علي بن الحسن المعروف بكراع النمل. تحقيق: د. محمد العمري. ط: ١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٩هـ.
- ٢٩٣- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني: تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين. ط: ١. إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ.
- ٢٩٤- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي. ط: ١. مصر: المطبعة المصرية بالأزهر، ١٣٤٩هـ.

- ٢٩٥- منهج كتابة التاريخ الإسلامي وتدرسه: محمد السلمي. ط:١. المنصورة: دار الوفاء، ١٤٠٨هـ.
- ٢٩٦- الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن: لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: محمد المديفر. الرياض: مكتبة الرشد.
- ٢٩٧- النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها: للدكتور مازن المبارك. ط:٢. دار الفكر، ١٣٩١هـ.
- ٢٩٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي. ط:٣. الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ.
- ٢٩٩- النشر في القراءات العشر: لمحمد الجزري. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
- ٣٠٠- نظم الفرائد وحصر الشرائد: لمهذب الدين مهلب المهلي. تحقيق: د. عبد الرحمن العُثْمِين. ط:١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ.
- ٣٠١- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب: لأحمد بن محمد التلمساني. تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار صادر، ١٣٨٨هـ.
- ٣٠٢- نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم: لصلاح الدين بن خليل الصفدي. تحقيق: محمد عايش. ط:١. بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٧هـ.
- ٣٠٣- نكت الهميان في نكت العميان: لصلاح الدين خليل الصفدي. دار المدينة، ١٣٢٩هـ.
- ٣٠٤- النكت في تفسير كتاب سَيِّوِيَهٍ وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه: للأعلم الشننمري. تحقيق: رشيد بلحبيب. ١٤٢٠هـ.

- ٣٠٥- النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين أبي السعادات المبارك ابن الأثير. تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي . بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ٣٠٦- النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري. تحقيق: محمد عبد القادر. ط: ١. دار الشروق، ١٤٠١هـ.
- ٣٠٧- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل باشا. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ٣٠٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي. تحقيق: أحمد شمس الدين. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
- ٣٠٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس شمس الدين بن خلكان. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر.
- ٣١٠- يتيمة الدهر في شعراء أهل العصر: لأبي منصور عبد الملك الثعالبي. بلا بيانات نشر.

ثانياً: المخطوطات:

- ١- تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل الجوهري. (مخطوط في مكتبة جامعة صلاح الدين بالموصل برقم ٧٣).

ثالثاً: الرسائل العلمية:

- ١- أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط: لأحمد خضير عباس. رسالة دكتوراه. جامعة الكوفة، ١٤٣١هـ.
- ٢- الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي: لعبد الرحمن الطلحي. رسالة دكتوراه. جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.

- ٣- إيضاح شواهد الإيضاح: لأبي علي الحسن القيسي. تحقيق: محمد الدعجاني. رسالة دكتوراه. جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.
- ٤- البلغة في أصول اللغة: لمحمد صديق القنوجي. تحقيق: سهاد السامرائي. رسالة ماجستير. جامعة تكريت، ١٤٢٥هـ.
- ٥- تعقبات الإمام ابن كثير علي من سبقه من المفسرين من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم: للدكتور أحمد السيد. رسالة دكتوراه. جامعة أم القرى، ١٤٣١هـ.
- ٦- تعقيبات أبي علي الفارسي علي آراء سببويه الصرفية: للدكتور سامي الزهراني. رسالة دكتوراه. جامعة أم القرى، ١٤٣١هـ.
- ٧- التلخيص في القراءات الثمان: لأبي معشر الطبري. تحقيق: محمد حسن عقيل. رسالة ماجستير. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٢هـ.
- ٨- دلالة السياق: لردة الله الطلحي. رسالة دكتوراه. جامعة أم القرى.
- ٩- دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه اللفظي في قصة موسى عليه السلام: دراسة نظرية تطبيقية: لفهد الشتوي. رسالة ماجستير. جامعة أم القرى، ١٤٢٦هـ.
- ١٠- السياق القرآني وأثره في التفسير دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير: لعبد الرحمن عبد الله المطيري. رسالة ماجستير. جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ.
- ١١- شرح ابن إياز علي تصريف ابن مالك المسمى إيجاز التعريف في فن التصريف: تحقيق: أحمد الأمين. رسالة ماجستير. جامعة أم القرى، ١٤١١هـ.
- ١٢- شرح إيضاح أبي علي الفارسي: لأبي البقاء العكبري. تحقيق: عبد الرحمن الحميدي. رسالة دكتوراه. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٩هـ.
- ١٣- شرح الشافية للخضر اليزدي: تحقيق: حسن أحمد العثمان. رسالة دكتوراه. جامعة أم

القرى، ١٤١٦هـ.

- ١٤- شرح الشافية ابن الحاجب: لحسن محمد الأستراباذي المعروف بركن الدين. تحقيق: د. عبد المقصود محمد. ط: ١. رسالة دكتوراه. مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ.
- ١٥- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: لأبي عبد الله محمد السلسيلي: تحقيق: عبد الله البركاتي. رسالة دكتوراه. ١٤٠٢هـ، جامعة أم القرى.
- ١٦- قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية: لأمل باقر. رسالة ماجستير. جامعة الكوفة، ١٤٢٩هـ.
- ١٧- المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة: لهاني القزاز. رسالة ماجستير. جامعة الأزهر.
- ١٨- المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء: لعبد الوهاب الغامدي. رسالة ماجستير. جامعة أم القرى.

رابعاً: الدوريات:

- ١- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها: العدد ٢٧. الجزء ١٥. جمادى الثاني، ١٤٢٤هـ.
- ٢- مجلة جامعة الملك سعود: م١٣. الآداب (١). الرياض، ١٤٢١هـ.
- ٣- مجلة الدرعية: العدد السابع. ١٤٢٠هـ.
- ٤- مجلة مجمع اللغة العربية: طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق، رجب، ١٣٥٣هـ.
- ٥- مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية: العدد ٢. الجزء ١٣. كانون الثاني، ٢٠٠٦م.
- ٦- مجلة لغة العرب: الجزء الأول من السنة السادسة. كانون الثاني، ١٩٢٨م.

- ٧- مجلة المورد: العدد ١. الجزء ٢٣.
- ٨- مجلة المخبر: العدد ٦. جامعة محمد خيضر. الجزائر، ٢٠١٠م.
- ٩- مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون: م (٣٨). العدد ١. عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية، ٢٠١١م.

خامساً: المواقع الالكترونية:

- ١- مقال دلالة اللفظ بين المعجم والسياق: بن الدين بخولة، جامعة وهران، الجزائر، على الرابط التالي: <http://www.bukja.net/archives/٣٠٤٩١>

فهرس الموضوعات

| | |
|----|---|
| ٣ | إجازة الرسالة..... |
| ٤ | المخلص..... |
| ٥ | Abstract..... |
| ٦ | المقدمة..... |
| ١٢ | التمهيد:..... |
| ١٣ | أولاً: الجوهري ومعجمه (تاج اللغة صحاح العربية):..... |
| ١٣ | التعريف بالجوهري..... |
| ١٣ | اسمه ومولده..... |
| ١٣ | شيوخه..... |
| ١٤ | تلاميذه..... |
| ١٥ | وفاته..... |
| ١٥ | آثاره..... |
| ١٥ | معجم تاج اللغة وصحاح العربية..... |
| ٢٠ | ثانياً: ابن بري وكتابه (التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح):..... |
| ٢٠ | التعريف بابن بري..... |
| ٢٠ | اسمه ومولده..... |
| ٢١ | نشأته..... |
| ٢٢ | شيوخه..... |
| ٢٤ | تلاميذه..... |
| ٢٦ | مؤلفاته:..... |
| ٢٦ | أولاً: كتبه المطبوعة..... |
| ٣٠ | ثانياً: كتبه المفقودة..... |
| ٣١ | وفاته..... |
| ٣١ | كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح..... |

| | |
|-----|---|
| ٤٣ | ثالثاً: بيان مفردات عنوان البحث: |
| ٤٣ | أولاً: التعقب |
| ٤٥ | ثانياً: الدراسة الصرفية |
| ٤٧ | ثالثاً: الدراسة الدلالية |
| ٥٠ | الفصل الأول: المسائل التي تعقب فيها ابن بري الجوهري: |
| ٥١ | المبحث الأول: المسائل الصرفية المجردة: |
| ٥١ | أولاً: الميزان الصرفي |
| ٥٧ | ثانياً: القلب المكاني |
| ٧٠ | ثالثاً: التصغير |
| ٨٢ | رابعاً: النسب |
| ٨٨ | خامساً: الإعلال |
| ٩٥ | سادساً: الإبدال |
| ٩٨ | سابعاً: مسائل متفرقة |
| ١١١ | المبحث الثاني: المسائل التي نسبت فيها الكلمات إلى الجذر |
| ١٧٦ | المبحث الثالث: المسائل الدلالية: |
| ١٧٦ | الضرب الأول: دلالة الصيغ الصرفية |
| ٢٠٧ | الضرب الثاني: دلالة التراكيب |
| ٢١٧ | الضرب الثالث: دلالة الكلمة المفردة |
| ٢٢٦ | الفصل الثاني: منهج ابن بري في تعقب الجوهري: |
| ٢٢٧ | المبحث الأول: منهجه في عرض المسائل والاعتراض عليها: |
| ٢٢٧ | ١- طريقته في ترتيب المواد |
| ٢٢٩ | ٢- طريقته في عرض التعقبات |
| ٢٣١ | ٣- طريقته في الاعتراض على الجوهري: |
| ٢٣١ | أولاً: التعقب المباشر |
| ٢٣٧ | ثانياً: التعقب غير المباشر |

- ٢٤٣.....المبحث الثاني: منهجه في الاعتماد على المصادر والإفادة منها:
- ٢٤٤.....أولاً: الرجال
- ٢٤٧.....ثانياً: الكتب
- ٢٥٠.....المبحث الثالث: أسلوبه وأثر مذهبه النحوي في التعقب:
- ٢٥٠.....أسلوبه في التعقب:
- ٢٥١.....١- الإيجاز
- ٢٥٣.....٢- الوضوح
- ٢٥٦.....٣- الربط بين التعقبات
- ٢٥٨.....أثر مذهبه النحوي في التعقب:
- ٢٥٩.....١- الآراء التي صرّح بنسبتها إلى مذهب بعينه
- ٢٦٢.....٢- الآراء التي لم يصرح بنسبتها إلى مذهب بعينه
- ٢٦٥..... الفصل الثالث: الأدلة التي اعتمد عليها في الاعتراض على الجوهرية وتقوية مذهبه:**
- ٢٦٦.....المبحث الأول: استدلاله بالأصول النحوية:
- ٢٦٧.....أولاً: السماع:
- ٢٦٨.....القرآن الكريم وقراءاته
- ٢٧٠.....الحديث النبوي وآثار الصحابة
- ٢٧٢.....أقوال العرب وأمثالهم
- ٢٧٣.....الشعر
- ٢٧٩.....ثانياً: الإجماع
- ٢٨٠.....ثالثاً: القياس
- ٢٨٥.....رابعاً: الاستصحاب
- ٢٨٧.....التعليل عند ابن بري:
- ٢٨٩.....١- تعليل صرفي
- ٢٩٣.....٢- تعليل دلالي
- ٢٩٣.....٣- التعليل بالاشتقاق

| | |
|----------|---|
| ٢٩٩..... | المبحث الثاني: استدلاله بالقرائن السياقية: |
| ٢٩٩..... | مفهوم القرينة..... |
| ٣٠١..... | مفهوم السياق..... |
| ٣١٠..... | الفصل الرابع: تأثيره وتأثيره: |
| ٣١١..... | المبحث الأول: تأثيره عن قبله..... |
| ٣٢٣..... | المبحث الثاني: أثره فيمن بعده: |
| ٣٢٣..... | أثر خاص..... |
| ٣٣٣..... | أثر عام..... |
| ٣٣٧..... | الفصل الخامس: التقويم: |
| ٣٣٨..... | أولاً: السمات..... |
| ٣٤١..... | ثانياً: المآخذ..... |
| ٣٤٤..... | الخاتمة..... |
| ٣٤٦..... | الفهارس الفنية للرسالة: |
| ٣٤٧..... | فهرس الآيات..... |
| ٣٤٩..... | فهرس الحديث الشريف والآثار..... |
| ٣٥١..... | فهرس الأعلام المترجم لهم..... |
| ٣٥٧..... | فهرس أقوال العرب وأمثالهم والأمثلة النحوية..... |
| ٣٦٠..... | فهرس الأبيات الشعرية..... |
| ٣٦٤..... | فهرس المسائل..... |
| ٣٦٨..... | فهرس المصادر والمراجع..... |
| ٣٦٨..... | أولاً: الكتب المطبوعة..... |
| ٣٩٧..... | ثانياً: المخطوطات..... |
| ٣٩٧..... | ثالثاً: الرسائل العلمية..... |
| ٣٩٩..... | رابعاً: الدوريات..... |

٤٠٠.....خامساً: المواقع الالكترونية.....

٤٠١..... فهرس الموضوعات

Kingdom of Saudi Arabia

Ministry of Education

Qassim University

College of Arabic Language and Social Studies

Arabic Language and Literature Dept.



Tracing Al-Jawhari by Ibn Barri A Morphological Semantic Study

**A Thesis submitted to acquire Master Degree in Arts and linguistic
Studies**

Prepared by

Student: Huda Bint Saud Bin Hussain Al-Awwad

Student No. : 321216323

Under supervision of

Dr. Farid Bin Abdul Aziz Al-Zamel Al-Sulayem

Associate Prof. At College of Arabic Language and Social Studies

– Qassim University

1435 / 1436 H (2014/2015 AD)